د. عبد الهادي البياض

الكوارث الطبيعية

وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس

(ق ٦-٨هـ / ١٢-١٤م)



دار الطليعة - بيروت

الكوارث الطبيعية

وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان

في المغرب والأندلس

لدار الطليعة للطباعة والنشر
ص. ب ١١١٨١٣
الرمز البريدي ٩٠ ٧٢٠ ١١٠
بيروت ـ لبنان
تلفون ٠١/٣١٤٦٥٩
فاكس ٠٣٠٩٤٧٠ ـ ١ ـ ٩٦١
E.mail: daraltalia@yahoo.com

الطبعة الأولى
آب (أغسطس) ٢٠٠٨

د. عبد الهادي البياض

الكوارث الطّبيعيّة

وأثرها في سلوك وذهنيّات الإنسان في المغرب والأندلس

(ق ٦-٨ هـ/ ١٢-١٤م)

دار الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

إهـداء

إلى والديّ الأعزاء،

إلى أستاذي الكريم الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش، رئيس وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، وإلى كل الأساتذة المؤطرين في وحدة البحث المذكورة،

إلى زوجتي،

إلى ولديّ حسام وابنتي صفاء،

إلى إخواني وزملائي،

. . . إلى كل هؤلاء وغيرهم أهدي حصيلة جهدي المتواضع هذا.

ع . ب.

تقديم

□ بقلم: د. إبراهيم القادري بوتشيش

يُعدّ موضوع الكوارث الطبيعية وانعكاساتها في ذهنية وسلوك إنسان العصر الوسيط، من المناطق البحثية المعتمة التي لم يسبر غورها بشكل عميق في الدراسات التاريخية العربية، خاصة أن الموضوع يمثل حواراً "جدياً" بين تاريخ الطبيعة وتاريخ الإنسان، حواراً يروم اختبار صحّة مقولة "جدلية التحدّي والاستجابة" بتعبير أرنولد توينبي، ويكشف عن سقف التفاعل بين المتغيرات المناخية والإفرازات السلوكية والذهنية للإنسان. كما أنه يُعدّ وبكل المقاييس موضوعاً إشكالياً مفعماً بالمطبّات التي تمتزج فيها ندرة المتون النصّية بالتعقيدات المنهجية التي تفرضها طبيعة موضوع بهذه الشاكلة.

ومع ذلك أبى مؤلّف هذا الكتاب الدكتور عبد الهادي البياض ـ وهو من خيرة من جلسوا مني مجلس الدرس ـ إلاّ أن يقتحم غياهب هذا الموضوع، ويخترق المسكوت عنه في الكتابة التاريخية،ليبحر في مرحلة يلفها الغموض والإبهام تمتد من القرن السادس حتى الثامن للهجرة، ويتداخل فيها الزمن التاريخي بالزمن الاجتماعي بالزمن الذهني، ليكشف عن دور الكوارث الطبيعية في نسج خيوط البنيات السلوكية، ويرصد التموجات الذهنية حسب تعبير فرناند بروديل، ويجسّ نبض المعتقدات الشعبية والمشاعر والأحاسيس لإنسان المغرب والأندلس خلال تلك الحقبة، وهي أشكال ذهنية تمحورت حول نسق ثنائي مركّب يُؤلّف بين نسيج ثقافات متناقضة تتجلّى في ثقافة التضامن والصراع،

الاستسلام والتحدّي، المعرفة العلمية والمتخيل المبني على الشعوذة الخرافية. . .

لقد أفلح المؤلِّف من خلال انفتاحه على مجموعة من المصادر الدفينة، مثل كُتُب السحر والكهانة والتنجيم والتعاويذ، فضلاً عن المتون الفقهية والأزجال والأمثال الشعبية، من التحرر من إكراهات المصادر التقليدية المشدودة إلى مراكز النفوذ، ليقتحم زوايا معتمة وهواجس مخبأة في كوامن النفس الإنسانية، ويلقي عليها الضوء.

ومن خلال انفتاحه أيضاً عن مقاربات منهجية يتقاطع فيها المنهج الكمّي الإحصائي مع الرؤى السوسيولوجية والأنتروبولوجية والتحليل النفسي والسلوكي، استطاع أن يُقدِّم مسحاً كمياً لأصناف الكوارث الطبيعية التي عصفت بالمغرب والأندلس خلال الفترة مدار البحث في شكل "تاريخ جداولي" متميّز، ويحلّل في براعة واقتدار كيف تتحوّل معاني ودلالات القيم الاجتماعية مع التغيرات المناخية، وكيف تفرز الكوارث الطبيعية كالمجاعات والقحوط والفيضانات والزلازل أنماطاً سلوكية مختلفة وغريبة، تمتزج فيها السلوكات العدوانية كالسلب والنهب والغصْب والاحتكار، والارتداد نحو الطور "الوحشي" البدائي حيث يصبح الإنسان مفترساً وآكلاً للنبات والحشائش، ومستهلكاً ـ بامتياز ـ لعالم الخرافة والسحر، بالسلوكات "الإنسانية" المؤسَّسة على إبداع التدابير العلمية والعملية لإدارة أزمة المناخ والكوارث الطبيعية، وإشاعة ثقافة التضامن والتكافل الاجتماعي لتجاوزها.

لقد ارتحل الباحث في هذا الكتاب من الزمن الخلافي أو الأميري المرتبط بالسنوات أو القرون، إلى الزمن الاجتماعي الطويل الأمد، ومن مجال القرار السياسي والمعاهدات الدبلوماسية التي هي «عبارة عن واجهة يتخفّى وراءها الدور الحقيقي للتاريخ» على حد تعبير جاك لوغوف، إلى مجال تحليل الآليات الذهنية المعقدة التي تروم الكشف عن المشاعر والسيكولوجية الجماعية، وتفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع وسطه البيئي والسلوكي. كما قفز في معالجته لهذه الجوانب من العالم الواقعي إلى عالم المتخيّل بكل ألوانه الأسطورية والخرافية التي أوصد المؤرّخون أبوابها، فأبى إلا أن يفتحها بالنصّ والقرينة.

جماع القول أن هذا العمل المتميّز الذي حظي بتنويه اللجنة العلمية التي أشرفت على مناقشته، يُعتبر إضافة نوعية لخزانة تاريخ المغرب والأندلس. كما يُعدّ ـ من دون مدافع ـ قيمة مضافة تُضاف إلى التراكم الأولي الذي بدأ يبرز في مجال دراسة الذهنيات وأنماط السلوكات الإنسانية، وهو المجال الذي نراهن فيه على "الخلف" من تلامذتنا بشد أزرهم للمزيد من الحفر في قعره العميق، لأهمية تاريخ العقليات في فهم ماضينا وإدراك حاضرنا، وإعداد مشروعات مستقبلنا، واللّه الموفّق.

مكناسة الزيتون في ٢٨ يونيه/ حزيران ٢٠٠٨

مقدمة

قطع البحث في الذهنيات والسلوكات أشواطاً مهمة في الدراسات التاريخية الغربية، بما توفر لها من ثراء مصدري وأرشيف محفوظ في ربائد الكنائس، والخزانات العامة، والمكتبات الخاصة، ومستندات إدارية رسمية، ووثائق دينية وأشعار وأمثال شعبية[١]، مما ساعدهم في إحداث تراكم نظري ومعرفي، حققوا به طفرة إيجابية في رصد التطور الحاصل في الذهنيات والسلوكات الفردية والجماعية، التي تشكل بنية التاريخ العميقة. غير أن هذا التوجه ما زال يخطو خطواته الأولى في الدراسات التاريخية العربية، ومن ثم تبقى ندرة المادة المصدرية المباشرة أكبر عثرة تواجه صياغة متوازنة لذهنيات وأنماط السلوك، التي عبَّر عنها إنسان المغرب والأندلس في الحقبة مدار البحث .

ولتجاوز ذلك وسَّعنا دائرة القراءة والبحث، فشملت المصادر المباشرة وغير المباشرة، المخطوط منها والمرقون والمطبوع. كما انفتحنا على مصادر لم تؤلف أصلاً لغرض التاريخ وموضوعه، مما أسهم في إنارة جوانب معتمة من تاريخ الكوارث الطبيعية، وإفرازاتها الذهنية والسلوكية في المغرب والأندلس.

وموضوع الكتاب لايهتم بالدولة أوالمؤسسة، بقدر ما يرصد العلاقة الجدلية بين الاضطرابات المناخية والإنسان، من خلال إماطة اللثام عن بنية الأنماط السلوكية والذهنية التي أفرزتها.

وانطلاقاً من قسمات العلاقة الجدلية بين الكوارث الطبيعية والإنسان، سيتم التركيز على المخزون الثقافي والحضاري لإنسان المغرب والأندلس، من خلال رصد أثر الموروث الديني والاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف في بلورة ذهنيات وتمثلات ذات مناحي وتأويلات عديدة.

(١) Braudel Fernand, *Civilisation matériélle économie et capitalisme, XV - XVIII Siècle*, T1, Armand Colin, Paris , 1979 , P 55; Le roy Ladurie Emmanuel : *Histoire du climat depuis l'an Mil*, Champs Flammarion, Paris, Vol. 1 et 2, 1983.

بناءً على ذلك درسنا الموضوع وفق منهج شمولي فرضه تعدد الإشكالات، مما اقتضى الانفتاح على مقاربات متعددة، تنهل من المنهج الإشكالي، وتستفيد من أدوات المنهج المقارن، فضلاً عن توظيف مفاهيم التحليل النفسي والسلوكي والمقاربة الأنثروبولوجية. إلى جانب اعتماد قواعد تقنية مستعارة من علوم مساعدة كعلمي الديمغرافيا والإحصاء الكمي .

تأسيساً على ما سبق قسمنا الموضوع إلى مقدمة وبابين تنضوي تحتهما فصول وخاتمة . ففي المقدمة بيَّنا أهمية الموضوع وامتداداته السلوكية والذهنية، إلى جانب نبذة عن ملامح المنهج المعتمد في مقاربته، ثم ختمناها بتحديد التصميم العام للكتاب.

أما **الباب الأول** فقد تطرقنا فيه إلى دراسة أثر الكوارث الطبيعية في سلوك وذهنيات الإنسان بالمغرب والأندلس. وجرى تفصيل ذلك في فصوله الثلاثة على النحو التالي:

قمنا في الفصل **الأول** بمسح عام للكوارث الطبيعية التي عصفت بالمجال المذكور طيلة الحقبة مدار الدراسة، مع تفريغ ما تم جمعه في جداول لاستغلالها كمياً، ثم ذيلناها بفحص وتعليق . وخصصنا الفصل **الثاني** لدراسة أثر الكوارث الطبيعية في ظهور سلوكات عدوانية وأخرى استسلامية في المغرب والأندلس. في حين عالجنا في الفصل **الثالث** أثر الكوارث الطبيعية في بروز ذهنيات خرافية وأخرى سحرية، كشكل من أشكال التعبير، والعجز عن فهم العوامل المؤثرة في الاضطرابات المناخية.

وفي **الباب الثاني** حاولنا رصد ردود فعل إنسان المغرب والأندلس، تجاه مضاعفات الكوارث الطبيعية، مركزين على أساليب المواجهة التي أبدعها للتخفيف من ضغطها على وجوده وموارد عيشه.

ولهذا جرى في الفصل **الأول** مناقشة التدابير، التي اهتدى إليها الإنسان في سياق رهانه الدائم ضد الكوارث الطبيعية الدورية. طبعاً من دون إغفال الفترات التي أجبر فيها على العودة إلى الطبيعة، وممارسة حياة عيش بدائية. وقمنا في الفصل **الثاني** بكشف النقاب عن دور الكوارث الطبيعية في ترسيخ سلوك الادخار على المستويين الرسمي والشعبي، باعتباره شكلاً احترازياً لتفادي عواقب الفترات المناخية الصعبة . كما درسنا في الفصل **الثالث** التوترات الاجتماعية المتفاقمة بين المستفيدين والمتضررين من الاضطرابات المناخية القصوى. أما الفصل **الرابع** فقد خصصناه لإبراز أثر الكوارث الطبيعية، في سيادة ثقافة التضامن والتكافل بين فئات مجتمع المغرب والأندلس خلال الحقبة مدار الدراسة.

وأخيراً ذيلنا الكتاب بخاتمة لخصنا فيها زبدة ما انتهى إليه التحليل من نتائج وخلاصات، وأردفنا ذلك بلائحة للمخطوطات ثم ختمنا بفهرس للمحتويات .

وختاماً أردد ما ردده الأصفهاني نقلاً عن النهروالي (صاحب كتاب **الإعلام بأعلام بيت اللّه الحرام**) حين قال معترفاً بالتقصير: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يُستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»[1].

﴿وقل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمومنون﴾[2].

مكناسة الزيتون المحروسة، ١٠ محرم ١٤٢٩هـ.

عبد الهادي البياض

---

(١) الزبيدي (الشهير بمرتضى) :**إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** ، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط ١ :١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ج ١ ، ص ٤ .

(٢) سورة التوبة، الآية ١٠٦ .

دليل الرموز المستعملة

ص = صفحة

ع = عدد

مج = مجلد

ج = جزء

س = سفر

ط = طبعة

ت = توفي

تح = تحقيق

تر = ترجمة

ق = قسم

ق م = قسم الموحدين

ضم = ضمن مجموع

م س =مصدر أو مرجع سابق

د ت = دون تاريخ

م خ ع = مخطوط الخزانة العامة

م خ ح = مخطوط الخزانة الحسنية

(...) = حذف عبارة من النص والتركيز على ما يخدم البحث

[ ] = إضافة حرف أو كلمة أو توطين زمني ليستقيم المعنى

P = page
T = tome
Vol = volume
Op. cit. = Ouvrage précité
Annales E.S.C = Economie , Société , Civilisation

الباب الأول

أثر الكوارث الطبيعية في السلوك والذهنيات

الفصل الأول

مسح عام للكوارث الطبيعية في المغرب والأندلس

(ق ٦ ـ ٨ هـ/١٢ ـ ١٤ م)

المفهوم اللغوى والفقهي للجائحة

أ ـ المفهوم اللغوي:

الجائحة في اللغة هي «الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال»، وقد يدخل في معناها كذلك الاستئصال لأنه من الاجتياح: «يقال جاحتهم السنة جوحاً وجياحة وأجاحتهم واجتاحتهم: استأصلت أموالهم»[(١)]. كما تتقاطع مع لفظ الجائحة مفاهيم أخرى لها نفس المدلول في السياق العام، مثل النائبة: «وهي ما ينوب الإنسان أي ما ينزل به من الملمات والحوادث»[(٢)]. كما ورد لفظ الجائحة بمعنى «المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله»[(٣)]. والملاحظ أن المستهدف من الآفات والجوائح: أموال الناس ومشتقاتها من مصادر العيش، وموارد الرزق والمعاش. وهو ما يعبَّر عنه بالمصيبة تصيب الإنسان «من الدهر وهو الأمر المكروه، ويقال أصابهم الدهر بنفوسهم وأموالهم أي جاحهم فيها ففجعهم»[(٤)]. وبالمثل ينصرف مفهوم النازلة إلى الشدة من

(١) ابن منظور: **لسان العرب المحيط**، بيروت، دار الجيل ـ دار لسان العرب، قدم له عبدالله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج١، ص ٥٢٨ .

(٢) **نفسه**، ج ٦ ، ص ٧٣٧.

(٣) **نفسه** .

(٤) **نفسه**، ج ٣ ، ص ٤٩٨ . وفي الحديث «أعاذهم الله من جوح الدهر». **نفسه** ، ج ١، ص ٥٢٨ .

شدائد الدهر تنزل بالناس[١].

ومن خلال التعاريف اللغوية المتقدمة لمفهوم الجائحة نسجل الملاحظات التالية:

- إن مختلف المفاهيم الواردة تعكس معان متقاربة جداً إن لم نقل متطابقة[٢]

- تتجلى العناصرالمستهدفة من الجوائح في الإنسان ومصادره الاقتصادية.

- كل التعاريف الواردة من دون استثناء لا تشير إلى المصدر البشري لهذه الجوائح، ولكنها توحي بتدخل قوة قاهرة، بدليل أنها ترد تارة بلفظ "شدائد الدهر" وتارة أخرى بلفظ "المهمات والحوادث"، وتحتمل أحياناً معنى "الاستئصال والهلاك"، وأحياناً أخرى تدل على الجراد[٣].

ب ـ المفهوم الفقهي:

اعتمد فقهاء المذهب المالكي في تصنيف الجائحة من غيرها، وتحديد الآفات المعتبرة من وجهة نظر الفقه على معياري: معرفة الأسباب الفاعلة فيها[٤]، وحجم الضرر الذي يترتب عنها[٥]، حيث اعتبر الإمام مالك «الريح والثلج والبرد والدود والعفن والغبار المفسد جائحة»[٦]. في حين أضاف ابن رشد الحفيد "القحط وضده"[٧]. أما المراكشي[٨] فقد ميز في تحديد الجوائح بين صنفي الثمار والزروع مؤكداً أن جوائح الثمار تكون «من الطير الغالب أو الجراد أو الأمطار والبرد والجليد». وذهب ابن سلمون إلى أن الآفة إذا كان مصدرها «من العطش فهي موضوعة في القليل

---

(١) **نفسه**، ج ٦ ، ص ٢٦٠.

(٢) وهي على النحو التالي: الجائحة، الشدة، النازلة، الهلاك، النائبة، المصيبة، أما المسغبة فلا تدل سوى على «الجوع مع التعب»، **نفسه**، ج ٣، ص ١٥٣.

(٣) ابن منظور: **لسان العرب**، م. س، ج ١، ص ٥٢٨.

(٤) ابن رشد الحفيد :**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، المكتب الثقافي السعودي بالمغرب، ط: ١٤١٧هـ ، ج ٢ ، ص ١٩٠.

(٥) **لسان العرب**، م. س، ج١، ص ٥٢٨.

(٦) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام في ما يجري بين أيديهم من الوثائق والأحكام**، م خ ع ، الرباط ، رقم: (ك ١٩٧)، ص ١١٨.

(٧) **بداية المجتهد**، ج٢، م. س، ص ١٩٠.

(٨) المراكشي عبدالواحد :**وثائق المرابطين والموحدين**، تح: حسين مؤنس، مصر، ١٩٩٧ ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ، ص ٣١٥.

والكثير باتفاق»[1]. وتكون الجائحة على حد قول أبي منصور «بالبرد المحرق أو الحر المفرط»[2].

أما الغرناطي فقد اعتبر "التثرية والنار" من موجبات الجوائح[3].

يلاحظ من خلال التعاريف الفقهية المذكورة، أن مصدر الجوائح يعود إلى الاضطرابات المناخية الفجائية أو الدورية، التي لا دخل للإنسان فيها ولا قدرة له على ردها، بحيث لا تكون «إلا من أمر السماء لا من فعل الناس»[4]. وهذا ما أشار إليه ابن رشد الحفيد موضحاً أن الجائحة «كل ما أصاب الثمرة من السماء»[5]. وحسب ابن سلمون[6]، لا تحصل الجائحة إلا «من الآفات السماوية». في حين بيَّن الأزهري أن الجائحة تشمل «كل ما أذهب الثمر أو بعضها من أمر سماوي بغير جناية آدمي»[7]. وعلى هذا الأساس جاءت الفتاوى بإسقاط الثلث لجبر ضرر المتعاقدين[8].

أولاً: القحوط والمجاعات

حاولنا في هذا الفصل بحسب طبيعته، القيام بعملية تعقب دياكروني لأصناف الكوارث الطبيعية، التي ألمت بإنسان ومجال المغرب والأندلس في الحقبة قيد الدرس. إلا أنه اعترضتنا مشكلتان: تتعلق **أولاهما** بخلو معظم النصوص المنقبية - والنوازلية

---

(١) ابن سلمون: **العقد المنظم**، م. س، ص ١١٨؛ ابن رشد الحفيد: **بداية المجتهد**، ج٢، م.س، ص ١٩٠؛ المراكشي: **وثائق المرابطين**، م. س، ص ٥٦٨.

(٢) ابن منظور: **لسان العرب**، م. س، ج ١، ص ٥٢٨.

(٣) **الوثائق المختصرة** ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة، أعدها مصطفى ناجي، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط ، ١٤٠٨ - ١٩٨٨، ص ٣٣؛ تثرية والتقى الثريان: أن يجيء المطر فيرسخ في الأرض حتى يلتقي هو وندى الأرض .**لسان العرب**، م. س، ج١، ص ٣٥٥ .

(٤) ابن زكون أبو الحسن: **اعتماد الحكام في مسائل الأحكام**: م خ ع، الرباط رقم: (ق ٤١٣) ص ٤٧٠؛ **وثائق المرابطين والموحدين**، م. س، ص ٥٦٦؛ ابن العطار: **كتاب الوثائق والسجلات**، اعتنى بتحقيقه ونشره شالميتا وكورينطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، ١٩٨٣، ص ٣٨٥.

(٥) **بداية المجتهد** ، ج٢، م. س، ص ١٩٠.

(٦) ابن سلمون :**العقد المنظم** ، م. س، ص ١١٨.

(٧) ابن منظور :**لسان العرب**، م. س، ج ١ ، ص ٥٢٨.

(٨) ابن سلمون: **العقد المنظم**، م. س، ص ١١٨؛ ابن رشد الحفيد :**بداية المجتهد**، ج٢، م. س، ص ١٩٠؛ المراكشي: **وثائق المرابطين**، م. س، ص ٥٦٨.

تحديداً ـ من التأطير الزماني والمكاني. **وثانيهما** شح المعلومات المرتبطة بالكوارث الطبيعية المحددة التاريخ في مصادر التراث الإخباري العام .

وفي أفق تجاوز بعض هذه الصعوبات حاولنا ما أمكن توسيع دائرة القراءة ـ من خلال ما تيسرالاطلاع عليه من مادة مصدرية متنوعة ـ وقمنا بمسح لأصناف الكوارث الطبيعية التي اجتاحت المغرب الأقصى والأندلس من القرن السادس حتى القرن الثامن الهجري (١٢ ـ ١٤م) وفق تصنيف إجرائي، يعتمد التسلسل الكرونولوجي ووحدة الكارثة ومجال اندلاعها.

١ ـ قحوط ومجاعات القرن السادس الهجري (١٢م)

أورد ابن عذاري في سياق التأريخ لحوادث أواخر القرن ٥هـ/ ١١م، أنه في عام ٤٩٨ هـ/ ١١٠٥م «تناهى القحط في بلاد الأندلس والعدوة حتى أيقن الناس بالهلاك»[١]. لاشك في أن ما أعقب كارثة القحط من مضاعفات ديمغرافية واقتصادية بالمغرب والأندلس، كان بمثابة الشرارة الممهدة لسلسلة من الكوارث الطبيعية المتلاحقة. وفي هذا الصدد شهد العقد الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م جفافاً مستحكماً، عانى من تبعاته إنسان العدوتين. وفي هذا المنحى أورد ابن الأثير[٢] أنه في سنة ٥١٢هـ/ ١١١٨م «انقطع الغيث وعدمت الغلات». وهو نص يعكس العلاقة الراسخة بين التساقطات وتحقيق الأمن الغذائي للسكان. فكلما حدث اضطراب مناخي كان يدل في عرف إنسان المرحلة المعنية بالدراسة، على سلسلة من الصعوبات المعيشية والنفسية والصحية. ولم يتعدَ استقرار الوضع المناخي في المغرب سوى بضع سنوات حتى خضع من جديد عام ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م لمجاعة شديدة[٣]. وبعد مضي أربع سنوات أصيب المغرب والأندلس بسلسلة من القحوط والمجاعات واكبت الربع الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م، حيث اجتاح جفاف شديد مدينتي فاس[٤] وغرناطة[٥] عام ٥٢٤ هـ/

---

(١) **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، بيروت، ط ٢، دار الثقافة، تح: إحسان عباس، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م، ج ٤ ، ص ٤٥.

(٢) **الكامل في التاريخ**، بيروت ، ط٢ ،دار الكتب العلمية، راجعه وصححه محمد بن يوسف الدقاق، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ج٩، ص١٧٩.

(٣) ابن الخطيب: **الإحاطة** ، م. س ، مج ١ ، ص ١١٣ .

(٤) ابن القطان: **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، ط١، دار الغرب الإسلامي، تح: محمود علي مكي، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢١٧.

(٥) ابن الزبير: **كتاب صلة الصلة** ، المغرب ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تح: عبد=

١١٣٠م. ويبدو أن القحط استمر فيهما إلى حدود السنة التالية[١].

وفي سنة ٥٢٦ هـ/ ١١٣٢م «اشتدت المجاعة والوباء بالناس بقرطبة، وكثر الموتى وبلغ مد القمح خمسة عشر ديناراً»[٢]. ولم يكن وضع المغرب أحسن حالاً من الأندلس، حيث ألمت به سلسلة من القحوط والمجاعات، ففي سنة ٥٣٤هـ/ ١١٤٠م «تولاها الجدب حتى جفت في الأرض مذانبها»[٣]. كما أمدنا ابن الزيات[٤] بنص بالغ الأهمية يميط اللثام عن أثر المجاعة في صفوف الفئات المستضعفة بالمغرب، وذلك في سياق تعداد مناقب الشيخ أبي حفص عمر بن معاذ الصنهاجي الذي جمع خلقاً كثيراً من المساكين إبان مجاعة ٥٣٥هـ/ ١١٤١م فكان يقوم بمؤنتهم. من خلال النصين يتضح أن الكوارث الطبيعية ومضاعفاتها السلبية كانت أكثر تأثيراً على أوضاع الفئات الفقيرة، التي لم يكن لها من سند سوى التسول، واللجوء إلى مراكز العمل الخيري الذي تصدره العلماء والصلحاء[٥].

وباعتباره شاهد عيان، أكد أبو بكر بن العربي أن المجاعة المذكورة، استغرقت على الأقل سنة كاملة بقوله: «كنت بإيلان [أغمات] في مجاعة خمس وست وثلاثين وخمسمائة وقد ضاقت الأرض برحبها على المساكين وسادت بعطفي شرقيها وغربيها على المحتاجين فحشرت إلينا منهم زمر وعمّهم الوباء»[٦].

= السلام الهراس وسعيد أعراب، ق ٤ ، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م، ص ٢٤؛ ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، تح: محمد بنشريفة، الرباط، ١٩٨٤ س ٨ ، ق ٢ ، ص ٥٤٥ .

(١) نفسه ، س ٨ ، ق٢ ، ص ٥٢٥ .

(٢) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م. س ، ص ٢٢٦.

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** ، قسم الموحدين، ط ١، دار الغرب الإسلامي ، تح: الأساتذة: الكتاني محمد إبراهيم وابن تاويت محمد وزنيبر محمد وزمامة عبد القادر ، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، ص ١٦؛ ابن زهر: **التيسير في المداواة والتدبير**، مطبعة فضالة ـ المحمدية/ مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ، تح: محمد عبد اللّه الروداني، الرباط، ١٩٩١م، ص ٤٦٠ .

(٤) **التشوف إلى رجال التصوف**، ط٢، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ، تح: أحمد التوفيق، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص ١٨٣ .

(٥) ستتعرض لهذه السلوكات في الفصل الرابع من الباب الثاني .

(٦) طالبي عمار: **آراء أبو بكر بن العربي الكلامية**، الجزائر (د ـ ت)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج١، ص ٨٥ . نقلاً عن بوتشيش إبراهيم القادري: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٠١.

والملاحظ أن موجات الكوارث الطبيعية اشتدت في العدوتين، في وقت استعرت فيه الحروب والفتن، لا سيما المواجهات العسكرية الضروس بين المرابطين والموحدين، التي واكبها ارتفاع مهول في أثمنة المواد الغذائية، إلى درجة أضحى من الصعب الفصل بين الكوارث الطبيعية والبشرية. وفي كلتا الحالتين «غلت الأسعار بمراكش حتى وصل فيها الربع من الدقيق بمثقال حشمي ذهباً»[1]. يبدو أن العلاقة بين القحط والغلاء هي علاقة بين مثير طبيعي ونتيجة اقتصادية واجتماعية مأساوية تعصف في الغالب بذوي الدخل المتواضع، الذين لا يستطيعون مجاراة تقلبات السوق وارتفاع الأسعار. فكان هذا الوضع ممهداً لما بعده، بحيث إذا اشتد الغلاء واستمر القحط غالباً ما كان يؤدي إلى المجاعة والأمراض[2].

هذا التناوب بين أصناف الكوارث الطبيعية ترك بصمات البؤس والمجاعة، والأمراض وغلاء الأسعار على إنسان العدوتين. ذلك «أن الغلاء تتابع في جميع بلاد المغرب من سنة سبع وثلاثين [وخمسمائة] إلى هذه السنة [٥٤٣هـ]، وكان أشده في سنة اثنتين وأربعين وأكل الناس بعضهم بعضاً»[3]. من الطبيعي جداً أن تتأثر فئات العوام من قلة المؤن وغلاء الأسعار، لاسيما في مثل هذه الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوط مراكش المرابطية. ومن ثم تفاقمت محن المستضعفين جراء تداخل الكوارث الطبيعية بالفتن البشرية، في ظرف لم يستتب فيه الأمن والاستقرار لدولة المصامدة القائمة .

وبالمثل لم تسلم بلاد الأندلس في هذه الشدة، فقد أورد الضبي أن قرطبة وقعت تحت وطأة غلاء مفرط ومجاعة شديدة عام ٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م[4]. كما عصفت مجاعة رهيبة بطنجة وأغمات في السنة نفسها[5]. ولم يكن القحط والغلاء والمجاعة في هذه السنة من قدر العدوتين فقط بقدر ما أصاب مواطن أخرى من العالم[6] . هذا الأمر

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٦ .

(٢) هذه العلاقة التلازمية بين الغلاء والأمراض تنبه إليها ابن هيدور بقوله: «إذا كان الغلا وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء» . **ماهية المرض الوبائي** (وتسمى أيضاً "الخطبة المكية في الأمراض الوبائية) ، م خ ح، رقم: ٩٦٠٥ ، ورقة: ٢ .

(٣) **الكامل في التاريخ** ، م س ، ج٩ ، ص ١٥٥؛ النويري: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تح: أحمد أبو ضيف، الدار البيضاء، (د ـ ت)، دار النشر المغربية، ج ٢٢، ص ٣٧٠ .

(٤) **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، بيروت ، ١٩٩٧ ، تح: السويفي ، ص ١٤٤ .

(٥) **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٦؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش من الأعلام**، الرباط ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ج٢، ص ٥٧.

(٦) «وفيها [٥٤٠ هـ] كان الغلاء العام من خراسان إلى العراق إلى الشام إلى بلاد المغرب» أبو الفدا =

يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان العالم يشهد تغيراً مناخياً عاماً وحاداً في بحر الحقبة المعنية بالدراسة ؟

أما في مراكش فقد مهد قحط عام ٥٤١ هـ/ ١١٤٦م[١] للمجاعة التي بلغت ذروتها بسبب رحى الحروب الدائرة بين الموحدين والمرابطين[٢]. وفي المنحى ذاته شهدت مدينة فاس قحطاً بالغاً عام ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م[٣]. فزاد الضيق بالناس وانهارت قواهم ولم يعد أمامهم من أمل سوى انتظار الموت البطيء.

وبعد فترة نقاهة لم تتعد سنتين عانت إشبيلية عام ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م من مرارة مجاعة شديدة جراء انقطاع ميرتها من الحبوب والأطعمة التي كانت تصلها من عدوة المغرب انطلاقاً من بوابة سبتة. تزامن ذلك مع التعسف الذي لحق سكانها بسبب «استطالة عبدالعزيز وعيسى أخوي المهدي ابن تومرت أيديهما على أهلها»[٤]، فارتفعت أسعار المواد الغذائية، واستطال التجار والمضاربين حتى «بيعت خبزة بدرهم ونصف، وبيع قدح القمح بستة وثلاثين درهماً، وباع الناس أموالهم بإشبيلية بالأيسر اليسير، واستوى الغني بها والفقير، وبيع أصل زيتون بالشرف بنصف درهم، ودار تساوي مائة دينار بعشرة دراهم»[٥].

= المؤيد: **كتاب المختصر في أخبار البشر**، تقديم حسين مؤنس، تح: محمد فخري الوصيف ومحمد زينهم وآخرون ، مصر، ١٩٩٨، دار المعارف، ج٢ ، ص ٣٠ .

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق.م ، م س ، ص ١٢٦.

(٢) فبلغ الجهد بالمحاصرين ذروته حين «نفد طعامهم وفنيت مخازنهم حتى أكلوا دوابهم ومات منهم بالجوع ما ينيف على مائة وعشرين ألفاً، ولما طال عليهم الحصار، واشتدت أحوالهم هلكوا جوعاً حتى أكلوا الجيف وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً». مؤلِّف مجهول: **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، ط١، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص ١٣٨ . وقد اعتبر أحد الدارسين أن رقم ١٢٠٠٠٠ من الذين هلكوا جوعاً في مراكش قريب من الصحة بناء على النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية التي قام بها، مرجحاً أن عدد سكان مراكش يمثل ٢٠٠٠٠٠، مقوضاً بذلك ما ذهب إليه الأستاذ شعيرة في مؤلفه: **المرابطون تاريخهم السياسي**، من أن مراكش كانت مدينة مليونية . بوتشيش إبراهيم القادري: «أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)» ، مجلة **كنانيش: الديمغرافيا في تاريخ المغرب**، إعداد مصطفى نشاط ومحمد استيتو ونور الدين الموادان، سلسلة مجالات متخصصة، رقم ١ ، صيف ـ خريف ١٩٩٩ ، منشورات كلية الآداب وجدة، رقم ٢٨ . ع ١ ، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ١٨٣ .

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٣٨ .

(٥) **نفسه** ، ص ٣٨ ـ ٣٩.

ومنذ أن بسط الموحدون سلطتهم على المغرب والأندلس، استقرت الأوضاع وشاع الأمن وارتفعت بلايا الكوارث الطبيعية، ونهض الفلاحون والحرفيون والتجار إلى سعيهم فانبسطت الأحوال منذ ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م، وقلّ تهديد الجفاف والمجاعة، باستثناء جدب شديد أصاب "داي" إحدى قواعد منطقة تادلا عام ٥٥٩هـ/ ١١٦٤م[١]. وبلغت ظروف الرخاء والأمن ذروتها عام ٥٦٤ هـ/ ١١٦٩م[٢].

إلا أن تأخر الأمطار عن موعد الحرث والبذر في الأندلس، أدى إلى تفاقم الوضع من جديد باستفحال الجفاف الذي امتد إلى أواخر عام ٥٦٥هـ/ ١١٧٠م[٣]. وفيها عانى أهل بطليوس «من عدم القوت»[٤]. كما عصفت ببلنسية مجاعة عظيمة سنة ٥٦٧ هـ/ ١١٧٢م واكبها غلاء مفرط، انعكست آثاره على ضعفاء المدينة، بحيث لم يسلم منها ابن صاحب الصلاة الذي يحدثنا عن هذه الأوضاع باعتباره شاهد عيان بقوله: «وزاد بالناس الجوع والعدم، والضعف والألم (...) وقد وصل الدقيق أربعة درهم (كذا) للرطل الواحد منه، ومد الشعير المراكشي أربعة درهم، وكذلك القمح غير موجود، والحبة الواحدة من ذلك [تين أخضر في أول زمانه] بدرهم فاشتراها من اضطر إليها؛ وكنت واحداً ممن اشتراها تقوت بها ثم وجدت فقدها»[٥]. كما اشتدت البلايا على سكان مراكش سنة ٥٦٨هـ/ ١١٧٣م، وكابد عوامها محناً شديدة حيث «توالى القحط وامتنع الغيث مدة شهرين»[٦].

لا شك في أن المجاعات كانت مقرونة أحياناً بأوبئة وأمراض فتاكة، زادت من تفاقم حدة النزيف البشري بحكم عوامل انتقال العدوى، ذلك أن وباء ٥٧١هـ / ١١٧٦م الذي ألم بالعدوتين ونعته ابن عذاري بالوباء الذي «لم يعهد مثله فيما تقدم من

---

(١) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ١٣٨ .

(٢) «وفي سنة أربع وستين وخمسمائة في أولها هدأت الفتن في المغرب وصلحت البلدان وارتفعت الحروب ورخصت الأسعار ودانت الأوطار». ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ١٠٤ .

(٣) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين**، ط٢، دار الأندلس للطباعة والنشر ، تح: عبد الهادي التازي، بيروت، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م، ص ٣٩٧.

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١١٠.

(٥) **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٥١١ ـ ٥١٢ .

(٦) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٢٦ .

الأزمنة قبله»[١] صاحبته مجاعة رهيبة عصفت بأرواح سكان فاس[٢].

وهكذا استمرت المجاعة ملازمة للطاعون الذي دام «بقية سنة إحدى وسبعين ونصف سنة اثنتين وسبعين [وخمسمائة] ، وذلك مدة سنة كاملة»[٣]. وفي الأندلس اجتاحت قونقة من أعمال بلنسية مجاعة شديدة عام ٥٧٢هـ/ ١١٧٧م أعقبت نهاية الطاعون الجارف[٤].

ونظراً لاستقرار الأوضاع في عهد الخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب، لم تذكر المصادر سوى حالة قحط شديد ألمّ بأهل سبتة سنة ٥٩١هـ/ ١١٩٥م[٥]. هذه الكارثة الأخيرة واكبتها مجاعة شديدة، شكلت بداية النكوص الحضاري الموحدي. ورغم حدث الانتصار المدوي في معركة الأرك واندحار النصارى في الجبهة الأندلسية، فإن أثر المجاعة التي سقطت أخبارها في المصادر الرسمية، كشفت اللثام عن وضعية مأساوية نجد أصداءها في نص نادر انفرد به ابن الزيات في **تشوفه**[٦]. ولم تمض سوى أربع سنوات حتى ضاق المغاربة ذرعاً بالمجاعة التي نزلت بهم عام ٥٩٥هـ/ ١١٩٩م[٧]، حيث عدمت الأقوات والمؤن ولم يجد الضعفاء ما يسدون به الرمق غير حشائش الأرض وما شاكلها. كما خضعت مدينة فاس بعد هذه النكبة لمجاعة محلية سنة ٥٩٦ هـ/ ١٢٠٠م[٨] واجه فيها الضعفاء مآسي مريرة .

٢ ـ قحوط ومجاعات القرن السابع الهجري (١٣ م)

شهد العقد الأول من القرن السابع الهجري بالمغرب والأندلس، موجات من

---

(١) **نفسه**، ص ١٣٦.

(٢) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج١٠ ، ص ٢٠٤.

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٣٧.

(٤) عنان عبدالله: **عصر المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس** ، ط ١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ج ٢، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م، ص ٩٥.

(٥) التنبكتي: **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**، دراسة وتح: محمد مطيع ، دبلوم الدراسات العليا (مرقونة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط ، السنة الجامعية ١٩٨٧ ، ج٢ ،ص ١٩٨ ـ ١٩٩؛ ابن عذاري: **البيان المغرب**، م س ، ج٤ ، ص ٢٣٣.

(٦) ابن الزيات: **التشوف**، م س ، ص ٢٩٨ .

(٧) ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، المطبعة الملكية، راجعه عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٣٣٥.

(٨) مؤلف مجهول، **كتاب تراجم الأولياء** ، م خ ع، الرباط، رقم (ج ١٢٧١)، ص ٢٦٨ ـ ٢٨٨ .

الجفاف اندلعت على إثرها مجاعات طاحنة، مما يعكس بوضوح تداخل عوامل طبيعية، وأخرى بشرية زادت من تفاقم الأوبئة التي صادفت الحروب الطاحنة في معركة العقاب. وخير من وصف أطوار هذه المجاعة التي ألمت بالمغرب عام ٦٠٧ هـ/ ١٢١٠م وانتقلت تأثيراتها الكارثية على مدى سنتين إلى الأندلس ابن عذاري، حيث نلمح مما سيقدمه دور الجفاف في اندلاعها خاصة بعد نضوب مخازن الغلال التي كانت مقدمة لانحدار الخليفة الناصر الموحدي في موقعة العقاب بقوله: «وتمادت الحركة إلى قصر كتامة والأسعار قائمة النفاق، والبلاد قد تضيقت في كل ما يؤول إلى الارتفاق، وسبب سطوته بعماله في هذه السنة أن لقي الناس في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة، وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه في أسفارهم القاسيات (...)، والناصر يتربص بانتقال المراحل لثقل الحالات (...) إلى أن استقبل المنازل التي كانت تستمد منها الرفاق (...) فألفاها وقد جف معينها وخف بتوالي العدوان قطينها، ولم يبق منها لمخازن السلطان الوافرة أثر ولا يتضح لخازنها دليل ولا نظر، واستولى على عموم المحلة الإقتار، وبلغ منهم مبلغ الهزائم المبيرة الأضرار،وجاوز الحد بالناس وسع الاحتمال، ووقف لهم العجز عن إدراك الحيلة في معايشهم على غاية الاضمحلال»[1]. هذا النص يوضح بجلاء حجم المحن التي واجهها المعدمون في ظل الشدة والمجاعة التي «تركت بصمات عميقة. بل ويظهر أن لها علاقة بهزيمة الموحدين في معركة العقاب»[2]، مما شجع قبائل بني مرين على اكتساح شرق المغرب وبسط السيطرة على سهوله[3]. كما أعقب المجاعة المذكورة وباء ٦١٠ هـ/

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٢٥٩. ذهب أحد الدارسين إلى اعتبار كوارث المسغبة والجوع التي ألمت بالقصر الكبير عام ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م ، غير كاملة ودقيقة ، من دون أن يعزز ملاحظته بسند توثيقي، مع العلم أن نص ابن عذاري المذكور في المتن صريح في الإشارة إلى الكارثتين. الحسين أسكان: «المجاعات والأوبئة بين الآفات السماوية والجائحة الإنسانية خلال العصر الوسيط شمال المغرب»، إسهام ضمن **المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب** (ندوة الأيام الوطنيةالعاشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة ٢٥ ـ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٢م)، منشورات جامعة شعيب الدكالي، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، سلسلة ندوات ومناظرات، ع٤، مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء، ص ١٣٥ .

(٢) البزاز محمد الأمين: «حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط»، **مجلة كلية الآداب** ، الرباط ، ع ٢٨ ، ١٩٩٣ ، ص ١١١.

(٣) ابن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ط١، دار الكتب العلمية، ج٦، ص ٣٠٣ .

١٢١٣م الذي «تحيف الناس إلا قليلاً»[١]، مما أدى إلى حصول نزيف بشري أسهم من دون شك في تغيير البنية الديمغرافية للمناطق المستهدفة .

وفي خضم الصراع الموحدي المريني، تجددت القحوط والمجاعات، واشتد الغلاء في أرجاء مدن وقرى المغرب والأندلس خلال القرن السابع الهجري. فبعد المجاعة التي ألمت بقصر كتامة عام ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م، والغلاء المفرط الذي اجتاح غرناطة سنة ٦٠٨هـ/ ١٢١١م[٢]، عصفت بإشبيلية مجاعة شديدة عام ٦١٢ هـ/ ١٢١٥م[٣]. كما توالت موجة من القحوط والمجاعات امتدت من سنة ٦١٤ هـ/ ١٢١٧م إلى حدود ٦٣٨ هـ/ ١٢٤٠م، مع توقف خفيف يتراوح بين سنة وثلاث سنوات، وهو ما أكده أحد المؤرخين بقوله: «وفي سنة ست عشرة وستمائة كان المحل العظيم والمجاعة التي شكاها الظاعن والمقيم، وتناهى الحال في مزيد السعر إلى ما لا نهاية له، وكان ابتداء الحال فيه في السنتين المتقدمتين لهذه السنة المؤرخة، وأما السنة الفارطة عنها فكانت قبائل المصامدة تسميها سنة وقليل»[٤].

كما أخذت سلسلة الكوارث تتعاقب ويأخذ بعضها برقاب بعض، مما يبدد الشكوك حول حقيقة اندلاعها مدة لا تقل عن تسعة عشر سنة. ففي عام ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م «اشتدت الحال في تناهي غلاء الأسعار بالبلاد الغربية والأندلسية»[٥]. وفيها أيضاً «كان الغلاء الشديد بالمغرب والقحط والجراد»[٦]. كما استفحلت المجاعة سنتي ٦١٨ و٦١٩هـ/ ١٢٢١ ـ ١٢٢٢م، وارتفعت أعداد الضحايا بفاس جراء انتشار «المجاعة فقلت الجبايات بالمدينة، ومات أكثر الناس جوعاً وقل الإنفاق على الجامع [القرويين] وعدم الزيت». كما ألم قحط شديد بمراكش عام ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م[٧]، حيث تُرك المستضعفون لمواجهة النقص الحاد في الأقوات.

---

(١) الناصري: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تح: جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء، ١٩٩٧م، دار الكتاب، ج ٣ ،ص ٤.

(٢) ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**، س ٨ ، ق ٢ ، م س ، ص ٤١١ .

(٣) عزاوي أحمد: **رسائل موحدية** (مجموعة جديدة)، منشورات جامعة ابن طفيل، القنيطرة، ١٩٩٥ ج١ ، ص ٣٠٢.

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(٥) نفسه .

(٦) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٥٨؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، دار المنصور للطباعة والوراقة، ط ١٩٧٢، ص ٥٤ .

(٧) ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة** ، س ٨، ق١، م س ، ص ١٧٥ .

وخلال الربع الأول من القرن السابع الهجري، تجددت المجاعات والقحوط بالعدوتين. وفي هذا الصدد ذكر الناصري[١] أن مجاعة شديدة عصفت بالمغرب والأندلس عام ٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م، فعانى إنسان المغرب والأندلس من ويلاتها، بحيث استمر أثرها في المغرب خلال السنة التالية[٢]. ولم تستقر الأوضاع أكثر من سنة واحدة حتى عاود القحط والغلاء الشديد[٣] تدميره لخيرات وموارد عيش الفاسيين عام ٦٢٧ هـ/ ١٢٣٠م. وخوفاً من تدفق الجياع من أحواز فاس «فقد أغلق باب الجوف وهو باب المغيرة(...) سُد في زمان المجاعة سنة سبع وعشرين وستمائة»[٤].

ولم تكن الأندلس أحسن حالاً من المغرب فقد ذكر ابن عذاري أن رسالة من الخليفة العباسي المستظهر باللّه وصلت إلى محمد بن يوسف بن هود بالأندلس عام ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م، والناس حينها توجهوا إلى مصلى غرناطة القديم ، وما قرئ من الكتاب إلا يسير أسطار، لأن الناس كانوا قد خرجوا للاستسقاء[٥].

والملاحظ أن الكوارث الطبيعية كان بعضها يتناسل من بعض أحياناً، وبشكل متزامن أحياناً كثيرة. ففي سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م ضربت مجاعة شديدة مدينة سبتة وبلغ الشعير سبعة دراهم للمد[٦]. ولم تكن في الحقيقة سوى بداية لسلسلة من الكوارث الطبيعية، التي اجتاحت البلاد في وقت اشتدت فيه أزمة الحكم، بعد وفاة الخليفة المأمون الموحدي. وهو ما عبّر عنه ابن أبي زرع[٧] بقوله: «وفيها خلت بلاد المغرب وكثر فيها الجوع والوباء ووصل فيها قفيز القمح ثلاثين ديناراً». ومما يدعم الملاحظة الآنفة أن قحطاً ألم بغرناطة سنة ٦٣١هـ/ ١٢٣٣م استنفر فيه أهلها جموعهم للتضرع وطلب السقيا[٨].

---

(١) **الاستقصا**، ج٢ ، م س ، ص ٢٦٤ .

(٢) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٣٧.

(٣) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٢٨ ـ ٣٣٠ .

(٤) **جذوة الاقتباس** ، م س ، ج١، ص ٣٥ .

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٩٥ .

(٦) الحميري: **الروض المعطار**، م س ، ص ٦٠٥؛ السبتي: **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار**، الرباط، تح: عبد الوهاب بن منصور، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص ٨٣ .

(٧) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٦١ .

(٨) ابن الخطيب: **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شجون الكلام**، نشر وتح: العبادي أحمد مختار والكتاني محمد إبراهيم (تحت عنوان تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط وهو القسم الثالث من كتاب **أعمال الأعلام**)، الدار البيضاء، ط ١٩٦٤، دار الكتاب، ج٣، ص ٢٨٠.

وبفضل خبرته في شؤون العمران البشري وملاحظاته الدقيقة لتردد الكوارث الطبيعية، واندلاع الفتن والثورات في بدايات الدول ونهاياتها استخلص ابن خلدون قاعدة في هذا الشأن مثلت ثابتاً من ثوابت التفسير التاريخي بقوله: «إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول»[1].

والحق أن تردد موجات الكوارث الطبيعية بالعدوتين خلال الفترة المدروسة، جعل حياة الإنسان محكومة برهان دائم مع المؤثرات المناخية، التي طالما أظهرت عجزه عن التكيف معها أو الحد من خطورتها. وفي هذا السياق أفادنا ابن عذاري بنص بالغ الدلالة عن المجاعة التي عصفت بمراكش عام ٦٣٢ هـ/ ١٢٣٤م، وضروب المعاناة التي ألقت بفواجعها على سكانها كنفاذ الأسواق من المواد الضرورية للاستهلاك، والارتفاع الباهظ للمتوفر منها حيث «لم يبق لأحد سبد ولا لبد، ولا طارف ولا تالد، ولا ذخيرة ولا مال ولا عقار، واستولت المجاعة على جمهور الناس ورأوا محناً يستعاذ باللّه منها، وانتهى المد الواحد من القمح الفحص إلى سبعة دراهم كباراً من طبع (...) السكة، وأما الدرهم الفضة فكان يصرف في نصف درهم، وكان هذا عرفاً بين السوقة بالسبعة الدراهم السكة إنما تخرج من مثلي عددها . وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطبق عليه إسم شيء بوجه من الوجوه والحوانيت مغلقة، وما بقي بها من يلبس ثوباً يساوي عشرة دراهم إلا الأطمار المتغيرة الخلقة، وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة»[2].

والراجح أن كثرة الأمطار التي أعقبت القحط، والمجاعة التي اجتاحت مراكش عام ٦٣٢هـ/ ١٢٣٤م، أسهمت في تفشي الوباء الذي استفحل في ظل واقع مثخن بالجدب ومخلفات المجاعة، فارتفعت نتيجة لذلك نسبة النزيف الديمغرافي وتفاقمت الأسعار، ووافق ذلك تجديد البيعة للخليفة الرشيد سنة ٦٣٤هـ/ ١٢٣٦م، حيث «اجتمعت الوفود من أهل إشبيلية وسبتة وغمارة البحر من البلدين، ووافقوا الصيف بمراكش ومزاجها الانحراف وهواؤها رديء بكثرة الأمطار من الجدب الذي كان تقدم أعواماً فكثرت الرطوبة وحدث الوباء فتغيرت أحوال أهلها فضلاً عمن سواهم»[3].

وفي المنحى ذاته أضاف ابن عذاري نصاً مهماً يكشف ما قاساه العوام من غلاء،

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة**، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص ٣٢٠.

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٣٢٥ .

(٣) نفسه ،ص ٣٤٥. أما ابن أبي زرع فقد أرخ لبيعة أهل إشبيلية وسبتة عام ٦٣٥هـ/ ١٢٣٨م .**روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٦٢ .

ونفاذ للمواد الاستهلاكية في الأسواق في السنة المذكورة فقال: «وفيها كان الغلاء المفرط الذي انتهى فيها الربع الواحد من الدقيق إلى سبعة وثلاثين درهماً؛ ولكن الناس كانت أحوالهم تقاوم هذا الغلاء، فإن السلع كلها نفقت أسواقها ودرت أرزاقها وكان الدرهم الواحد أفضله عشرون درهماً أو نحو ذلك»[١].

واستمرت هذه الكوارث إلى حدود سنة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م، وهو ما يؤكده أحد المؤرخين بقوله: «وفيها اشتد الغلاء والوباء بالعدوة فأكل الناس بعضهم بعضاً، وكان يدفن في الحفرة الواحدة المائة من الناس»[٢]. وغالب الظن أن سكان مراكش قد تحسنت أحوالهم في أواخر هذه السنة، بعد «أن توالت عليهم أمور وأحوال يطول أمرها ويثقل ذكرها»[٣]. وفي الوقت الذي استفحل فيه الجراد بالأندلس، اصطلى المغاربة بنار القحط والمجاعة التي امتدت من عام ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م إلى حدود ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م وهي المعروفة في المصادر بـ"أيام المجاعة"[٤]، فاعتبر ابن عذاري[٥] وغيره مجاعة ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م أخطرها فقال: «كان الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبتة حتى عدم فيها الطعام بالكلية في هذا العام، وكانوا يسمونه بعام سبعة وهو مشهور عندهم يتمثلون به بينهم، ومن هذا العام صار أهل سبتة يختزنون الطعام في المطامير في كل عام حيطة على أنفسهم من مثل هذه المجاعة التي لم يعهد مثلها في الأعوام الفارطة قبلها (...) وكانت أكثر بلاد الغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار».

شجعت هذه المجاعة الشديدة ثوار بني مرين على اكتساح المغرب، كما بيَّن

---

(١) **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٣٩.
(٢) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٦٢.
(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٤٧.
(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٨١؛ الجزنائي أبو الحسن علي: **جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، تح: عبد الوهاب بن منصور. الرباط، ١٤١١ ـ ١٩٩١، ط٢، المطبعة الملكية، ص ٤٥. إن سلوك التأريخ بالكوارث لم يقتصر على إنسان المغرب والأندلس، وإنما يعود إلى مراحل غابرة من التاريخ العربي، وفي هذا الصدد أورد الضبي: «أن العرب لم تكن تؤرخ التاريخ من قبل على أصل معلوم، وإنما كانوا يؤرخون بالقحط وبالعمل الذي يكونون عليه حتى كان زمن الفيل، ثم من بعده ببنيان الكعبة، فلم تزل العرب على هذا حتى أرخ عمر [بن الخطاب] من الهجرة». **بغية الملتمس**، م س، ص ١٤ ـ ١٥.
(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٥١؛ **اختصار الأخبار**، م س، ص ٨٣؛ البادسي: **المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف**، تح: سعيد أعراب أحمد، الرباط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، المطبعة الملكية، ص ٦٩.

ذلك ابن خلدون بقوله[١]: «وفي سنة سبع وثلاثين [وستمائة] اشتدت الفتنة بالمغرب وانتشر بنو مرين في بسائطه». ثم استعادت بلاد المغرب عافيتها سنة ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م حيث «توسعت الأحوال وامتدت الآمال ونزلت الأمطار في تلك الأقطار (...) وذهب ما كان من بقايا الجوع وآمن المروع ورخصت الأسعار»[٢]، «ولم يبقَ للجوع ذكر في هذه السنة باستثناء بادس»[٣].

وفي الأندلس كان للشدة التي عاناها الإشبيليون سنة ٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م وقعها ومحنها، كما زاد من تفاقمها الحصار المسيحي الذي طوق إشبيلية براً وبحراً، في وقت انشغلت فيه قوات الموحدين برد الزحف المريني، فهلك من أهلها «ومات بالجوع خلق كثير، وعدمت الأطعمة من القمح والشعير وأكل الناس الجلود»[٤].

والجدير بالذكر أنه يصعب أحياناً كثيرة فصل الكوارث الطبيعية عن البشرية لتداخلهما الشديد، كما هو الشأن في هذه الحالة، ونظير ذلك أيضاً ما شهدته مراكش عام ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م زمن أبي دبوس حيث الفتن وصراعه مع يعقوب بن عبدالحق المريني وما رافق ذلك من «شدة المجاعة في بلاده وغلاء الأسعار»[٥].

وعلى مشارف إحكام المرينيين سيطرتهم على الوضع في المغرب، كان الوضع مزرياً للغاية في عدوة الأندلس عام ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م، ففي هذه السنة «كان بالأندلس غلاء مفرط أكثره بمالقة، فكان فيها المأكول غال ونيله عويص ، وبيعت فيها الحاجة المثمنة بالثمن الرخيص»[٦]. وفي ظرف أقل من ثلاث سنوات عصفت مجاعة شديدة من جديد بمالقة سنة ٦٦٦هـ/ ١٢٦٨م[٧]، خلفت نزيفاً ديمغرافياً لا سيما في الطاقة البشرية النشيطة .

وهكذا شهدت بلاد المغرب والأندلس فترة من الهدوء والاستقرار بعد القضاء على الوجود الموحدي نهائياً عام ٦٦٨هـ/ ١٢٧٠م. وأخذ بنو مرين في ترتيب أمورهم الداخلية والإعداد لمنازلة النصارى في الأندلس. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، ذلك أن المصادر تذكر أن المغرب تأثر بمجاعة ٦٧٣هـ/ ١٢٧٥م، التي كان وقعها

---

(١) **كتاب العبر** ، م س ، ج ٦ ، ص ٣٠٣.
(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٥٧ .
(٣) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص ٦٠ ـ ٦١.
(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٨٠؛ المراكشي: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**،تح : محمد سعيد العريان ، الدار البيضاء، ١٩٧٨م، دار الكتاب، ص ٢٠٢
(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٣٩٨ .
(٦) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٤٣٥ .
(٧) ابن الزبير: **صلة الصلة** ، ق ٤ ، م س ، ص ٣٧ .

شديداً في رجراجة وفاس[1]. أما في الأندلس فقد ألمَّ جفاف شديد عانى منه عوام رندة[2]. كما تخللت الربع الأخير من القرن السابع الهجري نوبات من القحوط والغلاء، وهجوم الجراد الذي تزامن مع المجاعة التي عصفت بالمغرب سنة ٦٧٩هـ/ ١٢٨١م؛ بحيث كان الذي سلم من المحاصيل التهمته أسراب «الجراد العام ولم يترك خضراء على وجه الأرض»[3]، فترتب على هذا الوضع حدوث مجاعة «وصل القمح فيها عشرة دراهم للصاع»[4]. وبعد فترة استقرار لم تعمر أكثر من أربع سنوات، ألم بالمغرب عام ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م «قحط شديد ولم ير الناس ماء»[5]. وحسب الملزوزي[6]، فإن موجة القحط استمرت في المغرب إلى حدود سنة ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م، وبعدها انبسطت أحوال الناس إلى حدود عام ٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م حيث «كانت الريح الشرقية المتوالية والقحط الشديد وتوالى ذلك إلى آخر عام تسعين، فحرث الناس عند ذلك وحصدوا ما حرثوه من زرع عن أربعين يوماً»[7].

يبدو أن هذا الإجراء لم يقِ السكان من شبح الجوع والغلاء والوباء إلا مدة ثلاث سنوات على الأرجح. فعادت الأسعار إلى سابق غلائها فبيع «القمح عشرة دراهم للمد والدقيق ست أواقي بدرهم»[8]، مما مهد الأجواء سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م لاستفحال «المجاعة الشديدة والوباء العظيم بالمغرب»[9]. ثم انجلى وقع المجاعة وارتفع الوباء بعدما حصد أرواح المستضعفين من سواد المجتمع إلى أن «دخلت سنة أربع وتسعين وستمائة فيها صلح أمر الناس ورخصت الأسعار»[10].

---

(١) ابن تيجيلات: **إثمد العينين في مناقب الأخوين** . تحقيق ودراسة رابطة الدين محمد ، دبلوم الدراسات العليا ، (مرقونة) كلية الآداب الرباط ، السنة الجامعية ١٩٨٦ ج ١ ، ص ٢٠٩؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج٤ ، ص ٢٧٤.

(٢) ابن الزبير: **صلة الصلة**، ق ٤، م س ، ص ٢١٦ ـ ٦١٧ .

(٣) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣ ، ص ٨٩.

(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٥.

(٥) نفسه ، ص ٤٤٥؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣، ص ٨٩.

(٦) **نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك**، نشر عبد الوهاب بن منصور، الرباط ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م، المطبعة الملكية، ص ١٣٩ .

(٧) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٨؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣، ص ٨٩

(٨) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٤٠؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣، ص ٨٩.

(٩) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م س ، ص ٥٣٩ .

(١٠) **نفسه**، ص ٥٤٠ .

٣ ـ قحوط ومجاعات القرن الثامن الهجري (١٤ م)

في البداية لا بد من تسجيل ملاحظة أساسية مفادها أن مجال العدوتين عرف خلال القرن الثامن الهجري تقلصاً في نسبة تردد القحوط والمجاعات مقارنة مع تلك التي ألمت به في القرنين السابقين . وحسب ما تيسر الاطلاع عليه من مصادر، فالراجح أن الأندلس لم تعصف بها أية كارثة قوية منذ أن تعرضت رندة لجفاف شديد سنة ٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م[١]، فدخلت البلاد في فترة نقاهة عمرت ما يناهز ربع قرن لم تشهد فيها الأندلس سوى أمطار غزيرة تهاطلت بقوة عام ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م حسب ابن أبي زرع[٢]. ثم ترددت بغزارة عام ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م فأخصب الناس وانبسطت أحوالهم[٣]. كما تعرضت غرناطة في منتصف العقد الأول من القرن الثامن الهجري لنكبة غلاء ومحنة[٤] امتدت إلى أحوازها، فأحيت حالات البؤس والتضور جوعاً من خلال انعدام الأقوات وغلاء المتوفر منها في السوق السوداء.

وبالمثل تزودنا المصادر بنصوص تكشف تعرض المغرب عام ٧١١هـ/ ١٣١١م لكارثة طبيعية حيث «كان بهذه السنة قحط، فاستسقى الناس له فخرج أمير المسلمين عثمان إلى إقامة سُنَّة الاستسقاء»[٥]. وإذا وضعنا هذه الكارثة في إطارها التاريخي نستخلص أن القحط المذكور استفحل عام ٧١١هـ/ ١٣١١م مما يعني أن بدايته تعود إلى سنة ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م حيث شهد فيها المغرب المريني غلاءً مطرداً طوال فترة حكم أبي الربيع سليمان (٧٠٨ ـ ٧١٠هـ/ ١٣٠٨ ـ ١٣١٠م)، «فكانت أيامه سنتين وخمسة أشهر، وكانت كلها غالية لم يزل السعر بها مرتفعاً إلا أنها كانت ممعشة»[٦].

إلا أن التكرار الدوري للكوارث الطبيعية أكسب إنسان المغرب والأندلس خبرة مقاومته والتعايش معه، ما دام قادراً على كسب عيشه وتحصيل قوت يومه. وهو ما حصل بالفعل طيلة الفترة الممتدة من ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م إلى ٧١٠هـ/ ١٣١٠م. ولما

---

(١) ابن الزبير: **صلة الصلة** ، ق ٤ ، م س ، ص ٢١٦ ـ ٦١٧ .

(٢) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٤١٩ .

(٣) **نفسه**، ص ٥٠١ .

(٤) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م س ، مج١ ، ص ٢٧٩ .

(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٢٦؛ ابن المؤقت: **مجموعة اليواقيت العصرية** ، ١٣٤٩ هـ ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ص ٤٧؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣ ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٦) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٢١ . «ممعشة: صيغة عامية لكلمة عربية (عيش) ما زالت مستعملة إلى اليوم في منطق العوام». **نفسه**، هامش رقم: ٦٩١ .

استفحل أمره وعدمت الأقوات عجز الإنسان عن مقاومته وأضحت حياته مهددة بشبح المجاعة، فتأهب الجميع قمة وقاعدة لأداء صلاة الاستسقاء .

وبعد هذا القحط استفاد المغرب من فترة استقرار امتدت على الأقل عشر سنوات، إلا أن المؤثرات المناخية القصوى التي ألمت بالمغرب عام ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م واتصلت على الأقل إلى غاية ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م اختلطت فيها كوارث القحط والعواصف المطرية، مما هيأ الوضع لاستفحال الغلاء واندلاع شبح المجاعة. هذا الضغط المناخي لم يقتصر على العدوتين فحسب بل شمل مجال الحوض المتوسطي وأوروبا الغربية برمتها(١).

وفي سنة ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م «كان القحط الشديد بالمغرب وخرج أمير المسلمين [أبو سعيد عثمان] إلى إقامة سُنَّة الاستسقاء»(٢). والغالب على الظن أن السماء لم تمطر بحيث تفاقم القحط و «ارتفع السعر وبدأت المجاعة»(٣) التي اشتدت وطأتها في السنتين التاليتين: «وفي سنة أربع وعشرين وسبعمائة وصدر من سنة خمس وعشرين كانت المجاعة بالمغرب، وارتفع السعر في جميع البلاد وغلت الأسعار في جميع الأمصار»(٤)، ثم انبسطت أحوال الناس عندما تدخلت الدولة بتوزيع الصدقات، إلى جانب إدرار الغيث في جمادى الأولى من السنة التالية(٥). غير أن هذا الوضع لم يدم أكثر من بضعة أشهر حتى ابتلي المغاربة بقحط جديد عام ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م(٦).

---

(١) Le roy Ladurie Émmanuel : *Histoire du climat depuis l'an Mil* ,Champs Flammarion, Paris, Vol 2, 1983 , p 47 .

(٢) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٥٢٩ .

(٣) **نفسه** ، ص ٥٤٤ .

(٤) «فوصلت صحفة القمح لتسعين ديناراً (كذا) ، ومد القمح خمسة عشر درهماً ، والدقيق أربع أواقي بدرهم ، واللحم خمس أواقي بدرهمْ، والزيت أوقيتان بدرهم ، والعسل كذلك ، والسمن أوقية ونصف بدرهم ، وعدمت الخضر بأسرها. دام ذلك من أول سنة أربع وعشرين إلى شهر جمادى الأولى من سنة خمس وعشرين ، فأغاث اللّه عز وجل بلاده». **روض القرطاس** ، م س، ص ٥٣٠ ـ ٥٤٤. إذا كان ابن أبي زرع قد أعطانا صورة عن الأسعار في مدن المغرب بصفة عامة، فإن صاحب **الاستقصا** زودنا بمعلومات مهمة عن أسعار فاس إبان هذه المجاعة فقال: «وفي سنة أربع وعشرين وسبعمائة كانت المجاعة بالمغرب، وارتفعت الأسعار في جميع البلاد، فبلغ المد من القمح بفاس خمسة عشر درهماً والصحفة منه تسعين ديناراً ، وغلا الادام وعدمت الخضر بأسرها (...) ودام ذلك إلى قرب منتصف السنة بعدها» . الناصري: **الاستقصا**، م س ، ج ٣ ، ص ١٧٩ .

(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٠ .

(٦) الناصري: **الاستقصا**، م س ، ج ٤ ، ص ١٦٥ .

وفي خضم هذه الفترة التي كانت الكوارث تحصد فيها أرواح إنسان المغرب، لم تسلم الأندلس بدورها من آثار القحوط والمجاعات الشديدة التي ألمت بالحوض المتوسطي[١] عموماً إبان القرن ٨هـ/ ١٤م وفي هذا الصدد عصفت مجاعة عظيمة بألمرية سنة ٧٣٠هـ/ ١٣٣٠م[٢]. وبالمثل خضعت غرناطة لجدب شديد عام٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م، «وكانت الأرض قد اقشعرت لانصرام حظ من أيام الشتاء (...) ولم يتح فيه الغمام قطرة ولا لمعت السماء بنزعة ،حتى أضرت الأنفس الشح ، وحسر العسر عن ساقه وتوقفت البذور»[٣]. كما شهدت رقعة شرق شبه جزيرة الأندلس قحطاً شديداً عام ٧٤٨هـ/ ١٣٧٤م[٤]، مما مهّد الظروف لتفشي الطاعون الأسود الذي ضرب الأندلس ابتداء من السنة التالية[٥]، ثم انتقلت بلاياه إلى المغرب مباشرة.

وغني عن التأكيد أن الكوارث الطبيعية تزامنت في الغالب مع انتقال زمام الحكم من أمير إلى آخر، أو من عصبية إلى أخرى. وفي هذا الصدد كان المغاربة في ضيق جراء القحط الشديد الذي ألم بهم عقب وصول السلطان أبي زيان المريني إلى السلطة عام ٧٦٣هـ/ ١٣٦٢م، ونظراً لاستفحاله فقد ترتب عنه وباء الطاعون الذي تفشى بسرعة قياسية في بعض المدن الآهلة بالسكان[٦]. كما صور ابن الخطيب هذا الوضع المزري بقوله: «انتهى أمر هذه السنة الشهباء الإصحائية إلى العشر الآخر من يناير العجمي [١٣٦٢م] الموافق لأخريات ربيع الأول من عام ثلاث وستون وسبعمائة ممسكة شحاً وظهر الطاعون بأرض مكناسة وفاس وتازة»[٧].

ولم تكن الأندلس بمنأى عن الغلاء والقحط الذي ضرب الشق الغربي من أوروبا

---

(١) Heers Jacques, *L'occident aux XIV et XV siècles «Aspects économiques et sociaux»*, Paris, 5ème Edition, 1990, p. 395 .

(٢) الخطابي محمد العربي: **الطب والأطباء في الأندلس** ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨، ط١، ج١ ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٣) ابن الخطيب: **الإحاطة** ، م س ، مج٢، ص ١٤٦ .

(٤) **مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب**، تح: أحمد مختار العبادي، ١٩٥٨م، مطبعة جامعة الإسكندرية، ص ٣٨ .

(٥) النباهي: **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا** (تاريخ قضاة الأندلس)، تح: لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ط ٥، دارالآفاق الجديدة، ص ١٤٨، Raynaud (D.R.L), *Etude sur L'hygiène et la médecin au Maroc* , Alger 1932 - p. 78 .

(٦) على سبيل المثال قدر الدكتور بوتشيش «عدد سكان فاس بـ ٣٦٠٠٠ نسمة» .**أثر قيام الدول وسقوطها**، م س ، ص ٤٩ .

(٧) **نفاضة الجراب** ، م س ، ج ٣ ، ص ٦١.

خصوصاً بين ٧٧٠ و٧٧٧ هـ / ١٣٦٩ ـ ١٣٧٦م حيث أفضت المجاعات الشديدة إلى انتشار الوباء[١]. كما كشف ابن الخطيب عن جفاف شديد ألَمَّ بغرناطة سنة ٧٧١هـ/ ١٣٧٠م. وفي هذا السياق رصد ابن هيدور[٢] الأسباب الموجبة لاندلاع الوباء فوجد الغلاء عنصراً فعالاً فيها فقال: «إذا كان الغلا وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء»[٣].

أما في المغرب فقد ترددت آفات القحط خلال الربع الأخير من القرن الثامن الهجري، حيث عصفت موجة جدب حاد بالبلاد عام ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م[٤]. والغالب على الظن أنه ساهم في تعبيد الطريق للغلاء والمجاعة التي استشرت بالمغرب المريني عام ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م، إذ «في هذه السنة كانت المجاعة العظيمة في المغرب وعمَّ الخراب به»[٥].

ونظراً لارتفاع الخسائر البشرية والمادية فقد دأب السكان على التأريخ بالمجاعة لأحداثهم، ففي إحدى النوازل الفقهية ورد في متن السؤال «(...) عام المجاعة الكبرى الواقعة عام ست وسبعين [وسبعمائة]»[٦]. وحسب دوفورك[٧] فقد سميت هذه السنة في الأندلس كذلك بعام الجوع تأريخا لكارثة المجاعة الشديدة التي ضربت ميورقة وأرغون وأعمالهما . ولم يسدل القرن ٨هـ/ ١٤م ستاره إلا بقحط شديد أرخ له ابن الأحمر[٨] في عهد أبي فارس عبدالعزيز (ت ٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م) حيث عانى من وطأته المستضعفون أكثر من غيرهم .

---

(١) Carpentier Elisabeth, «Autour de la peste noire: Famine et épidémies dans l'histoire du XIV siècle», *Annales (E.S.C)*, Nº 17 , 1962 , P. 1083 .

(٢) **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه عنان محمد عبد اللّه، القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، ط ٤ ، الناشر مكتبة الخانجي، مج٢ ، ص ٩١؛ **النفح** ، م س ، ج٥ ، ص ٤٧٢.

(٣) **ماهية المرض الوبائي**، م س ، ورقة: ٢ .

(٤) الناصري: **الاستقصا**، ج٣ ، م س ، ص ١٧٥.

(٥) ابن قنفذ: **أنس الفقير وعز الحقير**، نشره وصححه محمد الفاسي و أدولف فور، الرباط، ١٩٦٥، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، ص ١٠٥.

(٦) الونشريسي: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والمغرب**، الرباط ، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، بيروت ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دار الغرب الإسلامي ،ج ٥ ، ص ٩٨ ـ ٩٩ .

(٧) *Histoire économique et sociale de l'Espagne chretienne au Moyen age*, Armand Colin, Paris, 1976, P. 197.

(٨) **روضة النسرين في دولة بني مرين**، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط ، ١٩٩١ ، ط٢ ، المطبعة الملكية، ص ٥٠ .

جدول القحوط والمجاعات في المغرب (ق ٦ ـ ٨ هـ / ١٢ ـ ١٤م)

رقم	نوع الكارثة	سنة وقوعها	المجال	المصدر
١	جفاف	٥١٢هـ	المغرب	**الكامل في التاريخ**، م س ، ج٩، ص ١٧٩
٢	مجاعة	٥٢٠هـ	المغرب	**الإحاطة**، م س ، م١ ، ص ١١٠
٣	قحط	٥٢٤هـ	فاس	**نظم الجمان**، م س ، ص ٢١٧
٤	قحط ومجاعة	٥٢٧هـ	المغرب	**التشوف**، م س ، ص ١٨
٥	جدب ومجاعة	٥٣٤هـ	مراكش	**البيان**، ق م، م س، ص ١٦ ؛ **التيسير في المداواة**، م س، ص ٤٦٠
٦	مجاعة	٥٣٥ـ٥٣٦هـ	أزمور	**التشوف**، م س، ص ١٨٣ ؛ **سراج المريدين**، م س، ص ٥٧ (نقلاً عن بوتشيش: **مباحث**، م س، ص ٢٠١)
٧	قحط ومجاعة	٥٣٧ـ٥٤٣هـ	المغرب	**نهاية الأرب** (تاريخ الغرب الإسلامي) ، م س، ص ٣٧٠؛ **الكامل في التاريخ**، م س، ج ٩، ص ١٥٥
٨	مجاعة	٥٣٩هـ	المغرب	**الروض الهتون**، م س ، ص ٢٧
٩	شدة الضيق ـ مجاعة	٥٤٠هـ	طنجة أغمات	**البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٢٦؛ **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج٢، ص٥٧
١٠	قحط	٥٤١هـ	مراكش	**البيان المغرب**، قم ، م س ، ص ١٢٦
١١	قحط	٥٤٢هـ	فاس	**نظم الجمان**، م س ، ص ١٨٣
١٢	جدب	٥٥٩هـ	تادلا	**التشوف** ، م س ، ص ١٨٣
١٣	قحط	٥٦٨هـ	مراكش	**البيان** ، ق م ، م س ، ص ١٢٦
١٤	مجاعة	٥٧١هـ	فاس	**التشوف**، م س، ص ٢٦٤ ؛ **الإعلام**، م س، ص ٢٠٤
١٥	قحط ومجاعة	٥٩١هـ	المغرب	**التشوف**، م س، ص ٢٩٨ ؛ **كفاية المحتاج**، م س، ج٢، ص ١٩٨ ـ ١٩٩
١٦	مجاعة	٥٩٥هـ	فاس	**روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٥٥
١٧	مجاعة	٥٩٦هـ	فاس	**كتاب في تراجم الأولياء**، م س، ٦٨ ـ ٢٨٨
١٨	مسغبة ـ مجاعة	٦٠٧هـ	قصركتامة	**البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٢٥٩

١٩	قحط ـ مجاعة	٦١٤ـ٦١٥هـ	المغرب	**نفسه**، ص ٢٦٧
٢٠	قحط ـ مجاعة	٦١٦هـ	المغرب	**نفسه**، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧
٢١	قحط ـ مجاعة	٦١٧هـ	المغرب	**القرطاس**، م س، ص ٣٥٨؛ **الذخيرة السنية**، م س، ص ٥٤؛ **البيان**، ق.م، م س، ص٢٦٧
٢٢	مجاعة	٦١٨هـ	فاس	**جنى زهرة الآس**، م س ، ص ٤٥
٢٣	قحط ومجاعة	٦١٩هـ	المغرب	**جذوة الاقتباس**، م س ، ج١، ص ٣٤؛ **الذخيرة السنية**، م س، ص ١٠٣؛ **القرطاس**، م س ، ص ٨١
٢٤	قحط	٦٢٠هـ	مراكش	**الذيل والتكملة**، س ٨ ق ١، م س، ص١٧٥
٢٥	مجاعة	٦٢٤هـ	المغرب	**الاستقصا**، م س ، ج٢ ، ص ٢٦٤
٢٦	مجاعة	٦٢٥هـ	المغرب	**الذخيرة السنية**، م س ، ص ٣٧
٢٧	قحط ومجاعة	٦٢٧هـ	فاس ـ المغرب	**جذوة الاقتباس** ، م س، ج١ ، ص ٣٥؛ **القرطاس** ، م س، ص ٣٢٨ ـ ٣٣٠ ـ ٣٣١
٢٨	مجاعة	٦٣٠هـ	المغرب	**القرطاس**، م س، ص ٣٦١؛ **اختصار الأخبار**، م س، ص ٨٣؛ **الروض المعطار**، م س، ص٦٠٥
٢٩	مجاعة	٦٣٢هـ	مراكش	**البيان** ، ق م ، م س، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦
٣٠	مجاعة	٦٣٣هـ	مراكش	**نفسه** ، ص ٣٣٤
٣١	جدب	٦٣٤هـ	مراكش	**نفسه** ، ص ٣٤٥
٣٢	قحط ومجاعة	٦٣٥هـ	المغرب	**القرطاس**، م س، ص ٣٦؛ **المقصد الشريف**، م س، ص ٦١
٣٣	قحط ومجاعة	٦٣٧هـ	سبتة ـ المغرب	**البيان**، ق م، م س ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧؛ **جنى زهرة الآس**، م س، ص ٤٥؛**اختصار الأخبار**، م س، ص ٨٣؛**الذخيرة السنية**، م س، ص٥٤
٣٤	مجاعة	٦٣٨هـ	بادس	**المقصد الشريف**، م س ، ص ٦٠ ـ ٦١
٣٥	مجاعة	٦٦٥هـ	مراكش	**القرطاس**، م س ، ص ٣٩٨
٣٦	مجاعة	٦٧٣هـ	فاس أغمات رجراجة	**الروض العطر الأنفاس**، م س ، ص ٢١٨؛ **إثمد العينين** ، م س ، ج١ ص ٢٠٩؛ **الإعلام**، م س ، ج٤،ص ٢٧٤

٣٧	مجاعة	٦٧٩هـ	المغرب	**القرطاس**،م س، ص ٥٣٥؛ **الاستقصا**، م س، ج٣، ص ٨٩
٣٨	قحط	٦٨٣هـ	المغرب	**القرطاس**، م س ، ص ٤٤
٣٩	قحط	٦٨٤ هـ	المغرب	**نظم السلوك**،م س، ص ١٣٩
٤٠	قحط ـ ريح شرقية	٦٨٧ ـ ٦٩٠ هـ	المغرب	**القرطاس**، م س ، ص ٥٣٨؛ **ورقات في التاريخ**، م س ، ورقة: ١٤٨؛ **الاستقصا**، ج٣ ، م س، ص ٨٩
٤١	قحط	٦٩٢هـ	المغرب	**كتاب العبر**، م س ، ج٧، ص ٢٦٠
٤٢	مجاعة	٦٩٣هـ	فاس	**الاستقصا**، م س ، ج٣ ، ص ٩٠؛ **القرطاس**، م س ، ص ٥٣٩ ـ ٥٤٠؛ **العبر**، م س ، ج٧، ص ٢٩٠
٤٣	قحط	٧١١هـ	المغرب	**القرطاس**، م س ، ص ٥٢٦ ـ ٥٢٧؛ **مجموعة اليواقيت** ، م س ، ص ٤٧؛ **الاستقصا**، م س ، ج٣، ص ١٧٨
٤٤	قحط ومجاعة	٧٢٣هـ	المغرب ـ فاس	القرطاس، م س ، ص ٥٢٩ ـ ٥٤٤
٤٥	مجاعة	٧٢٤هـ	المغرب	**نفسه**، ص ٥٣٠ ـ ٥٤٤؛ **الاستقصا**، م س، ج٣، ص ١٧٩
٤٦	مجاعة	٧٢٥هـ	المغرب	**القرطاس**، م س ، ص ٥٣٠
٤٧	قحط	٧٢٦هـ	المغرب	**الاستقصا**، م س ، ج٤، ص ١٦٥
٤٨	قحط ومجاعة	٧٦٣ هـ	مكناس ـ فاس ـ تازة	**نفاضة الجراب**، م س، ج٣، ص ٦١
٤٩	قحط	٧٧٥هـ	المغرب	**الاستقصا**، م س ، ج٣، ص ١٧٥
٥٠	مجاعة	٧٧٦هـ	المغرب	**أنس الفقير**، م س ، ص ١٠٥؛ **الاستقصا**، م س ، ج٤، ص ٨٣؛ **المعيار المعرب**، م س ، ج٥، ص ٩٨ ـ ٩٩

جدول القحوط والمجاعات في الأندلس (ق ٦ ـ ٨ هـ / ١٢ ـ ١٤م)

رقم	نوع الكارثة	سنة وقوعها	المجال	المصدر
١	قحط	٥١٤هـ	غرناطة	**صلة الصلة**، ق٤، م س ، ص ٢٤؛ **الذيل والتكملة**، س٨، ق٢، ص ٥٤٥
٢	قحط	٥٢٥هـ	غرناطة	**نفسه** ، ص ٥٢٥
٣	مجاعة	٥٢٦هـ	قرطبة	**نظم الجمان** ، م س ، ص ٢٢٦
٤	مجاعة	٥٤٠هـ	قرطبة	**بغية الملتمس**، م س ، ص ١٤٤
٥	مجاعة	٥٤٣هـ	إشبيلية	**البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٨ ـ ٣٩
٦	قحط	٥٦٥هـ	الأندلس	**المن بالإمامة**، م س ، ص ٣٩٧
٧	مجاعة	٥٦٥هـ	بطليوس	**البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ١١٠
٨	مجاعة ـ غلاء	٥٦٧هـ	إشبيلية ـ مرسية	**المن بالإمامة** ، م س ، ص ٥١١؛ **البيان**، ق م ، م س ، ص ١٢٤
٩	مجاعة	٥٧٢هـ	قونقة	عنان: **عصر المرابطين والموحدين**، م س ، ج٢ ، ص ٩٥
١٠	مجاعة	٦١٢هـ	إشبيلية	عزاوي: **رسائل موحدية** ، م س ، ج١ ، ص ٣٠٢
١١	مجاعة	٦١٧ هـ	الأندلس	**البيان** ، ق م ، م س ، ص ٢٦٧؛ **الذخيرة السنية**، م س ، ص ٥٤
١٢	مجاعة	٦٢٤هـ	الأندلس	**الاستقصا**، م س ، ج٢ ، ص ٢٦٤
١٣	قحط	٦٢٩هـ	غرناطة	**البيان**، ق م ، م س ، ص ٢٩٥
١٤	قحط	٦٣١هـ	غرناطة	**أعمال الأعلام** ، م س ، ص ٢٨٠؛ **الإحاطة**، م س ، ج٢ ، ص ١٣١ ـ ١٣٢
١٥	مجاعة	٦٣٥هـ	الأندلس	**القرطاس**، م س ، ص ٣٦٢
١٦	مجاعة	٦٦٣هـ	مالقة	**البيان**، ق م ، م س ، ص ٤٣٥
١٧	مجاعة	٦٦٦هـ	مالقة	**صلة الصلة**، ق ٤ ، م س ، ص ٣٧
١٨	جفاف	٦٧٣هـ	رندة	**نفسه** ، ق ٣ ، ص ٢١٦ ـ ٦١٧
١٩	مجاعة	٧٠٥هـ	غرناطة	**الإحاطة**، م س ، ج١ ، ص ٢٧٩
٢٠	مجاعة	٧٣٠هـ	الميرية	الخطابي: **الطب والأطباء** ، م س ، ج١ ، ص ١٧١ ـ ١٧٢

٢١	جفاف	٧٤٨هـ	شرق الأندلس	**مشاهدات لسان الدين**، م س ، ص ٣٨
٢٢	جفاف	٧٧١هـ	غرناطة	**النفح** ، م س ، ج٥، ص ٤٧٢
٢٣	مجاعة	٧٧٦هـ	ميورقة	Dufoucq, *Histoire économique*, op.cit., p. 196.

٤ ـ فحص وتعليق

تسمح جداول القحوط والمجاعات بإثبات الملاحظات التالية:

* إن الغلاف الزمني المحدد لموضوع البحث (ق٦ ـ ٨هـ/ ١٢ ـ ١٤م) عرف فيه المغرب والأندلس ٨٥ قحطاً ومجاعة بين عامة ومحلية، دونما اعتبار سنوات الغلاء من جهة، كما تعمدنا عدم إدراج النصوص التي تتضمن معلومات غير مؤرخة عن الكوارث الطبيعية بما فيها القحوط والمجاعات من جهة أخرى، وذلك لتفادي التأويل القائم على التخمين المؤدي في الغالب إلى مزالق في الأحكام والنتائج. وللإشارة فإن إهمال التوطين الزمني لم نصادفه سوى عند مؤلفي كتب النوازل والمناقب والعقود والحسبة والطب والصيدلة والفلاحة والأغذية والتنجيم. ومما لا شك فيه أن خلو معظم نصوص العينات المذكورة من التحديد الزمني خلف فجوات وثغرات في لائحة الكوارث الطبيعية التي رمنا ترتيبها كرونولوجياً.

* انطلاقاً من القحوط والمجاعات التي تم إحصاؤها طيلة الفترة المذكورة، اتضح أن المغرب والأندلس كانا يرزحان تحت وطئتهما إما متصلين أو منفصلين كل ثلاث سنوات ونصف تقريباً، إلا أن هذا المعدل المحصل عليه لا يعكس الصورة الحقيقية لتردد الكوارث المذكورة بحسب المجالات والأزمنة، ولذلك استعنا بجداول أخرى أكثر توضيحاً للظاهرة، الشيء الذي يساعد في إبراز الفترات الأكثر قتامة من غيرها اعتماداً على قياس تردد القحوط والمجاعات.

*** الحدود الفاصلة بين تردد القحوط والمجاعات في المغرب (ق٦ـ٨هـ/ ١٢ـ١٤م)**

حدود التردد ق٦ ـ ٨هـ/ ١٢ ـ ١٤م	عدد	حدود دنيا	حدود متوسطة	حدود قصوى
القرن السادس الهجري	٢٤	بين سنة و ٥ سنوات	بين ٦ و ٨ سنوات	بين ١٦و١٩ سنة
القرن السابع الهجري	٢٦	بين سنة و٣ سنوات	ست سنوات	٢٥ سنة
القرن الثامن الهجري	١٠	سنة	بين ١٠ و١١ سنة	٣٦ سنة

* يلاحظ أن مستويات الحدود الفاصلة بين تردد **القحوط والمجاعات** متقاربة في القرنين ٦ ـ ٧ هـ/ ١٢ ـ ١٣م أكثر مما هو عليه وضعهما في **القرن ٨هـ/ ١٤م**. وبالنسبة للترتيب فالقرن ٧هـ/١٣م يحتل الصدارة من حيث تقارب **مستوى التردد** خاصة في الحدود الدنيا والمتوسطة.أما الحدود القصوى فإن مستويات تردد **القحوط** والمجاعات في القرن ٦هـ/ ١٢م تأتي في المرتبة الأولى متبوعة على التوالي **بحدود** ترددهما في القرنين ٧ ـ ٨هـ/ ١٣ ـ ١٤م. فما هو وضع تردد الكارثتين في الأندلس؟

*** الحدود الفاصلة بين تردد القحوط والمجاعات في الأندلس(ق٦ـ٨هـ/ ١٢ـ١٤م)**

حدود التردد ق٦ ـ ٨هـ/ ١٢ ـ ١٤م	عدد	حدود دنيا	حدود متوسطة	حدود قصوى
القرن السادس الهجري	٠٨	بين سنة و٤ سنوات	بين ١٣ و٢١ سنة	٧٦ سنة
القرن السابع الهجري	٠٩	بين سنة و٤ سنوات	بين ٦ و١٠ سنوات	بين ١٧ و٢٧ سنة
القرن الثامن الهجري	١٨	بين سنة وسنتين	١٧ سنة	بين ٢٢ و٢٤ سنة

* تنطبق نفس الملاحظات السابقة تقريباً على مستويات الحدود الفاصلة بين تردد القحوط والمجاعات في الأندلس، مع فرق واضح في الغلاف الزمني الذي يستغرقه مستوى التردد ولا سيما في الحدود المتوسطة، ونسبياً في الحدود القصوى، بحيث تتسع هذه الحدود في مجال الأندلس بما يناهز الضعف تقريباً عما هو مثبت في جدول المغرب. ومن حيث الترتيب توجد اختلافات طفيفة في مؤشر الحدود الدنيا للقرنين ٧ ـ ٨هـ/ ١٣ ـ ١٤م كما يظهر ذلك من الجدول أعلاه.

وعموماً استأثر القرن السابع الهجري في المغرب كما في الأندلس بالمرتبة الأولى من حيث تقارب حدود التردد مقارنة مع القرنين الآخرين ، فمثل بذلك صورة واضحة للبؤس والحرمان والمحن التي واجهها إنسان العدوتين في سياق رهان شبه دائم مع القحوط والمجاعات ومخلفاتهما . ولا غرو فقد سجلنا فيه ٣٥ قحطاً ومجاعة تميزتا بتعاقبهما أحياناً وتقاربهما أحياناً أخرى.

قد يبدو هذا الرقم مبالغاً فيه للوهلة الأولى، غير أن نسبة المبالغة تكاد تكون ضعيفة، ذلك أننا أحصينا فيها حتى المجاعة التي عمرت ما يناهز١٩ سنة (من ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م إلى٦٣٧ هـ/ ١٢٣٩م) والتي انفرد بإيرادها كل من صاحب **القرطاس** وصاحب **الجذوة**[1]. ومبرر اعتمادها يجد مسوغه في ارتفاع نسبة الكوارث في هذا القرن مع

(١) انظرجدول **القحوط والمجاعات في المغرب**، ص ٣٧ ـ ٣٩.

العلم أن عشر مجاعات من مجموع ١٩ مجاعة ذكرتها مصادر أخرى كما هو مثبت في الجدول المذكور. ومن ناحية أخرى فإن حدود تردد هاتين الكارثتين في القرن ٧هـ/ ١٣م تتراوح في حدودها الدنيا بين سنة وثلاث سنوات، فكان ذلك دافعاً لإحصائها؛ معولاً على منطق النقد الداخلي والإحصاء الكمي فتبين أنه من الممكن أن تلحق المبالغة تسع سنوات على الأكثر وهي محصورة زمنياً بعد ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م وقبل ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م، أما العشر سنوات الباقية فتُعدّ خارج نطاق التحفظ الذي ذهب إليه أحد الدارسين[١]. كما نشير أن ابن أبي زرع هو أول من ذكر هذه المجاعة ونقلها عنه في الغالب ابن القاضي. ومن المرجح أن يكون صاحب **روض القرطاس** قد جمع فيها بين الكوارث ذات الأصل الطبيعي و نظيرتها ذات المصدر البشري، لاسيما وأن الفترة الممتدة بين٦١٩هـ/ ١٢٢٢م و٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م كانت أيضاً فترة حروب وفتن وحصارات بامتياز[٢].

* يُلاحظ أن القرن ٨هـ/ ١٤م سُجلت فيه أقل نسبة من القحوط والمجاعات سواء في المغرب أو في الأندلس، والراجح أن ذلك يعود من جهة إلى جهود دول القرن الثامن الهجري في إحداث المرافق الصحية وتشجيع الإنتاج الفلاحي وأعمال البرّ والتضامن، ومن جهة أخرى إلى انشغال المؤرخين بالوباء الذي ابتلي به إنسان العدوتين منذ ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م و٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م و٧٥٠هـ/ ١٣٥٠م و٧٦٣ هـ/ ١٣٦٢م[٣]. ذلك أن أصعب الفترات التي كابد فيها إنسان العدوتين كوارث القحط والمجاعة واكبت العقد الأول من القرن الثامن الهجري واستمرت بعد ذلك بشكل متتابع من ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م إلى ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦م.

* لا شك في أن النزيف الديمغرافي كان من بين نتائج القحوط والمجاعات، وحسب النصوص المتقدمة أن نتائجه كانت أشد في صفوف شريحة العوام التي تمثل قاعدة هرم المجتمع، ذلك أنه من سلم من الهلاك عاش محنة التضور جوعاً، فضلاً عن وجود القابلية لاستفحال الأمراض والأوبئة، مع العلم أن وضعهم الاجتماعي كان منحطاً ودخلهم ضعيفاً، لا يسمح بتلبية حاجاتهم من الأقوات التي ارتفعت أسعارها،

---

(١) البزاز :**حول المجاعات والأوبئة** ، م س ، ص ٩٥ .

(٢) ابن عذاري :**البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٣١٥ وما بعدها .

(٣) ابن مرزوق: **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن** ، دراسة وتح: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ص ٢٦١؛ **الإحاطة** ، م س ، مج ٣، ص ١٨٥؛ ابن قنفذ :**كتاب الوفيات**، تح: عادل نويهض، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ط ٤، ص ٣٥٤ .

بحيث لا يمكنهم تغطية مصاريف العلاج، فلجأ بعضهم إلى زوايا التصوف، وأقبل البعض الآخر على استهلاك أطعمة شاذة[1].

* أفرزت القحوط والمجاعات في العدوتين خلال فترة الدراسة عقليات تؤمن باستغلال ظروف الكوارث الطبيعية للاغتناء، فاتجهت لادخار واحتكار السلع والبضائع، مما كان يقلل من فرص توافر الأطعمة في الأسواق ويتيح فرص الغلاء في "السوق السوداء"[2]. وكان من الممكن التخفيف من وطأة مجاعة ٦٣٢ هـ/ ١٢٣٥م مثلاً لو تفادى أهل الجشع من الأغنياء، وثوار عرب الخلط، خزن المواد الاستهلاكية، بحيث لم تظهر الحنطة إلا عندما عزم الخليفة الرشيد الموحدي (٦٣٣ ـ ٦٤٠هـ) على الخروج من مراكش «وأخذ الرشيد ورجال دولته والموحدون في حركتهم، وخفف الناس أثقالهم ببيع ما لا يحتاجون إليه، وعند ذلك ظهرت الحنطة في البلد مما باعه المحتكرون، ولقد كان عندهم ما تتمشى به أحوال الناس مدة طويلة ولكن حب النفس منعهم من إخراجه والتمسك به»[3].

* إن معظم الكوارث التي عصفت بالعدوتين خلال الفترة قيد الدرس همَّت بنسبة كبيرة الحواضر السلطانية والمدن الواقعة على طول خطوط التجارة، بينما تكاد تغيب أخبارها في القرى والمدن. وبالرغم من التعتيم المطبق على مجال البادية في مصادر الفترة، إلا أنها لم تخل في الغالب من قحوط ومجاعات مهما كانت نسبتها ضعيفة، مقارنة مع الفواجع الكبرى التي حلت بالحواضر الآهلة بالسكان. وقد فطن ابن خلدون لهذه الحقيقة فقال: «إن الموتان يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب»[4].

* لم تتطرق كتب التراث الإخباري وخصوصاً منها الرسمية لأخبار القحوط

---

(١) سنعرض لهذين العنصرين بتفصيل في الفصل الأول من الباب الثاني .

(٢) وعلى سبيل المثال لا الحصر أنه في سنة ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م «استولت المجاعة على جمهور الناس ورأوا محناً يُستعاذ باللّه منها ، وانتهى المد الواحد من القمح الفحص إلى سبعة دراهم كباراً من طبع السكة، وأما الدرهم الفضة فكان يصرف في نصف درهم وكان هذا عرفاً بين السوقة بالسبعة الدراهم السكة إنما تخرج من مثلي عددها، وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطلق عليه إسم شيء بوجه من الوجوه والحوانيت مغلقة وما بقي بها من يلبس ثوباً يساوي عشرة دراهم إلا الأطمار المتغيرة الخلقة، وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة، وإذا ظهر في السوق بعد أيام كثيرة شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه وإنهم لقيام ينظرون». ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٣٢٥.

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٣٢١.

(٤) **المقدمة**، م س ، ص ٣٢١.

والمجاعات إلا لتُبرز دور الأمير والخليفة في تقديم المساعدات للإسهام في رفع حالات الضيق والشدة، ولا يكون ذلك في الغالب إلا في عهود القوة . والملاحظة ذاتها تنطبق على مصنفي كتب التصوف والولاية بحيث لا تشير هي الأخرى إلى الكوارث الطبيعية إلا لتُظهر دور الأولياء في خرق المألوف وقهر قساوة الطبيعة من خلال بطولة الكرامة !

* إذا أمعنا النظر في الظروف التاريخية التي اندلعت فيها القحوط والمجاعات نلاحظ ولا شك أن بعضها تزامن مع مراحل الفتن والثورات، مما يطرح علامات استفهام كثيرة عن مدى وعي الثوار بأهمية الفترات الاستثنائية في تحقيق بعض أهداف ثوراتهم. فعلى سبيل المثال شهدت منطقة سوس مجاعة رهيبة عام ٥٤٢هـ/١١٤٧م تزامنت مع اندلاع ثورة الماسي(١). وبالمثل فإن مجاعة ٥٤٣هـ/١١٤٨م أعقبتها في آخرها ثورة أهل سبتة على الموحدين، ثم اندلعت بعدها ثورة أبي مزكيدة بتامسنا سنة ٥٤٤هـ/١١٤٩م(٢)، وفيها أيضاً ثار السبتيون على عامل الموحدين(٣). كما واكبت الثورة التي أعلنها مززدغ بغمارة عام٥٥٩هـ/١١٦٤م(٤) مجاعة في عهد الخليفة يوسف بن عبد المومن الموحدي . وبتزامن مع ولاية الخليفة الناصر الموحدي اندلعت مجاعة بفاس واضطربت الأوضاع بغمارة من جديد جراء إعلان علودان(٥) ثورته ضد حكمهم. أما ثورة العبيدي(٦) فقد وافقت زلزلة عظيمة ضربت مدينة سبتة عام ٦٠٠هـ/١١٦٥م.

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ق.م ، م س، ص ٢٥ ـ ٣٠ وما بعدهما . «الماسي تسمى بالهادي، واسمه محمد بن هود بن عبد الله ، وكان قصاراً بمدينة سلا، وكان أبوه دلالاً يبيع الكنانيش، فخرج على [الخليفة] عبد المومن بعد أن حضر معه فتح مراكش وبايعه،فغلب على بلاد تامسنا وأكثر بلاد المصامدة فبايعه جميع القبائل حتى لم يبق تحت عبد المومن إلامراكش فبعث إليه عبد المومن الشيخ أبا حفص في جيش عظيم من الموحدين (...) فالتقوا بالماسي فكانت بينهم حروب عظيمة قتل فيها الماسي». ابن أبي زرع: **القرطاس** ، م س ، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٢) نفسه، ص ٢٤٨؛ أبو مزكيدة ثائر برغواطي ، كانت ثورته بأرض بنغل المتصلة بعين غبولة من أرض تامسنا (الشاوية) . **نفسه**، ص تعليق المحقق، هامش رقم: ٣٧٨ .

(٣) نفسه ، ص ٣٤٥.

(٤) «وفي هذه السنة ثار مززدغ الغماري الصنهاجي من صنهاجة مفتاح وضرب السكة وكتب فيها (مززدغ الغريب نصر الله قريب) فتابعه خلق كثير من غمارة وصنهاجة وأوربة(...) فبعث إليه أمير المومنين يوسف جيشا من الموحدين فقتل وحمل رأسه إلى مراكش» ابن أبي زرع: **القرطاس** ، م س ، ص ٢٧٤ .

(٥) كانت ثورة علودان الغماري في أواخر سنة ٥٩٥هـ/١١٩٩م. **نفسه** ، ص ٣٠٥.

(٦) «وفي هذه السنة [٦٠٠هـ] قام العبيدي بجبال ورغة فظفر به وقتل وعلق رأسه على باب الشريعة من مدينة فاس وأحرق جسده في وسط الباب، وذلك في اليوم الذي تم باب الشريعة المذكور بالبناء، وركب مصراعه فسمي باب المحروق». **نفسه** ، ص ٣٥٦.

وفي وقت متزامن مع وباء ٦١٠هـ/ ١٢١٣م الذي أعقب هزيمة العقاب اندلعت ثورة ولد العبيدي المحروق بفاس بجبل غمارة الذي ادعى أنه الفاطمي فظفر به الخليفة الناصر[١]. كما شهدت بلاد المغرب بعد القحط الرهيب الذي ألمّ بها عام ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م ثورة في فاس في السنة التالية[٢]. وبالمثل اندلعت ثورة أخرى في سوس عام ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م قادها الثائر طلحة الذي لقي حتفه فيها[٣]، ووضعت البلاد على شفير قحوط ورياح شرقية جافة استغرقت ثلاث سنوات من ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨م إلى حدود ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١م .

وبالتالي نتساءل من خلال ما سبق عن مدى نجاح بعض الثورات التي قادتها عصبيات عريضة في الإطاحة بالعصبيات الحاكمة في مراحل ضعفها المتزامن عادة مع الكوارث الطبيعية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى بحث مستقل للكشف عن حقيقة العلاقة الناظمة بين الكوارث والثورات، ذلك «أن تكوين الدول عادة ما يأتي عقب أزمات وكوارث تعصف بأرواح عدد كبير من السكان، كما أن مرحلة هرمها وتداعيها غالباً ما تشهد حروباً ومجاعات وأوبئة يتمخض عنها خلل في التوازن الديمغرافي»[٤].

ثانياً: العواصف والسيول

١ ـ عواصف وسيول القرن السادس الهجري (١٢م)

تعرضت بلنسية لفيضانات وسيول طامية في أواخر القرن٥هـ/ ١١م[٥]، مما أسفر عن خسائر مادية وبشرية فادحة.ومما يؤكد العلاقة بين الرياح العاصفية وما ينجم عنها من وفيات في الأندلس، ما سجله ابن عذاري[٦] عن الريح الصرصر العاتية التي أغرقت مائة ألف مقاتل من الروم سنة ٥٠٧هـ/ ١١١٣م فلم تبق منهم باقية. كما تساقطت على غرناطة ركامات ثلجية أعاقت الأنشطة الاقتصادية والتحركات البشرية

(١) نفسه، ص ٣٥٧ .

(٢) نفسه ، ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧.

(٣) نفسه، ص ٤٩٨ ـ ٥٣٧.

(٤) بوتشيش إبراهيم القادري: «أثر قيام الدول وسقوطها»، م س ، ص ٤٢.

(٥) ابن الكردبوس: «الاكتفاء في أخبار الخلفاء»، مدريد، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية** ـ نشر أحمد مختار العبادي ، مج ١٣ ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، ص ٩٩ .

(٦) **البيان المغرب**، م س ، ج٤ ، ص ٥٨.

حيث كثر الوحل وتعذر التنقل[١].

وبالمثل شهدت مراكش مطراً وابلاً سنة ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م[٢]. وغالباً ما كانت الأوبئة تعقب موجات القحوط التي تلم بها، ومن ثم ندرك أهمية وصف ابن الخطيب لمناخها بقوله: «هواؤها محكم في الجباه والجنوب يحمى عليها بكثير الجنوب»[٣]. كما تسببت أمطار عاصفية في مراكش دامت أربعين يوماً[٤] سنة ٥٣١هـ/ ١١٣٧م في سيول جارفة خربت المحاصيل وجرفت التربة، وقطعت سبل الاتصال بين عدد من الجهات. وقد عبّر ابن عذاري عن الصلة بين الفيضانات وما خلفته من نزيف بشري وحيواني، فقال في سياق التأريخ لحوادث عام ٥٣٢ هـ/ ١١٣٨م: «كان السيل العظيم بطنجة حمل الديار والجدر ومات فيه خلق عظيم من الناس والدواب»[٥].

وكان للأمطار العاصفية دور في حسم الصراع الدائر بين الأمير تاشفين بن علي والخليفة عبد المومن بن علي سنة ٥٣٣هـ/ ١١٣٩م والذي انتهى بانتصار الثاني، وفي هذا الصدد يزودنا النويري بصورة مؤلمة عن معسكر تاشفين خلال هذه العواصف بقوله: «وكان الفصل شتاء فتوالت الأمطار أياماً كثيرة، فصار الموضع الذي فيه تاشفين وعسكره كالسباخ لا يستطيع الماشي أن ينقل فيها قدماً، وقلت الأقوات عندهم فهلكوا جوعاً وبرداً حتى وقدوا (كذا) رماحهم وقرابيس سروجهم»[٦].

وبعد ثلاث سنوات من هذه الكارثة شهدت المنطقة الوسطى الشمالية من المغرب كوارث طوفانية زاد من حدتها اندلاع الرياح العاصفية ،وتزامن ذلك مع حروب ضروس بين المرابطين والموحدين . وعن خطورة هذه الكوارث الطبيعية التي أصابت الحواضر الشمالية ونواحيها سنة ٥٣٦هـ/ ١١٤٢م يقول البيدق ـ وهو شاهد عيان على الخراب الذي خلفته السيول الجارفة ـ : «فنزل علينا الهواء خمسين يوماً بخمسين ليلة ولم يفتر، وحملت الوديان وأكل وادي فاس باب السلسلة، وفتقت جزيرة مليلة وأكل البحر طنجة حتى إلى الجامع، وأكل وادي سبو مع وادي ورغة أخبية لمطة (...)،

---

(١) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية** ، م س ، ص ٩٤ .
(٢) ابن القطان: **نظم الجمان**، م س ، ص ١٦١ .
(٣) **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، الرباط، تح: محمد كمال شبانة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب، ص ٧٧.
(٤) ابن القطان: **نظم الجمان**، م س ، ص ٢٥٦ .
(٥) **البيان المغرب**، م س ، ج٤، ص ٩٦.
(٦) **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تح: حسين نصار، القاهرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ج ٢٤ ص ٢٩١.

وبلغ عندنا في ذلك الوقت سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل، وبلغ الحطب عند تاشفين ديناراً للرطل من شدة تلك السنة»[١].

ومعلوم أن هذه الفيضانات جاءت بعدما عانى سكان المغرب من «مجاعة خمس وست وثلاثين وخمسمائة»[٢]، مما هيأ الظروف لحدوث الأوبئة في وقت ارتفعت فيه أثمنة المواد الاستهلاكية.

وبالمثل منعت فيضانات الأودية في جهة شلب عام ٥٤٣هـ/ ١١٤٩م الجيوش الموحدية التي كان يقودها والي إشبيلية أبو يعقوب يوسف بن سليمان في سياق حملته على يوسف البطروجي؛ «من الرجوع إلى إشبيلية عبر الطريق التي قدموا منها، حيث ألح المطر عليهم فلم يمكنهم الرجوع إلى الطريق الأول لامتلاء الأودية وحملها، وثقل الأرض ووحلها، فانصرف الموحدون على جهة بطليوس»[٣].

وخلال الزيارة التي قام بها الخليفة عبدالمومن بن علي إلى قبر المهدي بتنملل عام ٥٥٨هـ/ ١١٦٣م في إطار الطقوس التي تسبق عادة توجهه لغزو النصارى، وكان الفصل حسب ابن صاحب الصلاة «فصل الشتاء والبرد واتصال الأمطار بالأنواء والجهد وقد انبسط على الأرض (...) من الصقيع ما ملأ الأسقاع (كذا)، والناس معهم قد أصابهم الجهد والبرد، فلما وصل إلى أحد الأودية [وادي نفيس] وجده حاملاً قد امتلأ من ضفتيه، وازلعب السيل الجحاف الراعب من الثلج بالجبال ومطر السماء، فرأى أن الإقامة عليه إلى أن نخوض تصعب وتبعد وربما زادت السماء وتسكب»[٤].

وللحد من خطورة فيضانات الأنهار لا سيما منها القريبة من حضرة مراكش، والتي يعبرها الجيش عادة كنهر تانسيفت فقد أولى الأمراء والخلفاء عناية للحد من كوارثه أثناء فصل الشتاء. وفي هذا الصدد أورد ابن أبي زرع أنه «في سنة ست وستين وخمسمائة أمر أمير المؤمنين يوسف [بن عبدالمومن] ببناء قنطرة تانسيفت فبنيت»[٥].

---

(١) **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧١م، ص ٥٢ ـ ٥٣؛ ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س ، ج٤ ، ص ٩٩ ـ ١٠٠؛ **الحلل الموشية**، م س ، ص ٩٤ .

(٢) **سراج المريدين**.، م س ، ص ٥٧ . نقلاً عن بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، م س، ص ٢٠١ .

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٤٠ .

(٤) «فاقتحم موضع المخاضة بدليل فطلع معه الماء في شرجه وبل ثيابه وآداه ببرده وثلجه وأجاز الناس بعده على اقتحام». **المن بالإمامة**،م س، ص ٢١٦.

(٥) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٤٩ .

وذلك حتى لا يجازف بجيشه عند مده مثلما جازف والده وعبر نهر نفيس أثناء ارتفاع منسوب صبيبه. وذهب دوفردون إلى القول إن إعادة بناء قنطرة تانسيفت عام ٥٦٦هـ/ ١١٧١م أملته رغبة يوسف بن عبد المومن في ربط جسور الاتصال التجاري بميناء تيط فقط[١]. هذا التخريج فيه نوع من المغالاة لإبراز الدافع الاقتصادي كعامل أساس في بناء القنطرة، بيد أن الواقع التاريخي يكشف دور الكوارث الطبيعية وخاصة منها السيول الطامية التي كانت تعزل بعض المناطق عن غيرها، ولا سيما الواقعة منها على ضفاف تانسيفت، إضافة إلى تأمين عبور الجيش على اعتبار أن العصبيات الحاكمة بالمغرب كانت كثيرة التردد على الأندلس . هذه العوامل وغيرها أعطت لعملية بناء القناطر بعداً نفعياً بما في ذلك أهمية العائدات التي تدرها عمليات العبور والتجارة .

كما أصيبت الأندلس بسيول جارفة سنة ٥٦١هـ/١١٦٦م[٢]. وبعد فترة استقرار قصيرة تعرضت إشبيلية من جديد لسيل مهول كثير التردد سنة ٥٦٤هـ/ ١١٦٩م «وفيها كان السيل العظيم بإشبيلية»[٣]، فأمر أبو يعقوب يوسف «ببناء سورها من جهة الوادي من ماله بعد هدم السيل العظيم له الخارج على جنباتها وجهاتها في عام أربعة وستين وخمسمائة»[٤].

والراجح أن هذا الدمار الذي كان يحدثه عادة وادي إشبيلية على مستوى "البنية التحتية" والنزيف البشري، أملى على الخليفة الموحدي السالف الذكر القيام بإصلاحات ضخمة وتجهيزه بالقناطر، كما حشد لهذا الإنجاز مهرة المهندسين والبنائين، وذلك لتأمين إشبيلية وجهاتها من مغبة فيضاناته التي لا تبقي ولا تذر، وفك العزلة عن المناطق التي كانت تغمرها مياه السيول الجارفة. ذلك أن هذا الخليفة لما «استقر بإشبيلية في عام ست وستين [وخمسمائة] عقد جسراً على واديها بالقنطرة العظيمة المؤسسة لعبور الناس عليها من أهلها وأهل الشرف إليها، ولإجازة العساكر للغزو عليها، وسبلها للمسلمين للعبور في مصالحهم دون قبالة ولا إجازة عمالة (...)، وابتنى الزلالق لأبواب إشبيلية من جهة الوادي احتياطاً من السيل الخارج عليها»[٥].

---

(١) Deverdun Gaston, *Marrackech, des origines à 1912*, T1, Editions Techniques Nord Africaines, Rabat, 1959, p. 279.

(٢) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ٤١٠ .

(٣) ابن أبي زرع: **القرطاس** ، م س ، ص ٣٤٩ .

(٤) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٢٣٤.

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ١٦٥ ؛ ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س، =

وللمبالغة في تأمينها «ابتنى [أبو يعقوب] القناطر حول مدينة إشبيلية من كل جانب»[1] وفي تلك السنة كذلك «هطلت على إشبيلية سحابة بقطر أحمر»[2] مما بعث الرعب والذعر في نفوس الإشبيليين وفسروه بكثرة المعاصي والذنوب، وهرعوا إلى التوبة والتحصن بالدين[3].

وعثرنا في المصادر على نص يكشف الدور التدميري لرياح عاصفية، ورد في سياق غزوات الخليفة الموحدي أبي يعقوب في الأندلس ويتعلق الأمر بمنازلة "وبذة" عام ٥٦٧هـ/ ١١٧٢م، فحالت الاضطرابات الجوية بينه وبين تحقيق هدفه حيث «هبت ريح عاصف أكفأت القدور، وقطعت الأخبية، وكدرت النفوس بإذايتها والصدور»[4].

وللإشارة فقد تزامنت مع الرياح المذكورة مجاعة في بلنسية زادت من معاناة البؤساء. ثم طاولت عواصف مطرية المنطقة من جديد في فصل الصيف، مما كان ينذر بحدوث أوبئة فتاكة ما دامت شروطها متوفرة[5].

وبعد يومين من هدوء العاصفة «عادت ريح عاصف (...) مزقت الأخبية أكثر من تمزيقها قبل، ثم جاءت بمطر وابل، ورعد قاصف، وبرق خافق، وذلك في شهر يونيه العجمي [١٦يونيو١١٧٢م] من السنة المؤرخة [٢٢ ذي القعدة ٥٦٧ هـ] في أشد ما يكون من الحر (...) فبدأ المطر والرعد والبرق، وجادت السماء بماء كأفواه القرب، ففزع الناس وتعجبوا ورغبوا في التوبة من اللّه تعالى (...) وعجزوا عن القتال على كثرة العدة والعدد، وانصرف أمير المسلمين والناس أجمع وقد حملت الأرض

= ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ وجعل ابن أبي زرع عقد الجسر على وادي إشبيلية وبناء الزلاليق لسورها سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م . **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٤٩؛ الزلالق: ج مزلقة، وهو سرب للماء الغامر. **البيان المغرب** ، ق م، هامش رقم: ٢٦٧ ، ص ١٦٥ .

(١) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س ، ص ٢٣٥ .

(٢) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج٤ ،ص ١٢٤.

(٣) وفي هذا الصدد قال أبو الأصبغ ابن رشيد الإشبيلي:

لقد آن للناس أن يقلعوا ويمشوا على السنن الأقوم

متى عهد الغيث يا غافلاً كلون العقيق أو العندم

أظن الغمائم في جوها بكت رحمة للورى بالدم

نفسه، ص ١٢٤.

(٤) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٤٩٨ .

(٥) قال الوزان إنه «في بعض السنين ينزل المطر في شهر يوليوز وغشت فيفسد الجو كثيراً وتنشأ عنه حمى حادة تشتد على أكثر الناس ولا ينجو منها إلا القليل». **وصف إفريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣م، ط ٢، ج ١ ، ص ٧٩ .

سيلاً»[1] . وهكذا شاع بين صفوف الجند أن هذه الأمطار والسيول الجارفة والرياح العاصفة بمثابة عقاب إلهي فرغبوا في التوبة مما هالهم وفتروا عن القتال والنزال، فكانت الدائرة عليهم، وحن معظمهم إلى أوطانهم ولا سيما " عند ضيقة مرسية بهم وغلاء السعر فيها بسببهم[2].

وعاود السيل مرة أخرى مدينة إشبيلية عام ٥٧٤هـ/ ١١٧٨م «وفيها كان سيل كثير بوادي إشبيلية خرج على جهات طريانة»[3]، بعد أن جرف المناطق المتاخمة لضفافه، ذلك أن صبيبه يعظم مده بما ينساب فيه من جداول فرعية «حتى يصير بحراً» حسب قول المراكشي[4]. ولذلك فإن الإجراء الاحترازي الذي أقدم عليه الخليفة أبو يعقوب يوسف لم يحل دون تكرار فيضاناته، إذ غالباً ما «**يصعد المد فيه اثنين وسبعين ميلاً ثم يجسر**»[5]. ومن ثم فالعذر ملتمس لأهل إشبيلية وأحوازها فيما ابتلوا به من كوارث السيول، وما أصيبوا به من رعب حتى صار من قبيل المسلمات أنه إذا ارتفع منسوبه وعظم مده «أشفت إشبيلية على الغرق وتوقع أهلها الهلاك»[6].

كما وقفنا على نص مفيد يكشف الدور التخريبي للسيول الجارفة، ذكره أحد المؤرخين في سياق الحملة التي قام بها الموحدون لرد بني غانية عن بجاية سنة ٥٨١هـ/ ١١٨٥م، فلما وصلت الجيوش الموحدية إلى مدينة فاس «أمسكهم بها ترادف الأمطار، وتعذر الطريق بالوحل ومدود الأنهار إلى أن صحت السماء وجفت الأنواء»[7].

ولم تكن سيول الأودية وحدها سبباً في بعث الذعر في نفوس القاطنين بالقرب من ضفافها، بل إن الرياح والعواصف أحيت بفعل قوتها التدميرية بعض الذهنيات الغارقة في الخرافة. نظير ذلك ما حصل أثناء دخول المنصور الموحدي إلى قرطبة عام ٥٨٦هـ/ ١١٩٠م «ومشى أثناء ذلك للزهراء بنية الاعتبار بآثار القرون الذاهبة (...) فأمر بقلع الصورة التي كانت على بابها ، وكان من الاتفاق أن ذهبت ريح عاصف بأصيل

---

(١) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠ ؛ **البيان المغرب** ، ق م، م س، ص ١٢٣ .

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٢٤ .

(٣) **نفسه** ، ق م ، م س ، ص ١٤٠.

(٤) **المعجب**، م س ، ص ٢٧٢ .

(٥) المقري: **نفح الطيب**، م س ، ج١ ، ص ١٥٧ .

(٦) **نفسه**، ج١ ، ص ٤٨٠.

(٧) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٧٨ .

ذلك اليوم أثرت في خباء الساقة بعض التأثير، وقطعت في طنبه كالقطع اليسير، فأرجف جهال من عوام قرطبة أن ذلك بسبب صورة الزهراء»[١].

كما حدثت سيول طامية بإشبيلية من جديد عام ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م اكتفى منها الحميري بالقول: «وفيها كان السيل العظيم الجارف على إشبيلية المربي على كل سيل»[٢]. وتقدم شهادة أحد المؤرخين وصفاً دقيقاً للكوارث الطبيعية التي تسبب فيها، والنزيف البشري والدمار المادي الذي خلفه بقوله: «وفيها كان السيل الشنيع بوادي إشبيلية هلك فيه أمم لا يحصيهم إلا اللّه وذلك بجفن إشبيلية وبكل من كان بضفتي الوادي من قرطبة إلى جزيرة قادس . وقيل إن الذي ذهب من دور إشبيلية بهذا السيل ستة آلاف دار، وذكر التجار الواصلون من غرب الأندلس أنهم عثروا بالرمال الكبار على سبعمائة شخص من الغرقى»[٣].

وعليه بقيت فواجع هذا السيل محفورة في الذاكرة الشعبية، إلى درجة أنه صار محدِّداً زمنياً أرخوا به لحوادثهم. ففي إطار المحادثات العلمية التي جرت بين العبدري والأديب النحوي أبو علي الحسين بن محمد الطبلي (ت ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م)، ذكر أحد الرحالة[٤] أن شيخ هذا الأخير المسمى ابن عصفور كان «مولده عام السيل بإشبيلية سنة سبع وتسعين وخمسمائة». كما علق ابن عذاري على خطورة هذا الفيضان المذكور بقوله: «إن هذا السيل بإشبيلية تقدمته سيول كثيرة»[٥].

وما كاد القرن ٦هـ/ ١٢م يسدل ستاره حتى أوشكت الأمطار أن تغرق منورقة عام ٥٩٩هـ/ ١٢٠٣م حيث «الأنواء قد صدقت بأمطارها ومنعت عن التصرف حتى الطير في أوكارها»[٦].

---

(١) **نفسه** ، ص ٢٠٥.

(٢) **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح: إحسان عباس، بيروت، ١٩٨٤م، ط٢، مكتبة لبنان ، ص ٥٩ .

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٢٣٩ .

(٤) العبدري: **رحلة العبدري أو الرحلة المغربية**، تح: محمد الفاسي، الرباط، ١٩٦٨، نشر وزارة الشؤون الثقافية، ص ٣٨.

(٥) «قال الشاعر:

لله حمص أيما بلدة ... لو أننا نأمن ثعبانها

طاف بها والريح روح له ... فابتلع الأرض وسكانها

ابن عذاري : **البيان المغرب** ، ق م، م س ، ص ٢٣٩ .

(٦) وفي ظل هذه الظروف كانت منورقة محاصرة من طرف ابن غانية المسوفي وتعذر على السيد =

٢ ـ عواصف وسيول القرن السابع الهجري (١٣م)

تضمنت الرسالة التي بعث بها الخليفة الناصر الموحدي إلى المغرب سنة ٦٠٨هـ/ ١٢١١م في سياق الإخبار بفتح حصن شلبطرة، أنباء سيول خارقة جرفت التربة وهدمت القناطر، وقطعت حبال الاتصال بين المناطق المحادية لها، قال ابن عياش كاتب الرسالة: «... ذلكم مما لقي الناس في طريقهم من المطر المتدارك، والوحل المقيد للأخماص والسنابك، والسيول الخارقة بكل أرض وجلد، أنهاراً ترمي غواربها الغدير بالزبد، حتى ذهب بالجسور وامتنع أكثرها من العبور»[١]. فكابد من سلم من الموت غرقاً محنة وشدة، ذلك أن الأجواء كانت ملائمة لاستفحال المجاعة والوباء بما تراكم من جثث الموتى خصوصاً وأن الظرف «صادف وقت شدة السعر»[٢].

وكانت الفيضانات من بين الأسباب المهمّة التي منعت وصول الموحدين لمنازلة صاحب قشتالة في سياق الإعداد لمعركة العقاب سنة ٦٠٩هـ/ ١٢١٢م، وأقام الخليفة الناصر بجيشه بظاهر جيان منتظراً «عبور الوادي الكبير إذ كان قد طما تياره، وأمدته من كل شمال ويمين آثاره»[٣]. ومن ثم يمكن فهم علاقة التأثر الوطيدة بين الكوارث الطبيعية والشؤون العسكرية من قبيل تغيير وإرباك الخطط المرتبة سلفاً، بحيث لم يتسن للخليفة الناصر الزحف بجيوشه إلا «حين نضب الوادي الكبير»[٤]. ومع ذلك فإن طول الانتظار المتزامن مع ارتفاع منسوب الوادي أضعف من حماس الجيش، وسمح للعدو بترتيب صفوفه واستقبال المتطوعين فاجتمع لصاحب قشتالة حسب ابن عياش «جمع لا يتأتى للكفار إلا بعد المئين من السنين (...)، فكانت عاقبة اليوم [يوم العقاب] على الخصوص لأهل الصلبان»[٥]، مما يعكس دور السيول في تغيير نتائج الحروب والمواجهات العسكرية بوجه عام .

= أبي العلى تجهيز الأسطول انطلاقاً من سبتة لأن «فصل الشتاء تمكن وارتج البحر ومنع ركوبه» في وقت اضطر فيه المحاصرون «إلى أكل الميتة وضعفوا عن كل مدافعة وحمية وسلموا له» [لابن غانية] «البلد ولما خفت الأنواء وحسن الهواء أسرى إليه السيد أبو العلى ، فدخل البلد [منورقة] عنوة». ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م، م س ، ص ٢٤٠.

(١) **نفسه** ، ص ٢٦١ .

(٢) ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**، س ٨ ، ق٢ ، م س ، ص ٤١١ .

(٣) ابن عذاري: **البيان** ، ق م ، م س ، ص ٢٦٤ .

(٤) **نفسه** .

(٥) **نفسه** .

ولم يكن سكان مدينة فاس في وضع يُحسدون عليه، ففي سنة ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م خلّف فيضان واديها خراباً عاماً أتى على "البنية التحتية"، وقضى على الطاقة البشرية. وخير من صوَّر الآثار التخريبية لفيضان وادي فاس صاحب **روض القرطاس** بقوله: «وفي سنة ست وعشرين وستمائة كان السيل العظيم بمدينة فاس هدم من سورها القبلي مسافتين وهدم من جامع الأندلس ثلاثة بلطات ودياراً كثيرة وفنادق من عدوة الأندلس»[١]، فكانت الخسائر فادحة في العمران الاجتماعي والديني.

كما عرفت مراكش عام ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م «مطراً متوالياً شديدا لا يفتر»[٢]، وكانت حضرة مراكش تعاني من أثر جدب شديد، هيأ المناخ لتفشي الأمراض والأوبئة. وهذا ما تكرر عام ٦٣٤هـ/ ١٢٣٧م[٣]. وعن مسألة غرق الأسطول الذي كان يقل السلطان أبا الحسن المريني وذويه، عزا ابن خلدون سبب ذلك بعد خروجهم من تونس إلى «ما أصابهم من عاصف الريح إلى أن رمى الموج بالسفينة التي كانوا بها إلى ألمرية»[٤]. ذلك أن نبأ الغرق غير الموثوق الذي تسببت فيه الريح العاصف كان عاملاً في حدوث انقلاب في السلطة تولاه ابنه أبو عنان «المستبد على أبيه بملك المغرب»[٥].

وبالمثل حالت العواصف المطرية دون إتمام المرينيين للأهداف المحددة من جوازهم الأول إلى الأندلس سنة ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م، على الرغم من تمكن السلطان يعقوب بن عبدالحق المريني (٦٥٦ ـ ٦٨٥ هـ/ ١٢٥٨ ـ ١٢٨٦م) من إخضاع إشبيلية وشريش. إلا أنه لما حل فصل الشتاء وكثرت الأوحال، واشتد الصقيع والعواصف، لم يقو الجيش على مواصلة الجهاد «فبقي أمير المسلمين زمن الشتاء كله ساكناً بمحلته على وادي النساء بالقرب من الجزيرة الخضراء (...) وقنط بنو مرين من المقام بالأندلس»[٦]، ورغبوا في العودة إلى أبنائهم وديارهم .

ويطالعنا ابن أبي زرع مرة أخرى بنص يكشف دور السيول الجارفة التي تسببت فيها الأمطار العاصفية التي ألمت بتامسنا سنة ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م في منع ما تجمع فيها من جيوش مرينية عازمة على السير للجهاد للأندلس بقيادة السلطان يعقوب بن

---

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٣٦٠.
(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣١٥ .
(٣) **نفسه** ، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٥ .
(٤) **كتاب العبر**، م س ، ج٦ ، ص ٣١٨ .
(٥) **نفسه**.
(٦) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٤١٩.

عبدالحق حيث «توالت عليه الأمطار والرياح والسيول، ولم تزل الأنواء مصطخبة لا يفتر المطر ليلاً ولا نهاراً، فلم يستطع الرحيل لأجل ذلك»[1]. وتكرر الأمر نفسه تقريباً حين اغتنم نصارى الأندلس فرصة بطء قدوم الجيش المريني بسبب السيول، واحتلوا الجزيرة الخضراء أهم معقل استراتيجي كان يتحصن به عادة الجيش القادم من المغرب.

كما أفشلت الأمطار الشديدة الحصارالذي ضربه الناصر لدين اللّه المريني (٦٨٥ - ٧٠٦هـ/ ١٢٨٦ ـ ١٣٠٦م) على شريش وحصن الوادي، فلما «دخل فصل الشتاء أقلع عنه ورجع إلى الجزيرة الخضراء»[2]، كإجراء احترازي للحفاظ على معنويات جيشه، وحماية لهم مما قد يتعرضون له من كارثة السيول، وكأنه استفاد مما كان يواجه الجيوش المغربية من محن ومعاناة ناتجة عن تحولات مناخية تحدث غالباً في الفصل المطير .

٣ ـ عواصف وسيول القرن الثامن الهجري (١٤م)

شهد المغرب إبان الربع الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م سيولاً وعواصف متفاوتة الخطورة. ففي سنة ٧٢٢هـ/ ١٣٢٢م، حصلت اضطرابات مناخية ببعض المدن الداخلية ونواحيها، جرفت الضياع وهدمت جزءاً كبيراً من "البنية التحتية"، وقطعت سبل الاتصال بين المدن وضواحيها، وقد عبَّر ابن أبي زرع عن ذلك بقوله: «وفي سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة هبت ريح شديدة بمدينة مكناسة وفاس ورباط تازة وأحوازها، واستمر هبوبها يومين بليلتيهما هدمت الديار، وقلعت الأشجار، ومنعت الأسفار، وأقلعت من زيتون مكناسة شيئاً كثيراً»[3]. ولم يتسن لأهالي المدن المذكورة نسيان فواجع السيول الأخيرة، حتى نكب معظمهم بمجاعات شديدة وغلاء مفرط، أمسكت بتلابيبها ثلوج ركامية وأمطار شديدة سنة ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م، حيث انعدمت بسببها ضروريات العيش الأساسية. «وفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة جرت العين الموالية للمشرق من عيون صنهاجة بدم عبيط وقت العصر إلى نصف الليل ثم عادت إلى حالها»[4]، مما فسح المجال لتناسل تأويلات أسطورية. وفي هذه السنة أيضاً «كانت

---

(١) **نفسه** ، ص ٤٣١؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣ ، ص ٥٠ .

(٢) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٠١ .

(٣) **نفسه**، ص ٥٤٣. أما الناصري فلم يذكر مدينة تازة في نصه. **الاستقصا**، م س، ج ٣ ، ص ١٧٩ .

(٤) الناصري: **الاستقصا**، م س ، ج٣ ، ص ١٧٩ مع اختلاف طفيف في رواية ابن أبي زرع بقوله: «من نصف وقت العصر إلى ثلث الليل». **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٤٣ .

أمطار عظيمة ببلاد المغرب وثلوج كثيرة، فعدم فيها البياض والحطب، فبيع البياض **[الفحم] بمدينة فاس** بدرهمين للرطل»[1].

وللمرة الثالثة على التوالي، واجهت فاس ونواحيها سلسلة من الكوارث الإعصارية أهلكت الحرث والنسل، ولا سيما إذا علمنا أنها تزامنت مع مجاعة شديدة. وخير من صوَّر هذه المآسي والمحن صاحب **روض القرطاس** بقوله: «وفي سنة أربع وعشرين وسبعمائة (...) بعد صلاة العصر منه نشأ بخارج مدينة فاس من جهة جوفيها سحاب وظلمة شديدة، ورياح هائلة وإعصار عظيم، أعقب ذلك برد عظيم كبير الجرم، زنة الحجر منه أربع أواقي وأقل وأكثر، ونزل منه أمثال الجبال، وفي خلاله مطر وابل فجاء منه السيول الطاغية، فحملت الناس والدواب والمواشي والبقر والغنم والإبل والدواوير، وجاء وادي سد أوراغ بسيل عظيم هلك فيه بشر كثير من الناس ما يزيد على مائة وخمسين نفساً، وأهلك جميع ما بزالغ من الكروم والزيتون والشجر»[2].

وكأني بالكوارث الطبيعية التي قاساها أهل إشبيلية ونواحيها بسبب المدود الطامية لواديها، وما أصيبوا به من ذعر وهلع، قد انتقلت عدواها إلى مدينة فاس بسبب النوائب التي ابتلي بها أهلها جراء فيضانات واديها المتكررة ، بحيث ابتدأت كوارث السيول من سنة ٧٢٢هـ/ ١٣٢٢م، ثم ختمت الربع الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م، فأتت على ما تبقى من المرافق الاقتصادية والاجتماعية والدينية، فضلاً عن جحافل الأرواح التي أزهقت غرقاً وطمرت ردماً، مما مهد الطريق لتفشي الأوبئة بعد تحلل جثث الهلكى. وفي هذا الصدد تمدنا المصادر بنص وصفي للمحن المفجعة التي نزلت بسكان فاس: «في ليلة الجمعة السادس والعشرين من جمادى الأولى من السنة المعروفة بخمس وعشرين وسبعمائة (...) أتى سيل بوادي مدينة فاس أول الليل منها لم يعهد قبله مثله، فهدم السور وحمل الشباك وخرب الجنات وقلع الأشجار العظيمة، وهدم القناطر والديار وخرب جزاء ابن برقوقة ودور الرصيف، وبعض دور برزخ وسوق الصباغين وسوق الرصيف، وهدم القنطرة الكبيرة التي عليها سوق باب السلسلة، وهدم سوق الرميلة، وكان جملة من هلك فيه من الناس المعروفين بأسمائهم

---

(١) **نفسه**.

(٢) «وادي سد أوراغ: هو المعروف الآن بالوادي المالح خارج باب سيدي بوجيدة بفاس». **نفسه**، هامش رقم ٧٢٦ ص ٥٤٤ ـ ٥٤٥؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣ ، ص ١٧٩ .

دون من لم يعرف سبعمائة وثلاثين نفساً، ومن الديار ألف دار ومائة دار، ومن المساجد خمسة، ومن الأرحاء ثمانية بيوت، ومن الأفران اثنين، ومن الحوانيت أربعة وتسعين حانوتاً»(١).

كما أولى أبو الحسن المريني عناية بالغة بترميم وإعادة بناء ما جرفه السيل، منها بناؤه للقنطرة التي أتى عليها سيل وادي فاس عام ٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م(٢)، كما رمم وبنى عدداً لا يحصى من القناطر، والجسور في مناطق مختلفة من البلاد(٣).

وفي الأندلس عصف بألبيرة سنة ٧٢٧هـ/ ١٣٢٧م «شتاء مطيف منذ شهر لا يفتر ساعة»(٤). كما اتجه ركب السلطان أبو الحجاج يوسف الأول عام ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م لبعض مقاطعات غرناطة الشرقية فلما وصلوا إلى بسطة «أصابتهم فيها رياح عاتية فقال [السلطان]: إن الرياح لاعبتنا ملاعبة الصراع، وكدرت القرى بالقراع (...) ثم صدقتنا الريح الكرة وجادتنا الغمائم كل عين ثرة [غزيرة الماء] حتى جهلت الأوقات»(٥).

وصادفنا في المصادر نصاً بالغ الأهمية يكشف عن اضطرابات مناخية وردت في سياق توجه السلطان أبي عنان المريني عام ٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م لإخضاع قسنطينة، فأعاقته في طريقه رياح وأعاصير قوية وفيضانات جارفة، فعجز رجاله عن تحويل مجرى السيول؛ وتقدم شهادة النميري صورة حقيقية عن هذه الكارثة التي فرضت على السلطان إخلاء المكان، فقال: «أرسل اللّه المزن مثقلة عشارها متراكمة أمطارها، مترامياً تيارها وكادت تترك الجبال دكاً (...) وترامت أيدي الرياح بكل عارض غيداق (...) كان بأسرع من انحدار السيول الرواعب مترافعة على الأباطح والأهاضب (...) وكفاة الرجال يتطايرون لحفر الأخاديد وعباب الماء يهيج (...) حتى أتى المتولون لذلكم العمل طائشة (...) ناكصة عن استكفاء تلك السيول أقدامهم (...)، فأخبروا

---

(١) «برزخ: هو الإسم القديم لحومة سيدي العواد». ابن أبي زرع : **القرطاس** ، م س ، هامش رقم ٧٢٨ ، ص ٥٤٥؛ مؤلف مجهول : **ورقات في التاريخ** ، م س، ورقة: ١٦٢؛ ابن المؤقت: **مجموعة اليواقيت**، م س ، ص ٤٨؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣ ، ص ١٨٠ .

(٢) ابن مرزوق: **المسند الصحيح الحسن**، م س ، ص ١٢٢ .

(٣) **نفسه**، ص ١٤٨.

(٤) ابن صعد الأنصاري: **النجم الثاقب فيما لأولياء اللّه من مفاخر المناقب**، م خ ع، الرباط رقم (د ١٩١٠)، ص ١٩ .

(٥) ابن الخطيب: **مشاهدات لسان الدين** ، م س ، ص ٣٢ .

مولانا أنهم غلبوا عن الدفاع وقطعوا من الاحتيال في رده علائق الأطماع، فأمر بأن تجمع أحمال الأموال والمتاع»[1] استعداداً للرحيل .

وفي سنة ٧٦٣هـ/ ١٣٦٢م، هبت ريح عاصف أعقبتها رعود وأمطار شديدة، تمخضت عنها أوبئة فتاكة، قال ابن الخطيب: «وعصفت الريح الرجف (...) ودامت فاستأصلت الأوراق من الشجر الدهين الذي لا يسقط (...) ثم اقتادت بآخره سحاباً (...) ثم تثاقل ومال إلى الدكنة تم توالى صوبه (...) فسالت الأرض (...) وانبسطت النفوس، وهوى السعر بعد سموه في درجة توقع الشدة»[2].

من جهته ذكر الناصري[3] أن أمطاراً شديدة عصفت بالمغرب عام ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م، كان تأثيرها واضحاً حيث تشبعت التربة وأصبحت حسب ابن بصال «مريضة لا يصلح أن يزرع فيها شيء»[4].

كما اتضح أنه لا يخلو قرن من القرون سلم فيه المغرب والأندلس من تأثير كوارث السيول والعواصف، وترددهما أحياناً بشكل دوري، ذلك أن بعضها عمر لأكثر من سنتين، وبعضها الآخر لم يتردد في حدوده المتوسطة إلا بعد مرور العقد والعقدين. وبالرجوع إلى لغة الإحصاء الكمي يتبين أن العواصف والسيول كانت تلم بالعدوتين كل ثماني سنوات تقريباً وهو معدل نسبي يقرب صورة الكارثة ولا يجلي حقيقتها. فإذا قسمنا عدد السنوات على عدد العواصف والسيول في كل مجال على حدة، يتضح أن المغرب كان يشهد حدوث كارثة الفيضانات والعواصف في مدة تناهز ١٦ سنة تقريباً، مقابل ١٥ سنة فقط بالنسبة للأندلس .

---

(١) **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، دراسة وإعداد محمد بن شقرون، الرباط ، ١٩٨٤م، ص ٨٨ ـ ٨٩ .

(٢) قال بن الخطيب:

لقد زالت الأنواء وارتفع الجهد ... وأطنب في شكر الحيا الوهد والنجد

غداة سرت ريح النعامى لواقحا ... وجاء على آثارها الغيث من بعد

سحائب كأمثال القطار إذا ونت ... بمنقلة الأوقار صاح بها الرعد .

زالت الأنواء: ضيق المعيشة؛ منقلة الأوقار: سحاب ممطر . **نفاضة الجراب** ، م س ، ج٣، ص ٦٤ .

(٣) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣ ، ص ١٩٥ .

(٤) **كتاب الفلاحة**، تعليق خوسي مارية بييكروسا ومحمد عزيمان، تطوان، ١٩٥٥م، معهد مولاي الحسن، ص ٥٨ .

جدول كوارث الرياح والعواصف والسيول في المغرب (ق٦ـ٨ هـ/ ١٢ـ١٤م)

رقم	نوع الكارثة	سنة وقوعها	المجال	المصدر
١	مطر وابل	٥٢٤هـ	مراكش	**نظم الجمان**، م س، ص ١٦١
٢	سيل عظيم	٥٣٢هـ	طنجة	**البيان المغرب**، م س ، ج٤ ، ص ٩٦
٣	أمطار غزيرة	٥٣٣هـ	فاس/تازة	**نهاية الآرب**، م س ، ج ٢٤ ، ص٢٩١؛ **القرطاس**، م س ، ص ٢٤٠
٤	رياح/سيول	٥٣٦هـ	بني مكود	**البيان**، م س ، ج٤، ص ٩٩ ـ ١٠٠؛ **أخبار المهدي** ، م س ، ص ٥٢ ـ ٥٣
٥	ازلعب السيل	٥٥٨هـ	مراكش	**المن بالإمامة**، م س ، ص ٢١٦
٦	مدود الأنهار	٥٨١هـ	فاس	**البيان** ، ق م ، م س ، ص ١٧٨
٧	سيل عظيم	٦٢٦هـ	فاس	**القرطاس** ، م س ، ص ٣٦٠؛ **ورقات في التاريخ**، م س ، ورقة: ١٠٣
٨	أمطار شديدة	٦٣٢هـ	مراكش	**البيان**، ق م ، م س ، ص ٣١٥
٩	أمطار شديدة	٦٣٤هـ	مراكش	**نفسه** ، ص ٣٤٥
١٠	أمطار شديدة	٦٧٧هـ	تامسنا	**القرطاس** ، م س ، ص ٤٣١
١١	ريح عاصف	٧٢٢هـ	مكناس فاس تازة	**القرطاس**، م س، ص ٥٤٣ ؛ **مجموعة اليواقيت**، م س ، ص ٤٨؛ **الاستقصا**، م س ، ج٣ ، ١٧٨ ـ ١٧٩؛ **ورقات في التاريخ**،م س ، ورقة: ١٥٠
١٢	مطر وثلوج	٧٢٣هـ	أحواز فاس	**القرطاس**، م س، ص ٥٤٣؛ **ورقات**، م س، ورقة:١٥٠؛ **الاستقصا**، م س ، ج٣/ ١٧٩
١٣	إعصار رياح	٧٢٤هـ	فاس/ المغرب	**القرطاس**، م س ، ص ٥٤٤؛ **الاستقصا**، م س ، ج٣، ١٧٩
١٤	سيل عظيم	٧٢٥هـ	فاس/ المغرب	**القرطاس**، م س، ص ٥٤٥؛ **ورقات**، م س، ورقة ١٦٢؛ **الاستقصا**، م س، ج٣، ص١٨٠؛ **مجموعة اليواقيت**، م س،ص٤٨
١٥	رياح وسيول	٧٥٨هـ	وجدة	**فيض العباب** ، م س ، ص ٨٨ ـ ٨٩
١٦	أمطار عاصفة	٧٦٣هـ	فاس	**نفاضة الجراب** ، م س ، ج٣ ، ص ٦٢
١٧	مطر شديد	٧٧٥هـ	المغرب	**الاستقصا**، م س ، ج٣ ، ص ١٩٥

جدول كوارث الرياح والعواصف والسيول في الأندلس (ق٦ـ٨هـ/ ١٢ـ١٤م)

رقم	نوع الكارثة	سنة وقوعها	المجال	المصدر
١	سيول	٤٨١هـ	سيول طامية	**الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، م س، مجلد ١٣، ص ٩٩
٢	ريح صرصر	٥٠٧هـ	الأندلس	**البيان المغرب**، م س ، ج ٤ ، ص ٥٨
٣	ثلوج معيقة	٥١٩هـ	غرناطة	**الحلل الموشية** ، م س ، ص ٩٤
٤	مطر شديد	٥٣١هـ	الأندلس	**نظم الجمان**، م س ، ص ٢٥٦
٥	سيول	٥٤٣هـ	شلب	**البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٤٠
٦	سيول	٥٦١هـ	الأندلس	**المن بالإمامة**، م س ، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠
٧	سيل عظيم	٥٦٤هـ	إشبيلية	**البيان**، ق م، م س، ص ١٦٥؛ **القرطاس**، م س، ص ٣٤٩؛ **النفح**، م س، ج٤، ١٢٤
٨	ريح عاصف مطر وابل	٥٦٧هـ	وبذة	**البيان** ، ق م ، م س ، ص ١٢٣
٩	سيل	٥٧٤هـ	إشبيلية	**نفسه** ، ص ١٤٠
١٠	ريح عاصف	٥٨٦هـ	قرطبة	**نفسه**، ص ٢٠٥
١١	سيل عظيم/ سيل جارف	٥٩٧هـ	إشبيلية	**نفسه**، ص ٢٣٩ ؛ **رحلة العبدري**، م س ، ص ٣٨ ؛ **الروض المعطار**، م س، ص ٥٩
١٢	أمطار عاصفية	٥٩٩هـ	منورقة	بيان، ق م ، م س ، ص ٢٤٠
١٣	أمطار وسيول	٦٠٨هـ	الأندلس	**نفسه** ، ص ٢٦١
١٤	سيول طامية	٦٠٩هـ	جيان	**نفسه**، ص ٢٦٤
١٥	ريح عاصف	٦٥٠هـ	ألميرية	**العبر** ، م س ، ج ٦ ، ص ٣١٨
١٦	أمطار معيقة	٦٧٤هـ	الأندلس	**القرطاس** ، م س ، ص ٤١٩
١٧	أمطار شديدة	٦٩٠هـ	الأندلس	**نفسه**، ص ٥٠١
١٨	شتاء مطيف	٧٢٧هـ	ألبيرة	**النجم الثاقب** ، م س ، ص ١٩
١٩	رياح وأمطار عاصفية	٧٤٨هـ	غرناطة	**مشاهدات لسان الدين** ، م س ، ص ٣٢

ومن خلال جداول مستوى تردد العواصف والسيول التالية يمكن رصد درجة التردد بحسب القرون الثلاثة سواء في المغرب أو الأندلس:

الحدود الفاصلة بين تردد العواصف والسيول في المغرب (ق٦ ـ ٨هـ/ ١٢ ـ ١٤م)

حدودالتردد ق٦ـ٨هـ/ ١٢ـ١٤م	عدد	حدود دنيا	حدود متوسطة	حدود قصوى
القرن السادس الهجري	٠٨	بين سنة و٧ سنوات	بين ٢١ و٢٢ سنة	٧٦ سنة
القرن السابع الهجري	٠٥	بين سنة و٥ سنوات	٤٢ سنة	٧٤ سنة
القرن الثامن الهجري	٠٦	بين ٤ و١١ سنة	٣٢ سنة	٧٨ سنة

إن مستويات الحدود الفاصلة بين تردد العواصف والسيول متقاربة نسبياً في القرنين ٦ ـ ٧ هـ/ ١٢ ـ ١٣م في حدودهما الدنيا، مقارنة بما هو عليه الحال في القرن ٨ هـ/ ١٤م ، مما يعني أن القرن ٦هـ/ ١٢م يحتل الصدارة من حيث كثافة التردد، يلاحظ ذلك من كثرة كوارث السيول والعواصف وتقاربها الزمني أيضاً . كما أن الحدود القصوى للغلاف الزمني برمته شبه متماثلة، وتبقى الفترات التي كانت تخلف المتاعب الصحية والمحن النفسية، والخسائر المادية والبشرية محصورة بين الحدود الدنيا والمتوسطة، وهي معدلات قريبة إلى حد ما من المعدلات الافتراضية التي اقترحها الوزان[1] في عهده .

الحدود الفاصلة بين تردد العواصف والسيول في الأندلس(ق٦ ـ ٨هـ/ ١٢ ـ ١٤م)

حدودالتردد ق٦ـ٨هـ/ ١٢ـ١٤م	عدد	حدود دنيا	حدود متوسطة	حدود قصوى
القرن السادس الهجري	١١	بين سنة وسنتين	٦ سنوات	بين ١٠ و١٧ سنة
القرن السابع الهجري	٠٥	سنة	١٥ سنة	بين ١٧ و٢٧ سنة
القرن الثامن الهجري	٠٣	سنة	١٠ و١١ سنة	٣٦ سنة

يلاحظ من خلال الجدول احتفاظ القرن السادس بتقارب واضح بين حدود تردد العواصف والسيول في الأندلس في مستوياته الثلاث عموماً، مما يزكي الملاحظة السابقة في جدول المغرب، حيث يحتل هذا القرن الصدارة متبوعاً بالقرن السابع الذي اتسعت فيه نسبياً حدود التردد القصوى، لتبلغ أقوى تباعدها في القرن الثامن الهجري،

(١) مفادها أن المغرب كان يتعرض للكوارث المناخية كل عشر أو خمسة عشر أو خمسة وعشرين سنة . **وصف إفريقيا**، م س ، ج١، ص ٦٨ .

بحيث لا يعزى ذلك إلى تحول المناخ في حدوده الدنيا والمتوسطة فحسب، بقدر ما يعود كذلك إلى قلة المادة المصدرية الأندلسية التي لم تسعف أكثر في رصد العواصف والسيول التي ضربت المغرب في القرن الثامن الهجري، حيث تؤكد عدة قرائن تكرار فيضانات بعض الأودية الكبيرة بشكل دوري، مما يرجح ما ذهبنا إليه بشأن وادي إشبيلية الذي دأب سكانه على التأريخ بسيوله لكثرة فيضاناته[١].

طبيعي أن تخلّف هذه الظواهر المناخية القاسية نتائج وخيمة على الأنشطة الفلاحية باعتبارها المصدر الأساسي لعيش السكان. ففي إشبيلية ارتفع منسوب مياه واديها عام ٥٤٣هـ/١١٤٨م جراء تهاطل الأمطار بغزارة ،فتعذر على المزارعين استغلال الحقول بسبب «امتلاء الأودية وحملها وثقل الأرض ووحلها»[٢]، وأصبحت الأرض غير ملائمة للعمل والإنتاج ، وغدت تربتها «مريضة لا يصلح أن يزرع فيها شيء»[٣]. فكان تكرار هذا الوضع ينذر بحصول أزمات غذائية غالباً ما كان الإنسان يكابد فيها محناً صعبة. منها أن سيول الوادي المذكور خربت المزارع وأتلفت المحاصيل وجرفت التربة لا سيما سنوات: ٥٦١هـ/١١٦٦م[٤]، و٥٦٤هـ/١١٦٩م[٥]، و ٥٧٤هـ/ ١١٧٩م[٦]. ولم تجد محاولات المهندسين والبنائين المتكررة في الحد من خطورته وأضراره[٧]. على أن أخطر فيضاناته المهولة حدثت عام ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م وكان من نتائجها تعرية التربة ودفعها عبر تيارها حتى ضعفت كميات المياه الجارفة وأصبحت على شكل ركامات كأنها تلال، وصفها ابن عذاري بـ "الرمال الكبار"[٨]، مما يعكس حجم التدمير الذي لحق المواد المخصبة للتربة، وإحالة الضيعات إلى مجالات شبه قاحلة، الشيء الذي انعكس سلباً على إنتاجها الموجه للاستهلاك المعيشي[٩]. ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن نهر إشبيلية كان «يصعد المد

(١) **البيان المغرب**، ق، م ، م س ، ص ٢٣٩؛ العبدري: **رحلة العبدري**، م س ، ص ٣٨ .
(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ص ٤٠ .
(٣) ابن بصال: **كتاب الفلاحة**، م س ، ص٥٨ .
(٤) ابن القطان: **نظم الجمان**، م س ، ص ٤١٠ .
(٥) ابن أبي زرع: **القرطاس**، م س، ص ٣٤٩؛ ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س، ص ٢٣٤.
(٦) ابن عذاري: **البيان**، ق، م ، م س ، ص ١٤٠ .
(٧) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س ، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ ابن عذاري: **البيان**، ق، م ، م س ، ص١٦٥؛ **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٤٩ .
(٨) ابن عذاري: **البيان**، ق، م ، م س ، ص ٢٣٩ .
(٩) **نفسه** .

فيها اثنين وسبعين ميلاً ثم يجسر»[١]. كما تأثرت زراعات ألبيرة بالأمطار العاصفية عام ٧٢٧هـ/ ١٣٢٧م، فلم تسلم بسبب استمرار «شتاء مطيف منذ شهر لا يفتر ساعة»[٢]، الشيء الذي أثَّر على مستويات عيش إنسان الأندلس وحدَّ من مستوى دخله .

ثالثاً: ظواهر طبيعية متنوعة

إن إعطاء صورة متكاملة عن تأثير الكوارث الطبيعية في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط يفرض من الناحية المنهجية، إضافة إلى ما سبق التعرض إليه من قحوط ومجاعات وسيول وجراد، الإشارة إلى الكوارث النادرة التردد بحكم طبيعتها وظروف حدوثها .

١ ـ الجراد في المغرب والأندلس

شكَّل الجراد آفة طبيعية خطيرة على الإنسان وموارده في كل عصر وفي كل مصر عموماً، وكان تأثيرها بالغاً في المغرب والأندلس إبان الحقبة المعنية بالدراسة على الخصوص، ذلك أن هجومه المفاجيء بأسراب عديدة على المزروعات والمغروسات غالباً ما كان يتسبب في مضاعفات سلبية وفي مقدمتها المجاعات وأمراض سوء التغذية.

وعلى ضوء دراسة أجريت لتفكيك ألغاز الجراد المهاجر اتضح «أن المناطق الصحراوية الحارة شكلت بيئة مواتية لاستيطان الجراد»[٣]. فكانت الصحراء بمناخها الحار وما تزال موطن انبعاث الجراد الجوال المتجه نحو المغرب والأندلس، وعادة ما كان اكتساحه يخلف دماراً بيئياً، وعجزاً غذائياً إن لم نقل مجاعة فجائية بدليل «قدرته الفائقة على إتلاف مئات الأفدنة يومياً»[٤].

ففي القرن ٦هـ/ ١٢م كانت شبه جزيرة الأندلس مرتعاً لجحافل الجراد الصحراوي المهاجر، فابن القطان[٥] يشير بعبارة مقتضبة إلى اجتياحه المتكرر وذلك منذ سنة

---

(١) المقري: **نفح الطيب**، م س ، ج١، ص ١٥٧ «جسر يجسر: مضى ونفذ». ابن منظور: **لسان العرب**، م س ،ج١، ص ٤٥٩ .

(٢) ابن صعد: **النجم الثاقب**، م س ، ص ١٩ .

(٣) صديقي أحمد الدجاني: «الكوارث الطبيعية» (إسهام ضمن: **الكوارث الطبيعية**، آفة الجراد، ربيع الثاني ١٤٠٩هـ ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدوريات)، ص ٩٧ .

(٤) يسين عثمان: «الوقاية من آفة الجراد» (إسهام ضمن: **الكوارث الطبيعية**) ، م س ، ص ٦٨ .

(٥) ابن القطان: **نظم الجمان**، م س ، ص ٢٢٨ .

٥٢٦هـ/ ١١٣٢م بقوله: «وأكلت الجراد زرع قرطبة»، والراجح أن الجراد وجد بيئة كارثية خيم فيها القحط سنتي ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م و٥٢٥ هـ/ ١١٣١م[1]. وفي سنة ٥٢٦هـ/ ١١٣٢م لم تخضع قرطبة لتأثير الجراد فحسب، وإنما كان اكتساحه مصحوباً بالغلاء والمجاعة مما أدى إلى تفشي الوباء، «وفيها اشتدت المجاعة والوباء بالناس بقرطبة، وكثر الموتى وبلغ مد القمح خمسة عشر ديناراً»[2]. كما استمر اكتساح الجراد للبسائط الزراعية والمغروسات الشجرية سنة ٥٢٧ هـ/ ١١٣٣م حيث «أكلت الجراد زرع هذه السنة بالأندلس»[3]، مما يعكس معاناة الإنسان والحيوان طيلة أربع سنوات في مصارعة الجوع، وندرة الأقوات وغلاء المتوافر منها في الأسواق. هذه المحن والمآسي تقابل بصمت المصادرالتي تعز فيها المادة التي يمكن للباحث أن يكشف من خلالها صورة من صور الدمار الذي استهدف الإنسان وبيئته، مما يشكِّل عثرة في درب تطور البحث في تاريخ الكوارث المناخية ويفسح مقابل ذلك المجال للتخمين والحدس وقياس النصوص ببعضها، مع ما يكتنف هذه العملية من مزالق منهجية .

وبنفس العبارات السالفة تقريباً يخبرنا ابن القطان أن الجراد أكلت عام ٥٢٨هـ/ ١١٣٤م «ما كان على الأرض من زرع وكلأ»[4]. وباعتباره المصدر الوحيد في اعتقادي الذي تطرق لآفات الجراد في القرن ٦هـ/ ١٢م يستشف من كتاب **نظم الجمان** ما خلفه الجراد المنتشر بقرطبة من إتلاف للمحاصيل سنة ٥٢٩هـ/ ١١٣٥م حيث «محت الجراد ما على الأرض من زرع وكلأ»[5]، وللعبارة مغزى عميق تعكس بصدق حالة الندرة في الأقوات بحيث تجرع القرطبيون مرارة في مواجهة شبح الموت جوعاً. وكذلك شهدت الأندلس على التوالي سنة ٥٣٠هـ/ ١١٣٦م «موالاة تأثير الجراد في زرع الأندلس التأثير الفاحش»[6].

والراجح أن هذا التردد الدوري للجراد يجد تفسيره في قدرته الفائقة على خزن بيضه إعداداً لنوعه في الموسم المقبل، لتستمر آفة اكتساحه للحقول والضيعات. ذلك أن الجراد «إذا رعت أيام الربيع طلبت أرضاً طيبة التربة رخوة، ونزلت هناك وحفرت بأذنابها حفراً وباضت فيها كل واحدة مائة بيضة إلا بيضة وطارت، وآفتها الطيور

(١) ابن القطان: **نظم الجمان**، م س ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٢.
(٢) **نفسه**، ص ٢٢٦.
(٣) **نفسه** ، ص ٢٣٠.
(٤) **نفسه**، ص ٢٣٥.
(٥) **نفسه**، ص ٢٤٢ .
(٦) **نفسه** ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢ .

والبرد، ثم إذا أتت أيام الربيع واعتدل الزمان يفقس ذلك البيض المدفون، ويظهر مثل الذباب الصغار على وجه الأرض، وأكلت زرعها حتى قويت، ثم تنهض إلى أرض أخرى وباضت كما فعلت في عامها الأول وهكذا دأبها»[١].

وغني عن القول إن الأندلسيين واجهوا طيلة ست سنوات متصلة من هجوم الجراد على منتوجاتهم وموارد عيشهم، محناً ومعاناة حقيقية اقترنت فيها كوارث القحط بالغلاء والمجاعة والوباء. هذا الوضع المزري كشف عجز الدولة كذلك عن وضع حد للجراد المنتشر نظراً لبساطة الوسائل، ومحدودية التجهيزات الموافقة لواقع العصر وحدود تطوره، خصوصاً إذا علمنا أن للجراد قدرة فائقة على نشر بيضه في أماكن متعددة وبسرعة وكمية قياسيتين، مما يجعل من الصعب حسم دابره واستئصال شأفته بوسائله بدائية لا تتجاوز الجمع والحرق، إلى جانب بعض الوصفات الغريبة من أدبيات الطلاسم والشعوذة .

هذا العجز عكسته رسالة رسمية وجهها الأميرعلي بن يوسف المرابطي لأهل الأندلس يعترف فيها بقوة الجراد التخريبية، وكأنها رسالة عزاء يمكن تأطيرها ضمن الحضور المعنوي للدولة، طبعاً من دون تقديم حلول إجرائية، لأن كارثة الجراد تجاوزت سقف الحلول والبدائل الممكنة، ومما جاء في الرسالة: «إن الجراد داء عضال، وإن كان كما يقال من البحر نشره، فإنما هو جمرة تحرق البلاد، وتجيع العباد، وشأنها الفساد (..) ينزل بالوادي قد امتلأ عشباً، وطلعت أزهاره شهباً، فيتركه جمرة سوداء لا يجد الضب فيها عراداً ولا النبت أراكاً ولا قتاداً»[٢].

وهكذا لم يجد الأندلسيون عزاء سوى في فتاوى الفقهاء التي راعت متغيرات الواقع الطبيعي، وخففت نسبياً ولو على المستوى القانوني حدة الأزمة من خلال سعي مقاصدها إلى صيانة أموال المتعاقدين، ولاسيما في الشركات الفلاحية ومؤجري الضيعات الزراعية، إذ القاعدة إسقاط الكراء في كل الأحوال التي يكون فيها الجراد سبباً مباشراً في إتلاف المحاصيل سواء بشكل كلي أو جزئي باعتباره من الجوائح ، طبعاً مع الحرص على عدم إلحاق الضرر بصاحب الأرض. وفي هذا الصدد أورد الونشريسي ما نص عليه الباجي بقوله: «إذا اكترى الأرض على أن تزرع بطوناً فزرع الأولى فأكلها الجراد، وكثر الجراد حتى خاف أن يزرع غيرها فيأكلها الجراد فلا كراء

---

(١) القزويني: **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات** . بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١ - ١٩٨١، ص ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٢) مكي محمود علي: «وثائق تاريخية جديدة عن دولة المرابطين»، مدريد، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية** ، مج ٧ - ٨ ، ١٩٥٩ - ١٩٦٠، ص ١٨٦ - ١٨٨ .

عليه إلا قدر ما أقام الزرع الأول خاصة»[1].

وخلال القرن ٧هـ/ ١٣م تقلصت نسبة الجراد الجوال بالأندلس ،بينما تداولت أسرابه على مزارع بلاد المغرب عام ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م[2]، فترك الأشجار عارية والسهول مقفرة. كما طفحت على مسرح الواقع كوارث طبيعية يشد بعضها ببعض، مصداق ذلك ما ورد في المصادر في سياق سرد حوادث القرن ٧ هـ/ ١٣م: «وفي سنة سبع عشرة [وستمائة] كان الغلاء الشديد بالمغرب والقحط والجراد»[3]. ولعل الترتيب الوارد في النص مقصود بدليل ما شهده المغرب من غلاء وجفاف منذ عام ٦١٤هـ/ ١٢١٧م إلى حدود السنة المؤرخة وما بعدها[4]، فكان طبيعياً أن ينتشر الجراد في بيئة مؤهلة سلفاً لاحتضان الكوارث الطبيعية. مقابل ذلك تعوَّد السكان على مكابدة ظروف المجاعة بالبحث عن وسائل بديلة لسد الرمق، ولو كانت أطعمة غير معتادة ولا مألوفة، حيث تكرر هجوم الجراد على بلاد المغرب عام ٦١٩ هـ/ ١٢٢٢م[5]، وتكررت بسببه محن العوام أيضاً .

وفي الربع الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م تكرر المشهد السالف في المغرب فصارت موجات الغلاء والمجاعة ممهدات تسبق الجراد في الغالب، أو تتزامن مع اكتساحه وفي هذا الشأن يخبرنا ابن أبي زرع وغيره بهذا التسلسل والتزامن للكوارث المذكورة بقوله: «وفي سنة أربع وعشرين وستمائة اشتد الغلاء بالمغرب والأندلس (...) وفيها كان الجراد المنتشر بالمغرب»[6].

كما تلوذ المصادر بالصمت المطبق عن إيراد أخبار الجراد المهاجر ما بين ٦٢٥هـ/ ١٢٢٨ و٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م في العدوتين، إما لضموره واستئصال دابره وهذا احتمال ضعيف بالنظر إلى محدودية وسائل مكافحته، وإما لانشغال مؤرخي الفترة بالفتن والحروب الضروس من جهة، ومن جهة أخرى ألا يكون وقع كوارث الأوبئة والطواعين الفتاكة، سبباً لإهمالهم تدوين أخبار الجراد باعتباره أقل خطورة وفتكاً في نظرهم ؟ قد يكون هذا الاحتمال الأخير مقبولاً أكثر من الأول على اعتبار أن نغمة

---

(١) **المعيار المعرب**، م س ، ج٨ ، ص ١٦٤

(٢) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٥٤ .

(٣) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٥٨؛ الناصري: **الاستقصا**، م س، ج٢، ص ٢٦٢ .

(٤) انظر جداول القحوط في المغرب والأندلس ، ص ٣٧ ـ ٤١.

(٥) ابن القاضي: **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، الرباط ، دار المنصور للطباعة والوراقة، ١٩٧٤م، ج١، ص ٣٤.

(٦) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٥٩؛ الناصري: **الاستقصا**، م س ، ج٢، ص ٢٦٤ .

الحروب لم تتوقف على مر تاريخ العصر الوسيط في مجال العدوتين، ومع ذلك أورد المؤرخون نتفاً من أخبار الجراد مما يجعل الاحتمال الثاني أكثر ترجيحاً. وحسبنا أن الأوبئة التي خضع لها المغرب والأندلس في الفترة المذكورة من شأن ما ترتب عنها من فواجع وأزمات أن تثني المؤرخين وأرباب الأقلام عن التعرض للجراد .

ولا شك في أن الجراد زاد من تفاقم حالة الخصاص والندرة والغلاء من خلال استمرار أثر فتكه بالمزروعات والمحاصيل حتى بعد رحيله، بدليل ما أثبته الدينوري بقوله: «إذا وقع على عود سمه بلعابه فلم ينبت أصله»[1]. ولم يجد الجياع بدأ من مصارعة الجوع، والتكيف مع واقع المجاعة والإقبال على استهلاك الجراد بصيغ مختلفة في سياق الصراع من أجل البقاء، فكان يباع منه في «مراكش يومياً ما يقرب من ثلاثين حملاً»[2]. أما «جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض وهذا تعين استثناؤه - حسب تعبير ابن العربي - بسبب ما فيه من سمّية تخصه دون غيره من الجراد»[3].

وبعد مرور ما يناهز نصف قرن تقريباً ألَمَّ بالمغرب جراد منتشر سنة ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م. ومما يؤكد العلاقة الجدلية بين الجراد وما يترتب عليه من غلاء ومجاعة إلى حد يصعب الفصل بينهما ما ورد على لسان ابن أبي زرع بقوله: «وفيها [٦٧٩هـ] كان الجراد ببلاد المغرب أكل جميع زروعها فلم يترك بها مخضراً، وفيها كانت المجاعة»[4]، مما يقوم دليلاً على أن المجاعة المذكورة ناشئة عن أزمات غذائية فجائية، تسبب فيها الجراد الصحراوي المنتشر «أفقياً من الهند إلى حدود المغرب، وعمودياً من سواحل البحر المتوسط إلى حدود خط الاستواء، وغالباً ما يكتسح شمال إفريقيا في فصل الربيع»[5].

كما عصفت بالمغرب موجة «قحط شديد لم ير الناس ماء»[6]، واكبه جراد كاسح سنة ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م مما زاد من تفاقم كارثة القحط والغلاء. ونظراً لشدة الدمار الذي ألحقه بموارد السكان المعيشية فقد بقيت آثاره محفوظة في الذاكرة الشعبية حيث أطلقوا

---

(١) أحمد بن داود: **النبات** ، تح: برنهارد لفين، ١٩٧٣، دار النشر فرانز شتانيز بفيسبادن، ج ٣ ، ص ٦٥ .

(٢) الإدريسي: **نزهة المشتاق** ، م س ، ج١ ، ص ٢٣٥ .

(٣) الأسد ناصر الدين: «مقدمة لدراسة الجراد في تراثنا» (إسهام: ضمن: **الكوارث الطبيعية**)، م س ، ص ٢٣ .

(٤) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٥؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س، ج٣ ، ص ٨٩ .

(٥) ابن الخوجة: «الجراد بين الدراسات الحديثة»، إسهام ضمن: **الكوارث الطبيعية**، م س، ص ٦١.

(٦) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٤٤٥ .

على ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م "عام الجراد"[١].

وبعد فترة استقرار طويلة دامت زهاء ربع قرن، عاد الجراد من جديد مع منتصف العقد الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م، فأتلف المزروعات وأتى على المغروسات فتركها قاعاً صفصفاً[٢]. وكعادتهم لجأ العوام إلى استهلاك أطعمة غير مألوفة زادت من استفحال الأمراض والأوبئة .

وهكذا أفادتنا المصادر التي أمكن الاطلاع عليها بتتبع السنوات التي عصف فيها الجراد في المغرب والأندلس في حقبة الدراسة من خلال تصنيفها كمياً.

جدول كوارث الجراد في المغرب والأندلس (ق ٦ ـ ٨ هـ / ١٢ ـ ١٤م)

رقم	نوع الكارثة	سنة وقوعها	المجال	المصدر
١	جراد	٥٢٦هـ	قرطبة	**نظم الجمان** ، م س ، ص ٢٢٨
٢	جراد	٥٢٧هـ	الأندلس	**نفسه**، ص ٢٣٠
٣	جراد	٥٢٨هـ	الأندلس	**نفسه**، ص ٢٣٥
٤	جراد	٥٢٩هـ	قرطبة	**نفسه**، ص ٢٤٢
٥	جراد	٥٣٠هـ	الأندلس	**نفسه**، ص ٢٥٢
٦	جراد	٥٣١هـ	الأندلس	**نفسه**
٧	جراد	٦١٧هـ	المغرب والأندلس	**الذخيرة السنية**، م س ، ص ٥٤؛ **الاستقصا**، م س، ج٢، ص ٢٦٢؛ **القرطاس**، م س، ص ٣٥٨
٨	جراد	٦١٩هـ	المغرب	**جذوة الاقتباس**، م س ، ج١، ص ٣٤
٩	جراد	٦٢٤هـ	المغرب والأندلس	**القرطاس**،م س، ص ٣٥٩؛ الاستقصا، م س ، ج٢ ، ص ٢٦٤
١٠	جراد	٦٧٧هـ	المغرب	**الاستقصا**، م س ،ج٣، ص ٨٩
١١	جراد	٦٧٩هـ	المغرب	**نفسه**؛ **القرطاس**، م س ، ص ٥٣٥
١٢	جراد	٦٧٩هـ	المغرب	**سلوة الأنفاس** ، م س ، ج٣ ، ص ١٤٦
١٣	جراد	٧٠٦هـ	المغرب	**المقصد الشريف**، م س ، ص ١٧٨
١٤	جراد	٧٤٨هـ	المغرب	البزاز: **أوبئة** ، م س ، ص ٤٤

(١) الكتاني : **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس ممن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس** (د ـ ت) طبعة حجرية، ج٣ ، ص ١٤٦.

(٢) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص ١٧٨ .

* **حصيلة وتعليق:**

انطلاقاً من الجدول أعلاه نلاحظ أن الجراد اكتسح بلاد المغرب والأندلس من الربع الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م إلى العقد الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م ، وذلك بحسب ما سمحت به المصادر التي أمكن الاطلاع عليها.ذلك أن العصر المرابطي وتحديداً من الربع الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م إلى حدود عام ٥٣١هـ/ ١١٣٧م تردد فيه الجراد ست مرات، استأثر مجال الأندلس بها. في حين ألمَّ الجراد بمغرب الموحدين ثلاث مرات على الأقل. على أن المرحلة المدروسة من العهد المريني سجلت فيها أربع مناسبات اجتاح فيها الجراد العدوتين. ولئن كان المتوسط الزمني لاندلاع الجراد لا يقل عن ست سنوات، كما هو الحال بالنسبة لأسراب الجراد الذي اجتاح الأندلس خلال الثلث الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م ، فإن آثار هجومه خلال القرن ٧هـ/ ١٣م تجلت في الغلاء وتفشي المجاعة بشكل متفاوت بين مرحلة وأخرى، حيث امتد إلى سبع سنوات بين عامي ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م و٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م وتقلص إلى ست سنوات من الشدة والمحن ما بين عامي ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م و٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م، بينما لم نعثر في القرن ٨هـ/ ١٤م سوى على اكتساح للجراد مرة واحدة بعد فترة نقاهة دامت ما يناهز ربع قرن .

وللإشارة فالجراد خلَّف آثاراً وخيمة بالعدوتين، لأنه كان بمثابة الشرارة الداعمة للقحط والجفاف، والممهدة لاستفحال المجاعة وسوء التغذية وطفوح سلوكات اجتماعية شاذة.

وللإنصاف فقد بذلت دول المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط جهوداً لمكافحته، حيث رصد بعضها اعتمادات مالية، وتجهيز فرق خاصة لجمعه وتحويله إلى مصدر للرزق والغذاء[1].

٢ ـ كوارث الحرائق

خلفت كوارث الحرائق دماراً بيئياً قضى على مجال عيش إنسان العدوتين وموارده، حيث طالت الأراضي الزراعية والغابات والمجالات الرعوية تارة، وشبت في الحواضر والأسواق التجارية تارة أخرى. بدا ذلك واضحاً في المناطق المعروفة بحرارتها المفرطة وخصوصاً في فصل الصيف، حيث تزيد من قوتها الرياح العاتية فتصعب السيطرة عليها، خصوصاً إذا علمنا بدائية وسائل المكافحة والإطفاء. وفي هذا

(١) انظر تدابير مواجهة الجراد في الفصل الأول من الباب الثاني.

الصدد يخبرنا ابن القطان[١] أن قرطبة شب فيها حريق سنة ٥٢٢هـ/ ١١٢٨م، وانتشر لهيبه بسوق الكتان، ثم امتد إلى سوق البز فالتهم بضائع الناس وأموالهم، فنتجت عنه مشاكل اقتصادية، تمثلت في ضياع البضائع والسلع المعروضة منها والمدخرة. واجتماعياً كشف الحريق عن معاناة التجار وقلة ذات أيدي معظمهم، وعدم قدرتهم على تعويض ما أكلته النار .

وبالمثل اندلع حريق بمدينة فاس سنة ٥٣٣هـ/ ١١٣٩م[٢] اصطلى سكانها بمثل ما اكتوى به سكان قرطبة من ضيق وشدة وخصاصة . كما شب الحريق مرة أخرى في أسواق مدينة فاس واتصل لهيبه بمسجد القرويين وذلك «في ليلة أربع وعشرين من شهر جمادى الآخرة من سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، طلع الحريق بالنار من سوق باب السلسلة حتى وصل إلى الباب [باب القرويين]. فاحترقت القبة التي كانت من الخشب واحترق أكثر الباب»[٣] . والغالب على الظن أن أثر الحريق المذكور كان مأساوياً وخسائره المادية كانت باهظة، بحيث تعذر تجديد ما احترق من مسجد القرويين ـ ربما لعدم كفاية الاعتمادات المالية المتبقية من أحباسه ـ مدة لا تقل عن ٢٩ سنة إلى أن «جددت القبة والباب على يد السيد عمر بن أمير المؤمنين يوسف بن عبد المومن بن علي وبأمره وذلك في شهر جمادى الأخيرة سنة ستمائة»[٤].

وفي مراكش الموحدية شب حريق مهول بقساريتها سنة ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م، أتى على بضائع التجار وأمتعتهم، فأحدث خللاً في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، وذلك بالنظر إلى ما كانت تحويه القيسارية المنكوبة من مرافق ودكاكين ومخازن[٥]. ولا أدل على القيمة الاقتصادية لها أن الخليفة المنصور الموحدي استقطب إليها جهابذة التجار سنة ٥٩٥هـ/ ١١٩٩م لتنمية مبادلاتها التجارية[٦]. ثم تدخل الخليفة الناصر الموحدي لإعادة بنائها بعدما خربها الحريق المذكور وخلّف بها وبتجارها خسائر فادحة. وخير من وصف ذلك ابن عذاري بقوله: «كان الحريق الشائع الضرر الجاري بقيسارية مراكش، وما اتصل بها وذلك ليلة الخميس ١٣ جمادى الأولى والناس آووا

---

(١) **نظم الجمان**، م س ، ص ٢٢٢.
(٢) **نفسه**، ص ٢٦٨ .
(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٧٥ .
(٤) «وكان الناظر في بنائها علي بن محمد الأزرق العطار والإنفاق فيها من بيت مال المسلمين وعلى يد القاضي أبي يعقوب بن عبدالحق». **نفسه** .
(٥) ابن عذاري :**البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .
(٦) مؤلف مجهول :**الاستبصار** ، م س ، ص ٢١٠ .

إلى مضاجعهم (...) فتمكنت النار بيابس العيدان وشفوف الثياب وأسرعت كالشهاب في سقف الأسواق، فما هب الأقربون إليهم من نومهم (...) إلا وقد شب لهبها بين الآفاق وعلت ضجته المدينة، وهتكت العامة بما والاها من الدروب المقفلة واتصل الصراخ والضجيج بالناصر لدين الله فخرج مسرعاً من قصره وتخطى إلى الصعود بصومعة الجامع المتصل به فعاين أمراً لا مرد له»[١].

هذا النص الذي بين أيدينا لا يشير إلى مصدر الحريق مما يجعلنا نرجح كونه طبيعياً للاعتبارات التالية:

* ـ إن الحريق شب في فصل الصيف ونحن ندرك ـ من خلال المصادر التي اعتمدناها ـ مدى شدة الحرارة بمراكش صيفاً وهذه قرينة أساسية تصب في المنحى المقصود.

* ـ الاعتبار الثاني يتجلى في دور القيسارية في اقتصاد المدينة وهي مكانة حظيت بها من خلال رواجها التجاري، وتوفرها على كل المواد بما فيها القابلة للاشتعال كالكبريت وغيره، مما يسمح بالافتراض أن الحريق نتج عن احتكاك أو تفاعل بين المواد بعضها ببعض، بحيث لم تعمل الريح إلا على تأجيجه، بدليل ما أورده ابن عذاري في تتمة النص الآنف الذكر بقوله: «وأمد النار احتدام الهواء وموافقة زمن الصيف»[٢].

* ـ يتضمن النص إشارة إلى أعمال السرقة التي قام بها عوام الفقراء: «واقتحمت النار سفلة الغوغاء وضروب الغرباء فسلبوا بعض ما ألفوه مما سلم من الحريق وتسللوا به كل طريق (...) فما طلع الصباح وبقي من أمتعة مراكش ذبالة مصباح»[٣]. يلقي النص الضوء على شريحة واسعة من المستضعفين الذين اضطروا تحت واقع الشدة إلى إنقاذ ما أمكن إنقاذه ليقوم به أودهم، خاصةً إذا علمنا أن السنة التي شب فيها الحريق، هي السنة نفسها التي أمر فيها الخليفة الناصر الموحدي عماله بادخار المؤن والأقوات استعداداً للسير نحو الأندلس، فاشتدت محن العوام وفيها «لقي الناس من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس»[٤].

ومن بين آثار هذا الحريق أن استوى الأغنياء والفقراء، وحصلت هزة في سلم الحراك الاجتماعي ارتد فيها بعض التجار المياسير إلى درك أهل الفاقة والخصاصة:

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.
(٢) **نفسه**، ص ٢٥٨.
(٣) **نفسه**.
(٤) **نفسه**، ص ٢٥٩.

«وذهب في هذه الكائنة للتجار الواردين والقاطنين، والقاصين والدانين من الأموال الجسيمة ما لا يحصى، وافتقر فيها أمة من ذوي اليسار وأصبحوا يتكففون الناس حيارى على أقطارهم»[١]، مما يكشف فداحة الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على الحريق بمعلمة مراكش الاقتصادية .

هذا الحريق الذي شبّ في قيسارية الموحدين، لم يثن عزم الخليفة الناصر عن إعادة بنائها وإعمارها من جديد لدورها التجاري ومنظرها الجمالي، الذي أضفى على قصره رونقاً خاصاً، «وأكد الناصر في جبر هذه الأسواق وإقامتها، وإعادتها إلى ما كانت عليه من أحسن هيآتها فإنها كانت كالمرآة في وجه القصر تضيء به من أكنافه، وكالورد العذب والمادة لتأتي مؤنه وجميع لباناته»[٢].

وبالمثل شهدت مدينة فاس عام ٦٤٦هـ/١٢٤٨م حريقاً مهولاً اكتسح هذه المرة تجمعاً اقتصادياً لأسواق المهن المختصة، التي تمثل القلب النابض للمدينة، الشيء الذي أصاباها بشلل اقتصادي، ذلك أن الحريق تزامن مع وفاة الخليفة السعيد الموحدي (٦٤٠ ـ ٦٤٦هـ/ ١٢٤٢ ـ ١٢٤٨م)، ونشوب الفتن حول السلطة حيث سيطر «أبو بكر المريني على فاس ورباط تازة .وفي هذه السنة وقع الحريق بأسواق فاس ، احترقت أسواق باب السلسلة بأسرها إلى حمام الرحبة»[٣]. غير أن ما بين باب السلسلة وحمام الرحبة من المرافق التجارية التي التهمتها الحرائق تبقى مجهولة، وهو ما أفصحت عنه مصادر أخرى، لندرك مدى فداحة الخسائر التي تكبدها تجار وصناع أسواق فاس «وفيها [٦٤٦هـ] احترقت أسواق فاس من قنطرة الصباغين بقرب باب السلسلة فأحرقت سوق السقاطين والغمادين والسبيطريين والصباغين والصوابنيين، ووصلت إلى باب الجنائز من جامع القرويين»[٤].

وطبيعي أن تبيد هذه الحرائق أموال التجار والمهنيين بالنظر إلى عجزهم عن إخمادها لبساطة الوسائل، وانشغال الدولة بالفتن والحروب. ولم يجد الفاسيون من عزاء في هذه النكبة سوى الأجر اللفظي الذي عبّر عنه الشيخ عبد اللّه الفشتالي (ت٦٥٢ هـ/ ١٢٥٤م) الذي بادر لإيقافها ووضع حداً لها من خلال كرامته بعد أن «وصلت إلى باب الجنائز من جامع القرويين، فوقف هنالك الشيخ الصالح عبداللّه

---

(١) **نفسه** ، ص ٢٥٨ .

(٢) **نفسه** .

(٣) ابن أبي زرع :**روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٦٢ .

(٤) **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٧٣؛ مؤلف مجهول : **ورقات في التاريخ** ، م خ ع، الرباط ، رقم (د٧٧٣)، ورقة: ١٠٣ .

الفشتالي بعد أن أحرقت مصاريع باب الجنائز، فقال: أيتها النار إلى أين؟ هذا حدك فارجعي بإذن اللّه، فوقفت النار بقدرة اللّه تعالى هنالك ولم تتعد ذلك الموضع»(١).

وخلال القرن الثامن الهجري شب الحريق مرة أخرى بإحدى أسواق مدينة فاس عام ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م، وفيها «احترق سوق العطارين الكبير من مدينة فاس»(٢). وإذا رجعنا إلى جدول القحوط والمجاعات بالمغرب نلاحظ أن السنة المذكورة وما بعدها هي سنوات كارثية بامتياز، مع العلم أن للقحوط المترددة دور في اندلاع الحريق خاصة في فصل الصيف إذا وافقت هبوب رياح شرقية.

كما استهدفت الحرائق من جديد "دار الطراز" بفاس الجديد «وهي عبارة عن ورش لصناعة النسيج الموجه لتغطية حاجيات السلطة المرينية من ملابس السلاطين والجند، ونسج الأعلام والخيام، ،ذلك أن النار التهمت من الحرير والأثواب وآلات النسج وضخام المناول وألواح الرسوم وحبال الشموع وعقار الصبغ وغزل الذهب، ما لايأخذه الوصف»(٣). إضافة إلى المنشأة الاقتصادية المذكورة شبت النيران في ثلاث مبان مرينية وهي: قصر أبي فير ،ودار الصنعة، ودار الديباج(٤). الشيء الذي يعكس حجم الركود الاقتصادي الذي عانت منه عاصمة المرينيين بعد كارثة الحريق التي أتت على أموال جليلة تمثل عصب الرواج التجاري في المدينة البيضاء.

وعموماً إن اهتمام المؤرخين بإدراج أخبار الحرائق ومصادرها اهتمام ضعيف، بحيث لم يدونوا منها إلا ما كان أثره ووقعه خطيراً ولا يمكن التغافل عنه بحال من الأحوال. وعلى قلة ما توصلنا إلى رصده من حرائق اتضح أن خسائرها هي الأخرى كانت فادحة أحياناً في "البنية التحتية" كالأسواق والحوانيت وموادها من البضائع والسلع، مما انعكس سلباً على أوضاع السكان المعيشية تجاراً كانوا أو مستهلكين . وأمام غياب دور الدولة في الحد من خطر الحرائق المتكررة في الأسواق،فقد اكتفى المحتسب ببعض الإجراءات الاحترازية حيث «كان يطالب التجار بوضع الماء أمام حوانيتهم لإطفاء النار في حال اندلاعها»(٥).

---

(١) **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٧٣ .

(٢) ابن أبي زرع :**روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٤٤ .

(٣) المنوني : **ورقات عن حضارة المرينيين**، الدار البيضاء، ط٣، مطبعة النجاح الجديدة، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٣١.

(٤) **نفسه**، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٥) بوتشيش إبراهيم القادري: **إضاءات حول الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي.** بيروت، ط١ ، دار الطليعة، ٢٠٠٢، ص ١٠٨.

الفشتالي بعد أن أحرقت مصاريع باب الجنائز، فقال: أيتها النار إلى أين؟ هذا حدك فارجعي بإذن اللّه، فوقفت النار بقدرة اللّه تعالى هنالك ولم تتعد ذلك الموضع»[1].

وخلال القرن الثامن الهجري شب الحريق مرة أخرى بإحدى أسواق مدينة فاس عام ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م، وفيها «احترق سوق العطارين الكبير من مدينة فاس»[2]. وإذا رجعنا إلى جدول القحوط والمجاعات بالمغرب نلاحظ أن السنة المذكورة وما بعدها هي سنوات كارثية بامتياز، مع العلم أن للقحوط المترددة دور في اندلاع الحريق خاصة في فصل الصيف إذا وافقت هبوب رياح شرقية.

كما استهدفت الحرائق من جديد "دار الطراز" بفاس الجديد «وهي عبارة عن ورش لصناعة النسيج الموجه لتغطية حاجيات السلطة المرينية من ملابس السلاطين والجند، ونسج الأعلام والخيام، ،ذلك أن النار التهمت من الحرير والأثواب وآلات النسج وضخام المناول وألواح الرسوم وحبال الشموع وعقار الصبغ وغزل الذهب، ما لايأخذه الوصف»[3]. إضافة إلى المنشأة الاقتصادية المذكورة شبت النيران في ثلاث مبان مرينية وهي: قصر أبي فير ،ودار الصنعة، ودار الديباج[4]. الشيء الذي يعكس حجم الركود الاقتصادي الذي عانت منه عاصمة المرينيين بعد كارثة الحريق التي أتت على أموال جليلة تمثل عصب الرواج التجاري في المدينة البيضاء.

وعموماً إن اهتمام المؤرخين بإدراج أخبار الحرائق ومصادرها اهتمام ضعيف، بحيث لم يدونوا منها إلا ما كان أثره ووقعه خطيراً ولا يمكن التغافل عنه بحال من الأحوال. وعلى قلة ما توصلنا إلى رصده من حرائق اتضح أن خسائرها هي الأخرى كانت فادحة أحياناً في "البنية التحتية" كالأسواق والحوانيت وموادها من البضائع والسلع، مما انعكس سلباً على أوضاع السكان المعيشية تجاراً كانوا أو مستهلكين . وأمام غياب دور الدولة في الحد من خطر الحرائق المتكررة في الأسواق،فقد اكتفى المحتسب ببعض الإجراءات الاحترازية حيث «كان يطالب التجار بوضع الماء أمام حوانيتهم لإطفاء النار في حال اندلاعها»[5].

---

(١) **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٧٣ .

(٢) ابن أبي زرع :**روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٤٤ .

(٣) المنوني : **ورقات عن حضارة المرينيين**، الدار البيضاء، ط٣، مطبعة النجاح الجديدة، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٣١.

(٤) **نفسه**، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٥) بوتشيش إبراهيم القادري: **إضاءات حول الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي**. بيروت، ط١ ، دار الطليعة، ٢٠٠٢، ص ١٠٨.

٣ ـ ظواهر الكسوف والخسوف

واجه إنسان المغرب والأندلس في العصر الوسيط أنواعاً من البلايا والمحن، المترتبة على الكوارث الطبيعية من قحوط ومجاعات وسيول، إلا أنه لم يستسلم حيث كافح الجراد وأخمد النيران في ظل الوسائل الممكنة والمتاحة. في حين كان يحار في تفسير بعض الظواهر الطبيعية المعتادة مثل كسوف الشمس وخسوف القمر[١]، ويهيمن عليه الاضطرب في التعامل مع تجلياتهما، مع العلم أن المرجعية الدينية قد أطرت رؤيته لها بما يخفف من هواجسه وهلعه، وحينئذ فالمطلوب منه عند ظهورها أن يفزع إلى الصلاة والاستغفار[٢]، لاتقاء ما قد ينجم عن احتجاب الشمس والقمر من كوارث أو فناء مفترضين في مخياله .

وتمدّنا مصادر الفترة المدروسة بنزر يسير من المعلومات عن الظاهرتين: ففي سنة ٥١١هـ/١١١٧م «رابع عشر صفر انخسف القمر انخسافاً كلياً»[٣] . ويخبرنا ابن أبي زرع أنه «في سنة ست وأربعين وستمائة خسف بالقمر كله في تلك الليلة [ليلة] الرابع عشر من المحرم»[٤]. وبعد ثلاث سنوات حدث الكسوف أيضاً[٥]. وفي سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م «كسفت الشمس فغاب ثلثا قرصها ، وذلك يوم الأحد قرب الزوال في التاسع والعشرين من رجب، وصلى بالناس صلاة الكسوف الخطيب محمد بن أيوب ـ أبو الصبر ـ بجامع القرويين حتى انجلت»[٦].

والجدير بالذكر أن الاستنفار لأداء الصلاة والتضرع بالدعاء لانجلاء هذه الظاهرة، إجراء ديني يبعث نوعاً من الاطمئنان النفسي لتسكين الهلع حسب الاعتقاد المنسجم مع

---

(١) قال ابن منظور: «كسف القمر يكسف كسوفاً وكذلك الشمس أي ذهب ضوءها واسودت ، وكسف القمر ذهب نوره وتغير إلى السواد، وكشفت الشمس وخسفت بمعنى واحد». **لسان العرب** ، م س ، ج٥ ، ص ٢٥٨ .

(٢) روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي اللّه عنها أن النبي صلى اللّه عليه وسلم قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات اللّه لايخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فادعوا اللّه وكبروا وتصدقوا وصلوا». السيد سابق: **فقه السنة**، مصر، ط١، دار الفتح للإعلام العربي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، مج١، ص ٢٣٥ .

(٣) ابن الأثير: **الكامل في التاريخ** ، م س ، ج٩ ، ص ١٧١ .

(٤) **روض القرطاس**، م س ، ص ٣٣٨ .

(٥) **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٧٩ .

(٦) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٩ ؛ الناصري: **الاستقصا**، م س ، ج٣ ، ص ٩٠ .

مرجعية الأمة الدينية ، ذلك أن الظلمة الحالكة التي تحدث بعد ظاهرتي الكسوف والخسوف توحي حسب متخيل إنسان المغرب والأندلس عن اقتراب موعد العقاب والعذاب، ذلك ما انتاب المغاربة عام ٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م عندما حدث الكسوف الكلي «وفيها كسف بالشمس الكسوف العظيم الذي غاب القرص كله ورجع النهار ليلاً كما يكون بين العشائين، بدت نيرات النجوم وعظم الأمر لولا ما تدارك الله سبحانه بسرعة الانجلاء»[١] .

من حصيلة ما سبق يظهر أن إنسان العدوتين قد وظف بحكم مسبقاته العقدية والمخزون المعرفي الديني والفلكي لفهم ظاهرتي الكسوف والخسوف، وهو رصيد أولي لم يطوره بما يكفي لحصول الحد الأدنى في فهم الظاهرة وإدراك تفاعلاتها الطبيعية، فظلت معرفته حبيسة التأويل المرتبط بالحشر والعذاب والاستئصال نظير ما اقترفه المرء من ذنوب ومعاصٍ فقط، ورغم وجاهة هذا النزوع إلا أن التفسير العلمي للظاهرتين كان حكراً على ثلةٍ من المشتغلين بالرصد الفلكي في الغالب .

٤ ـ كوارث الزلازل:

ليست الزلازل من صنف الكوارث التي تحدث باستمرار بشكل عام ، وفي المغرب والأندلس بشكل خاص، نظراً لبعد مجاليهما الجغرافي نسبياً عن خط الزلازل، وهذا ما لاحظه ابن سعيد مبكراً ونقله عنه العمري من أن المغرب «قليل الصواعق والزلازل»[٢]. ومع ذلك شهد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط بعض الهزات الارتدادية مخلفة خسائر مادية وبشرية فادحة، كما أعقبتها الأمراض والأوبئة مما زاد الأوضاع تفاقماً .

وبحكم التباعد الزمني للهزات الأرضية سندرج تلك القريبة جدا من الغلاف الزمني المحدد لموضوعنا، نذكر من هذا الصنف الزلزلة التي هزت أرض المغرب عام ٤٧٢هـ/ ١٠٧٩م «وفي ربيع الآخر منها كانت الزلزلة العظيمة التي لم ير الناس بالمغرب مثلها، هدت البنيان ومات فيها خلق كثير تحت الردم ، ووقعت الصوامع والمنارات، ولم تزل الزلزلة تتعاقب وتتكرر في كل يوم وليلة من أول يوم من ربيع الآخر إلى آخر يوم من جمادى الآخرة من السنة المذكورة»[٣]. فخلفت دماراً شاملاً

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٥٤٠

(٢) **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** ، تح: مصطفى أبو ضيف أحمد ، الدار البيضاء، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، مطبعة النجاح الجديدة، ص ١٠٧ .

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٢١٢ .

طيلة المدة التي ترددت فيها ولا سيما في العنصر البشري، خصوصاً إذا علمنا ضعف وسائل الإنقاذ والإسعاف، أدركنا بلا ريب أن الزلازل كانت تترتب عليها خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة مثلما حصل في زلزلة ٥٠٤هـ/ ١١١٠م التي هزت سطح المغرب(١). مقابل ذلك تعود الإنسان في مثل هذه الأوضاع أن يفر إلى البسائط إذا اهتزت الأرض في واضحة النهار، أو شعر بالحركات الارتدادية الأولى، مصداق ذلك ما حفظته الذاكرة الشعبية من أمثال في هذا الشأن(٢).

وعن الأندلس تنقل لنا المصادر صور الخراب الرهيب الذي لحق بالعمران، وخاصة في المدن الآهلة بالسكان التي اتخذت في فترات تاريخية سابقة عواصم سياسية وإدارية كان لها إشعاع حضاري متميز، مما يعكس حجم الدمار والخسائر التي تكبدها إنسان الأندلس. ففي سنة ٥٦٥هـ/ ١١٧٠م «حدثت زلازل عظيمة عند طلوع الشمس وعند زوالها في جمادى الأولى في بعض بلاد الأندلس، فكان الرائي يرى الحيطان تضطرب وتميل إلى الأرض ثم ترتفع وترجع إلى حالها بلطف اللّه تعالى وتهدمت من ذلك ديار كثيرة وصوامع مساجد بمدينة قرطبة وغرناطة وإشبيلية»(٣).

الراجح أن ابن رشد لم يكن حاضراً في قرطبة يوم تعرضها للزلزلة، يبدو ذلك واضحاً فيما استدركه في "الجوامع" وحددها بتاريخ ٥٦٦هـ/ ١١٧١م(٤)، مما يفيد أن الزلزلة المذكورة هي الهزة الثانية بعد الأولى المؤرخة في السنة قبلها، بدليل ما ورد في تعليقه بشأن المدة التي مكثت فيها هزاتها الارتدادية بقوله: «وتمادت هذه الزلازل بقرطبة نحو العام شداداً ولم تنقطع إلا بعد ثلاثة أعوام أو نحوها، وقتلت الزلزلة الأولى فيها ناساً كثيرين بالهدم»(٥).

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب**، م س، ج٤، ص ٣٠٥؛ وحتى في عصرنا الحاضر فإن عمليات الاسعاف والاتقاد تكون صعبة للغاية إذ غالباً ما يدفن الضحايا تحت الردم بعد مرور الوقت المفترض لبقائهم على قيد الحياة.

(٢) قالت العامة: «يوم زلزل يوم بروز». الزجالي: **ري الأوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام** (أمثال العوام في الأندلس)، فاس١٩٧١م، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيل، تح: محمد بن شريفة، ق٢، ص ٤٧٢.

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ١١٠؛ **المن بالإمامة**، م س، ص ٣١١ ـ ٣٩٧.

(٤) **نفسه**، تعليق المحقق، هامش ٢، ص ١٣١.

(٥) ابن رشد: **تلخيص الآثار العلوية**، تح: جمال الدين العلوي، تصدير محمد علال سيناصر، بيروت، دار الغرب الإسلامي/ فاس، مركز الدراسات الرشدية، سلسلة المتن الرشي، جامعة محمد بن عبد اللّه، ١٩٩٤م، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

وهكذا فقد تزامن زلزال ٥٦٥هـ/ ١١٧٠م مع جفاف ومجاعة شديدين في الأندلس، مما يعكس قوة التداخل بين المؤثرات المناخية والكوارث الطبيعية. إضافة إلى أن الجفاف واليبس يعدان من أهم شروط اندلاع الهزات الارتدادية التي تمكث وقتاً طويلاً يتراوح بين حدود دنيا تناهز ثلاثة أشهر كما هو الشأن في الزلزلة التي ضربت المغرب عام ٤٧٢هـ/ ١٠٧٩م(١)، وبين حدود قصوى تصل إلى ثلاث سنوات تهيج فيها الزلازل وتسكن مثلما حصل في الأندلس سنة ٥٦٦هـ/ ١١٧١م ، وهو ما عبَّر عنه ابن رشد بصريح العبارة بقوله: «(...) ونحو من هذا [أي نحو من ثلاث سنين] مكثت عندنا الزلازل بقرطبة وجهاتها في الزلازل المتولدة فيها في عشر السبعين والخمسمائة للهجرة»(٢). على أن هناك أعراضا أخرى استشهد بها ابن رشد من نحو ما عاين وسمع من علل الزلازل، منها مصاحبة دويها أصوات مسموعة، وهبوب رياح ، ونشوء سحاب .

وحسب السيوطي فإن الزلزلة التي هزت بلاد المشرق سنة ٦٠٠هـ/ ١٢٠٤م «بلغت إلى سبتة ببلاد المغرب»(٣)، فكانت سبباً في تخريب العمران وحصد الأرواح البشرية. وغير بعيد عن مجال المغرب ضرب زلزال مدينة تونس عام ٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨م(٤)، الشيء الذي يكشف وحدة الكارثة مشرقاً ومغرباً. بعد ذلك خضعت بلاد المغرب لهزات ارتدادية شديدة، تركت أثراً سلبياً في الانسان والعمران سنة ٦٥١ هـ/ ١٢٥٣م «وفيها كانت زلزلة عظيمة في بلاد المغرب اهتزت الأرض بها بمن عليها»(٥). وبعد مدة يسيرة ضرب زلزال آخر مدينة العرائش سنة ٦٧٢هـ وغالب الظن حسب إحدى الباحثات(٦) أن مركزه كان بحرياً .

من حصاد ما سبق نسجل أن الزلازل على قلة ارتدادها، فقد خلَّفت هزاتها العنيفة دماراً شاملاً أتى على الإنسان والحيوان والعمران بمجال المغرب والأندلس في الحقبة مدار الدراسة .

---

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٢١٢ .
(٢) **تلخيص الآثار العلوية** ، م س ، ص ١٢٨ .
(٣) **كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة**، تح: السعداني عبد اللطيف، الرباط، ١٩٧١م، نشر وزارة الثقافة، ص ٤٨ .
(٤) وفيها «تزلزلت مدينة تونس سبع مرات في يوم واحد حتى تهدمت المباني العالية». ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ١٤٤ .
(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٤٠٢ .
(٦) أزروال المرابط ثريا: **تاريخ الزلازل بالمغرب**، رسالة مرقونة، الرباط، يونيو ١٩٩١م، ص ٦٤ .

الفصل الثاني

الكوارث الطبيعية وسلوك الإنسان العدواني والاستسلامي في المغرب والأندلس (ق٦ ـ ٨ هـ/١٢ ـ ١٤ م)

كشفت الكوارث الطبيعية ردود فعل متباينة، عبَّر عنها إنسان المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط في شكل إفرازات ذهنية وسلوكية، سعياً منه للحد من خطورة السيول والقحوط والأمراض والأوبئة. فتارة كانت المواجهة تتخذ صور سلوكات عدوانية كالسطو والنهب والتعدي، وتارة أخرى تظهر في إفرازات ذهنية وممارسات استسلامية تواكلية همها الانسحاب من واقع المعاناة بالفرار أحياناً، والزهد أحياناً أخرى.

ومن جانب آخر طفت على سطح المواجهات ذهنيات الشعوذة والسحر والخرافة، التي ارتبط بها الإنسان وسخَّر طلاسمها كوسائط ادعى قدرتها على تخليصه من شبح الكوارث الطبيعية. وفي مقابل ذلك نتوفر على نصوص تؤكد الرؤية الواقعية لإنسان المغرب والأندلس في محاولاته الحثيثة لفهم واستيعاب سنن الطبيعة، وتحليل مكوناتها بمنطق تحليلي أحياناً، وبتعليل ديني أحياناً أخرى.

أولاً: الغصب والسلب

أسهمت الكوارث المتلاحقة في مجال المغرب والأندلس إبان حقبة الدراسة في ظهور سلوكات السطو والتعدي والغصب[(١)] وقطع الطرق ،وهي ممارسات عدوانية

(١) «الفرق بين المعتدي والغاصب أن التعدي جناية على بعض السلعة . والغصب جناية على السلعة =

انتفى بسببها التعايش داخل المجتمع في مراحل حرجة، استهدفت فيها مصادر عيش الإنسان سواء منها المنقولة أو الثابتة، وذلك «بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال» حسب ما فطن إليه ابن خلدون(١).

وفي الوقت الذي ألم فيه القحط والمجاعة ببلاد الملثمين في منتصف القرن الخامس الهجري، هجم ضعفاؤهم على السوس الأقصى «فجمعوا لهم شيئاً له بال فرجعوا به إلى الصحراء»(٢). وفي قرطبة شاعت عمليات السطو على ممتلكات الأحباس وأراضي الدولة في منعطفات تاريخية غلبت عليها الكوارث الطبيعية والفتن. فحاول الأمير علي بن يوسف سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م استرجاعها لكن الفتن المندلعة حالت دون تحقيق طموحه(٣).

وعلى إثر تعاقب كوارث القحط والجراد والمجاعة ببعض حواضر الأندلس إبان الربع الأول من القرن السادس الهجري، غدت إشبيلية مسرحاً لأعمال السطو المنظم بدليل أن قاطع الطريق الفلاكي كان مسلطاً على تجارها(٤). ويُفهم من أزجال ابن قزمان(٥) الدور المتميز الذي اضطلع به قاضي الجماعة ابن الحاج في البتِّ في قضايا جنائية تهم غصب الأموال عموماً والأحباس خصوصاً.

كما تزامنت الكوارث الطبيعية في المغرب والأندلس مع الفترة الحرجة من عمر الدولة المرابطية، وظهور الموحدين كعصبية فتية صاعدة. في خضم هذا المخاض نشطت حركة الغصب والتعدي، وتمركز اللصوص وقطاع السبل في أبواب المدن

= كلها، وأيضاً فالمعتدي ضامن يوم التعدي لأن يده كانت عليها بإذن ربها قبله ، والغاصب ضامن يوم الغصب ، وأيضا فالمتعدي إن أتى بها سالمة ضمنها ، والغاصب إن أتى بها سالمة لم يضمنها . قال القاضي عياض: وقد جعل ابن القاسم الغاصب كالمعتدي إذا أمسكها عن أسواقها حتى نقصت من قيمتها». ابن فرحون المالكي: **تبصرة الحكام في أمور الأقضية والأحكام**، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة،مكتبة الكليات الأزهرية، ج٢ ، ص ١٦٨.

(١) **المقدمة** ، م س ، ص ٣٢٠.

(٢) النويري: **نهاية الأرب**، م س، (ج٢٢) ، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س ، ج٩، ص٩١٣.

(٤) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ٨٦٥.

(٥) قال ابن قزمان: وأنت تحكم في المناكح / والغصب والدين والأحباس. ابن قزمان: **إصابة الأغراض في ذكر الأعراض** (ديوان ابن قزمان)، تح: فيديريكو كورينتي، تقديم محمود علي مكي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٥م، نشر المجلس الأعلى للثقافة بجمهورية مصر العربية، ص ٣١٢.

والأسواق، ومحاور القوافل التجارية ، فكان من تداعياتها السلبية أن «كثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر والأسباب وكثر النهب وانقطعت الطرق»[١]. هذا النص غني يكشف تجليات انعدام التوازن الاجتماعي المتمثلة في تعذر الأسفار، وانقطاع سبل التجارة ، وإخافة السبيل، وتزايد خطر اللصوصية .

والراجح أن عمليات الغصب والسطو اتخذت طابعاً أكثر حدة زمن القحوط والمجاعات في المغرب والأندلس عام ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م[٢]، حيث تمركزت عصابات اللصوص، في المحاور الرئيسية التي كان يسلكها عادة المسافرون والتجار منتحلين أحياناً صفة المخزن، مما أثار حفيظة الخليفة عبد المومن الموحدي، وصب جام غضبه على الطلبة والشيوخ وكافة الموحدين عن تقصيرهم في استتباب الأمن في مرحلة التأسيس الحرجة، التي كان يتوخى منها إعادة إعمار البلاد التي دمرتها الحروب والكوارث بعد اندحار المرابطين، وهو ما تعكسه بعض العبارات الشديدة اللَّهجة في رسالته المؤرخة في السنة المذكورة بقوله: «(...) وإن من ذلك الرأي الذميم ، والسعي المنقوم، ، ما ذكر لنا في أمر المسافرين الذين يريدون الرجوع إلى أوطانهم وعمارتها، والطوائف المارة على البلاد لمعنى تجارتها يتسبب إليهم قوم من هؤلاء الظلمة الدخلاء الذين يضعون الغش طي ما يوهمون به من النصيحة، ويستبطنون المكر في تصرفاتهم القبيحة فيقولون للرجل منهم: عندك من حقوق اللَّه كيت وكيت، وإن للمخزن جميع ما به أتيت ويقرنون بهذا من الوعيد والإغلاظ الشديد ما يرضى له المذكور بالخروج عن جملة ماله ويعتقد السلامة من ذلك الظالم الغاصب أعظم مناله وإنها لداهية عاقرة، قاصمة للظهر فاقرة»[٣]. هذا التمويه من قبل المغتصبين فطن إليه أحد القضاة فحدد بعض الأوصاف المساعدة على تعقب أهل التعدي وتمييزهم عن غيرهم وذلك في سياق كشف ما يثبت به الغصب[٤].

---

(١) ابن الأحمر: **بيوتات فاس الكبرى**، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، ط: ١٩٧٢م، ص ٣١ .

(٢) عن المغرب انظر، ابن الأثير: **الكامل في التاريخ** ، م س ، ج٩ ، ص ١٥٥ ؛ وعن الأندلس انظر، **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٣) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ١٩٤.

(٤) قال أبو الفضل الوليدي: «كل من كان على خلقة أهل الفساد ، طويل الشارب ، مفرق الشعر على رأسه ، أو يراه تزيا بزي الجندية كلبس القباء ، والقلنسوة، أو يراه يفعل المعصية أو يأمر بها (...) أو أنه من أهل الغصب والتعدي في الأموال مثل أن يعرف وكيل سلطان ظالم على الخدمة والتصرف خاصة (...) أو أن يعلم بالخبرة أنه جندي أو مغن أو مرب فهذا قد استغنى =

كما أورد الخليفة عبد المومن الموحدي في رسالته المذكورة ما شاع من جرائم اللصوص في ظروف الشدة، وفي مقدمتها «سفك الدماء وانتهاك الحرمات»[١]. وفي حال وقوع بعض أهل الحرابة والتعدي في شراك السلطة القائمة ولاسيما في عهد قوتها فإنها تبالغ في التنكيل بهم إلى حد القتل. وفي هذا الصدد ذكر الوزير أبو الوليد إسماعيل بن حجاج الأعلم الإشبيلي أنه «رأى على نهر قرطبة ثلاثين نفساً مصلوبين من قطاع الطريق»[٢].

وكان من نتائج القحوط والمجاعات التي ألمت بالمغرب والأندلس في عهد الخليفة عبد المومن الموحدي أن اشتدت عوامل الغصب والنهب ، وإفساد السابلة فأمر الخليفة كاتبه أبا جعفر بن عطية بكتابة رسالة شديدة اللّهجة لولاته عام ٥٥١هـ/ ١١٥٦م يأمرهم «بالكشف عن التلصص والحرابة (...) وعن الذين يغرمون الناس ما ليس قبلهم ويأكلون بالباطل أموالهم»[٣]، وحسبنا أن تاجراً اعترض اللصوص سبيله قرب بجاية ونهبوا بعض متاعه ، فرفع أمره للخليفة عبد المومن الذي اقتص من العصابة وعوض التاجر عما نهب له[٤]. هذا السلوك من جانب الخليفة جزء من الوعيد الذي سبق وأن قطعه على نفسه لضبط الأمن في رسالته المؤرخة بـ ١٦ربيع الأول

= على الاستدلال عليه بالهيئة والشكل والثياب». **الحلال والحرام**، دراسة وتح: العمراني عبد الرحمان، المغرب، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص ٦٦ ـ ٦٩ . هذه الصفات المذكورة غير دقيقة ويحوم حولها الشك مادامت متعلقة بالتخمين والحدس والاعتماد على المظاهر، ومن ثم لاتفضي إلى الجزم واليقين ، وهو ما استدركه في موضع آخر بقوله: «هذا بيان حكم ما يثبت به الغصب في المال (...) وأنه لا يثبت بتجويز أو شك لا يستند إلى علامة وإنما يثبت باليقين»، **نفسه**، ص ٧٤ .

(١) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ١٩٥.

(٢) فأنشد قائلاً:

«ثلاثون قد صففوا كلهم ... وقد فتحوا أذرعاً للوداع
وما ودعوا غير أرواحهم ... فكان وداعاً لغير اجتماع»

المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج٣ ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٣) المنوني محمد: **العلوم والفنون والآداب على عهد الموحدين**، الرباط، طبعة ثانية مصورة بالأوفسيت ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، (سلسلة التاريخ ٦)، ص ١٩١.

(٤) قال الخليفة عبد المومن للتاجر: «كم صح لك في الشدة التي فقدت أختها ، فقلت: كذا وكذا ، فأمر من وزن لي المبلغ ثم قال لي: قم أنت أخذت حقك وبقي حق اللّه (...) وقتل الجميع ، وقال: هذه طريق شوك أزيلها عن المسلمين». النويري: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، م س، ج ٢٢، ص ٤٢٩.

٥٤٣هـ/١١٤٨م، ومما جاء فيها: «(...) وإن وراء قولنا لتتبعاً يبحث عن ذلك ويمحص ، ونظراً يفرق بين المشكل منه ويخلص»(١).

لا مراء في أن دائرة التلصص والحرابة قد استفحلت باتساع دائرة الضيق والشدة، الناجمتين عن الكوارث الطبيعية، وغدا العدوان على أموال الناس وأمتعتهم الخيار الأسهل لمقاومة تداعيات الأزمات الصعبة . وإلا ما الداعي الذي حدا بالخليفة عبد المومن الموحدي إلى أن يصدر مرسوماً ثانياً بشأن قطع دابر اللصوص وقطاع الطرق، لاستتباب الأمن في ظرف مدة زمنية لا تتجاوز ثماني سنوات، وهي المدة الفاصلة بين المرسوم الأول والثاني ؟

وكانت أحياناً عمليات الاحتجاج على الغصب والسطو الرسمي، الذي أدين به المخزن الموحدي إبان ستينيات القرن السادس الهجري الموافقة لسلسلة من الكوارث الطبيعية، تتخذ شكل ثورات(٢) اضطرب بسببها حبل الأمن وتمكنت السلطة من إخمادها مرحلياً لأن وباء ٥٦٤هـ/ ١١٦٩م أسهم في إحياء عمليات السطو من جديد(٣).

كما شب حريق مهول في قيسارية مراكش سنة ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م ، فكانت بضائع التجار وأمتعتهم عرضة للسلب والنهب، في وقت انشغل الناس بعمليات الإطفاء، وعلا الضجيج والصراخ فوجد اللصوص في ذلك غطاء لسلوكاتهم العدوانية فـ «اقتحمت النار سفلة الغوغاء وضروب الغرباء فسلبوا بعض ما ألفوه مما سلم من الحريق وتسللوا به على كل طريق»(٤).

بالنظر إلى أعمال السطو المذكورة في سياقها التاريخي، نسجل شدة معاناة الناس من قلة المواد؛ سيما وأن الخليفة الناصر الموحدي كان يعدّ العدة للجهاد في الأندلس، وكان قد أصدر أمره لولاته بادخار الأقوات والعلف استعداداً للحركة المذكورة(٥). ودبت إرهاصات الشدة وأعراض الجوع بين الناس، فكان طبيعياً أن ينتهز الجياع فرصة نشوب النار في «القيسارية العظيمة البنيان»(٦) للفوز بما يسدون به خلة

---

(١) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ١٩٥.

(٢) مثل ثورة سبع ابن منغفاد بغمارة سنة ٥٦٢هـ/١١٦٧م . للمزيد من التفاصيل بشأنها انظر: ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٩٥. إلى جانب ثورة جبل تاسررت سنة ٥٦٣هـ/ ١١٦٨م . **نفسه**، ص ١٠٢ .

(٣) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة على المستضعفين** ، م س ، ص ٣٠٩.

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٥٨ .

(٥) **نفسه** ، ص ٢٥٩ .

(٦) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٥٤١.

جوعهم، وهو سلوك أجازه الشرع للمضطر في مثل هذه الحالات[١]، طبعاً من دون أن تكون له نية العدوان وقطع السابلة[٢] .

إلا أن الخليفة الناصر بعث عيونه ورجاله لاستطلاع أخبار اللصوص وتعقبهم، فكان كل من حامت حوله الشبهة يُقتل من دون تردد: «وأمر الناصر بالبحث على من وجد بشيء يذكر عليه من أمتعة التجار، وعثر عليه بالتجسس والاختبار ، فلقط من أخلاط الناس قوم قلائل، ومن بعض المتعلقين بالقبائل فقُتلوا عن آخرهم، وبقي البحث على سائرهم»[٣].

وبالمثل لم يستثنِ الخليفة الناصر الموحدي من البطش عماله الذين ثبت تورطهم في أعمال الغصب والتعدي سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، وفي هذا الصدد «بسط السطوة على من كان منهم بمدارج الضرر أجمعين»[٤]، معتبراً تقصيرهم ونهبهم لمخازن المؤن سبباً مباشراً لاندلاع الأزمة المفضية إلى الضيق. وخير من نقل إلينا أخبار الغصب والتعدي المتزامنة مع مسغبة ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م التي عانى فيها إنسان المغرب شدة وعنتاً ابن عذاري بقوله: «وسبب سطوته بعماله في هذه السنة أن لقي الناس في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس (...) إلى أن استقبل [الناصر] المنازل التي كانت تستمد منها

(١) قال ابن فرحون: «إذا نزلت برجل مخمصة ووجد طعاماً مع رجل فساومه فيه فلم يبعه منه ، واستطعمه فلم يطعمه فإنه يجوز له قتاله ، فإن مات رب الطعام فدمه هدر ، وإن مات الجائع وجب القصاص ، وإن أخذه منه قهراً فعليه قيمته». **تبصرة الحكام** ، م س ، ج٢ ، ص ١٩٤ .

(٢) قالت العامة: «من صاب القوت لا يتعد». الزجالي ، م س ،مثل رقم: ١٤١٧ ص٣٢٨ .

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٥٨ .

(٤) قال ابن عذاري: «وأنفذ أمره إلى الشيخ أبي محمد ابن أبي علي بن مثنى صاحب الأعمال المخزنية(...) إلى القبض على عامل فاس وهو عبد الحق ابن أبي داود أكبر عماله عنده [فألقي] عليه القبض بدار الأشراف وأرسل إلى منزله من ألحقه بالثقاف وبالغ في استصفاء أحواله وتبسيط اليد بالقبض على كافة اصحابه وعماله ، ونفذ الكتب إلى سائر الجهات بتثقيف من خدم في مدته وغمس يده في أشغاله، فغشيهم الامتحان(...). وكان عامل القصر المذكور [قصر كتامة] محمد بن يحيى بن تاكغت المسوفي عامل سبتة وقد طابقت أحواله أحوال أمثاله فقبض عليه وعلى أصحابه ووجهوا مصفدين لرئيس الأعمال بفاس». **البيان المغرب**، ق م، م س، ص٢٥٩. ولم تكن هذه المحاسبة هي الأولى من نوعها التي قام بها الناصر الموحدي على طول المحور الرئيسي الذي تسلكه قواته في طريقها إلى الأندلس ، بل لم تمض على نكبة عمال المحور نفسه سوى ثلاث سنوات حتى «ازدحمت على باب الخليفة قبائل من أقطار المدينة وأخلاط من الناس مشتكين بعامل فاس أبي الحسن ابن أبي بكر وبعامل مكناسة ابن أبي الربيع بن أبي عمران فنكبا جميعاً واستصفى ما وجد لهما من أحوال وأثاث وأموال». **نفسه**، ص ٢٤٩.

الرفاق(..) فألفاها وقد جف معينها وخف بتوالي العدوان قطينها»[١].

كما لم يتوانَ المرينيون في إنزال أقصى العقوبات بعصابات اللصوص وقاطعي السبل. وفي هذا المنحى ورد في بعض المصادر أن المغرب كان يرزح تحت نير جوائح الجراد سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦م[٢]. فقلّت الأقوات وغلت الأسعار واشتد أمد الضيق إلى حدود ٧٠٨هـ/١٣٠٨م، حينها كان عرب الخلط وعاصم وبني جابر يعيثون في الأرض فساداً وعدواناً، مما ألحق ضرراً بالغاً بأهالي تامسنا، فلما تمكن أبو ثابت عامرالمريني (٧٠٦ ـ ٧٠٨هـ/١٣٠٦ ـ ١٣٠٨م) من أعتى عصاباتهم سنة ٧٠٧هـ/١٣٠٧م «فثقف منهم ستين شيخاً بسجن أنفا، وضرب أعناق عشرين رجلاً من أشرارهم الذين كانوا يقطعون الطريق بتلك الجهات وصلبهم على أسوار أنفا»[٣].

والحق أن مراحل هرم الدول المتعاقبة على حكم العدوتين، في الحقبة مدار الدراسة الموافقة لجملة من الكوارث والفتن، كانت حبلى بسلوكات الغصب والعدوان. ومن يتصفح النوازل المدونة فيها يُلاحظ هذه الظاهرة من خلال أسئلة شرائح عديدة من فئات المجتمع، يستشف منها الباحث مدى الهلع الذي تملك الناس جراء انتشار أعمال السلب والنهب والتعدي، ولهذا كثرت نوازل الغصب في الطعام[٤]، والمال[٥]، والأرض[٦]، والماء[٧]...

ولهذا دعا علماء العدوتين إلى تأهيل العدد الكافي من حراس الليل لحماية المخازن والمتاجر والأسواق[٨]. كما انتشر فقه الغصب والتعدي في ربوع المغرب

---

(١) **نفسه** ص ٢٥٩ .

(٢) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص١٧٨ .

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥١٧ .

(٤) ابن الزبير: **صلة الصلة** ، م س ، ق٥ رقم: ١١٨ ص ٣٦٨؛ النباهي: **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، م س، ص ١٢٨ .

(٥) ابن رشد الحفيد: **بداية المجتهد**، م س ، ج٢، ص ٣٢٠ .

(٦) الوليدي: **الحلال والحرام** ، م س ، ص ٢٧٠ .

(٧) السجلماسي إبراهيم بن هلال: **أجوبة فقهية** ، م خ ع ، الرباط رقم: ٩٣٩ ق، ضم ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠؛ الوليدي: **الحلال والحرام**، م س ، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٨) «فإن طرق المكان طارق بالليل لم يجد من العمارة ما يكفي في الدفاع عنه، فلينظر في هذا كما نبهنا عليه لاسيما في زمن يشتد فيه الخوف على الثغور». المازري: **فتاوى المازري** ، تقديم وجمع وتح: الطاهري المعموري ، تونس، ١٩٩٤ ،الدار التونسية للنشر، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، ص ١٩٠ .

الرفاق(..) فألفاها وقد جف معينها وخف بتوالي العدوان قطينها»[١].

كما لم يتوانَ المرينيون في إنزال أقصى العقوبات بعصابات اللصوص وقاطعي السبل. وفي هذا المنحى ورد في بعض المصادر أن المغرب كان يرزح تحت نير جوائح الجراد سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦م[٢]. فقلّت الأقوات وغلت الأسعار واشتد أمد الضيق إلى حدود ٧٠٨هـ/١٣٠٨م، حينها كان عرب الخلط وعاصم وبني جابر يعيثون في الأرض فساداً وعدواناً، مما ألحق ضرراً بالغاً بأهالي تامسنا، فلما تمكن أبو ثابت عامرالمريني (٧٠٦ ـ ٧٠٨هـ/١٣٠٦ ـ ١٣٠٨م) من أعتى عصاباتهم سنة ٧٠٧هـ/١٣٠٧م «فثقف منهم ستين شيخاً بسجن أنفا، وضرب أعناق عشرين رجلاً من أشرارهم الذين كانوا يقطعون الطريق بتلك الجهات وصلبهم على أسوار أنفا»[٣].

والحق أن مراحل هرم الدول المتعاقبة على حكم العدوتين، في الحقبة مدار الدراسة الموافقة لجملة من الكوارث والفتن، كانت حبلى بسلوكات الغصب والعدوان. ومن يتصفح النوازل المدونة فيها يُلاحظ هذه الظاهرة من خلال أسئلة شرائح عديدة من فئات المجتمع، يستشف منها الباحث مدى الهلع الذي تملك الناس جراء انتشار أعمال السلب والنهب والتعدي، ولهذا كثرت نوازل الغصب في الطعام[٤]، والمال[٥]، والأرض[٦]، والماء[٧]...

ولهذا دعا علماء العدوتين إلى تأهيل العدد الكافي من حراس الليل لحماية المخازن والمتاجر والأسواق[٨]. كما انتشر فقه الغصب والتعدي في ربوع المغرب

(١) **نفسه** ص ٢٥٩ .

(٢) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص١٧٨ .

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥١٧ .

(٤) ابن الزبير: **صلة الصلة** ، م س ، ق٥ رقم: ١١٨ ص ٣٦٨؛ النباهي: **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، م س، ص ١٢٨ .

(٥) ابن رشد الحفيد: **بداية المجتهد**، م س ، ج٢، ص ٣٢٠ .

(٦) الوليدي: **الحلال والحرام** ، م س ، ص ٢٧٠ .

(٧) السجلماسي إبراهيم بن هلال: **أجوبة فقهية** ، م خ ع ، الرباط رقم: ٩٣٩ ق، ضم ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠؛ الوليدي: **الحلال والحرام**، م س ، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٨) «فإن طرق المكان طارق بالليل لم يجد من العمارة ما يكفي في الدفاع عنه، فلينظر في هذا كما نبهنا عليه لاسيما في زمن يشتد فيه الخوف على الثغور». المازري: **فتاوى المازري** ، تقديم وجمع وتح: الطاهري المعموري ، تونس، ١٩٩٤ ،الدار التونسية للنشر، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، ص ١٩٠ .

والأندلس، وحسبنا أن ابن رشد الحفيد[1] فصَّل في كتاب الغصب رأي الشرع في «الطوارىء على المغصوب». ومن بين الإجراءات التي اعتمدت في هذا المضمار تفعيل «خطة الطواف بالليل»[2] وكان القائمون بها في المغرب يدعون «حرس الليل»[3]، في حين «يعرفون في الأندلس بالدرابين»[4].

ورغم أهمية التعزيزات الأمنية المتخذة في المغرب والأندلس زمن الكوارث والأزمات، فإن اللصوص استغلوا الفراغ الناجم عن تنقل الحراس أو تعديل في دوريات المداومة للسطو على أموال الناس[5]. وذلك بعد «أن يظهروا على المباني المشيدة ويفتحوا الأغلاق الصعبة ويقتلوا صاحب الدار خوف أن يقر عليهم أو يطالبهم بعد ذلك»[6] .

أما إذا ثبت تقصير حراس الليل، وخضع مجال بعضهم للسرقة فإنهم يُدانون ويُعاقبون بالجلد ويودعون غياهب السجون[7]. ولم يكن هذا الإجراء ممكن التعميم، حيث كان «يرجع التكثر منه والتقليل إلى شدة الوالي ولينه»[8].

لم تمنع الإجراءات الأمنية المشددة في الأندلس حدوث عمليات نهب منظمة أزهقت فيها أرواح وسفكت فيها دماء، الشيء الذي يعكس خطورة السلوكات العدوانية، التي أفرزها واقع الأزمة ومخلفات الكوارث الطبيعية. فقلّ الإنتاج وتضخم سوق العطالة، فأقدم هؤلاء وغيرهم على احتراف السلب والنهب، بحيث لايكاد المرء «في الأندلس يخلو من سماع: دار فلان دخلت البارحة. وفلان ذبحه اللصوص على فراشه»[9] . هذا

---

(١) «والطوارىء على المغصوب إما بزيادة وإما بنقصان (...) فأما النقصان الذي يكون بأمر من السماء فإنه ليس له إلا أن يأخذه ناقصاً ، أو يضمنه قيمته يوم الغصب ، وقيل إن له أن يأخذ ويضمن الغاصب قيمة العيب». **بداية المجتهد** ، م س ، ج٢ ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢) المقري: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تح: إحسان عباس، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار صادر، ج١، ص ٢١٩ .

(٣) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة** ، تح: إ. ليفي بروفنسال، القاهرة، ١٩٥٥م، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ص ١٨. يُقابلهم «أصحاب الرباع في المشرق». المقري: **نفح الطيب**، م س، ج١، ص ٢١٩ .

(٤) «لأن بلاد الأندلس لها دروب بأغلاق تغلق بعد العتمة» . **نفح الطيب**. . .

(٥) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة** ، م س ، ص ١٨ .

(٦) المقري: **نفح الطيب**، م س ،ج١، ص ٢١٩ .

(٧) ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف** ، م س ، ص ٣٧٠ .

(٨) المقري: **نفح الطيب**، م س ، م١، ص ٢١٩ .

(٩) **نفسه** .

الإجرام المنظم رفع درجة التأهب في الأندلس وصار «لكل زقاق بائت فيه، له سراج معلق، وكلب يسهر، وسلاح معد، وذلك لشطارة عامتها وكثرة شرهم وإغيائهم في أمور التلصص»[1].

وبالتالي فإن ضغط الحاجة في ظروف الشدة جعل اللصوص لا يميزون في أعمال السطو والنهب بين الأغنياء والفقراء، وإن كان الأثر بالغاً في سواد الضعفاء حسبما تردد في نوازل المرحلة، «فإذا كان المغصوب منه غنياً فكيف به في حق الفقير المضطر المحتاج إليه ؟»[2] .

١ ـ أثر الكوارث الطبيعية في اعتراض سبل المسافرين والتجار:

أسهمت الكوارث الطبيعية المتنوعة في المغرب والأندلس، على قلتها خلال القرن الثامن الهجري، في رسم سلوكات عدوانية بمحاور الطرق والمسالك التجارية، وتفاقم ضرر عصابات اللصوص والحرابة ، فاعتبر أبو الحسن المريني (٧٣١ ـ ٧٥٢هـ/ ١٣٣١ ـ ١٣٥١م) مسألة «تأمين السبل وتمهيد الطرق من أفضل الأعمال، كما أن إخافة السبل من أقبح المعاصي»[3]، ولهذا اتخذ إجراءات أمنية احترازية للتخفيف مما قد يعقب كوارث الجراد والمجاعة، من أمراض وأوبئة قبل استفحالها في منتصف القرن الثامن الهجري .

وحول خطته في هذا الصدد، نورد نصاً بالغ الدلالة يكفينا مؤونة التنقيب في ثنايا المصادر عن نماذج لهذه الإجراءات، وقد جاء على لسان صاحب **المسند الصحيح** أن الأمير «عمَّر طرق المسافرين من حضرته بفاس إلى مراكش وإلى تلمسان وإلى سبتة وغيرها من البلاد بالرتب يأمر سكانها على مقدار اثني عشر ميلاً يسكنها أهل الوطن ويجري لهم على ذلك إقطاعاً من الأرض يعمرونها (...) يلزمون فيها ببيع الشعير والطعام، وما يحتاج إليه المسافرون من الأدم على اختلافها والمرافق التي يضطرون إليها وبهائمهم ويحرسونهم ويحوطون أمتعتهم فإن ضاع بينهم شيء تضمنوه، فلا يزال المسافر كأنه في بيته وبين أهله في ذهابه وإقباله»[4]. سياسة أمنية مندمجة أتت أكلها في مراحل مناخية عصيبة، فانتعشت الحركة التجارية، ونشطت الأسفار والتنقلات بفضل استتباب الأمن وضبط المحاور الرئيسية .

---

(١) **نفسه.**

(٢) ابن الحاج: **المدخل**، بيروت، ط٢، دار الكتاب العربي، ١٩٧٢م، ج٤، ص ٧٢ .

(٣) ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، م س ، ص ٤٢٩ .

(٤) **نفسه.**

رغم نجاعة بعض التدابير الأمنية في مراحل قوة العصبيات الحاكمة في الحد من أعمال التلصص والحرابة ،إلا أنها لم توفق في القضاء عليها تماماً نظراً لعجزها عن تسوية جذور الأزمة المادية والاجتماعية، وإيجاد حلول موازية لمشاكل البطالة وتقليص هامش الفقر الذي يعد إفرازاً طبيعياً للكوارث الطبيعية والفتن والاضطرابات الناجمة في الأساس عن اختيارات أجهزة المخزن/ السلطة القائمة على الحرب والغزو .

بينما اختلف الوضع تماماً في منعطفات التدهور والنكوص ، ذلك أن الكوارث التي حدثت بكيفية دورية وبتزامن مع المراحل الانتقالية للسلطات الحاكمة، أو بموازاة هرم الدول وتلاشي سلطانها، أسهمت في بلوغ سلوكات الفساد والحرابة غاياتها، ولاسيما إذا أضفنا إلى ذلك إسهامات أجهزة المخزن أحياناً في تغذيتها ورفع أيديها عن ملاحقات عصابات اللصوص وقطع السابلة، من ذلك عجز مزارعي الأندلس بعد تعاقب سنوات الجفاف عن دفع المستحقات الجبائية في المناطق الخاضعة لنفوذ ابن مردنيش، فأصدر هذا الأخير قوانين تسمح بالسيطرة على ضيعات العاجزين ومصادرتها[١].

كما عثرنا على نصوص تكشف ضلوع أجهزة السلطة في أعمال السطو والغصب، في ظل الواقع المثخن بالكوارث ، وحسبنا أن المجاعة الشديدة التي شهدتها فاس أواخر أيام مغراوة، دفعت أجهزة المخزن إلى اقتحام المنازل والدور، ونهب ما بحوزة أهلها من أقوات[٢]. كما أسهم وباء ٥٧١هـ/ ١١٧٥م[٣] في تعثر إجراءات توطيد السلطة الموحدية في عهد الخليفة يوسف بن عبد المومن (٥٥٨-٥٨٠هـ) في ظل فضاء مشبع بكوارث القحط و تعاقب موجات الغلاء[٤] .

وهذا ما حدا بالموحدين إلى مدّ أيديهم على أموال وممتلكات الأحباس، وخير مثال يعزز ما ذهبنا إليه أن كارثة الحريق التي شبت بسوق باب السلسلة، وامتد لهيبها إلى باب جامع القرويين وقبته عام ٥٧١هـ/ ١١٧٥م لم يتمكن الخليفة المذكور من ترميم وتجديد ما تهدم واحترق منها، علما أن إيرادات أوقاف الجامع تكفي لتجديد وترميم عشرين مسجداً في شكله وحجمه دونما حاجة إلى بيت المال[٥]. بحيث لم يتم

---

(١) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س ، مج٢ ، ص ١٢٤ .

(٢) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ١١٤.

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٣٦.

(٤) **نفسه** ، ص ٣٦ ؛ **الحلل الموشية** ، م س ، ص ١٥١ .

(٥) قال الجزنائي: إن تكلفة تجديده سنة ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م بلغت «ثلاثة آلاف دينار وسبعة أعشار دينار فضة». **جنى زهرة الآس** ، م س ، ص ٥٦ وإذا ما ضربنا مصاريف التجديد المذكورة في =

ترميمهما إلا في عهد عمر بن الخليفة يوسف المذكور سنة ٦٠٠هـ/ ١٢٠٤م فكان «الإنفاق فيها من بيت مال المسلمين»[١]. كما اقترض المرينيون أقساطاً مالية مهمة من أرصدة أحباس جامع القرويين من دون الوفاء بردها[٢]. فجاءت فتاوى علماء العدوتين صريحة بعدم جواز أخذ ما فضل من أموال أحباس المسجد الجامع لبناء وترميم مساجد أخرى على وجه السلف مخافة أن تقل الغلة مستقبلاً فلا يقوم بما يحتاج إليه[٣]. وفي ذلك إشارة واضحة لما يرتقب من تردد الآفات والكوارث الدورية في مجال المغرب والأندلس .

وعلى أثر الجفاف الذي ألم بدكالة وأحوازها قبل بضع سنوات من هزيمة العقاب لم يسلم المستسقون منهم من الكمائن التي وضعها لهم اللصوص وهم في طريقهم إلى المسجد بدليل قولهم: «أردنا أن نستسقي فخرجنا إلى المسجد الفلاني فجردنا العرب»[٤].

ومما يؤيد العلاقة بين هرم الدول واستفحال الكوارث ما قامت به القبائل النافذة من عدوان ممنهج شمل القرى والطرق البعيدة عن سلطة الموحدين المتهاوية، فكانت النتيجة أن «اشتد الخوف في الطرقات ونبذ أكثر القبائل الطاعة (...) فأكل القوي الضعيف واستوى الدنيء والشريف، فكان كل من قدر على شيء صنعه، ومن أراد منكراً أظهره وابتدعه، فكانت قبائل فازاز وغمارة وصنهاجة والعرب يقطعون الطرقات ويغيرون على القرى والمجاشر مع الأحيان والساعات»[٥].

وفي ظل الواقع المشحون بالكوارث الطبيعية تشتد "طوارق التعدي"[٦] والفتن الضارية، وفي هذا الصدد فوض الخليفة المستنصر الموحدي النظر في كل ما يعود

= عشرين مرة ، فإن الرقم المحصل عليه يصل إلى ٧٧٤٠٠ دينار، وهو الرقم الذي يقارب المداخيل الحقيقية لجامع القرويين سنة ٥٢٨هـ/ ١١٣٣م التي تجاوزت ٨٠٠٠٠ دينار مرابطي على حد قول ابن أبي زرع. **روض القرطاس**، م س ، ص ٧٣ .

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٧٥ .

(٢) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج١، ص ١٧٨ .

(٣) ابن رشد الجد: **فتاوى ابن رشد**، تح: المختار بن الطاهر التليلي، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ط١، دار الغرب الإسلامي ، س ١ ، ص ٣١١ ـ ٣١٣ ؛ الوليدي: **الحلال والحرام** ، م س، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ .

(٤) **التشوف إلى رجال التصوف**، م س ، ص ٣٨٣.

(٥) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٣٦ .

(٦) ابن خلدون: **المقدمة**، م س، ص ٣٩٢ .

لشؤن الدولة، إلى وزرائه وحاشيته بقيادة «كبير الوزراء أبي سعيد بن جامع»[1]. مما فسح المجال على مصراعيه لتواطىء مكشوف على الرعايا بين الوزراء وعصابات التلصص والحرابة، وهو ما أكده ابن عبد الملك بقوله: «وضاعت المصالح وتطاولت أيدي المعتدين، وعاث أهل البغي في الأرض وكثر في أقطار المغرب ونواحي مراكش قطع السبل والمحاربون الساعون في الأرض فساداً، وكان أكثرهم فيما يذكر يساهم فيما يصير إليه بالتغلب عليه وانتهابه من أموال المسافرين والتجار والمترددين كبير الوزراء أبا سعيد ابن جامع»[2].

يتأكد من خلال النص الغني عن كل تعليق عمق المحن المتراكمة التي واجهها إنسان المرحلة مدار البحث، في ظل أزمة سلطة تعود جذورها القريبة إلى هزيمة العقاب[3] ، وتدرجها في التدهور إلى حد الانحطاط الذي أسفر عن وجهه مع مجاعة ٦١٦هـ/ ١٢١٩م وما بعدها،فأصبحت نتيجة لذلك أموال الناس وأمتعتهم «نهباً بوجوه التحيلات وأسباب الحكام»[4] .

في ظل هذه الشدة المذكورة، حاول وزير الخليفة المستنصر أبو الحسن بن القطان إكراه كبار تجار وأغنياء مراكش على التنازل عن أموالهم لبيت المال الذي كان تحت وطأة كبير الوزراء أبي سعيد بن جامع المذكور، في ظرف كانت فيه المجاعة والغلاء يأخذان بتلابيب عوام المدينة. وقد فطن ابن خلدون لمثل هذا الإفراز العدواني في سلوك البشر مؤكداً في شبه قاعدة اجتماعية: «أن الحضري إذا عظم تموله وكثر للعقار والضياع تأثله، وأصبح أغنى أهل المصر ورمقته العيون بذلك (...). ولما في طباع البشر من العدوان تمتد أعينهم إلى تملك ما بيده وينافسونه فيه ويتحيلون على

---

(١) ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تقديم وتح، وتعليق: محمد بن شريفة، ١٩٨٤م، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، س ٨ ، ق ١ ، ص ١٧٦ .

(٢) «حتى ليحكى أن بعض التجار سُلبوا في توجههم إلى مراكش فجاؤوا إلى أبي سعيد ابن جامع متظلمين (...) وبينما هم وقوف على باب داره ينتظرون تيسير أسباب الوصول إليه وإلى مكالمته في رفع ماحل بهم ،رأوا أحمالهم المنهوبة نفسها وكثيراً من أمتعتهم على دواب داخلة إلى داره فكفوا عن التعرض إليه يأساً من نجاح ماسعوا فيه وانقلبوا عنه متأسفين متحسرين ، واستمرت الأمور على هذه الحال وبهذه السبيل زماناً والمستنصر في غفلة عن كل ما يجري». **نفسه**، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٣) وصف الحميري هزيمة العقاب بقوله: «كانت المصيبة العظمى والحادث الشنيع بهزيمة العقاب» . **الروض المعطار** ، م س ، ص ٥٦٨ .

(٤) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٣٩٢ .

ذلك بكل ممكن حتى يحصلونه في ربقة حكم سلطاني»[١].

يتضح من تجليات كوارث المجاعة المذكورة التي ألمت بحضرة مراكش نوازع السلوك العدواني لأجهزة الدولة من خلال ما دار من جدال حاد بين الوزير وأحد كبار الأغنياء المراد ابتزازه[٢]. مقابل ذلك تستهدف أموال صغار التجار ومتوسطي الحال وعابري السبيل، فيشتد الضيق والخوف بالمسالك الرئيسية وتزيد معاناة المستضعفين، وذلك مثلما حصل في بلاد المغرب سنة ٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م حيث «غلت الأسعار وخيفت الطرق وفشا الفساد والخراب في المغرب»[٣].

أما على المستوى الرسمي فإن السلوك العدواني يستشف بوضوح في شرق الأندلس، عندما أوكل ابن هود إلى قاضي غرناطة ومفتيها النباهي (محمد بن الحسن ت: ٦٣١هـ/ ١٢٣٤م) مهمة النظر في ملف ممتلكات الوقف التي فوتتها السلطة الحاكمة إلى أملاك خاصة «فصانها واسترجع ما كان منها قد ضاع أيام دولة الموحدين إلى الألقاب المخزنية»[٤]. وصرف ريعها في وجوه البر والإحسان التي حبس عليها نفعها.

وعن سلوكات النهب والسطو العفوية التي أفصحت عنها شرائح عريضة من المنكوبين إبان المجاعة التي عصفت بمراكش في العقد الثالث من القرن ٧هـ/ ١٣م، كشف أحد المؤرخين[٥] اللثام عن مكابدتهم للجوع من خلال استصاغة نفر منهم

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٣٩٢ .

(٢) «فبعث أبو الحسن في رجل اتسعت أحواله في تلك المدة من الفوائد لتوالي غلاء الأسعار ونفاق سلعه وارتفاع أثمانها إلى حد لم يعهد مثله فيما تقدم، وكان اسمه محمد بن علي ويلقب بالذيب(...) فقال له أبو الحسن: بلغني أن عندك اثني عشر ألف قنطار من الزيت في جملة رباع وضياع وأموال، فقال له: نعم شكراً لله، فقال له: وماتصنع بها؟. فقال: ما يصنع الناس بأموالهم وأملاكهم. فقال له: أعطها لبيت مال المسلمين، فإنه أحق بها منك.فقال: ليس لبيت مال المسلمين فيها حق، فإني قد أديت زكاتها، فقال له: والقليل من ذلك يكفيك منه دنانير تديرها في الحلفاويين كما كنت. فقال له: إنما أرجو من فضل اللّه المزيد على ما عندي من نعمته. فقال له: إن لم تفعل ما ذكرت لك طوعاً وإلا فعلته كرهاً. فقال: لا أخرج من مالي مقدار خردلة بغير حق أبداً إلا أن أريق دمي عليه(...) وابو الحسن قد تمكن منه الغيظ واستولى عليه الغضب لإخفاق سعيه (...) وشاع بين أهل مراكش هذا المجلس وتحدثوا بما جرى فيه ومقتوا أبا الحسن بسببه». ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**، س٨، ق١، م س، ص ١٧٨.

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٢٦ .

(٤) النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ١١٣ .

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٢٥ .

لسلوك التعدي سعياً للحصول على الخبز أثناء مجاعة ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م فقال: «إذا ظهر في السوق شيء من خبز الشعير في السوق يحشر الناس عليه (...) ثم لا يعدم الذي يتوصل إليه أن يجتمع عليه العشرون وأكثر من الضعفاء والمساكين حتى ينتزعوه منه قهراً».

كما نظم ابن هود سنة ٦٣٤هـ/ ١٢٣٦م حملة تطهيرية شملت تخلية أجهزة الدولة من طوابير المفسدين الذين نهبوا الأموال العامة، وذلك بإصدار مرسوم هيمنت على بنوده نبرة التحذير والأمر ، في وقت كانت كوارث القحط والمجاعة و الغلاء بالأندلس يأخذ بعضها برقاب بعض[١]. مما يقوم حجة على ضلوع أجهزة الإدارة في أعمال السلب والنهب التي أثارها ابن هود في مرسومه الموجه إلى ولاته وعماله[٢].

والراجح أن هذه الوضعية التي تلازمت فيها كوارث القحط والجوع، بأعمال السطو والنهب شكلت مقدمات موضوعية عجلت باندلاع وباء ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م، مما زاد من معاناة الناس، ورسخ لصغارهم قبل كبارهم سلوك الشك واتهام كل غريب أو ضيف أو عابر سبيل باللصوصية قبل اختباره احتياطا على الأمتعة والأموال من النهب والتعدي[٣].

(١) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س ، مج٢ ، ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٢) ومما جاء فيه قوله: «ومما نأمركم به أن تبحثوا على العمال ، ولا تشغلوا منهم إلا الحسن الطريقة المرضي الأعمال ، ومن لم يكن منهم جارياً على القوانين المرعية ناصحاً لبيت المال رفيقاً بالرعية، فليعوض منه غيره وليدفع على الجانبين ضيره ، فإنه ما كانت الخيانة في بشر قط إلا أهلكته (...) وإنما هو مال اللّه الذي ترتزق منه الحماة ، وبه تسد الثغور المهمات، فينبغي أن يختار له كل محتاط في اقتضائه وقبضه ، حافظ لدينه ومروءته في كله وبعضه ، فخذوا في انتقاء هذه الأصناف المسمين، واطلبوا بهذه الأوصاف المتصرفين والمولين (...) وانصفوا منهم أن تظلم متظلم ، واشفوا شكوى كل مشتك وألم كل متألم واعلموا أن حرمة الأموال بحرمة الدماء لاحقة ». ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ،م س ، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ .

(٣) وفي هذا الصدد روى الجغرافي ابن سعيد أنه اجتاز مع أبيه في صغره إحدى قرى الأندلس وقد بلغ منهما البرد والمطر والجوع مبلغه إلى أن قال: «فنزلنا في بيت شيخ من أهلها ، من غير معرفة متقدمة فقال لنا: إن كان عندكم ما أشتري لكم فحماً تسخنون به فإني أمضي في حوائجكم (...) فأعطيناه ما اشترى به فحماً ، فأضرم ناراً ، فجاء ابن له صغير ليصطلي فضربه، فقال له والدي: لم ضربته؟ فقال :[لكيلا] يتعلم استغنام مال الناس و الضجر للبرد من الصغر . ثم لما جاء النوم قال لابنه: اعط هذا الصبي كساءك الغليظة يزيدها على ثيابه ، فدفع كساءه إلي ولما قمنا عند الصباح وجدت الصبي منتبها ويده في الكساء ، فقلت ذلك لوالدي، فقال: هذه مروءات أهل الأندلس وهذا احتياطهم ، أعطاك الكساء وفضلك على نفسه ثم فكر في أنك غريب لا يعرف هل أنت ثقة أو لص، فلم يطب له منام حتى يأخذ كساءه خوفاً من انفصالك =

كما أسهمت المجاعات المتعاقبة والسنوات العجاف التي ألمت بسبتة[1] في استشراء السلوك العدواني، ويكفي الاستدلال بخطورة عصابة الغشتي الذي كان «حواساً تحت يده جماعة كبيرة من أراذل الناس السفلة الخساس، وصاروا له أعواناً وجساساً فكان يقطع بهم الطرقات في تلك النواحي والجهات»[2].

وبالمثل يستفاد مما أورده ابن عذاري[3] أن المجاعة التي عصفت بمراكش عام ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م كان من الممكن التخفيف من وطأتها لولا عدوان الأعراب على أهاليها، الذين رأوا محناً يستعاذ باللّه منها. كما استغل ابن وانودين (أبو محمد عبد اللّه) المجاعة التي عصفت ببلاد المغرب عام ٦٣٧هـ/ ١٢٤٠م[4] لتنفيذ سلوكات عدوانية استهدفت مصادر عيش أهالي مكناسة وفاس، حيث «ابتلاهم بأنواع من المغارم والملازم (...) ففر أهل تلك الجهات (...) وأسلموا للنهب مواشيهم وزروعهم»[5]. وكان من مضاعفات هذه المجاعة أن امتدت أيدي الأعراب إلى البلاد الغربية في السنة نفسها، بحيث «كان أشد ضرراً في تلك الجهات على الناس عرب رياح بالاختلاس والافتراس»[6].

وحاول المرينيون كقوة بديلة صاعدة توفير الأمن للسكان مقابل خفارة نقدية أو عينية، «فوضع على كل قبيلة مالاً وزرعاً معلوماً يؤدونه في كل سنة خفارة على بلادهم، وأخرج عليهم الحفاظ، وصالح أشياخ مدينة فاس ومكناسة على أن يؤمن لهم الطرقات، ويكف عنهم الغارات، ويدفع عنهم أذى من كان يؤذيهم من القبائل المجاورين لهم»[7].

هذه العوارض العدوانية المذكورة أدرجها ابن خلدون ضمن ما اصطلح عليه

= بها وهو نائم وعلى هذا الشيء الحقير فقس الشيء الجليل». المقري: **نفح الطيب**، م س، ج١ ص ٢٢٤.

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٥١.

(٢) **نفسه**، ص ٢٧٦؛ «كان الغشتي رجلاً صعلوكاً ذاعراً يقطع الطريق وتحت يده جماعة من أنجاد الرجال وسباع البراز قد اشتهر أمرهم (...) ولاه [محمد بن يوسف بن هود الجذامي] أسطول إشبيلية ثم أسطول سبتة مضافاً إلى إمرتها وما يرجع إليها إلى أن مات برباط آسفي». ابن الخطيب: **أعمال الأعمال**، م س، ص ٢٧٨.

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٤) الأنصاري: **اختصار الأخبار**، م س، ص ٨٣؛ البادسي: **المقصد الشريف**، م س، ص ٦٩.

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٤٥.

(٦) **نفسه**، ص ٣٥١.

(٧) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، م س، ص ٣٦ ـ ٣٧.

"طوارق التعدي"[1] التي كانت تستفحل عادة بموازاة المنعطفات الحرجة التي يمر منها عمر الدول، وتسقط حينئذ شروط حماية المال من الغصب في وقت تتحول فيه السلطة بأجهزتها إلى معاول سطو ونهب لم ينج منه سوى أصحاب الجاه والعصبية والقرابة للسلطان[2].

٢ ـ أثر الحرائق والسيول في اشتداد حركة التعدي والغصب:

إذا كانت الحرائق من الكوارث النادرة التردد في مجال المغرب والأندلس في المرحلة المدروسة ، فإن إضرامها زمن المجاعات والقحوط في المرافق الاقتصادية كالأسواق والدكاكين والقيساريات من قبل عصابات اللصوص مثَّل شكلاً من أشكال التغطية والتمويه التي أفرزها السلوك العدواني للجوعى بهدف صرف الأنظار عن أعمال النهب والسلب، في وقت انشغل فيه الناس عادة بإطفاء النيران وإخمادها . ولا أدل على ذيوع هذه الممارسات ما حصل إبان المجاعة الشديدة التي ألمت بمراكش عام ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م[3]، فهاج عرب هسكورة «ودخلوا القيسارية ونهبوها أي انتهاب واستولوا على جميع ما كان فيها من الأمتعة والأسباب، وأشعلوا النار فيها وحرقوها، وسلبوا الحوائج من الديار واستاقوها»[4].

وحسبنا أن هذه الممارسات العدوانية التي خضعت لها مراكش، في مراحل متعددة من تاريخ الحقبة المدروسة، قد فطن إليها ابن الخطيب مؤكداً أنها من بين الخصائص المميزة للحضرة المذكورة إبان اندلاع الآفات والفتن بقوله: «وعدوها ينتهب في الفتن أقواتها»[5]. وخير مثال يعكس عمق الأزمة أن طال النهب عام ٦٦٦هـ/ ١٢٦٨م بيت المال من قصبة مدينة فاس «سرق منه اثنا عشر ألف دينار وثلاثمائة قلادة»[6].

---

(١) **المقدمة** ، م س ، ص ٣٩٢ .

(٢) «فلا بد حينئذ لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تذوذ عنه ، وجاه ينسحب عليه من ذي قرابة للملك أو خالصة له أو عصبية يتحاماها السلطان ، فيستظل هو بظلها ويرتع في أمنها من طوارق التعدي . وإن لم يكن له ذلك أصبح نهباً بوجوه التحيلات وأسباب الحكام» **.نفسه.**

(٣) **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٩٨ .

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٤٣٩ .

(٥) **معيار الاختيار**، م س، ص ٧٧؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج١، ص ٨١ .

(٦) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص٥٣٢ .

وكان بديهياً أن تؤدي الكوارث الطبيعية إلى ذيوع عادات الاحتراز مما قد يتلوها من أعمال السطو والسرقة، مصداق ذلك كثرة تردد نوازل الغصب والتعدي، واستفسار الأهالي بشأن حفر مطامير لخزن المؤن قرب المساجد[1]، وفي الفلوات[2] إمعاناً لها في الاحتياط من أعمال النهب والغصب.

وفي ظل المؤثرات المناخية القصوى التي شهدتها تلمسان عام٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م زودنا ابن خلدون بنص مهمّ يكشف سلوكات التعدي التي استهدفت مدخرات المدينة من القمح والمؤن «حين حلت بها هذه الفاقرة، فانتهب الناس من تلك الأقوات ما لا كفاء له، وأصرعوا مختطها بالأرض فنسفوها نسفاً وذروها قاعاً صفصفاً»[3]، فكابد الناس محناً ونقصاً حاداً في الأقوات زادتها حملة أبي الحسن المريني المبرمجة لإخضاع المدينة تفاقماً.

كما أن من مضاعفات السيول الطامية، التي تزامنت وحملة السلطان أبي عنان المريني لإخضاع قسنطينة سنة ٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م توجس أهاليها مما قد ينجم عن آثار الفيضانات من سلوكات عدوانية بدليل أنه لما هدأت السيول هرع الناس إلى ديارهم لتفقد مدى سلامة أمتعتهم من النهب حيث «روجعت مواضع الأخبية ،وتفقدت أماكن الأبنية ، فما من الناس من رزىء شيئاً من ماله، ولا من امتدت إليه يد عادية (...) وكنا ظننا أن أسباب أهل المحلة قد امتدت إليها أكف الانتهاب وأعان السيل والليل على الاختلاس والاستلاب»[4]. مخاوف لها ما يبررها زمن الكوارث والشدائد ذلك أن «النهب والسلب والتدمير ليس في الواقع إلا سلوكاً طبيعياً أو اعتيادياً في أوقات حلول الجوع و الوباء»[5].

٣ ـ أثر القحوط والمجاعات في تنامي أعمال السطو والنهب:

شكّل العدوان في الأندلس كما في المغرب سلوكاً اعتيادياً انبثق من رحم

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج٩، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧ .

(٢) ابن رشد الجد: **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**، تح: مجموعة من الأساتذة، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ط٢، دار الغرب الإسلامي، ج١٦ ص ٢١٦ .

(٣) **كتاب العبر** ، م س ، ج ٧ ص ٣٠١ .

(٤) النميري: **فيض العباب** ، م س ، ص ٨٩ ـ ٩٠ .

(٥) بروديل: **البحر المتوسط والعالم المتوسطي**، نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس، ١٩٩٠م، ص ٧٨ .

المعاناة المصطلية بمحن الكوارث الطبيعية في مجال غير مأمون اشتهر بتردد قحوطه[(١)]. فكلما اشتدت المجاعة بمدينة المنكب واضطرب أمن أهلها الغذائي ـ سيما وأنهم اعتمدوا في أحوالهم العادية على القمح المستورد ـ إلا وكانوا يلجأون إلى اعتراض سبل المسافرين ونهب ما بحوزة التجار من أموال ومؤن، ولو أدى ذلك إلى ارتكاب جرائم قتل وتعذيب[(٢)].

وفي المفازات القاحلة كان السلوك العدواني آفة اعتيادية ابتليت به المحاور الرابطة بين تلمسان وتازة، فكاد العبدري أن يقع طعمة في شراك اللصوص وقاطعي المسالك، لولا خروجه في قافلة محروسة يزيد عدد نفرها على الألف نسمة بين تجار ومسافرين مقابل خفارة معلومة في طريق «موحشة لا تخلو من قطاع الطريق البتة»، ويصف هؤلاء اللصوص بأنهم «أشد خلق اللّه ضرراً (...) ليس في أصناف القطاع أخس منهم همماً (...) لا ينبغي لمسلم أن يغرر بلقائهم»[(٣)].

بناءً على ذلك يمكن للمتفحص أن يكتشف انعدام الأمن في المفازات والمسالك الرئيسية من خلال عدد المسافرين، ثم المدة التي استغرقوها لتكثير سوادهم قبل الخروج وبعدها، وأجروا أدلاء وحراس للسهر على أمنهم . هذا السلوك عرض على أنظار العلماء رغبة في معرفة رأي الشرع في ظل ظروف الضيق والمسغبة التي يكاد ينعدم فيها الأمن بغية استصدار فتوى حول مدى شرعية «الذي يجوز الناس من المواضع المخوفة ويأخذ منهم أجراً»[(٤)].

كما أن الخصب الذي يعقب كوارث القحط والمجاعات عادة ما يلزم أصحاب الحقول والضيعات باستئجار من يحرس المزروعات من النهب والتعدي إلى حين بلوغ وقت الحصاد وجمع المحاصيل، وفي هذا الشأن ترد رواية لابن القاضي متحدثاً عن أحد صلحاء فاس الذي «زرع فداناً بباب الجيسة وحصده ودرسه، وكان العام شديداً، فجاءه الناظر عليه فقال له: تخرج إلى زرعك حتى تكتاله ، فقال: غداً الجمعة لا أقدر

---

(١) ابن مغيث الطليطلي: **المقنع في علم الشروط**، تح: فرانثيسكو خابيير أغيري شادابا، مدريد، ١٩٩٤م، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، ص ٢٣٥ .

(٢) قال ابن الخطيب: «فالمنكب هواؤها فاسد ووباؤها مستأسد (...) والودك إليها مجلوب والقمح بين أهلها مقلوب ، والصبر إن لم يبعثه البحر مغلوب (...) والحر بدم الغريب مطلوب». **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(٣) خفارة: «بكسر الخاء ، وهي ثلث الإجارة والحماية والتأمين. والخفارة بضم الخاء ما يؤديه المستجير لمن يخفره ويحميه». **رحلة العبدري** ، م س ، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

(٤) السجلماسي: **أجوبة فقهية** ، م س ، ص ١٤٦ ـ ١٧٣ .

على الخروج. فقال له: إن تركته نهب لأن الناس في حاجة»[1]. إن سلوك الناظر في إقامة الحجة على صاحب الفدان يعكس حرص ناظر الأحباس على سلامة مداخيل أراضي الوقف المؤجرة، التي عادة ما تكون هدفاً للنهب والسلب في ظل ظروف الشدة والحاجة، فيمتنع حينئذ مكتروها عن أداء مستحقات الأحباس بدعوى تعرض منتوجاتهم لمعرة النهب والتلصص .

وبما أن الصلحاء عرفوا بالمبادرة إلى أعمال البر ، فقد شكّل بالنسبة إليهم تمهيد السبل والمسالك في الظروف الطبيعية الصعبة واجهة للتحدي ومجالاً لإثبات كراماتهم من خلال إماطة الأذى والاعتداء على المسافرين والتجار. وفي هذا الصدد أثر عن الشيخ أبو صالح الهسكوري (عبد الحليم بن هارون بن سعيد) «أنه كان يجيز الرفاق من المخاوف، فإذا سمع اللصوص أنه تقدم رفقة فروا ولم يتعرضوا له»[2].

ومن مظاهر السلوك العدواني المتكرر في الأندلس بتكرر موجات الكوارث العاتية، أن امتدت أيادي النهب والغصب إلى مواشي أهالي كورة رية في الربع الأخير من القرن ٨هـ/ ١٤م، ولم يجد هؤلاء من ملاذ سوى استصدار فتاوى تخاطب الضمير الأخلاقي والوازع الديني لصد الناس عن شراء اللحم المغصوب كشكل من أشكال تطويق سلوكات التعدي، ذلك أن كل ثروة مغصوبة صارت «داعية لتغلب الحرام عليها»[3].

وعادة ما تعجل الكوارث الطبيعية بهرم الدول فتلجأ الأجهزة الحاكمة إلى سد العجز الحاصل في نفقاتها المتفاقمة «بالعدوان على الناس في أموالهم (...) وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب»[4]. ولذلك بالغ الناس في الاحتياط على أمتعتهم من النهب وأعمال التعدي، فكانت أماكن طمر المؤن تحاط بسرية تامة في الغالب، غير أنه طالما تعقب رجال الدولة صاحب خزين أو مطمورة ودلوا المخزن فينهبها بوجوه التهديد والضغط والإكراه. وفي مثل هذه الحالات غالباً ما أفتى العلماء «بتضمين من أخبر به الغاصب الذي بحث عن مطمره أو ماله فدله عليه ولولا دلالته ما عرفه»[5]. وفي المنحى ذاته لم تسلم ضيعات الصلحاء زمن القحوط

---

(١) ابن القاضي: **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، م س ، ج ٢ ص ٣٩٢ .

(٢) ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف** ، م س ، ص ٣٣٩ . انظر حكاية شبيهة مع أبي زكرياء يحيى الدرعي (ت ٦٠٥هـ/١٢٠٨م) . **نفسه**، ص ٤٠٨.

(٣) النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ١٢٨ .

(٤) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٣٠٢ .

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٩، ص ٥٤٤ .

والمجاعات من عيث اللصوص وسطوهم، وبمنطق الكرامة التي لا يحتاج صاحبها إلى حراس، ضبط أحد صلحاء دكالة لصاً في جنته متلبساً بجناية سرقة[١].

ومن أعمال ألمرية شهدت "أندرش" في ظل المتغيرات المناخية الصعبة سلوكات السلب والنهب وغدت المدينة في ظل هذه الظروف «مستباحة المحارم، أعرابها آلوا استطالة (...) فلا يعدم ذو الزرع عدواناً، ولا يفقد عير الشر نزواناً، وطريقها غير سوي ، وساكنها ضعيف يشكو من قوي»[٢].

أما في منتصف القرن ٨هـ/ ١٤م وعلاوة على الطاعون الأسود الذي ابتلي به إنسان العالم عموماً، وساكن العدوتين خصوصاً، فقد خلفت مآسيه الصحية نقصاً حاداً في المواد والمؤن الاستهلاكية، وأخذت الممارسات العدوانية تتراجع نسبياً بسبب قلة الحركة وعزوف الرعايا عن الخروج والسفر ومخالطة الناس في الأسواق خوفاً من خطر العدوى .

ثم عادت سلوكات الغصب بعد فترات النقاهة التي أعقبت الوباء المذكور لتشتد أثناء المجاعة التي عصفت بالمغرب سنة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م المعروفة في المصادر بـ "المجاعة العظيمة"[٣]. فكان من مضاعفاتها السلبية انتفاء الأمن وظهور عصابات قطع الطرق. كما انقبض الناس عن أسباب الكسب والمعاش، وهو رد فعل طبيعي يحول دون المجازفة برؤوس أموالهم ومصادر رزقهم. وأخذ هذا السلوك يتكرر كلما ترددت الكوارث وأعقبتها طوارق الغصب والتعدي، مما كان يوفر شروط تعميق الأزمة ومعاناة الضعفاء منها أساساً، مع العلم أنه «إذا انقطعت الطرق عدمت المرافق لأجل ذلك»[٤].

ففي ظل اندلاع المجاعة المذكورة تمركزت العصابات في محاور المسالك المتجهة من تلمسان صوب المغرب، بحيث لم يسلم من شرها كل من غامر بالرحلة، في حين تريث كل من قدَّر خطورة الوضع الأمني إلى حين تكاثر عدد المسافرين

---

(١) فسأله الشيخ «ما الذي أدخلك إلى جنتي ؟. فقال له: كنت آكل من جنات أهل تامسنا فلا يصيبني شيء». ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٣٠٩ .

(٢) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٦١ .

(٣) ابن قنفذ: **أنس الفقير وعز الحقير** ، م س ، ص ١٠٥ ؛ الصومعي: **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**، تح: علي الجاوي، ط ١٩٩٦، منشورات جامعة ابن زهر، أكادير، سلسلة أطروحات ورسائل، ص ٢٢٤؛ الناصري : **الاستقصا** ، م س ، ج ٤، ص ٨٣ .

(٤) ابن هيدور: **ماهية المرض الوبائي** ، م س ، ورقة: ٢ .

واكتمال النصيب الذي يسمح بتأجير حراس الحماية والعبور. وفي مثل هذه الظروف كان يدوم انتظار مرتادي هذه المسالك ما بين ثلاثة أشهر كحد أقصى[(١)]، وشهر واحد كحد أدنى، كما هو الشأن بالنسبة لتجربة ابن قنفذ الذي ندع له المجال لرواية أحداثها المتزامنة مع اندلاع مجاعة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م الرهيبة بقوله: «وفي هذا العام كانت المجاعة العظيمة وعم الخراب المغرب فوردت تلمسان والحالة هذه وأقمت بها قرب شهر غير واجد للطريق، وكان وزيرها إذا استشرته في الخروج منعني وتبرأ مني، فكثرت علي النفقة ، وبلغت المعينة منها فيما لابد منه لعيالنا ومن تعلق بنا أربعة دنانير ذهباً في صبح كل يوم دون المزية العظمى واليد الكبرى التي يجعل علينا من يبيع لنا الطعام (...) وارتحلت بعد أيام يسيرة (...) وكان أمر الطريق في الخوف والجوع ما مقتضاه أن كل من يقع قدومنا عليه يتعجب من وصولنا سالمين، ثم يتأسف علينا عند ارتحالنا حتى أن منهم من يسمعنا ضرب الأكف تحسراً علينا»[(٢)].

إن منطوق النص يعكس عمق أثر المجاعة على إنسان المرحلة المدروسة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المدة الزمنية التي استغرقتها الكارثة، أدركنا حجم المحن التي تكبدها المستضعفون الذين لم يكونوا يملكون احتياطاً نقدياً أو عينياً يديرون به مؤونتهم مدة الانتظار المفتوحة. وفي هذ الصدد عكست الأمثال الشعبية بأمانة هواجس هذه الشريحة العريضة في مجتمع العدوتين[(٣)].

وأمام عجز السلطات الحاكمة عن قطع دابر اللصوص وخاصة في مراحل هرمها[(٤)]، تدخل القضاة وأهل النفوذ الأخلاقي والروحي «بالنظر في المصالح العامة من كف التعدي في الطرقات والأفنية»[(٥)]. وفي المنحى نفسه كان علماء المغرب «أكثر ما يعنون إصلاح السابلة لما أن أكثر فساد أعراب البادية كان هو النهب والبغي في طرق المسافرين»[(٦)]. وطبقوا أحياناً حدود الحرابة على بعض عتاة اللصوص التي بلغت حد القتل، طبعاً بعد توسيع دائرة المشاورات. وفي هذا الصدد كتب أبو العباس أحمد المعروف بالمربض إلى أبي عبد اللّه بن عرفة سنة ٧٩٦هـ/ ١٣٩٤م يستفتيه بشأن قتل

(١) العبدري: **رحلة العبدري** ، م س ، ص ٢٧٨ _ ٢٧٩ .
(٢) **أنس الفقير وعز الحقير** ، م س ، م س ، ص ١٠٥ ؛ الصومعي ، م س ، ص ٢٢٤ _ ٢٢٥ ؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٤، ص ٨٣ .
(٣) قالت العامة: «من قرعوه المصائب أصباح أولادو للجوع». **أمثال العوام**، مثل رقم: ١٣٩٠ ، ص٣٢١.
(٤) المقري: **نفح الطيب** ، م س، ج١، ص ٢١٩.
(٥) النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ٦ .
(٦) المنوني: **ورقات** ، م س ، ص ٤١٨ .

عرب الديالم وبني عامر وغيرهم من قطاع الطرق[1] .

من حصيلة ما سبق يتأكد مدى تلازم الكوارث الطبيعية مع سلوكات الغصب والنهب في مراحل التدهور والهرم، أكثر من حقب القوة والظهور. ففي مراحل القوة كانت لأجهزة المخزن من القوة والنفوذ ما جعلها تضعف عصابات التلصص والحرابة. في حين نشطت حركة التعدي في المحاور الرئيسية وفي الأسواق وغيرها من المرافق الأخرى، فتدخل ذوو النفوذ الديني والروحي للحد من هذه الظاهرة والتخفيف من حدة الاحتقان الأمني والاقتصادي، لاسيما إبان المنعطفات الكارثية التي عصفت بالمغرب والأندلس في الحقبة مدار البحث .

ثانياً: الاحتكار والغلاء

١ ـ الكوارث الطبيعية وغلاء الأسعار:

إن فترات الرخاء التي سادت ربوع المغرب والأندلس خلال الحقبة المدروسة، لم تتعدَ مراحل قوة العصبيات الحاكمة، فانعكست آثارها على مستويات العيش وتوافر المواد الاستهلاكية، وزيادة القدرات الشرائية في ظل سيادة الأمن واعتدال الضرائب وتفعيل وظيفة الحسبة المنظمة للعلاقة بين التجار والمستهلكين، فضلاً عن الحضور الفعال لرقابة الدولة في الأسواق.

وفي هذا الصدد أورد المراكشي[2] أن الخليفة المنصور الموحدي أمر «أن يدخل عليه أمناء الأسواق وأشياخ الحضر في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم، فأقبل الناس على العمل والإنتاج «فساد الرخاء واستبحر العمران وكثر ساكنه»[3]. إلا أن هذه الوضعية لم يكتب لها الاستمرار في ظل اندلاع الكوارث الطبيعية والأزمات البشرية في المغرب والأندلس.

إذا كان ابن خلدون قد كفانا مهمة رصد العوامل البشرية الداعية لغلاء الأسعار في بوادي وحواضر العدوتين بشكل عام[4]، فإن ابن هيدور قد بحث عن علل الغلاء

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

(٢) **المعجب** ، م س ، ص ١٦٨ .

(٣) **المقدمة** ، م س ، ص ٣٨٧.

(٤) «أما الأمصار الصغيرة (...) فيتمسكون بما يحصل منه [القوت] في أيديهم ويحتكرونه ، فيعز وجوده لديهم ، ويغلو ثمنه على مستامه (...) وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات: قيمة ما يفرض =

في المؤثرات الطبيعية دون أن يفصلها عن العوامل البشرية، فقال «إن الغلا لحدوثه سببان: إما احتباس المطر، وإما لظهور الفتن والحروب (...) والوباء لازم من لوازم الغلاء، كما أن الغلا لازم من لوازم الفتنة الدائمة»[(١)].

فإذا كانت المصادر الإخبارية لا تسعفنا كثيرا في كشف الحجاب عن الأسعار، في الأيام العادية وخاصة بالنسبة للمواد الموجهة للاستهلاك المعيشي بحيث «لا تذكرها إلا في حالة رخصها أو غلائها»[(٢)]، فإن توسيع دائرة القراءة لتشمل المصادر الدفينة، كفيل برتق الثغرات ورسم صورة تقريبية عن وضعية الأسعار في الفترات العصيبة والاستثنائية التي يهتم بها موضوع الكتاب.

وفي هذا المضمار، نتوفر على سيل من النصوص المؤكدة لنظرية ابن هيدور، بحيث قلما نجد كارثة من الكوارث الطبيعية لا تقترن بالغلاء. فتارة يكون الغلاء سبباً لتفشي الكوارث والأوبئة، وتارة أخرى يكون نتيجة لها والعكس صحيح.

ففي الربع الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م «اشتدت المجاعة والوباء بالناس [في قرطبة] وكثر الموتى وبلغ مد القمح خمسة عشر ديناراً»[(٣)]. وكشفت الفترة الانتقالية بين المرابطين والموحدين تداخل الكوارث الطبيعية بالبشرية حتى «غلت الأسعار بمراكش ووصل فيها الربع من الدقيق بمثقال حشمي ذهباً»[(٤)].

الملاحظ أنه كلما اندلع قحط أو مجاعة، أو هجم جراد على المحاصيل إلا وارتفعت أسعار المواد الموجهة لسد حاجيات الاستهلاك المعيشي ، وخاصة منها الحبوب التي ارتكز عليها غذاء السواد الأعظم من سكان العدوتين، ولم يعد بإمكانهم الحصول على أصنافه الجيدة بسبب إقبال الخاصة على اقتنائه جملة، وتجفيف مادته من الأسواق. فضلاً عن تدني مستوى دخل العوام، فاقتصروا على الأصناف المتوسطة

= عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق ، وأبواب المصر وللجباة في منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم. وبذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية (...) وبالعكس كثيرة في الأمصار لا سيما في آخر الدولة . وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات: قيمة علاجها في الفلح ، ويحافظ على ذلك في أسعار ها كما وقع بالأندلس لهذا العهد» . **نفسه**، ص ٣٨٨.

(١) ابن هيدور: **ماهية المرض الوبائي**، م س ، ورقة: ٢.

(٢) بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، م س ، ص ٢١٠.

(٣) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ٢٢٦.

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٦.

والضعيفة الجودة مثل الحنطة والشعير[1]، وقمح رقيق الحب يدعى "يردن تيزواو"[2]. إلى جانب تزايد إقبال المستضعفين على الذرة[3].

أما عوام الأندلس فقد ارتبط غذاؤهم في ظل الفترات العصيبة ببعض الحبوب الرديئة مثل "الدخن والسلت"[4]. وقد عبَّرت أزجال ابن قزمان عن نفور العامة منها لولا عامل الضرورة[5].

ولهذا فإن ارتفاع أسعار الحبوب قد يكون مؤشراً لقياس مدى حدة الكوارث وشدة القحوط والمجاعات، علاوة على قياس مدى معاناة الناس بسبب قلته أو انعدامه. وفي هذا الصدد اعتبر أحد الباحثين «القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط»[6].

كما حال الغلاء المفرط بين شرائح واسعة من العوام وبين ما يسدون به الرمق، ويطردون به شبح الجوع، وذلك مثلما حصل إبان بعض فصول المرحلة الانتقالية بين المرابطين والموحدين. وفي هذا المنحى أورد البيدق وهو شاهد عيان أصداء حمى الأسعار التي اتقدت سنة ٥٣٦هـ/ ١١٤١م بشكل متزامن مع كارثة المجاعة فقال: «(...) وبلغ عندنا في ذلك الوقت سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل»[7]. كما أسهمت مضاعفات القحوط والمجاعات التي ألمت بالمغرب في السنة التالية في تأثر فئات عريضة من ذوي الدخل المحدود، حيث «تتابع الغلاء في

---

(١) الإدريسي : **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ج ١، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨؛ **صلة الصلة**، م س، ق ٥، ص ٣٠٢.

(٢) «يسع مد النبي ﷺ منه ٧٥ حبة ». مؤلف مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، مصر، ١٩٨٥م، مطبعة جامعة الإسكندرية، ص ٢٠١؛ الإدريسي: **نزهة المشتاق**، م س، ج١، ص ٢٢٦ .

(٣) ابن الخطيب: **الإحاطة** ، م س، مج١ ص ١٤٣؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ٢١٥

(٤) «السلت: هو الحنطة الفارسية». أبو الخير الإشبيلي: **عمدة الطبيب في معرفة النبات**، تح: محمد العربي الخطابي، الرباط، ١٩٩٠م، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، ق ١، رقم ٦٠٧، ص ٢٣٣ .

(٥) قال ابن قزمان:

كف نرى خبزي بنيج (الذرة) اسود اسود مثل بيج (الزفت)

ديوان ابن قزمان: إصابة الأغراض ، م س، ص ٣١٨

(٦) بروديل: **البحر المتوسط والعالم المتوسطي** ،م س، ص ٣٢.

(٧) **أخبار المهدي** ، م س ، ص ٥٢ ـ ٥٣؛ ابن عذاري: **البيان المغرب**، م س ، ج ٤ ، ص ٩٩.

جميع بلاد المغرب»[١]، وذلك من سنة ٥٣٧هـ/ ١١٤٢م حتى سنة ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م.

في حين كانت أسعار اللحوم رخيصة نسبياً، فقد تعاقب الجفاف وتوالى هجوم الجراد على الأراضي الزراعية، وأصيبت المراعي بالبوار فانعدم العشب والكلأ، وابتليت قطعان المواشي بالأمراض. ففضل أصحابها التخلص منها بأقل خسارة ممكنة وبيعها بأبخس الأثمان بدليل ما سجله ابن عذاري سنة ٥٨٠ هـ/ ١١٩٥م، مؤكداً «أن ثورا بيع بدرهم واحد، وبقرة (...) بثلاثة دارهم»[٢]. فكان للكوارث الطبيعية وقعها الخاص في حصول نقص حاد في الأقوات وحدوث غلاء مفرط فيها، وحسبنا أنه من بين «معظم الأسباب الجلية لتقلبات الأسعار الإقليمية هو نقص المؤن بسبب المجاعة والقحط»[٣].

وفي الأندلس عصفت باشبيلية رياح غلاء مفرط عام ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م، كان من نتائجها ندرة الأطعمة الضرورية، وغلاء المتوافر منها في الأسواق بسبب أعمال الاحتكار والمضاربة والادخار. فزاد الضيق بالناس واضطروا إلى التسليم بكل غال ونفيس من الأموال الثابتة والمنقولة في سبيل الحصول على زاد لطرد الجوع والإفلات من شبح الموت. فاستبد تجار المؤن من خلال ما فرضوه من أسعار جائرة في الأسواق، في وقت تعطلت فيه وظيفة الحسبة، وارتفعت رقابة المحتسب على التجار والمضاربين حتى «بيعت خبزة بدرهم ونصف، وبيع قدح القمح بستة وثلاثين درهماً، وباع الناس أموالهم بالأيسر اليسير (...) وبيع أصل زيتون بالشرف بنصف درهم، ودار تساوي مائة دينار بعشرة دراهم»[٤].

ومن خلال التأمل في أسعار المواد الواردة في النص، نستشف أن معايير الغنى والثروة تهاوت قيمها تباعاً، أمام قيمة القمح في فترة ضغط كارثة الجوع ،فأصبحت قيمة خبزة وقدح من القمح أنفس وأغلى من حقل زيتون في أرض خصبة كما هو شأن شرف إشبيلية المشهور . ومن ثم ندرك مدى ضلوع الكوارث الطبيعية في حدوث هزات قوية في مصادر الثروة والجاه، التي أضحت لا قيمة لها كلما فقدت الأقوات،

---

(١) ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، م س ، ج٩ ، ص ١٥٥؛ ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٦ ـ ٣٨؛ النويري: **نهاية الأرب** (ج٢٢)، م س، ص ٣٧٠.

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ١٦٠.

(٣) أوليفياريمي كونستيل: **التجارة والتجار في الاندلس**، تعريب فيصل عبد اللّه ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م ، الطبعة العربية الأولى، مكتبة العبيكان ، ص ٢٠٩.

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٨ ـ ٣٩ ـ ١٨٢؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ١٥٣.

واشتدت الأسعار وطال أمد المجاعة. وفي هذا الصدد زكت أمثال العامة حقيقة غلاء الحبوب في ظل التحولات الطبيعية القاسية، وصار عملة نادرة يعز العثور عليها في الأسواق[١].

وتجنباً للوقوع في مهاوي الإسقاط والتأويل، الذي تقيم فيه أسعار العصر الوسيط بأسعار القرن الحادي والعشرين. نسترشد بالرؤية الخلدونية للأسعار ومن خلالها نحاول قراءة وتركيب بعض مشاهد التاريخ الاقتصادي للعدوتين في الحقبة المدروسة. ولتوضيح ذلك نرى من الأجدر ترك المجال لابن خلدون ليحدد معالم نظريته في الأسعار القائمة على مرتكز العمران الاجتماعي بقوله: «فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه (...). وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس من ذلك فترخص أسعارها في الغالب»[٢].

تهمنا العبارة الأخيرة من النص في أسبابها ونتائجها فقوله: «إذا قل الساكن» و«ضعف عمرانه» تخفي أمراً له علاقة وطيدة بغلاء الأسعار. إذ لايعدو أن يكون نتيجة لأسباب ومؤثرات مضمرة يمكن حصرها في الكوارث الطبيعية والاضطرابات البشرية. والراجح أن ابن خلدون كان يعني المؤثرات الطبيعية كعنصر فجائي يفضي إلى النتيجة المذكورة، بدليل ما كشف عنه في تتمة النص المذكور بقوله: «(...) إلا ما يصيبها من بعض السنين من الآفات السماوية»[٣].

هذا الاستثناء في نظرية ابن خلدون انطبق على وضعية الأسعار في المغرب والأندلس إبان الفترات العصيبة من الحقبة المدروسة، وأضحى حالة عادية بفعل التكرار الدوري للكوارث الطبيعية. ومما يزكي هذا التخريج ما نتج عن المجاعة العظيمة التي نزلت ببلنسية عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م، إذ يقدم لنا ابن صاحب الصلاه شهادة حية عما عاناه سكانها من غلاء باعتباره واحداً ممن شمله شرره فقال: «وزاد بالناس الجوع والعدم، والضعف والألم (...) وقد وصل الدقيق أربعة دراهم للرطل الواحد منه، ومد الشعير المراكشي أربعة دراهم، وكذلك القمح غير موجود، والحبة الواحدة من ذلك [التين] بدرهم»[٤].

كما انتقل الغلاء في السنة التالية إلى مدينتي مرسية[٥] ووبذة التي اشتد فيهما

---

(١) قالت العامة: «إذا غلا القمح مالو حصال». الزجالي، **أمثال العوام**، م س ، ق ٢ ، زجل رقم ٢٤، ص ٩.

(٢) **المقدمة** ، م س ، ص ٣٨٧.

(٣) **نفسه** .

(٤) «فاشتراها من اضطر اليها وكنت واحداً ممن اشتراها تقوت بها ثم وجدت فقدها». **المن** =

«الغلاء على المسلمين وعدمت الأقوات عندهم»[1]. وفي سياق وحدة الظاهرة «غلت الأسعار بمراكش والأندلس»[2] سنة ٥٧٣هـ/ ١١٧٧م. أما في مستهل القرن ٧هـ/ ١٣م فكان في عسكر الناصر الموحدي «غلاء وقلَّ وجود الشعير»[3].

يبدو أن الغلاء الذي عجل بالمجاعة التي لازمت عمليات الإعداد للجهاد في الأندلس منذ ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م، قد طبع نتائج معركة العقاب بالفشل الذريع، فكانت الهزيمة قبل أوانها بسنتين. في وقت كان بإمكان الخليفة الناصر الموحدي تدارك الأمر بإصلاح الوضع الداخلي المنهار، وترتيب الأمن الغذائي بتحرير الأسعار عن طريق إخراج الحبوب المدخرة وتزويد الأسواق بها لتكسير حاجز الغلاء. غير أنه لم يلتفت سوى لمحاسبة عماله عن مسؤولياتهم في تدهور الوضع، في حين «تمادت حركته إلى قصر كتامة والأسعار قائمة النفاق، والبلاد قد تضيقت في كل ما يؤول إلى الارتفاق»[4]. فكان لهذه المقدمات ما يناسب من النتائج الكارثية.

هذا النص يكشف خبايا وضع إنساني متدهور، بسبب الأزمة الغذائية التي بلغت ذروتها بالارتفاع المفاجئ للأسعار، والاختفاء السريع للمؤن، فاستفحلت المجاعة وانعدمت الأطعمة. ومما زاد في توهجها نضوب مخازن الرعية، بسبب ثقل المعونة المفروضة عليهم لتجهيز مثل هذه الحملات العسكرية الضخمة .

ولم تسلم الأندلس من المضاعفات السلبية للكوارث الطبيعية المذكورة، فقد عانت غرناطة من موجة غلاء شديد عام ٦٠٨هـ/ ١٢١١م[5]. وبعد الحصاد الديمغرافي

= بالإمامة، م س ، ص ٥١١ ـ ٥١٢. والرطل حسب المحقق يساوي ٥٠٤ غراماً . **نفسه** ص ٥٠٩ ـ ٥١١.

(١) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س، ص ٥١٤؛ ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س ، ص ١٢٤ .

(٢) النويري: **نهاية الأرب** ، م س ، (ج٢٢)، ص ٤٣٢.

(٣) **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ١٥٢.

(٤) «فعمل ابو الحجاج ابن موراطير (موراطير قرية قريبة من بلنسية) موشحاً في الخليفة الناصر الموحدي، فقال:

ما العيد في رحلة وطاق من الحرير   إنما العيد في التلاقي مع الشعير

فأطلق له الخليفة الناصر عشرة أمداد شعير كانت قيمتها في ذلك الوقت خمسين ديناراً». ابن أبي اصيبعة: **عيون الأنباء** ، م س، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(٥) «وسبب سطوته بعماله في هذه السنة [٦٠٧هـ/ ١٢١٠م] أن لقي الناس في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة ، وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه في أسفارهم القاصيات». ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٢٥٩.

الذي تسبب فيه وباء ٦١٠هـ/ ١٢١٣م[١] اشتد الحال «في تناهي غلاء الأسعار بالبلاد الغربية والأندلسية»[٢] أزيد من ثلاث سنوات (من ٦١٤هـ/ ١٢١٧م حتى ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م). وتكرر الأمر نفسه في الفترة الممتدة بين ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م و٦٢٥هـ/ ١٢٢٨م كان أشده غلاء سنة ٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م «بالمغرب والأندلس فبيع قفيز القمح بخمسة عشر ديناراً، وفيها كان الجراد المنتشر بالمغرب»[٣]. ومن ثم نتصور حجم المحن التي كابدها إنسان العدوتين في صراعه المرير ضد جبهات الغلاء والجوع والأوبئة.

فكان طبيعياً أن يفضي هذا التلازم الكارثي المتنامي إلى خراب العمران مثلما حصل سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م «وفيها خلت بلاد المغرب وكثر فيها الجوع والوباء ووصل فيها قفيز القمح ثلاثين ديناراً»[٤]. وهكذا اتصلت سنوات من الغلاء والمجاعة، وكثرت بموازاتها أعمال السلب والنهب وقلّت المؤن وأغلقت الدكاكين مما زاد من حدة الغلاء، مصداق ذلك ما عرفته أسواق مراكش سنة ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م على إثر المجاعة التي «استولت على جمهور الناس ورأوا محناً يستعاذ باللّه منها، وانتهى المد الواحد من القمح الفحصي إلى سبعة دراهم كباراً (...). وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطلق عليه اسم شيء بوجه من الوجوه والحوانيت مغلقة»[٥]. صورة مأساوية نستشف من قسماتها عمق المحن التي عاركها جمهور العوام .واستمر هذا الوضع سنتين بعد ذلك، وخير من عبَّر عن معاناة الناس من الغلاء عام ٦٣٣هـ/ ١٢٣٦م ابن عذاري بقوله إن: «الجلود كانت تقشعر من ارتفاع السعر»[٦]. وبلغة الأرقام كشف عن حدة الغلاء في السنة التالية بقوله وفيها «كان الغلاء المفرط الذي انتهى فيه الربع الواحد من الدقيق إلى سبعة وثلاثين درهماً»[٧].

ولم تكن أسعار المناطق الشمالية للمغرب أحسن حالاً من غيرها وخاصة لما اقترنت بالكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد ذكر الأنصاري أنه في عام ٦٣٧ هـ/ ١٢٣٩م «كان الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبتة حتى عدم فيها الطعام بالكلية في هذا

(١) ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة** ، م س ، س ٨ ق ، ص٤١١.
(٢) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج٣ ، ص ٤.
(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .
(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٥٩ .
(٥) **نفسه**، ص ٣٦١.
(٦) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٢٥.
(٧) **نفسه**، ص ٣٣٦.
(٨) **نفسه**، ص٣٣٩.

العام»[١]. مما يدل على بلوغ الأسعار أعلى مستوياتها ليس في سبتة وحدها، وإنما «كانت أكثر بلاد الغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار»[٢].

أما في الأندلس، وتحديداً سنة ٦٣٥هـ/١٢٣٨م، فقد «اشتد الغلاء والوباء بالعدوة فأكل الناس بعضهم بعضاً»[٣]. ففي سنة ٦٤٥ هـ/١٢٤٧م واجه سكان إشبيلية أزمة تداخل فيها العنصر الطبيعي بالبشري فكانت الحصيلة غلاء الأسعار وكثرة الفتن حتى «عدمت الأطعمة من القمح والشعير»[٤]. وبلغت حدة الأسعار منتهاها في الأندلس عام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م حتى أقدم الناس على بيع أملاكهم وأمتعتهم النفيسة، لمواجهة شبح الجوع الكاسح والغلاء المفرط الذي كان «أكثره بمالقة، فكان فيها المأكول غال ونيله عويص، وبيعت فيها الحاجة المثمنة بالثمن الرخيص»[٥]. أما مؤجرو الدور والمنازل فقد طُولبوا بالزيادة في سوم الكراء، في وقت عجز فيه معظمهم عن تأدية مستحقات الكراء الأصلي[٦].

ولعل هذا ما فطن إليه ابن خلدون وقرره مما يعكس وعي الرجل بطبائع العمران وأحواله فقال: «واختص قطر الأندلس بالغلاء»[٧]. ويقدم ابن قزمان نموذجاً للغلاء الذي شهدته الأندلس إلى درجة تغيرت معه مقاييس الكيل والوزن[٨]. وفي المغرب طبق المرينيون بعد موجة الغلاء التي أعقبت مجاعة ووباء ٦٩٣هـ/١٢٩٤م إجراء تقنياً

---

(١) الأنصاري: **اختصار الأخبار**، م س، ص ٨٣؛ البادسي: **المقصد الشريف**، م س، ص ٦٩؛ **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٥١.

(٢) الأنصاري: **اختصار الأخبار**، م س، ص ٨٣

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٦٢.

(٤) المراكشي: **المعجب**، م س، ص ٢٠٢؛ ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٨٠.

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٤٣٥.

(٦) يقدم ابن قزمان حالته نموذجاً حياً لمعاناة هذه الفئة فقال:

يا علي دقيق من الله ... وكرا ما نعطي في الدار

إش تسال أي هم نبكي ... والنبي بلبل قدار

ديوان ابن قزمان، م س، ص ٢٠٨

(٧) ابن خلدون: **المقدمة**، م س، ص ٣٨٨.

(٨) عن شدة الغلاء وتغير طرق الكيل قال ابن قزمان:

يال ذا الدقيق هو غلي ... والطعام أغلى من السم

والشعير عند أكثر الناس ... بالعقد والظفر يقسم

ديوان ابن قزمان، م س، ص ٢٠٩.

لتوحيد مكاييل الحبوب من خلال "تبديل الصيعان"[1].

واستمر تردد موجات الغلاء في الحقبة المدروسة، وكأنه صار حالة عادية كتب على إنسان المغرب والأندلس التعامل مع تجلياتها كقدر محتوم. ففي العقدين الأخيرين من القرن ٧هـ/ ١٣م، حصدت أسراب الجراد ما على وجه الأرض من محاصيل[2]، مما مهد لاندلاع غلاء فاحش طال مواد الاستهلاك الأساسية في بلاد المغرب سنة ٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م حيث «وصل القمح فيها عشرة دراهم للصاع»[3]. في حين بلغ سعر «القمح سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤معشرة دراهم للمد، والدقيق ست أواقي بدرهم»[4].

أما في القرن ٨هـ/ ١٤م ورغم قلة الكوارث الطبيعية التي سجلت بالعدوتين، فإن الغلاء ظل شبحاً مخيفاً، جرّاء مضاعفاته الوخيمة. فالمصادر تذكر أن فترة حكم السلطان المريني أبي الربيع سليمان (٧٠٨ ـ ٧١٠هـ/ ١٣٠٨ ـ ١٣١٠م) التي لم تتعد «سنتين وخمسة أشهر كانت كلها غالية لم يزل السعر بها مرتفعا»[5].

ولم تدم فترة الرخاء بعدها أكثر من عقد من الزمن فعاد التزامن بين الكوارث الطبيعية والغلاء بشكل تدريجي منذ ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م وفيها «كانت أمطار عظيمة ببلاد المغرب وثلوج كثيرة فعدم فيها البياض [الفحم] والحطب، فبيع البياض بمدينة فاس بدرهمين للرطل»[6]. وبلغت مداها سنتي ٧٢٤هـ/ ١٣٢٤م و٧٢٥ هـ/ ١٣٢٥م حيث «كانت المجاعة بالمغرب وارتفع السعر في جميع البلاد، وغلت الأسعار في جميع الأمصار، فوصلت صحفة القمح تسعين دينارا، ومد القمح خمسة عشر درهما، والدقيق أربع أواقي بدرهم، واللحم خمس أواقي بدرهم، والزيت أوقيتان بدرهم، والعسل كذلك والسمن أوقية ونصف بدرهم، وعدمت الخضر بأسرها»[7].

فإذا تأملنا لائحة المواد التي مسها الغلاء، أمكن تصنيفها بحسب طبيعتها وأهميتها

---

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٠٧ .

(٢) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٣ ، ص ٨٩ .

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س، ص ٥٣٥ .

(٤) **نفسه** ، ص٥٤٠؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٣ ، ص ٩٠.

(٥) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص ٥٢١؛ **الاستقصا** ، م س ، ج ٣ ، ص ٩٩.

(٦) **نفسه**، ص ٥٤٣ .

(٧) **روض القرطاس** ، م س، ص ٥٣٠ ـ ٥٤٤؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س، ج ٣ ، ص ٧٩ . «والصحفة تساوي ستون مدا في الاصطلاح المغربي القديم». ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، م س، ص ٨٩ .

الغدائية إلى قسمين:

مواد قابلة للتلف السريع كاللحم والخضر. وبما أن المواشي عادة ما كان يسرع إليها الهلاك في السنوات العجاف بسبب قلة الكلأ والمرعى، فإن أصحابها كانوا يباكرون بها الأسواق فيكثر العرض مقارنة بضعف الطلب لكساد التجارة، وتواضع قدرات الناس الشرائية، فبيعت المواشي الهزيلة بأرخص الأثمان مقارنة بأسعارالخضر المنعدمة بالمرة كما هو ثابت في النص، ولذلك ظلت خارج دائرة التسعير لسيادة الجفاف، مما يبرز أهمية الماء في خلق التوازن المعيشي والاقتصادي للعدوتين[١].

أما **المواد القابلة للادخار** فهي حسب النص القمح والزيت والعسل والسمن. ورغم توفرها النسبي في الظروف المذكورة فأسعارها كانت باهظة، وعجز العوام عن شرائها بسبب تواضع مداخيلهم، وقلة فرص العمل التي تأثرت بالتقلبات الطبيعية «فشملهم الجوع والهلاك»[٢].

ونتج عن الغلاء فقدان المواد الأساسية للغذاء، وأصبحت حياة العوام مهددة بالمجاعة[٣]. ساعد على ذلك تفشي ظاهرتي الادخار والاحتكار، فالأولى مرتبطة بسلوك سواد العدوتين سعياً لتأمين الغذاء لوقت الحاجة والضرورة. أما الثانية فطالما اعتمدها التجار والمضاربين تحيناً لأوقات الشدة والمجاعة والغلاء لتحقيق الربح السريع بعد مضاعفة السعر. ولا أدل على شيوع مثل هذا السلوك ما تردد على ألسنة العامة من أمثلة تصب في هذا الاتجاه[٤].

لم تغب هذه النزعات المذكورة عن تفكير ابن خلدون، الذي توصل ببعد نظره ودقة تحليله للعناصر المؤثرة سلباً وإيجاباً في طبيعة نظرية العمران البشري، إلى تفكيك شبكة المؤثرات الطبيعية والبشرية الكامنة وراء الغلاء والادخار والمجاعة فقال:

---

(١) اعتبر الباحث محمد مزين «الماء الى جانب الدين والعصبية أحد المفاتيح التي تفسر بعض معطيات تاريخ المغرب في أواخر العصور الوسطى». «التاريخ المغربي ومشكل المصادر نموذج النوازل الفقهية» ، **مجلة كلية الاداب**، فاس ، عدد خاص ، ١٩٨٥ ، ص ١١٨ .

(٢) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٣٢٠ .

(٣) وصف ابن قزمان معاركته للجوع بسبب انعدام الخبز فقال:

قد رجعت الان باطل منذ غاب الخبز عني

وأي عقل يبقى لعاقل والنشير هو بعيد مني ؟

ديوان ابن قزمان، م س، ص ٣١٤

(٤) عبّر العوام عن ذلك بقولهم «الغلا جلاب» . الزجالي: **أمثال العوام**، م س، ق٢ ، رقم: ٢٨٦، ص ٦٨.

«(...) وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة، والمطر يقوى ويضعف، ويقل ويكثر، والزرع والثمار على نسبته. إلا أن الناس واثقون في أقواتهم بالاحتكار فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا»[١]. هذه الأسباب المؤدية إلى الغلاء هي التي فطن إليها ابن هيدور وجعل استمرارها مقدمة لظهور الوباء فقال: «إذا كان الغلا وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء وهذا علم صحي»[٢].

هذه العلاقة التلازمية التي قطع بصحتها ابن هيدور نجد صداها فيما أورده ابن عباد في **رسائله** مقارنا بين سعر الباكور قبل الطاعون الأسود وبعده. ففي الوقت الذي كان المستهلك يشتري أربعين من الباكور بدرهم قبل وباء ٧٤٩ هـ/١٣٤٨م أصبح الدرهم لا يفي سوى بعشرين من الباكور أثناء الطاعون وبعده، أي انخفض بنسبة تعادل ٥٠٪ وهي نصف الباكور تحديداً[٣].

وعلى هذا الأساس فالأوبئة تستفحل مع المجاعات، وتنتعش في أوقات غلاء الأسعار وتدهور الأوضاع الصحية الناتجة عن سوء التغذية، في وقت تكون الدول عادة ما تحتضر وتلفظ أنفاس العجز والوهن. وهذا ما ينسجم وتقويم ابن خلدون للظرفية التي اندلع فيها الطاعون الأسود الذي «جاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها»[٤].

٢ ـ الكوارث الطبيعية وسلوك الاحتكار:

شكّلت الكوارث الطبيعية فضاءات موسمية لنشاط حركة التجار المحتكرين والمضاربين في مجال المغرب والأندلس إبان الحقبة المدروسة، مما جعل إنسان العدوتين في رهان غير عادي مع الغلاء المتوهج في الأسواق وندرة الأقوات. فكلما عصفت الكوارث بمجاله، إلا وعكست المصادر حالة الأسواق من خلال ترداد عبارات من فصيلة «وغلت الأسعار وقلّت الميرة في الأسواق»[٥].

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س، ص ٣٢٠.

(٢) ابن هيدور، **ماهية المرض الوبائي** ، م س، ورقة ٢ .

(٣) ابن عباد الرندي: **الرسائل الكبرى**، فاس، طبعة حجرية، مطبعة المعلم الأزرق، ١٣٢٠هـ، ص ١٩٦ .

(٤) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س، ص ٣٣.

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س ، ج ٢ ، ص ١٦٦.

وتعد هذه الظروف أفضل المناسبات التي تحينها التجار لاحتكار المواد الاستهلاكية الضرورية، التي تزايد عليها الطلب في زمن المسغبة، وفي طليعتها أصناف الحبوب، مستفيدين في علاقاتهم بالمستهلكين والمنتجين من خلال عمليات البيع بالأجل أو السلف «الذي كان أكثر الأنواع انتشاراً، وربما كان نقداً بنقد أو نقداً بسلعة (...)، والظاهر أن بيع السلف ساعد التجار على استغلال الزراع، والاحتكار لاسيما للطعام ، فيسلفون الزرع مستفيدين من اختلاف السعر في أول الموسم وآخره»[١].

ولهذا أقبل المضاربون وقت الرخاء على «شراء البضائع والسلع وادخارها، يتحين بها حوالة الأسواق بالزيادة في أثمانها»[٢]، متجاوزين بذلك المحاذير الشرعية التي نادى بها علماء المغرب والأندلس منها «أن لا يزاحم [التاجر] الناس حين شرائه بل يأتي إلى الشراء في آخر النهار، فإن فضل شيء عن المسلمين في ذلك اليوم اشتراه وإلا فلا، وتكون نيته أن يبيعه في شهر غير معين، غلا السعر أو رخص»[٣]. هذه المحاذير في حد ذاتها تقوم دليلاً على تفشي ظاهرة احتكار الأطعمة بهدف تحين أوقات الشدة والغلاء. ولا نعدم من القرائن الدالة على شيوع هذه الظاهرة في عصر الدراسة بالمغرب والأندلس ذلك «أن الاحتكار كان ظاهرة منتشرة أيام المرابطين، وصنهاجة الشرق، حتى أن بعض المتصوفة كانوا يأخذون الطعام وقت رخصه ، ويتاجرون به أيام غلائه»[٤].

وبالمثل امتنع المحتكرون في مراكش عاصمة الموحدين، عن إخراج الحنطة إلى الأسواق في وقت اشتدت فيه المجاعة سنة ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م، وقلَّت الأقوات وارتفعت الأسعار علما أنه «كان عندهم منها ما تتمشى به أحوال الناس مدة طويلة، لكن حب النفس منعهم من إخراجه والتمسك به»[٥]، إلى أن اشتدت وطأة المجاعة بسبب الغلاء وانعدام الطعام «وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة»[٦].

وحينئذ بلغت الغاية من الاحتكار وأخرج التجار ما بحوزتهم من حنطة وشعير فبذل الناس من الأموال ما كان يطمح إليه المضاربون، «فإن ظهر في السوق بعد أيام

---

(١) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ط١، دار الشروق، ص٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٢) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٤٢٤ .

(٣) ابن الحاج: **المدخل** ، م س ، ج٤ ، ص ١٧٢.

(٤) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي** ، م س ، ص ٢٩٦.

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٢١.

(٦) **نفسه**، ص ٣٢٥.

كثيرة شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه، وإنهم لقيام ينظرون»[١].

ولم يسلم العصر المريني بدوره من سلوكات الاحتكار، التي تحيَّن أصحابها أزمنة الكوارث والاضطرابات. وحسبنا ما قام به أبو الحسن المزدغي (أبو الفضل محمد بن الخطيب) صاحب خطة التركات، وخطيب جامع القرويين زمن السلطان أبي الحسن المريني، عندما طلب منه تسديد ثلاثين ألف دينار ذهبية فقال: «كان عندي زرع كثير معولاً على ادخاره إلى سنة يرتفع فيها السعر، فيوفي ثمنه بالمال وزيادة، فلما افتقدته وكان نحواً من كذا، وقدرته بكذا مما يبلغ هذا العدد، وجدت أولادي تصرفوا فيه، وليس في ذمتي الآن ما يفي بربعه»[٢].

مثل هذا السلوك عرقل النشاط التجاري وعجل بكساده، وفتح آفاقاً ملائمة للمضاربين بالتلاعب في المواد المعيشية، وفي طليعتها القمح الذي «قلّ أن يظهروه للناس ليجدوا بذلك السبيل إلى الزيادة في السعر»[٣]. وغالباً ما كان يتم الاحتكار من خلال تواطؤ السماسرة والدلالين مع المضاربين. لذلك أمر المحتسب «أن ينهى الدلالون أن لا يبيعوا من محتكر أكثر من عولته، ويتوقف ذلك منهم فهو سبب لغلاء السعر»[٤]. كما اتخذ القضاة قرارا مفاده: إن اشتكى الناس «بالدلال أنه يفعل ذلك أُدّب»[٥] . مقابل ذلك عثرنا على فتاوى تبيح للمرء أن يدخر قوت عياله، تحسباً لوقت الشدة، لا تحيناً لفرص ارتفاع الأسعار، فـ «إذا كان السعر رخيصاً ولم يضر بالسوق، خلي بين الناس وبين أن يشتروا حيث أحبوا ويدخروا»[٦]. وإلى هذا المعنى أشار صاحب **المقدمة** بقوله: «فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات، فغلا الزرع وعجز عنه أولوا الخصاصة فهلكوا»[٧] . وعليه يكون شرط عدم إلحاق الضرر بالناس حسب العلماء هو الفيصل بين سلوك المحتكر وسلوك المدخر[٨]. وحينها يكون

(١) **نفسه** .

(٢) ابن مرزوق: **المسند الصحيح الحسن** ، م س ، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

(٣) ابن الحاج: **المدخل** ، م س ، ج٤ ، ص ١٧٢.

(٤) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة** ، م س ، ص ٤٢.

(٥) **نفسه** .

(٦) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س، ج٦، ص ٤٢٦؛ **البيان والتحصيل**، م س ، ج١٧ ، ص ٢٨٥.

(٧) ابن خلدون: **المقدمة**، م س ، ص ٣٢٠ .

(٨) «وأما احتكارها [الأطعمة] في وقت لا يضر احتكارها فيه بالناس ففيه أربعة اقوال: أحدها إجازة احتكارها كلها: القمح والشعير وسائر الأطعمة والثاني المنع من احتكارها كلها جملة من غير تفصيل للآثار الواردة في ذلك عن النبي (صلى اللّه عليه وسلم) فقد روي عنه أنه قال: "لا =

الإنسان مخيّراً بين الادخار وغيره «فأما من جلب طعاماً فإن شاء باعه وإن شاء احتكر»[1]. أما الاحتكار المذموم فهو الذي يلحق الضرر بالأسواق[2]، ويضعف من قدرات الناس الشرائية. ولهذا بين ابن رشد الجد «أن علة المنع من الاحتكار، تغلية الأسعار»[3]، من خلال تحين ظروف الكوارث والأزمات، وهو سلوك حاربه علماء المرحلة دون هوادة، وفي طليعتهم ابن زكون الذي أكد أن «احتكار الطعام لا يكون أبدا إلا مضرا بالناس»[4].

ولم يختلف تقييم بعض أرباب الأقلام والدراية، لأبعاد ومساوئ تأثير هذه الظاهرة على إنسان العدوتين. وفي هذا الصدد قال ابن خلدون: «ومما اشتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار، أن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشؤوم، وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران»[5]. ويقدم ابن عبد الملك نموذجاً لذلك أواخر أيام الخليفة المستنصر الموحدي، من خلال تزايد ثروة المرابعين والقشاشين في ظروف الشدة التي واكبت المجاعة العظمى حيث «اتسعت أحوالهم وبناؤهم بما صار إليهم في تلك المدة من الفوائد لتوالي غلاء الأسعار، ونفاق سلعهم، وارتفاع أثمانها إلى حد لم يعهد مثله فيما تقدم»[6].

٣ ـ تدخل الدولة لمحاربة الاحتكار زمن الكوارث المناخية:

اختلف تعامل أجهزة السلطة مع سلوكات الاحتكار والمضاربة، المصادفة

= يحتكر إلا خاطئ" والثالث إجازة احتكارها كلها ما عدا القمح والشعير . والرابع المنع من احتكارها كلها ما عدا الأدم والفواكه والسمن والعسل والزيت والتين والزبيب وشبه ذلك». ابن رشد: **البيان والتحصيل**، م س ، ج١٧ ، ص ٢٨٥.

(١) مؤلف مجهول: **تأليف في الفقه والبيوع** ، م خ ع ، الرباط ، رقم: (د ١٦٢٧)، ص١؛ «لا رخصة في احتكاره إلا لجالب أو زارع». **ثلاث رسائل في آداب الحسبة** ، م س، ص ١٠٩.

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج٦، ص ٤٢٥؛ ابن رشد: **البيان والتحصيل** ، م س ، ج١٧ ، ص ٢٨٥.

(٣) **البيان والتحصيل** ، م س ، ج١٧ ، ص ٢٨٥.

(٤) **اعتماد الحكام** ، م س ، ص ٤١٤ .

(٥) **المقدمة** ، م س ، ص ٤٢٣.

(٦) **الذيل والتكملة** ، م س، س: ٨ ، ق١ ، ص ١٧٨. «المرابعون: المتصرفون بأموالهم وأعمالهم في مستغلات الأملاك ، مساقاة في سوادها أو مزارعة في بياضها ، وهم في عرف أهل مراكش المرابعون ، لأنهم كانوا يعملون في ذلك أن يكون لهم الربع من فوائدها ، أو للمحاولين شراء غللها من زيتون وعنب وتين ورمان وخضروات وغير ذلك ثم يبيعونها . وهم في عرف أهل مراكش ايضاً القشاشون» .**نفسه**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

للكوارث الطبيعية بين مرحلتي القوة والضعف. ففي طور القوة أدت مؤسسة الحسبة دورها في مراقبة وملاحقة المحتكرين، والضرب على أيدي المتلاعبين بالأسعار حماية للمستهلك من تجاوزات التجار والمضاربين[١].

فالمحتسب كان يسعى لضبط النظام، بما في ذلك رصد تحركات المحتكرين وإجبار التجار على بيع بضائعهم بالسعر المتداول. وإذا ما ضبطت لدى المضاربين والمحتكرين سلع يتوقف عليها الاستهلاك المعيشي، يأمر المحتسب أعوانه بتطبيق إجراءات زجرية يطبعها التدرج في تنزيل العقوبات، منها أن تباع السلع التي تم حجزها «ويكون لهم رأس مالهم، والربح يتصدق به أدباً لهم وينهون على ذلك، فمن عاد ضرب وطيف به وسجن»[٢].

ومن بين الإجراءات الاحترازية المطبقة كذلك في فترات المسغبة، قطع السبل المؤدية إلى الاحتكار بأن «لا يترك حاضر يبيع لباد ، وذلك في كل مجلوب من الأطعمة وما أشبهها.ولا يترك أهل الحوانيت، وسائر أهل الادخار أن يقتنوا شيئاً مجلوباً من إدام وغيره مثل: الزيت والعسل والسمن والتين وما أشبه ذلك مما بالناس حاجة إليه ولايحتكرونه»[٣]. كما أصدر المحتسب أمره بمنع التجار من اعتراض سبيل أهل البوادي إذا أتوا بالطعام إلى السوق[٤]. وأن لا ينزلوه في الدور[٥]، ولا الفنادق حتى لا يستأثر به الحناطون والتجار ويتحكموا بعد ذلك في ثمنه فيرتفع السعر[٦]. وتبقى هذه الإجراءات الردعية النظرية بعيدة عن الواقع المشحون بالمحن والأزمات ومضاعفات الكوارث الطبيعية .

إن الغاية من منع الاحتكار أن «لا يستبد أهل القوة بالسلع دون الضعفاء»[٧] والمساكين[٨]. ولذلك كان القضاة والمفتون على دراية تامة بطرق الاحتكار، التي تُلحق

---

(١) المراكشي ، **المعجب** ، م س ، ص ١٦٨.

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج٦، ص ٤٢٥؛ ابن زكون: **اعتماد الحكام** ، م س ، ص ٤١٤.

(٣) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة** ، م س ،ص ١٠٩.

(٤) ابن فرحون: **تبصرة الحكام** ، م س ، ج٢ ، ص ٢٠٠؛ **ثلاث رسائل في آداب الحسبة**، م س، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج٦ ، ص ٤٢٦.

(٦) المجليدي أحمد سعيد: **كتاب التيسير في أحكام التسعير**، تقديم و تح: القبال موسى، الجزائر، (د ت) ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٧) ابن فرحون: **تبصرة الحكام** ، م س ، ج٢ ، ص ٢٠٠ .

(٨) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة**، م س ، ص ٤٢.

الضرر بالمستهلك، فرتبوا على كل من أدين عقوبات زجرية، وأذاعوا في الأسواق فحوى فتاوى تخاطب إيمان التاجر وضميرالمحتكر، فمن اشترى منهم دقيقاً أو قمحاً «بنية أنه يمسكه حتى يغلو فهو حرام»[١].

مثل هذه السلوكات فطن إليها ابن خلدون وصنفها ضمن «التسلط على أموال الناس بشراء ما بأيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان (...) فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا»[٢]. ثم امتدت الإجراءات الاحترازية كذلك إلى تشديد الرقابة على المواد التي تشكل دعامة الأمن الغذائي، كأصناف الحبوب التي تبلغ أعلى مستويات غلائها في الفترات الشديدة[٣].

وبما أن المحتسب عادة ما يكون خبيراً بحيل ودسائس المحتكرين، من خلال عمق تجربته الميدانية فقد كشف بعضها، وأصدر أوامره «بأن لا يباع من الحنطة ممن يعرف أنه محتكر أكثر من قفيز، فإنهم يتفقون مع الدلالين في سوم الشراء، وينهضون لمنازلهم، ولا يحضرون كيلاً ولا غير ذلك، والدلال يكيل ويرسل لهم الجملة كلها، ولا يشتريها أحد سواه، فسوى الطعام بذلك إذا منع السوق وأعطى للبيع. ومن هذا يغلى السوم والسعر أيضاً»[٤] . كما شمل المنع كل من حامت حوله شبهة الاحتكار زمن الشدة، ويدخل في هذا كل من أراد «أن يشتري في الغلاء قوت سنة»[٥]. وفي هذا السياق أورد ابن رشد الجد نازلة كشف من خلالها حضور هذا السلوك لدى الكثير من الناس لاسيما زمن الضيق فقال: «كان عند رجل طعام كثير، فغلا الطعام، فأتى الناس يغبطونه بذلك، قال فإني أشهدكم أنه للناس بما أخذته، وقال: أبجوع الناس تغبطونني»[٦]. وهذا إقرار غني عن كل تعليق، يفصح من خلاله المحتكر أن هذا السلوك يفضي بالناس إلى المجاعة، فطبق على نفسه الإجراء القانوني الذي يلزم المحتكر «ببيع الطعام المُحْتكَر في السوق برأس ماله وهو الواجب عليه»[٧]. أما إذا «لم يعلم ثمنه، فبتسعيره يوم احتكاره»[٨]. ولهذا كان الطعام المدخر في مخازن السكان

---

(١) ابن الحاج: **المدخل**، م س ، ج٤ ، ص ١٧٢.
(٢) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٣٠٥ .
(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س ، ج٢ ، ص ١٦٨
(٤) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة**، م س ، ص ٤٢.
(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج٢ ، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦.
(٦) وأضاف ابن رشد الجد: «في قوله هو للناس بما أخذته دليل على أنه اشتراه للحكرة». **البيان والتحصيل** ، م س ، ج١٧ ، ص ٢٨٤.
(٧) ابن زكون: **اعتماد الحكام** ، م س ، ص ٤١٤.
(٨) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة** ، م س ، ص ١٠٩.

يلجأ إليه إذا اشتدت السنة وغلت الأسعار «واحتاجه الناس فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه إلى السوق، فيباع وليس يفعل هذا في كل وقت وزمان، ولكن عند حاجة الناس إليه»[1].

يلاحظ اختلاف في الصيغ الواردة بشأن المدخر والمحتكر، فبالنسبة للأول جاءت الصيغة بلفظ «فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه» شريطة أن تدعو إلى ذلك ضرورة ملحة، عكس تلك الصيغة الزجرية التي وردت بالنسبة للثاني «أن يلزم ببيع الطعام». وللإشارة فقد أورد الونشريسي في نازلة مماثلة للصيغة الأولى أعلاه أنه إذا أخرج الناس مدخراتهم لتحرير الأسعار في وقت الشدة، فإنهم «يبيعون ما عندهم مما فضل عن قوت عيالهم (...) [يعني] أن يترك لهم قوت سنة»[2] كحد أقصى لتأمين عيشهم نظير تكافلهم في وقت الضرورة . الشيء الذي يعكس استجابة واسعة لنداء التآزر في المحن الذي أطلقه العلماء من خلال كثرة النوازل في الموضوع كما تقدم بيانه.

كما لا نعدم من النصوص التي تشهد على انخراط الدوائر الرسمية في مشاريع تحرير الأسعار زمن الكوارث، وتدخلهم لتكسير حاجز الغلاء المفرط في الأسواق لإغاثة المستضعفين.

وفي هذا الصدد أمر الخليفة المستنصر الموحدي إبان الغلاء الذي أعقب مجاعة ٦١٦هـ/ ١٢١٩م «بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعامة وفرقت عليهم فذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء»[3].

هذا السلوك تكرر في العهد المريني غير ما مرة، وحسبنا أن المجاعة والغلاء المفرط اللذين عانى منهما المغاربة سنتي ٧٢٤هـ/ ١٣٢٤م و٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م دفعا السلطان المريني أبا سعيد إلى الإسهام في إفشال خطة المضاربين والمحتكرين، حين أمر «بفتح أهراء الزرع (...) فبيع أربعة دراهم للمد، والناس يبيعونه بخمسة عشر درهما»[4].

خلاصة القول، إن الكوارث الطبيعية شجعت المحتكرين على تجفيف المواد والأطعمة من الأسواق بطرق ووسائل مختلفة. و سمحت لهم بهوامش الاستفادة من واقع الشدة والغلاء خصوصاً في مراحل ضعف الدول وانهيارها. الشيء الذي أضعف

---

(١) ابن زكون: **اعتماد الحكام** ، م س ، ص ٤١٥.
(٢) **المعيار المعرب** ، م س ، ج٦ ، ص ٤٢٥
(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٦٧.
(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٤٠١.

مؤسسة الحسبة وحدَّ من فعاليتها في محاربة المحتكرين، وفرض قوانين السوق. وبالمثل تأثرت مؤسسة الإفتاء بانكماش هيبة المخزن ولم يبق للفقهاء سوى مخاطبة إيمان الناس ووجدانهم من خلال التذكير بالمحاذير الشرعية لمكافحة الغلاء وتقليص هامش الاحتكار والمضاربة .

ثالثاً: الفرار والهجرة

شهد الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط تحركات بشرية رسمية وشعبية نشيطة بفعل العلاقات التجارية بين بلد وآخر، أو بين سكان الحواضر والبوادي. كما تجلت أيضاً في رحلات علمية وسفارية وزيارية[1]. وبناء على ذلك اعتبر أحد الباحثين «العصر الوسيط عصر تحركات بشرية متقلبة شديدة التنوع»[2]. هذه الأصناف من التنقلات يمكن توطينها ضمن خانة التحركات البشرية الاختيارية أو الطوعية. أما التحليل فسينصب على التحركات الاضطرارية التي فرضتها الكوارث الطبيعية والأوبئة على إنسان المغرب والأندلس في حقبة الدراسة، بحثاً عن مجالات بديلة تقيه نوائب القحط والجوع والأمراض والموت البطيء .هذا التلازم بين الكوارث الطبيعية، والتحركات البشرية كانت أصداؤه تتردد تارة في المغرب وتارة أخرى في الأندلس، وأحياناً يكون أحد المجالين متنفساً للمجال المتأزم، ونادراً ما ألمت الكوارث والتحركات في المجالين معاً مثلما حدث عام ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م حيث «كان بالعدوة والأندلس في هذه المدة غلاء شديد ووباء مفرط هرب فيها أكثر أهل البلاد»[3].

وللإشارة فالمصادر لاتسعف كثيرا في الكشف عن سلوكات الهجرة الاضطرارية، الناتجة عن أثر التحولات الطبيعية ، بسبب اهتمام المؤرخين بالحدث السياسي و الانتصار العسكري. وبالتالي لامناص من الانفتاح على المصادر الغميسة (كتب النوازل والتصوف والأمثال والزجل...) التي لم تؤلف أصلاً لغرض التاريخ وموضوعه، سعياً وراء تعقب سلوكات تنقل الإنسان وفراره بمجال العدوتين زمن التحولات البيئية، والمتغيرات الطبيعية في الحقبة موضوع الدراسة.

---

(١) ابن قنفذ: **أنس الفقير وعز الحقير** ، م س ، ص ـ أ ـ من مقدمة محمد الفاسي .

(٢) القبلي محمد: «حول التحركات البشرية بمجال المغرب الأقصى فيما بين منتصف ق١٢ ونهاية ق ١٣»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط ،١٩٩٦ ـ ١٩٩٧م، ع: ٢١ ـ ٢٢ (عدد خاص بمناسبة مرور أربعين سنة على تأسيس الكلية) ، ص ٤٧ .

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٣٦؛ **الذخيرة السنية**، م س ، ص ٣٧ .

١ ـ الهجرة نتيجة القحوط والمجاعات:

بالنسبة للمجاعات أمدنا ابن عذاري بنص مهمّ يكشف دور مجاعة ٥٣٤هـ/ ١١٣٩م في تحرك المغاربة في هجرة جماعية نحو الأندلس حين وصفها بقوله: «وفي هذه السنة انجلى أهل المغرب انجلاء عظيما إلى الأندلس»[(١)]. من خلال هذا الوصف نميل إلى ترجيح كثرة المهاجرين، وإن كنا لا نتوفر على معطيات رقمية، فإن كل القرائن تدل على ما ذهبنا إليه، من ذلك أن كوارث القحط والمجاعة تزامنت مع مرحلة انتقالية اشتدت فيها الحروب بين المرابطين والموحدين، مما زاد من معاناة أهالي المناطق التي كانت فيها وطأة المجاعة شديدة. فبالإضافة إلى محن سكان شمال المغرب نجد صدى هذه المجاعة المذكورة في مراكش[(٢)] ،كما انتقلت في السنة التالية إلى أغمات إيلان[(٣)]، وأزمور ودكالة[(٤)]، لتمتد سنة ٥٣٦هـ/ ١١٤١م إلى فاس[(٥)]. فكان طبيعياً أن يتحرك عدد مهم من أهالي هذه المناطق في اتجاهات مختلفة، بحثاً عما يسدّ رمقهم، بدليل انتباه عدد من المؤرخين لتحركاتهم .

على الرغم من هذه الإشارات الباهتة ، تبقى أخبار الجياع المهاجرين مطموسة، مع أننا لا نشك في مأساويتها، ولعل هذا التعتيم ناتج عن التغطية الرسمية التي أعدها الإخباريون عن حملة الخليفة عبد المومن الموحدي في حركته الطويلة الأعوام (٥٣٤ ـ ٥٤١هـ/ ١١٤١ ـ ١١٤٨م)[(٦)]. ولعل تفكير الخليفة المذكور في هذه الحركة يندرج ضمن البحث عن البدائل المستعجلة لمعضلة المجاعة في وقت نضبت فيه مخازن الدولة، وقلّت فيه اليد العاملة النشيطة، فكانت الحركة في حد ذاتها هجرة منظمة بحثاً عن مناطق خصبة، تفادياً لتسرب الجوع إلى أفراد الجيش في مرحلة دقيقة كانت فيها الدعوة الموحدية في أمس الحاجة إلى خدماته .

مع كل هذا التخطيط لم تسلم بعض الفيالق من مطاردة شبح الجوع[(٧)]، مما

---

(١) **البيان المغرب**، م س، ج ٤ ص ٩٨ ـ ٩٩؛ ابن خلدون: **كتاب العبر** ، م س، ج ٦ ص ١٠٣.

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٦ .

(٣) **سراج المريدين** ، م س ، ص ٥٧. نقلاً عن بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، م س ، ص ٢٠١ .

(٤) ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف** ، م س ، ص ١٨٣ .

(٥) البيدق: **أخبار المهدي بن تومرت** ، م س ، ص ٤٨ .

(٦) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٦ .

(٧) البيدق: **أخبار المهدي**، م س، ص ٤٨.

ضاعف من أعداد المنكوبين المهاجرين نحو المجهول ، وبذلك أصبحت المجاعة «قوة اجتماعية بوسعها أن تسلك بالجماعات البشرية مسالك غريبة، وتجعلها تنساق على غير هدى إلى غايات مجهولة ، يحدوها الأمل الهاتف في أن تكون هناك وسيلة لإشباع الجوع القاتل الذي يعذبها»[١].

وبما أن مراكش أضحت منطقة شبه مهجورة في هذه المجاعة، لم يعد لسكان أغمات المنكوبين من ملاذ سوى اللجوء إلى رباطات الأولياء طمعاً في الحصول على ما يسد الرمق[٢] ، بعد أن عصفت بهم مسغبة ٥٣٦هـ/ ١١٤١م حتى «ضاقت الأرض برحبها على المساكين، وسادت بعطفي شرقيها وغربيها على المحتاجين»[٣]، الذين لم يقووا بسبب الضعف والمجاعة على التنقل عبر مسافات بعيدة. كما أن سكان دكالة اعتادوا على الهجرة الجماعية كلما حلّت بهم السنون العجاف في إطار حركة الانتجاع الموسمي. فإذا تأخرت التساقطات عن فترتها المعهودة كانوا يبادرون إلى الرحيل «ذلك أن المطر احتبس في وقت نزوله وقلّت المياه فكان الناس يرحلون من بلادهم إلى مواضع المياه»[٤]. هذا السلوك اعتاده أهالي سجلماسة بسبب الجفاف وقلة الماء فكانوا دوماً ييممون وجوههم شطر وادي درعة[٥]. وغني عن البيان أن مثل هذه التنقلات تنهض دليلاً قاطعاً على العلاقة الناظمة بين الجفاف والهجرة السكانية .

وفي ظل الاضطرابات المناخية الصعبة والفتن المستعرة بين فلول المرابطين وطلائع الموحدين أقدم الأمير المرابطي تاشفين بن علي صحبة جنده على الفرار إلى الأندلس بعدما خاب سعيه في محاولاته الفاشلة أمام قوات الموحدين الصاعدة[٦]. ولعل النزوح الرسمي والشعبي المتواتر نحو الأندلس يُفَسَّر باستقرار الظروف المناخية بهذه الأخيرة في ظل السنوات المذكورة على الأقل .

كما أخبرنا ابن الأثير عن دور الجفاف الشديد الذي عصف بإفريقية سنة ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م في إقلاع الجيوش الموحدية عن حصارها ورجوعها مسرعة إلى المغرب

---

(١) جوزويه دي كاسترو: **جغرافية الجوع** ، تر: زكي الرشيدي ومراجعة محمود موسى، (د ت)، دار الهلال، ص ١٥٨؛ عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي** ، م س ، ص ٦٧ .

(٢) ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف** ، م س ، ص ١٨٣ .

(٣) **سراج المريدين** ، م س ، ص ٥٧. نقلاً عن بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، م س ، ص ٢٠١ .

(٤) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٣٥ .

(٥) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٣٠٥ .

(٦) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية** ، م س ، ص ١١٣ .

بقوله: «كانت بلاد إفريقية مجدبة فتعذر على العسكر القوت وعلف الدواب فسار إلى المغرب مسرعاً»[1].

ومعلوم أن مراكش كانت تعتمد في ميرتها على سهول تامسنا الخصبة، إلا أن كوارث الجفاف التي ألمت بالعاصمة في ثمانينيات القرن السادس الهجري دفعت الموحدين إلى إجلاء أعدائهم من صنهاجة دكالة الموسومين بتيسفرت[2] للإستئثار بسهولهم الخصبة. هذا السلوك خلف أثراً سلبياً على التوازن البشري بتامسنا جراء التهجير القسري لنفر مهم من المزارعين المستقرين .

والراجح أن الكوارث الطبيعية والفتن التي شهدتها مدينة مكناسة في عهد الموحدين، كانت وراء إجلاء سكانها إلى حد بقيت سهولها المنبسطة شبه فارغة من المزارعين، وهذا ما استرعى انتباه صاحب **الاستبصار** الذي زارها سنة ٥٨٧هـ/ ١١٩١م وأعجب بخصوبة تربتها وملائمة مناخها للفلح فحث الخليفة يعقوب المنصور الموحدي على إعادة إعمارها واستغلال بسائط مغيلة المعدودة «من البلاد العتيقة المجيدة لو كان بها خدمة لغلاتها»[3]. وفي المنحى ذاته نتج عن الكوارث المتعاقبة، والفتن المتلاحقة، نزوح معظم أهالي مدينة قصر عبد الكريم. فأضحت المدينة بذلك موحشة قفرة[4].

ومن جهة أخرى تشير النصوص إلى اتخاذ أهالي بعض الحواضر التي كان يؤمها الجوعى عادة ،إجراءات صارمة لمنع تسرب الفارين منهم داخل أسوارها ، والنموذج نسوقه من مدينة فاس التي أغلقت أبوابها في وجه المتضورين جوعاً، خوفاً مما يعقب اكتساحهم لها من نهب وسطو . واحترازاً من مضاعفات هذه الهواجس السلبية على أوضاع الفاسيين، اتخذوا قرارا بإغلاق الأبواب الرئيسية المؤدية للمدينة سنة ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م فأغلق باب الفوارة وهو المعروف في عهد المؤلف[5] بـ "باب زيتون ابن عطية". كما تخوف الفاسيون من انتقال المجاعة إليهم إذا ما اقتحم الفارون ديارهم، ولذلك قرروا «سد باب الجوف وهو باب المقبرة (...) في زمن المجاعة سنة سبع

(١) **الكامل في التاريخ** ، م س ، ج ٩ ص ٤٥٠ .
(٢) البيدق: **أخبار المهدي بن تومرت**، ص ٦٣ .
(٣) «فإن أرضها كريمة طيبة المزارع كثيرة المياه ، وبركات هذا الأمر العالي تعيش الموتى فكيف من فطر على الحياة الطبيعية». مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س، ص ١٨٨ .
(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٤٤؛ قصر عبد الكريم هي مدينة القصر الكبير شمالي المغرب الحالي.
(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص٤٩ .

وعشرين وستمائة فلم يزل على حاله إلى الآن»[1].

وبعد فترة نقاهة لم تتعد سنتين، استمر الجلاء والفرار حين عصفت مجاعة قاسية بمراكش سنة ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م زاد من تفاقمها أعمال النهب والسطو التي قام بها ثوار عرب الخلط «فتأثر الناس لقلة الأقوات والمرافق»[2]. وبموازاة ذلك، اشتد الضيق بالرعايا، ولم يبق أمام المستضعفين سوى الفرار بأنفسهم من الإبادة البطيئة، مصداق ذلك ما أكده أحد المؤرخين بقوله: «فكان الضعفاء يخرجون على الأبواب فإن البلد ضاق بهم فآثروا الفرار بأنفسهم ولم يبق بالبلد إلا الأقل ممن لايستطيع خروجاً»[3].

يكشف هذا النص كغيره من النصوص المتقدمة عمق البؤس والمعاناة والمحن، التي عصفت بديمغرافية الحواضر، مما انعكس سلباً على توازنها وإعمارها، حتى بعد انجلاء الكوارث الطبيعية، حيث كانت نتائج الضمور السكاني أفدح في الفئة العمرية غير النشيطة. أما من كانت له القدرة على العمل والإنتاج فقد ركب موجة الفرار، ولم يبق حبيس أسوار المدن سوى الشيوخ والمرضى والعجزة الذين كانوا في حاجة ماسة لمن يعولهم .

والملاحظ أن الكوارث الطبيعية زادت وتيرتها في العدوتين طيلة القرن السابع الهجري، مما سمح للعصبيات الحاكمة ركوب تيارها، وتطبيق إجراءات غيرت من خريطة توزيع سكان المجال المذكور على النحو الذي يعيد إعمار المناطق الفارغة. وفي هذا الصدد فإن المجاعات التي ألمت بمالقة وقرطبة عام ٦٣٣هـ/ ١٢٣٦م كانت وراء هجرة سكانها نحو المغرب جماعات وفرادى، مما أثر على بنيتها الديمغرافية وقد «طحنتها النوائب ، واعتورتها المصائب، وتوالت عليها الشدايد والأحداث فلم يبق من أهلها إلا البشر اليسير على كبر اسمها وضخامة حالها»[4]. ذلك أن هجرة الأندلسيين من واقع الضيق والفتنة إبان الحقبة المذكورة نحو بلاد المغرب، أسهم في تعمير الحواضر والبوادي؛ بأيدي عاملة مؤهلة ومهارات متنوعة، في الفلاحة والحرف والتجارة، الشيء الذي أدى إلى تنمية القطاعات ذات الصلة بالأمن والاستقرار[5].

---

(١) **نفسه**، ص ٥١ . "إلى الآن" يقصد به العصر المريني وتحديداً الحقبة التي كان ابن أبي زرع شاهداً على أحداثها .

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٣٢٥ .

(٣) **نفسه** ، ص٣٢٦ .

(٤) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٤٥٨ .

(٥) «فأما أهل البادية فمالوا إلى ما اعتادوه وداخلوا أهلها وشاركوهم فيها فاستنبطوا المياه وغرسوا =

ولم تفتر عزيمة الموحدين في إعادة إعمار مجالات شاسعة، هجرها أهلها تحت تأثير الكوارث الطبيعية والفتن.فأقبلوا على تهيئة المجالات الفارغة قبيل اندلاع وباء ٦٣٥هـ/ ١٢٣٨م بسنة واحدة لإعادة توطين القبائل، فعمروا «بلادهم ومجاشرهم وضموا شركائهم وأقبلوا على أشغالهم وإصلاح أحوالهم في خدمة بواديهم وإطلاق سواقيهم»(١). ورغم استمرار الغلاء المفرط(٢). فقد أشرفوا على تنظيم هجرة القبائل العربية، لرتق فراغ المناطق التي فر عنها أهلها(٣). هذا الحراك البشري المتأثر بالكوارث والفتن أفضى إلى تحول في خريطة السكان في الحقبة مدار البحث، حيث ظهرت «القبائل البدوية الهلالية، ثم القبائل العربية الزناتية بالسهول الغربية ،بينما توزعت قبائل المعقل العربية عبر الشريط الحزامي الواصل بين سهل سوس وما وراءه وبين أقصى الشمال الشرقي للبلاد، وبالتالي فإن المجال- الرهان المتمثل في السهول الغربية، لم يعد مجرد رهان معرض للمطامع المتبدلة، وإنما أصبح مجالاً محصناً تحصيناً بشرياً رسمياً، منذ أن جعل منه الموحدون شبه ثكنة إقطاع قبل أن يقوم المرينيون بإسناده إلى بني جلدتهم بغية الارتكاز عليه كقاعدة متصلة رأساً بقواعدهم البشرية الزناتية المرابطة على المداخل والممرات الجبلية»(٤) .

ولم تكن التحركات البشرية حكراً على مجال المغرب والأندلس فحسب بل «كانت دائمة الحدوث في حياة المتوسط لاسيما في أوقات المجاعات حين كان يتكاثر الجبليون كأيدي عاملة في المدن وفلاحين في البوادي»(٥).

والغالب على الظن أن مضاعفات مجاعة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م الآنفة الذكر امتدت آثارها المأساوية على مدى سنتين، فكانت مخلفاتها الديمغرافية الصعبة، باعثاً للخليفة الرشيد الموحدي على إصدار ظهير ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م القاضي بتهجير جماعي لسكان شرق الأندلس صوب المغرب لتعمير رباط الفتح «واتخاذ مساكنه وأرضه بدلاً من مساكنهم وأرضهم (...) وأن يتوسعوا في الحرث (...) ويتأثلوا الأملاك لأنفسهم وأولادهم وأولاد أولادهم»(٦).

= الأشجار ، وأحدثوا الأرحي الطاحنة بالماء وغير ذلك وعلموهم أشياء لم يكونوا يعلمونها وأما أهل الحواضر فمالوا إلى الحواضر واستوطنوها». المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج٣ ص ١٥٢.

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٣٨ .

(٢) **نفسه** ، ص ٣٣٩ .

(٣) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص ٧٥؛ ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص٣٨٣ .

(٤) القبلي: **حول التحركات البشرية** ، م س ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٥) بروديل: **المتوسط والعالم المتوسطي** ، م س ، ص ٢٧ .

(٦) عنان: **عصر المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٧٣٧-٧٣٨ .

ولم تفتر عزيمة الموحدين في إعادة إعمار مجالات شاسعة، هجرها أهلها تحت تأثير الكوارث الطبيعية والفتن.فأقبلوا على تهيئة المجالات الفارغة قبيل اندلاع وباء ٦٣٥هـ/ ١٢٣٨م بسنة واحدة لإعادة توطين القبائل، فعمروا «بلادهم ومجاشرهم وضموا شركائهم وأقبلوا على أشغالهم وإصلاح أحوالهم في خدمة بواديهم وإطلاق سواقيهم»[(١)]. ورغم استمرار الغلاء المفرط[(٢)]. فقد أشرفوا على تنظيم هجرة القبائل العربية، لرتق فراغ المناطق التي فر عنها أهلها[(٣)]. هذا الحراك البشري المتأثر بالكوارث والفتن أفضى إلى تحول في خريطة السكان في الحقبة مدار البحث، حيث ظهرت «القبائل البدوية الهلالية، ثم القبائل العربية الزناتية بالسهول الغربية ،بينما توزعت قبائل المعقل العربية عبر الشريط الحزامي الواصل بين سهل سوس وما وراءه وبين أقصى الشمال الشرقي للبلاد، وبالتالي فإن المجال- الرهان المتمثل في السهول الغربية، لم يعد مجرد رهان معرض للمطامع المتبدلة، وإنما أصبح مجالاً محصناً تحصيناً بشرياً رسمياً، منذ أن جعل منه الموحدون شبه ثكنة إقطاع قبل أن يقوم المرينيون بإسناده إلى بني جلدتهم بغية الارتكاز عليه كقاعدة متصلة رأساً بقواعدهم البشرية الزناتية المرابطة على المداخل والممرات الجبلية»[(٤)] .

ولم تكن التحركات البشرية حكراً على مجال المغرب والأندلس فحسب بل «كانت دائمة الحدوث في حياة المتوسط لاسيما في أوقات المجاعات حين كان يتكاثر الجبليون كأيدي عاملة في المدن وفلاحين في البوادي»[(٥)].

والغالب على الظن أن مضاعفات مجاعة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م الآنفة الذكر امتدت آثارها المأساوية على مدى سنتين، فكانت مخلفاتها الديمغرافية الصعبة، باعثاً للخليفة الرشيد الموحدي على إصدار ظهير ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م القاضي بتهجير جماعي لسكان شرق الأندلس صوب المغرب لتعمير رباط الفتح «واتخاذ مساكنه وأرضه بدلاً من مساكنهم وأرضهم (...) وأن يتوسعوا في الحرث (...) ويتأثلوا الأملاك لأنفسهم وأولادهم وأولاد أولادهم»[(٦)].

= الأشجار ، وأحدثوا الأرحي الطاحنة بالماء وغير ذلك وعلموهم أشياء لم يكونوا يعلمونها وأما أهل الحواضر فمالوا إلى الحواضر واستوطنوها». المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج٣ ص ١٥٢.

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٣٨ .

(٢) **نفسه** ، ص ٣٣٩ .

(٣) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص ٧٥؛ ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص٣٨٣ .

(٤) القبلي: **حول التحركات البشرية** ، م س ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٥) بروديل: **المتوسط والعالم المتوسطي** ، م س ، ص ٢٧ .

(٦) عنان: **عصر المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٧٣٧-٧٣٨ .

إن هذا الإجراء الذي أقدم عليه الخليفة الموحدي لا يُفهم إلا في سياق سلسلة من الآفات الدورية التي توالت على المغرب مدة لا تقل عن ثمانية عشرة سنة عانى منها نقصاً سكانياً بسبب النزيف الديمغرافي، والفرار والهجرة،وهو ما أكده أحد المؤرخين بقوله: «تفشت المجاعة العظمى التي خلا فيها المغرب وتوالت به الفتن وعدمت الأقوات وذلك من سنة تسع عشرة إلى سنة سبع وثلاثين وستمائة»[1].

كان النقص السكاني معضلة القرن السابع الهجري جراء الاضطرابات المناخية القصوى، ولهذا تواترت تدابير تهجير القبائل الجبلية لتعمير السهول الفارغة، وهو إجراء لم يجد عنه السلطان أبو بكر بن عبد الحق المريني بديلاً للأزمة عام ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م حين أذن للقبائل بسكنى الأوطية وعمارة القرى والمجاشر الخالية[2].

كما أن نساء البوادي كن يفزعن زمن المجاعات الرهيبة إلى الحواضر، ويدعين موت أزواجهن، ويطلبن الزواج على أساس انقضاء عدتهن بهدف الإحصان والستر[3]. إن المتأمل في هذا السلوك يكشف مدى ضغط المجاعات على إنسان المرحلة المدروسة، وبروز ذهنيات التفكير في الخلاص الشخصي والتنكر للأهل والفرار عن الولد لإيجاد حل فردي لخطر المجاعة القاتل.

ومن الناس من اختار مكرها بيع أبنائه أو تسليمهم لغيره، ولو من خارج دائرة العقيدة، مقابل مواد ومؤن لا تنهي مسألة المجاعة والحاجة المتجددة إلى الغذاء، بقدرما تسكن ألم التضور جوعاً. وفي هذا الصدد أورد البادسي في سياق حديثه عن المجاعة التي عصفت بمنطقة الريف شمال المغرب سنة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٨م أن الأهالي كانوا «يسلمون أنفسهم للنصارى ليشبعوا عندهم الطعام»[4]، مقابل تحولهم إلى عبيد. وهكذا استمرت هجرة الريفيين على هذا النحو إلى أن أصبحت بلادهم «خالية من أجل الجوع»[5].

---

(١) ابن القاضي: **جذوة الاقتباس**، م س، ص ٣٤. ومما يزكي أن عاقبة الفرار كانت مأساوية، ارتفاع نسبة الضمور البشري في صفوف الفارين، خصوصاً إذا علمنا أن المجاعة المذكورة أعقبها وباء فتاك، مصداق ذلك ما أورده ابن أبي زرع بقوله: «كانت المجاعة والوباء الشديد والخوف والفتن فخلا أكثر بلاد المغرب». **الذخيرة السنية**، م س، ص ٣٧.

(٢) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) السجلماسي: **أجوبة فقهية**، م س، ورقة ٢٠؛ بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، سلسلة قضايا تاريخية، منشورات الزمن، ط ٢٠٠٢، ص ٦٦.

(٤) **المقصد الشريف**، م س، ص ٦١

(٥) **نفسه**.

وفي مستهل القرن ٨هـ/ ١٤م، كانت كوارث الجفاف والمجاعة سبباً لتحرك جموع المهاجرين من برقة ميممين وجوههم شطر المغرب سنة ٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م، غير أن عدداً مهماً منهم لفظوا أنفاسهم في الطريق بسبب المجاعة وتعب التنقل . ومن حسن حظ الدارس أن التيجاني أورد أن أحد القضاة والعدول حرر في هذه المسألة عقود إشهاد تثبت حجم النزيف الذي تكبده الفارون من المجاعة فقال: «ووصل إلينا عقد بشهادة عدول من أهل طرابلس وخطاب قاضيها أن ركباً فيه نيف على سبعمائة نسمة جاء من برقة وأنه لم يخلص منه حاشا مائة أو نحوها، وأما سبب ذلك أنهم لم يجدوا هنالك ما يقتاتون به»[(١)]. وهذا النص بالغ الدلالة في الكشف عن حجم النزيف الديمغرافي، الذي حصدته المجاعة المذكورة من خلال الإحصاء العددي الذي يفيد أن ٧٠٠ فار من المجاعة نفق منهم ٦٠٠ شخص، ولم يبق منهم سوى ١٠٠ نفر، في حالة صحية سيئة نتيجة الجوع والتنقل .

وبالمثل كان من مضاعفات القحط الشديد الذي ألَمَّ بالمغرب عام ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م[(٢)] حصول مجاعة رهيبة، ذهب ضحيتها عدد لا يستهان به من الناس. أما من كانت له القدرة على الرحيل فقد ركب قطار الهجرة، الشيء الذي انعكس سلباً على ديمغرافية البلاد فظهرت نتائجه المأساوية سنة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م، وفيها «كانت المجاعة العظيمة في المغرب وعم الخراب به»[(٣)]. وفي الأندلس أفادتنا نازلة عرضت على الإمام الشاطبي(ت٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)، تكشف عن دور المجاعة في تكسير طوق الزواجر الفقهية، التي تمنع التعامل التجاري مع نصارى الأندلس، لاسيما في المواد الاستراتيجية كالعتاد الحربي، غير أن الحاجة إلى الغذاء دفعت بعض الأندلسيين إلى الهجرة إليهم سراً متجاوزين بذلك المحاذير الشرعية «لكونهم محتاجين إلى النصارى في أشياء أخرى من المأكول والملبوس»[(٤)].

٢ ـ الهجرة نتيجة الزلازل والسيول:

ساء الوضع في الأندلس خلال منتصف القرن السادس الهجري وتوالت على مجاله أصناف الكوارث الطبيعية . وفي هذا الصدد ذكر ابن رشد أن الهزات الارتدادية

---

(١) **رحلة التجاني**، تح: حسن حسني عبد الوهاب، ليبيا ـ تونس، ١٩٨١م، الدار العربية للكتاب، ص ١٩١ .

(٢) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٣، ص ١٧٥ .

(٣) ابن قنفذ: **أنس الفقير وعز الحقير** ، م س ، ص ١٠٥ .

(٤) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س ، ج٥، ص ٢١٣ .

التي شهدتها قرطبة وضواحيها سنتي ٥٦٥ ـ ٥٦٦هـ/ ١١٧٠ ـ ١١٧١م خلفت نزيفاً بشرياً تحت الأنقاض ، بينما فضّل الناجون من الهلاك الهجرة الجماعية بعيداً عن المناطق الأكثر تضرراً مثل موضع "أندوشر" الذي أصبح «خلاء وخراباً من هذه الزلزلة التي كانت فيه أشد ما كانت»[١]، فبقي مهجوراً مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بدليل أن الزلزلة «لم تنقطع إلا بعد ثلاثة أعوام أونحوها»[٢]. وعلى هذا الأساس ترسخ في أذهان الناس وسلوكاتهم ما يوحي أن الزلازل غدت مؤشراً على إخلاء المنازل وهجرها كما تدل على ذلك أمثالهم[٣].

كما أسهمت الكوارث والفتن في إجبار الناس على الرحيل، لاسيما في الجبهة الأندلسية، حيث اشتدت الهجمات النصرانية المتكررة في الوقت الذي كانت فيه النوائب تفتك بأهل باجة سنة ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م. فأقدم الموحدون على ترحيلهم، «فأزعجوا منها ووصلوا إلى إشبيلية»[٤]. كما أجبرت السيول العاصفية جيوش أبي عنان المريني المتوجهة لإخضاع قسنطينة عام ٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م، على الرحيل والعودة إلى قواعدها بالمغرب خوفاً من نتائجها السلبية[٥] .

٣ ـ الهجرة نتيجة الطواعين والأوبئة:

إن الكوارث الطبيعية التي ألمت بالأندلس في العقد الثاني من القرن السادس الهجري الموافقة للحروب المرابطية المسيحية، نتج عن تفاعلاتها اندلاع وباء ٥١٩هـ/ ١٢٢٥م، الذي كان من مضاعفاته غير المباشرة التهجير القسري الذي صدر في حق أهل الذمة المعاهدين جراء نقضهم للمواثيق والعهود، عندما أدينوا بالخيانة العظمى بإقدامهم على استدعاء ابن رذمير، فحرر ابن رشد في حقهم فتوى التغريب ،ونفذ الأمير علي بن يوسف «عهده إلى جميع بلاد الأندلس [بإجلائهم] إلى العدوة،فنفي منهم في رمضان عدد جم أنكرتهم الأهواء، وأكلتهم الطرق،ونسفتهم الأسفار، ونزل فيهم الوباء»[٦].

---

(١) ابن رشد: **تلخيص الآثار العلوية** ، م س ، ص ١٣٠ .

(٢) **نفسه** ، ص ١٣١ .

(٣) قالت العامة: «يوم زلزل يوم بروز». الزجالي **أمثال العوام**، م س، مثال رقم ٢٠٦٥، ص ٤٧٢ .

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٣٢ .

(٥) النميري: **فيض العباب** ، م س ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .

(٦) ابن عذاري: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، م س، ج٤، ص ٧٢ ـ ٧٣ . هذا الوباء أحيط بصمت مطبق في مصادر الفترة التي أمكن الإطلاع عليها ، وباستثناء ما ورد في =

ومما ينهض قرينةً على استفحال سلوك الفرار، زمن الكوارث والأوبئة ما أحدثه وباء ٥٧١هـ/ ١١٧٥م من تأثير نفسي بالغ، في إنسان المغرب والأندلس واشتد خوفه على مصيره الغامض. فإذا كان أثره في عموم الناس مسألة لا يرقى إليها الشك، بحيث «كانوا من ضعف المرض والطاعون لايقدرون على الحركة»[١]، فإن الارتباك الذي أحدثه لدى الخاصة وعلية المجتمع، كان كافياً لإزعاجهم في اتجاهات مختلفة بحثاً عن مواطن سليمة. ذلك أن الخليفة أبا يعقوب الموحدي لم يمض على قدومه إلى إشبيلية سوى مدة يسيرة، حتى كرّ راجعاً على وجه السرعة إلى حضرة ملكه على رأس جيش موبوء، فانتقلت عدواه إلى المناطق التي مرّ بها في طريقه، فكان «دخوله مراكش في منتصف رمضان (...) سنة إحدى وسبعين [وخمسمائة] فنزل الوباء والطاعون»[٢].

أما الشيخ أبو حفص بن يحيى الهنتاتي فقد قفل فاراً هو الآخر من قرطبة باتجاه «الحضرة العلية مراكش فمات في الطريق ودفن برباط الفتح من سلا»[٣]. ومن ثم استشرى الوباء في الحواضر الآهلة بالسكان، واضطربت أحوال العامة، أما الخاصة فكانوا «يهجرون المدن خائفين لائذين إلى التحصن في منازل كانوا قد بنوها في الأرياف، مخلفين ورائهم الفقراء محاصرين في المدن»[٤]. وحسبنا أن عوام مراكش تركوا لمواجهة مصيرهم من دون تدخل أو إرشاد رسمي فاستسلم معظمهم للوباء تحت مؤثرات دينية، بينما قاوم آخرون محنهم بالهجرة والفرار، إلا أن حتفهم كان أسرع إليهم من تحديد وجهة الهجرة، «فاتصل روع الناس بالحضرة المذكورة حتى كاد لم يخرج منها أحد ولا يدخلها أحد، وكل من خرج منها فاراً بنفسه مات في الطريق»[٥].

كما تزامن الوباء الذي اجتاح العدوتين عام ٦١٠هـ/١٢١٣م، مع بداية المواجهة الموحدية المرينية، في ظرف كانت فيه فلول الجيش الموحدي المنهزم في العقاب مرتعاً للوباء المذكور. هذا الوباء المكتسح كان سبباً في فرار أهل بياسة عن مدينتهم،

= النص أعلاه لا نعلم عنه أي شيء . والراجح أنه كان محلياً ، إلا أن المعاهدين المغربين نقلوا الوباء إلى المغرب وأسهموا في استفحال العدوى .

(١) **نفسه** ، ص١٣٧ .

(٢) **نفسه** ، ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

(٣) **نفسه** ، ص ١٣٦ . والراجح أنه لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لما علم بظهور الوباء في قرطبة ، وعلى العكس من ذلك اتبع الخليفة أبو يعقوب إرشادات احترازية منها أنه تخلى عن مراسيم الوداع خوفاً من العدوى ولذلك «لم يسلم عليه احد من أشياخ إشبيلية ولا رأوه لاستعجاله». **نفسه** .

(٤) بروديل: **المتوسط والعالم المتوسطي** ، م س ، ص ٧٧ .

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

في حين لم يفرِّط سكان أبذة في بلادهم و«أنفوا من إخلائها كما فعل جيرانها أهل بياسة»[١].

أما المرينيون فقد أحكموا استغلال نتائج هذه الملحمة الوبائية، ونظموا هجرة جماعية لبني جلدتهم نحو المغرب، خصوصاً بعد أن تأكدوا أن الوباء «باد أهله ورجاله»[٢]. فكانت هجرة جماعية منظمة هدفها «اكتساح المسارح التلية بالشمال الشرقي في مرحلة أولى قبل أن تتم مهاجمة سهلي الهبط و أزغار بالشمال الغربي»[٣]. وأخيراً اكتسحوا بلاد المغرب «في جيش كالسيل أو الليل المقمر، وأمم كالنمل، أو الجراد المنتشر»[٤]، وكلها عبارات غنية تفصح عن حجم المهاجرين الذين أعادوا إعمار البلاد بعد فراغها جراء الوباء المذكور. فكانوا على دراية بالبسائط والسهول التي سينزلون بها، سيما وأنهم جُبلوا على رعي قطعانهم فيها إبان حركات انتجاعهم الموسمية. ولهذا لما بسطوا نفوذهم على المناطق الشمالية الشرقية، بعثوا إلى إخوانهم وأخبروهم بحال البلاد وخصبها وطيب مزارعها وسعة مراعيها وكثرة مياهها[٥].

إن هذا النزوح المريني الجماعي نحو المراعي السهلية كان حسب أحد المؤرخين بمثابة «عامل مؤسس للتجربة المرينية كلها»[٦]. فكان إنسان المناطق المستهدفة من هذه الهجرة يواجه أزمتين: طبيعية تمثلت في الوباء الفتاك، وبشرية تجلت في عملية الاكتساح المريني لمجالهم «ففر الناس أمامهم يميناً وشمالاً ولجأوا إلى الجبال المنيعة لتكون لهم حصناً ومآلاً»[٧].

وقد فطن ابن خلدون لهذا الوضع وجعل آثاره دالة على هرم الدولة وخرابها، فقال: «فإذا كسدت أحوال العمران وانتقضت الأحوال وابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر، وخلت دياره، وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان لما أنها صورة

---

(١) الحميري: **الروض المعطار**، م س، ص ٦.

(٢) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، م س، ص ٢٦؛ ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٦٩.

(٣) القبلي: **حول التحركات البشرية**، م س، ص ٥٠.

(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٧٠.

(٥) **نفسه**، ص ٣٦٩؛ **الذخيرة السنية**، م س، ص ٢٦.

(٦) Kably (M), *Societé, pouvoir et religion au maroc à la fin du moyen - age (14 - 15 siècle)*, Islam d'hier et d'aujourd'hui, Maisonneuve et larose, Paris, 1986, p. 14 - 15.

(٧) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، م س، ص ٣٦؛ ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٧١.

للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة»[1].

فكانت النتيجة أن فرّ المستقرون المزارعون، وانحسرت المساحة المزروعة لفائدة الرعي المندمج مع زراعة خفيفة، الشيء الذي تغيرت معه الوضعية القانونية للأرض، بانتقال ملكيتها من مالكين مستقرين مغلوبين، إلى وافدين رُحَّل مكتسحين. وحسبنا أن مثل هذه القضايا لما طرحت على أنظار أهل الفتوى للبث فيها كنوازل مستجدة تباينت بشأنها أجوبة الفقهاء، مما زاد من تعقيد وضعيتها القانونية[2]، كإفراز مأساوي لنزوح الإنسان الاضطراري عن أرضه وموارد رزقه.

ولا نعدم من القرائن ما يؤكد العلاقة الراسخة بين الكوارث الطبيعية، والأوبئة في إجبار الناجين من الهلاك والموت، على إخلاء المدن والنزوح عنها في اتجاهات مجهولة، لا هم لهم إلا البحث عما يشبع الجوع القاتل. ففي سياق تأريخه لحوادث ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م، يخبرنا ابن أبي زرع أنه في هذه السنة «خلت بلاد المغرب وكثر فيها الجوع والوباء»[3]، فنتج عن ذلك خلل في البنية الديمغرافية حيث «كثر الغلاء والجلاء في البلاد الغربية»[4].

ومما يزكي العلاقة بين الكوارث الطبيعية والتحركات البشرية إقبالاً وإدباراً قول ابن أبي زرع: «كان بالعدوة والأندلس في هذه المدة [٦٣٥هـ] غلاء شديد ووباء مفرط هرب فيها أكثر أهل البلاد»[5].

هذا التلازم المتسلسل الذي يشد بعضه بعضاً من غلاء ومجاعة ووباء، هو تلازم تصاعدي، كان يزيد من هواجس الخوف لدى الإنسان الذي سارع إلى الفرار. فصار بحكم العادة إذا اشتد الغلاء، ولاحت إرهاصات المجاعة في الأفق توقع الناس اجتياح الوباء، وهو ما أكده ابن هيدور وجعله مرتكزاً دعم به مقالته الوبائية فقال: «إذا كان الغلا وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء»[6]. هذا التلازم نجد صداه في الواقع التاريخي للعدوتين حيث شمل الوباء وفود إشبيلية وسبتة وغمارة لما قدموا مراكش في

---

(١) **المقدمة**، م س، ص ٣٠٢.

(٢) السجلماسي: **أجوبة فقهية**، م س، ورقة ٢٠؛ الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ١١، ص ٣٥٨.

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٦١؛ الناصري: **الاستقصا**، م س، ج٢ ص ٢٦٤.

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٥١؛ ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**، س٨، ق ١، م س، ص ٢٤٢.

(٥) **روض القرطاس**، م س، ص ٣٣٦؛ **الذخيرة السنية**، م س، ص ٣٧.

(٦) **ماهية المرض الوبائي**، م س، ورقة ٢.

التاريخ المذكور برسم تقديم البيعة للخليفة الرشيد الموحدي «ولم يرجع من غزاة البلدين العشر الواحد»[١].

وبموازاة ذلك، كان شمال المغرب يرزح تحت وطأة مجاعة عاتية، زادت من تفاقم موجة النزوح الفردي والجماعي باتجاه المجهول[٢]. وفي إطار وحدة تناغم الكوارث، كان للمجاعة والوباء المذكورين ما يماثلهما من تداعيات في الأندلس في السنة المذكورة[٣].

إذا كانت الكوارث الطبيعية قد استأثر بها القرن السابع الهجري في المغرب والأندلس، فإن الأوبئة كانت سمة القرن الثامن الهجري بالحوض المتوسطي عموماً والمغرب والأندلس على وجه الخصوص، إلا أن أخبارها ومضاعفاتها أسدل عليهما ستار من الصمت. ذلك أن المصادر التفتت فقط إلى الكوارث والأوبئة المدوية، ولم تعر تفاصيلها أي اهتمام، فضلاً عما ترتب عنها من فرار وتحركات بشرية. غير أن مصنفات النوازل، وكتب الطب حاولت رتق هذه الفجوات من خلال اهتمام العلماء بالهموم اليومية لإنسان العدوتين، تجلى ذلك في ثنائية العدوى والاحتراز، والشهادة والفرار، واتسع الخلاف بينهم حول النازلة المتكررة بشأن «من وقع فيهم الوباء ففروا»[٤]، الشيء الذي أحدث ارتباكاً بين صفوف الرعايا، حين تكاثرت الرسائل والردود واشتد وطيس «سجال ساخن بين الأندلسيين-والمغاربة- ساهم فيه ابن الخطيب وابن خاتمة وابن هيدور وغيرهم، وكانت رؤاهم تصب في تصورين أحدهما يعتقد أن العدوى حقيقية، ولذلك وجب الفرار من الوباء، والآخر يحل محلها إرادة القدر»[٥]. وبقي الأمر مثار نقاش إلى وقتنا الحاضر من دون حسم بسبب تعارض الأدلة، لكن ما يهمنا هو أن الفرار كان أمراً واقعاً ومشهوداً، بدليل حدة الخلاف الذي يعكس الاهتمام المتزايد بالقضية نفسها[٦].

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٤٥.

(٢) البادسي: **المقصد الشريف**، م س، ص ٦١.

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٦٢.

(٤) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ١١، ص ٣٥٨.

(٥) نشاط: «من صعوبات البحث في الديمغرافيا التاريخية للمغرب الوسيط»، **مجلة كلية الآداب**، وجدة، ع ٦، ١٩٩٦، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٦) امتد الخلاف في مسالة الفرار من الوباء أو عدمه إلى صفوف طلبة ابن قنفذ القسنطيني وأحدث فتنة كانت وراء تأليفه لكتاب في القضية المذكورة، ذلك أنه: «بسبب فتنة هذا الوباء واختلاف طلبته في الفرار ممن مرض به الف كتاباً سماه: **المسنون في أحكام الطاعون**». **كتاب الوفيات**، م س، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

أما المناطق الصحراوية فكانت في منأى عن تسرب عدوى الوباء إلى فضاءاتها الواسعة، نظراً للوقاية التي يوفرها مناخها الحار، ومن ثم فقد شكلت في بعض الفترات الصعبة مستودعاً بشرياً، وخزاناً احتياطياً عوض الفراغ السكاني الذي حصل في الحواضر الآهلة بالسكان. إلى جانب المناخ الحار أرجع ابن خلدون ذلك إلى بعض الخصائص الغذائية، وما فطن إليه من عادات بحكم خبرته في مجال العمران البشري فقال: «فالهالكون في المجاعات إنما قتلهم الشبع المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق. وأما المتعودون لقلة الأدم والسمن فلا تزال رطوبتهم الأصلية واقفة عند حدها من غير زيادة وهي قابلة لجميع الأغذية الطبيعية فلا يقع في أمعائهم بتبدل الأغذية يبس ولا انحراف فيسلمون في الغالب من الهلاك الذي يعرض لغيرهم»[١]. ولم يخرج أحد الباحثين عما رصده أمير المؤرخين حين عزا صبر البدويين على الجوع إلى أهمية نظامهم الغذائي القائم على لحوم الإبل والتنقل الطوعي الدائم[٢].

هذا الوضع الطبيعي للصحراء كان له تأثير إيجابي في تحريك بقايا صنهاجة المتمركزة في أطراف الصحراء، لتنظيم هجرة جماعية صوب منطقة سوس، بعدما وصل إلى علم أشياخها قضاء معظم سكانها في الطاعون الأسود. مصداق ذلك أن قبيلة «حربيل دخلت سوس من الصحراء، وهم بقية لمتونة وكدالة، وأن ذلك كان بعد الطاعون الجارف سنة تسع وأربعين وسبعمائة فخلا كثير من جوانب سوس فنزلت فيها»[٣]. الشيء الذي أمد منطقة سوس بعنصر الحياة وأسهم في إعادة إعمارها.

من حصاد ما سبق، يمكن التأكيد على دور الأوبئة في إجبار إنسان المغرب والأندلس على الهجرة والفرار كسلوك يعكس رغبته في البقاء، فصارع الموت البطيء بكل الوسائل بما فيها الفرار والهجرة العفوية والمنظمة إلى حيث اعتقد النجاة والخلاص[٤]. غير أن خيار التحرك كان محفوفاً بنقل العدوى إلى المناطق السليمة فتوالى على الفارين البلاء والمحنة والجلاء[٥]. خوفا من شبح الجوع والوباء ومطاردة الموت. فكانت تحركات مقصودة أحياناً، وعفوية باتجاه المجهول أحياناً كثيرة.

---

(١) **المقدمة**، م س، ص ٩٦ .

(٢) Mas-latrie , *Relation et commerce de l'Afrique Septentrionale au Maghreb avec les nations chrétiennes au moyen-age* , librairie de Firmindidot, 1886 , p. 45 .

(٣) السوسي المختار: **إليغ قديماً وحديثاً**، تعليق: الروداني محمد بن عبد الله، الرباط ، المطبعة الملكية، ، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٤) Dufourcq ; *La vie quotidienne dans l'Europe sous la domination arabe*, Paris, 1978, pp. 93 - 94 .

(٥) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، م س ، مج١، ص ٢٧٩ .

الفصل الثالث

أثر الكوارث الطبيعية في ذهنيات إنسان المغرب والأندلس (ق ٦ ــ ٨ هـ/١٢ ــ ١٤ م)

أولاً: ذهنيات التعليل الخرافي

أفضى بنا البحث عن السلوكات والذهنيات التي واجه بها إنسان المغرب والأندلس الكوارث الطبيعية إبان حقبة الدراسة إلى النبش في ظواهر ملغزة، تصنف ضمن لائحة البدع والمحرمات، تجلت في ذهنيات خرافية وشعوذة ، وسلوكات سحرية تنجيمية أحياها الإنسان وارتبط بها أشد الارتباط، إبان المنعطفات المناخية الحرجة في حياته ليعلق عليها عجزه وآماله وآلامه .

كما أسهمت أجهزة المخزن في تغذية العقلية السحرية التنجيمية ، من خلال تقريب المنجمين حرصاً منهم على معرفة أسرار الغيب، وكشف الطالع، وقراءة القرانات، بحيث قلما كان يخلو مجلس أمير أو خليفة من منجِّم أو زاجر، أو راصد يزعم الإخبار بسعد أو نحس القابل من الأيام.

١ ـ الرياح والعواصف والذهنية الخرافية:

أذاع الكهان كلاماً عاماً مبهماً بحدوث فواجع وكوارث في المغرب سنة ٥١٠هـ/ ١١١٦م، فاضطرب العوام وخيم الذعر على نفوسهم ،مما يعكس قوة تأثير الكوارث المفجعة في حياتهم، من خلال التصديق الجازم بوشايات المنجمين من دون أدنى شك أو تردد حيث «أرجف العوام بأنه سيكون في شهر رمضان [٥١٠هـ] خطب عظيم ، وحادث كبير، وقطع على الدولة شديد ،وأن السلطان سيموت فيه وفشى القول بذلك

فيهم وانتشر ، فأكذب اللّه قولهم وعطل إرجافهم»[١].

هذا النص يكشف غياب عقلية نقدية فاحصة للأخبار، وممحَّصة للزائف فيها من المعقول، فضلاً عن انعدام أي تبرير أو تعليل يستند إلى أسس علمية منطقية، فكانت النتيجة أن بعثت هذه الوشاية الخرافية الذعر والهلع في صفوف شرائح واسعة من العوام ممن جزم بتصديقها .

كما أن كوارث الزوابع والسيول التي توالت على إنسان العدوتين، مهددة موارده المادية ووجوده النوعي ،كانت باعثاً على تسرب بعض الأساطير والخرافات إلى مخياله ومعتقده. وفي هذا الصدد شاع أن الأندلس محروسة من الكوارث والآفات، بسبب ما في صنم قادس من الحدثان حيث يبدو من سياق منطوق النص أن الحميري تقبل الفكرة من خلال عدم نقده لها أو تعليقه على مضمونها الخرافي على الأقل فقال: «إن صنم قادس موضوع على بلاد الأندلس ، فجعل رأسه لطليطلة ، وصدره لقرطبة، وكذلك أعضاؤه قسَّمها ـ بعض المؤلفين ـ عضواً عضواً على بلاد الأندلس ،فمتى أصاب عضواً من هذه الأعضاء آفة حلت بذلك القطر الذي من قسمته الآفة»[٢]. فكان حري بالمؤلف أن يتساءل على الأقل كيف لصنم قادس أن يحمي الأندلس من الكوارث، من دون أن تكون له القدرة على درئها عن أعضائه أولاً، قبل انتقالها إلى حواضر شبه الجزيرة الأندلسية ؟ ! الشيء الذي يعكس أزمة ضمير النخب الواعية، ولا غرابة بعد ذلك إن اعتقد العوام في كون الصنم المنتصب يحجز عنهم ويقيهم كوارث العواصف و «يمنع هبوب الرياح فيما جاوره من البحر المحيط إلى أن هدمه عيسى بن ميمون في ثورته سنة أربعين وخمسمائة»[٣].

كما شاع تعليل حدوث الكوارث الطبيعية، بتأثير الطلاسم التي خربها الإنسان إمعاناً في إرهابه وحمله على الاستسلام للطقوس السحرية دونما تفكير أو معارضة ،

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س ، ج ٤، ص ٦٢.

(٢) **الروض المعطار** ، م س ، ص ٤٤٩ .

(٣) عيسى بن ميمون من رؤساء البحر في دولة المرابطين قام بثورة عند موت تاشفين في قادس وأعلن استقلاله فيها ،ثم خضع للموحدين . **الاستقصا** ، م س ، ج ٢ ص ٢٠٦؛ الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، هامش رقم ٥ من تعليق إحسان عباس ، ص ٤٤٩ . وكان اعتقاد العامة جازماً بدوره في حراسة الأندلس من غارات النصارى وفي هذا الصدد نقل الحميري ما يفيد هذا الاعتقاد بقوله: «إذا هدم صنم قادس استولى النصارى على بلاد الأندلس، فنظروا فإذا الوقت الذي هدمه أبو الحسن علي بن عيسى بن ميمون فيه دخل النصارى قرطبة وملكوها». **نفسه**، م س ، ص ٤٤٩ .

سعياً من المشعوذين والكهنة إلى تعطيل حاستي الشك والنقد بغية وأد إرهاصات الوعي في أوساط العوام مهما كان ذلك جنينياً .

في هذا المنحى أحدثت خرافات شبيهة بالأساطير هلعاً في شرائح عريضة من المستضعفين المحرومين، بما أذاعه المنجمون من وشايات مرعبة حول فناء العالم سنة ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م، واللافت للانتباه أن المسلمين والمسيحيين ماج بعضهم في بعض بحثاً عن منافذ للخلاص .ذلك أن كل إنذار من هذا النوع كان يفهم بدنو موعد الفناء الذي لا محالة سيتخذ صورة من صور الكوارث العقابية الماحقة، وحسبنا ما أورده أحد المؤرخين بشأن أخبار سنة ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م بقوله: «أجمع المنجمون في هذا العام في جميع البلاد على خراب العالم في شعبان عند اجتماع الكواكب الستة في الميزان بطوفان الريح ، وخوّفوا بذلك الأعاجم والروم فشرعوا في حفر مغارات ونقلوا إليها الماء والزاد وتهيأوا، فلما كانت الليلة التي عيَّنها المنجمون لمثل ريح عاد ونحن جلوس (...) والشموع توقد فلا تتحرك ولم نر ليلة مثل ركودها»[١].

إن تركيز المنجمين على عناصر المناخ، في حدوث الاضطرابات والفناء بالطوفان، تركيز يجد تفسيره في توظيف المسبقات والتمثلات الدينية، محاكاة للمقدس في تطهير الأرض من المدنس. سيما وأن الرياح والعواصف العاتية، ارتبطت في مخيال الناس الديني بعلامات الساعة والبعث، متخذة صوراً شتى لألوان العذاب والعقاب التي استهدفت الأقوام الغابرة[٢].

ومما يصدق حضور هذا التمثل في ذهنيات عوام العدوتين، ما أورده التجاني واصفاً شدة العواصف المناخية التي اعترضته في رحلته من قابس إلى المغرب الأقصى بقوله: «فاشتد عصف الريح حتى أيسنا من الحياة بابتعاد واستعذنا اللَّه من قتلة عاد، وقصفت الريح في ذلك اليوم من البساتين التي اكتنفتنا نحو عشرين نخلة فانجعفت في الأرض ولم يتأذ أحد من الناس»[٣].

ومن تجليات ذهنيات التعليل الخرافي بالأندلس، شيوع ربط الاضطرابات الجوية بتأثير الطلاسم، الشيء الذي يكشف عن وحدة الظاهرة في العدوتين من خلال موضوع

---

(١) العماد الحنبلي: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، القاهرة، عنيت بنشره مكتبة القدسي، ١٣٥٠هـ، ج ٤، ص ٢٧٣ .

(٢) كقوم عاد الذين أهلكوا بالريح الصرصر، لقوله تعالى: ﴿وأما عاد فأهلكوا بريح صرصرعاتية سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما فترى القوم فيها صرعى﴾، سورة الحاقة، الآيتان: ٥ ـ ٦.

(٣) **رحلة التجاني** ، م س ، ص ١٧٣ .

التعليل، ونمط التفكير والتأويل الذي عزاها بسهولة إلى دور الطلسم الذي انتزعه الخليفة المنصور الموحدي سنة ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م لما نزل بقرطبة «ومشى أثناء ذلك للزهراء بنية الاعتبار بآثار القرون الذاهبة والأمم السالفة فأمر بقلع الصورة التي كانت على بابها، وكان من الاتفاق أن ذهبت ريح عاصف بأصيل ذلك اليوم أثرت في خباء الساقة بعض التأثير وقطعت في طنبه كالقطع اليسير،فأرجف جهال من عوام قرطبة أن ذلك بسبب صورة الزهراء وأنها كانت طلسماً لما ارتدعها من الأشياء»[١]. ومن ثم يعكس هذا التعليل الخرافي أثر المعتقدات الشعبية التي أبداها العوام أمام عجزهم عن إدراك خفايا التحولات الطبيعية، وجعلوا وراء كل تأثير مناخي عالماً معقداً من الأرواح والطلاسم، معتقدين بسذاجتهم أنها موكلة بحراسة مكان ما، ذلك أنه كلما نازعها الإنسان وظيفتها تحولت إلى قوة هجومية انتقامية تتشكل في صور كوارث مدمرة كالريح العاصف الذي ألم بخباء ساقة الخليفة المذكور !!

وفي السياق ذاته، اعتقد أهالي نفزاوة أن عواصف الرياح والزوابع الجوية المدمرة، ناتجة عن تكسير أحد طلاسمها، الشيء الذي أثار ذهول التجاني[٢] بقوله: «ومن الغرائب ما اختصت به هذه البلدة من شدة عصف الريح ، واتصال ذلك غير مختص بفصل من فصول العام، وهم ينسبون ذلك إلى طلسم كان مدفوناً وأن بعضهم أخرجه وكسره فكان سبب ذلك عندهم دوام الريح». هذا التعليل لا يمكن فصله عن دور الرياح الشرقية الجافة ذات التأثير البالغ في المزروعات، إلا أنه وظف في غير محله. وكان العوام أكثر تصديقاً للخرافات بحكم تدني مستوى الوعي في صفوفهم، وسهولة تقبلهم لأفكار الخلاص، مهما كانت عارية من روح العلم ومنطق العقل. ولعل ذلك ما يفسر تعثر انخراطهم الفاعل في الحركات الثورية، التي مني أغلبها بالفشل في بحر الحقبة مدار الدراسة[٣].

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٠٥ .

(٢) **رحلة التجاني** ، م س ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٣) إن خصائص الذهنية المذكورة لامسها ابن الخطيب في أغمات لما زارها ولاحظ في بعض ما اعترى أهلها من «نوك وغفلة ،علتها إن صدقت الأخبار سلامة وسذاجة ، فتعمر بمحلهم الأسمار وتتجمل بنوادر حكاياتهم الأخبار». ابن الخطيب: **نفاضة الجراب** ، م س ، ج ٢، ص ٥٥ . ومما يصور سذاجة العوام وغفلتهم تسليم أكثرهم بالخرافات والأوهام التي نسجت حول الثائر الجزيري. كما انتقد ابن عذاري الخرافات التي نسجت حول ثورة الجزيري في فشل الموحدين في إلقاء القبض عليه في المغرب وتمكن من الفرار إلى الأندلس حيث: «تواترت الأنباء بأنه جاز إلى الأندلس فأمر المنصور بالكتب إلى جميع الجهات بصفته وأمارته وهيئته (...) وقد كان ذكر أنه يتصور في صورة الحيوان الذي لا يعقل مثل الحمير والكلاب والسناسير =

كما أن العواصف البحرية التي أغرقت أسطول أبي الحسن المريني، لم تحدث حسب ذهنية التعليل الخرافي تحت تأثير عوامل الاضطرابات الجوية وهيجان البحر، بقدرما نسب ذلك إلى سهام العين، ذلك أنه حسب «علم أهل البصائر أن عين الحاسد أصابت فكان ذلك بالسحب الذوالح»[1].

وفي غياب تعليل علمي واضح بين أسباب العواصف ونتائجها، في ظل القانون الكوني الذي تخضع له التحولات الجوية والاضطرابات المناخية، فقد فصلت بعض الروايات ما أشكل في النص المذكور في سياق حكي أسطوري، تخيل رواته أبطالاً وهميين زعموا امتلاك ناصية خرق العوائد، والتحكم في الظواهر الطبيعية، من خلال سهام العين التي تصيب الهدف بدقة متناهية، على النحو الذي كان يتدخل به الأولياء للحد من تأثير الكوارث الطبيعية عبر كراماتهم[2]. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يوظف هؤلاء طاقتهم للحد من خطورة الكوارث الدورية ؟!!

هذا الحكي الأسطوري لحادثة غرق السفينة أورده المقري بقوله: «ذكر الشيخ أبو عبد اللّه الآبلي (...) أن رجلاً كان بتلك الديار معروفاً بإصابة العين فسأل منه بعض الموتورين للسلطان أبي الحسن أن يصيب بعض أساطيله بالعين ، وكانت كثيرة نحو ستمائة ،فنظر إليها الرجل العائن فكان غرقها»[3].

أما ابن الخطيب، وبالرغم من مكانته العلمية، فقد وجدت مسوحات الذهنية الخرافية المشبعة بالطيرة طريقها إلى قاموسه في وصفه للحادث؛ مع أنه كان يدرك أن أبا الحسن المريني لما علم استبداد ابنه عليه سنة ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م وهو عام وباء بالمناسبة ، رحل على الفور ولم يكن بوسعه الانتظار أو اختيار الوقت المناسب «فركب البحر في الفصل المحذور والوقت المشؤوم»[4]. إن صدور هذا التحليل لحادثة غرق السفينة من شخصية مشهود بوزنها العلمي، دعم بطريقة غير مباشرة لمكانة

= وألقي في ذلك من الأخبار ما نسي به أخبار أبي دلامة الكذاب فصح عند المستضعفين من العوام تصحيح ذلك الكلام ، وكانوا متى رأوا سنوراً في منازلهم لم يشكوا أنه الجزيري طالباً للإختفاء والفرار فيتلقون ذلك الحيوان الذي يرونه حيث كان بالإنكار». ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ . وحسبنا أن المتأمل في أساطيرها يلحظ تجدر الذهنية الخرافية في أوساط عوام المغرب والأندلس في الحقبة المعنية بالدراسة .

(١) النميري: **فيض العباب**، م س، ص ٩٠ . الذوالح: المثقلة بالأمطار الغزيرة .

(٢) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، م س، ص ٧٣ .

(٣) **نفح الطيب** ، م س ، ج ٦، ص ٢١٦ .

(٤) **شرح رقم الحلل في نظم الدول**، تعليق وتقديم: عدنان دوريس، دمشق، ١٩٩٠م، منشورات وزارة الثقافة السورية، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

الخرافة في أوساط العوام، ولذلك صار اختيار أوقات السفر يتحدد بما يسفر عنه الزجر والتطير لتفادي الفترات المشؤومة، وذلك بعد صدور مؤشرات توحي بالإقدام أو الإحجام، وهذه عادة ترسخت في ذهنيات السذج كحقيقة غير قابلة للنقاش والجدل، لاسيما إذا حازت ممارسة هذه الطقوس على تزكية غير مقصودة من تصرفات ذوي القلم من علماء القدوة .

٢ ـ القحط والمطر والجراد والذهنية الساذجة:

إن الصعوبات الطبيعية التي واجهها إنسان العدوتين، في الحقبة المبحوث فيها أملت عليه ردود فعل يكتنفها الاضطراب والارتباك. فهيمن على تفكيره هاجس الخلاص من ضغطها بأي وسيلة متاحة ، وتحقيق الحد الأدنى للأمن بمفهومه العام وخاصة ما تعلق منه بالغذاء والاستقرار المادي والنفسي. فكان طبيعياً أن ينساق مع كل صيحة رامت تلبية حاجياته مهما كانت خرافية، فانقبض عن الإنتاج وسبل الخلاص الواقعي، وركب سراب الطلاسم والشعوذة والسحر من دون التحرك لكسب المعاش بالكد الطبيعي المنافي لذهنية التواكل في انتظار المجهول .

إن هذه القسمات الذهنية الاستسلامية، الناتجة عن علاقة واضحة بين ضعف الوعي الديني الرسالي، وتدني مستوى الإدراك العلمي، مقابل التعلق بأحكام التنجيم والسحر والعرافة ، علاقة تنبه إليها ابن خلدون في عصره وسجلها في **مقدمته** كثابت من ثوابت الذهنية التواكلية العاجزة ،مبيناً أن الذي يحمل الإنسان على ذلك في الغالب هو «التشوف إلى عواقب أمورهم وعلم ما يحدث لهم من حياة وموت وخير وشر»[١].

وفي هذا المنحى اعتقد الأندلسيون "البركة في مطر نيسان"[٢]. كما زعموا أن لنبات "اللوف"[٣] صوتاً «يسمع منه يوم المهرجان وهو يوم العنصرة، ويقولون إن من

(١) «ولقد نجد في المدن صنفاً من الناس ينتحلون المعاش من ذلك لعلمهم بحرص الناس عليه ، فينتصبون لهم في الطرقات والدكاكين يتعرضون لمن يسألهم عنه . فتغدو عليهم وتروح نسوان المدينة وصبيانها ، وكثير من ضعفاء العقول ، يستكشفون عواقب أمرهم في الكسب والجاه والمعاش والمعاشرة والعداوة وأمثال ذلك ، ما بين خط في الرمل ويسمونه المنجم ، وطرق بالحصى والحبوب ويسمونه الحاسب ، ونظر في المرايا والمياه ويسمونه ضارب المندل وهو من المنكرات الفاشية في الأمصار». ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

(٢) ابن الخطيب: **الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، م س، ص ١٥٨ .

(٣) قال ابن البيطار «وعامتنا بالأندلس تسميه غرغينة وبعضهم يسميه الصراخة لأنهم يزعمون عندنا أن له صوتاً». **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية**، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، مج٢، ج ٤، ص ٣٩٠.

سمعه يموت في سنته تلك»[١]. إن استمرار هذه العقلية يعكس خروج الثقافة الغيبية لدى العوام عن سياقها الديني الواضح إلى براثن الخرافة والشعوذة. أما الخرافات المرتبطة بجوائح الجراد، فقد كانت مزارع لورقة الأندلسية مسرحاً لها بحيث زعم أهلها أنه «كان فيها جرادة من ذهب طلباً لدفع مضار الجراد ، فسرقت من هناك فلم يزل الجراد من حينئذ عندهم فاشياً»[٢]. وهكذا استسلموا للقوى الوهمية المؤثرة حسب زعمهم في الكون، قائلين أنه «لا يمكن دفع الطلسمات لأننا قد شاهدنا أنفسنا آثارها ظاهرة إلى الآن من قرى لا تدخلها جرادة ولايقع فيها برد»[٣]. وهذا الإصرار على ربط الآفة بالطلسم يدل على أن ميكانيزم تفكيرهم كان خرافياً[٤].

ففي الفترات التي تعاقبت فيها السنوات العجاف ، غالباً ما كان الناس يقصدون المشعوذين والمنجمين، بحيث لم تكن تخلو قرية ولا مدينة من كاهن أو منجم أو ساحر، يدعي القدرة على بسط السيطرة على الكوارث الطبيعية، وفق طقوس يزعم نجاعتها في استجلاب المطر، والإخبار بمبهم القابل من التحولات المناخية، منها: تحديد الأسبوع الثاني من شهر دجنبر/ كانون الأول مناسبة لسقوط الأمطار. ولهذا تشوف العوام إلى ما يحدث فيها، فإن كانت لياليها السبعة مطيرة، فتلك علامة على خصب العام، وإن كانت صاحية فالسنة قاحطة[٥].

واضح إذن أن المشعوذين مارسوا تأثيراً، من خلال تضمين وصفاتهم الخرافية أعداداً وترية، لما لها من أثر في تصديق العوام للتعليل المرتبط بها، ولا غرابة في ذلك؛ فغالباً ما يتقاعس العوام السذج عن العمل في انتظار ما يؤول إليه أمر التغير المناخي، في غضون الأسبوع الثاني من دجنبر المذكور.

ومن خلال حيل هؤلاء وقع العوام في شراك الاستجابة لطقوسهم، وفي هذا السياق ورد أن سكان غمارة دأبوا على الاستغاثة بالساحرات لاستدرار المطر[٦]، وهي

---

(١) **نفسه** .

(٢) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٥١٢ ـ ٥١٣ . «لورقة بالأندلس من بلاد تدمير، وهي على جبل عال، وبينها وبين مرسية أربعون ميلاً». **نفسه**، ص ٥١٢ .

(٣) ابن حزم: **كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل** ، ط ١ ، ١٣٢١هـ ، دار الفكر، مطبعة التمدن ، ج ٥، ص ٤ .

(٤) أولاد الفقيهي عبد الواحد: «السيكلوجيا العربية بين الواقع والآفاق» ، مجلة **الوحدة**، السنة ٥ ، ع ٥٠ ،ربيع الثاني ١٤٠٩هـ/ نوفمبر ١٩٨٨م، ص ٣١.

(٥) مؤلف مجهول: **تقييد في الأنواء وشهور السنة**، م خ ع، الرباط، رقم: (د ٢٧٦٥)، ص ٣٢٠ـ٣٢١ .

(٦) مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ١٩١؛ ابن خلدون: **كتاب العبر** ، م س ، ج ٦، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

عادة ترجع إلى القرن ٤هـ/ ١٠م مع "دبو" أخت المتنبىء حاميم. ثم استمرت الذهنية السحرية إلى عصر ابن خلدون على الأقل مع الكاهنات اللواتي زعمن القدرة على استجلاب المطر ومحاربة القحط، بقوله: «وما زالوا ينتحلون السحر لهذا العهد ، أخبرني المشيخة من أهل المغرب أن أكثر منتحلي السحر منهم النساء العواتق»[١]. هذه الملاحظة لم تكن خاصة بنساء غمارة فحسب بل نجد نساء أغمات قد تعاطين السحر فاشتهرت فيهم زينب النفزاوية التي «كان لها أخبار مستطرفة غريبة كمثل أخبار الكهنة، فبعض يقولون إن الجن يكلمها، وبعض يقولون هي ساحرة ، وبعض يقولون كاهنة»[٢].

كما لم يجد المرابطون غضاضة في الاستعانة بدجل بعض المشعوذين، والسحرة أثناء إقدامهم على بناء عاصمة ملكهم مراكش، لتوفير الماء في بيئة جافة مستفيدين من خدمات «بعض السحرة لوضع العراقيل التي تحول دون معرفة العدو مصادر الماء المجلوب للمدينة تجنبا لقطعه عنها»[٣].

لا يمكن فهم الذهنيات الخرافية من دون ربطها بأثر الجفاف وما ترتب عنه في المجال المذكور، من مجاعات على طول تاريخ الحقبة المدروسة، ذلك أن الطقوس المتبعة تعكس رغبة دفينة لتأمين الغذاء، لاتقاء المهالك من الكوارث. ومما يؤيد استفحال هذه الخرافات، أن عرضت طقوسها على نظر أهل الفتوى حيث «سُئل ابن لب عن رجل ادعى أنه يرفع المطر على الخلق ثمانية أعوام ولا يرحمهم بقطرة»[٤].

كما ساد الاعتقاد بتأثير النجوم في حصول الاضطرابات المناخية، فاختصت المناطق القاحلة في المغرب والأندلس بطقوس سحرية قائمة على التخمين والرجم بالغيب[٥] مع جزم المعتقدين فيها أن ما يحدث من كوارث طبيعية لها صلة مباشرة بطبائع وحركات النجوم والأجرام السماوية ،وهذا ما اهتم به علم الفلك القائم على

---

(١) **كتاب العبر** ، م س ، ج ٦، ص٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س، ج ٤ ص ١٨ .

(٣) بوتشيش :**المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع . الذهنيات . الأولياء)** بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٣، ص ١١٦ .

(٤) ابن لب (هو أبو سعيد فرج بن قاسم، توفي عام ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م)؛ الونشريسي :**المعيار المعرب**، م س ، ج٢، ص ٣٩٥.

(٥) قال الغزالي: «إن أحكام النجوم تخمين محض ليس يدرك في حق آحاد الأشخاص لا يقيناً ولا ظناً، فالحكم به حكم بجهل، فيكون ذمه على هذا من حيث أنه جهل لا من حيث أنه علم». الزبيدي: **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** ، نفسه، ج١، ص ٣٥٤ .

قواعد علمية. أما أصحاب التنجيم والعرافة والكهانة، فيسعون إلى معرفة الغيب بواسطة طقوس تخمينية، «ويكون ذلك كتخمين الإنسان في أن السماء تمطر اليوم مهما رأى الغيم يجتمع وينبعث من الجبال فيتحرك ظنه بذلك، وربما يحمى النهار بالشمس ويذهب الغيم، وربما يكون بخلاف، ومجرد الغيم ليس كافياً في مجيء المطر، وبقية الأسباب لا تدرى»[(١)].

كما شاع بين العوام نسبة الأمطار إلى سقوط نجم من النجوم، وهو معتقد قديم قوَّض الإسلام دعائمه في وقت مبكر، غير أنه عاد للظهور أثناء مراحل الوهن الحضاري للأمة، المتزامن مع ابتلاءات الكوارث الطبيعية خلال الحقبة المدروسة، وهو المعروف عند الخاصة والعامة بالأنواء[(٢)]. وبالتالي صار من قبيل المسلمات أنه لا بد للنجوم «أن يكون مع أكثرها نوء من مطر أو رياح أو عواصف وشبهها، فمنهم من يجعله لذلك الساقط، ومنهم من يجعله للطالع لأنه هو الذي ناء أي نقص، فينسبون المطر إليه»[(٣)].

هذا الارتباط بالأحكام التنجيمية، يعكس بقايا الجاهلية والمؤثرات الوثنية البربرية والعربية الضاربة في عمق تاريخ العدوتين. فإذا كان موقف الشرع الإسلامي واضحاً من المعتقدات الوثنية، وخاصة ما ارتبط منها بالاعتقاد في تأثير النجوم في حدوث الكوارث وسقوط الأمطار[(٤)]، فإن المتتبع لعادات وأنماط سلوك إنسان العدوتين إبان حدوث الكوارث الطبيعية، يلحظ سيادة المعتقدات الخرافية السحرية التي وجدت في المغرب والأندلس «مجالاً خصباً لرعايتها وتثبيتها في النفوس، وهي بطبيعتها بيئة تساعد على تغذية تخيل الإنسان لما وراء الكون»[(٥)].

ومن بين المعتقدات الدفينة، التي تمثّل انعكاساً لدور الكوارث الطبيعية في حياة

---

(١) الزبيدي: **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، ج١، ص ٣٥٤ .

(٢) قال النباهي: «النوء عند العرب سقوط نجم من نجوم المنازل الثمانية والعشرين ، وهو مغيبها مع طلوع الفجر وطلوع مقابله بالمشرق». **المرقبة العليا** ، م س ، ص ١٧٥ .

(٣) **نفسه**.

(٤) قال ابن خلدون: «والنبوات أيضاً منكرة لشأن النجوم وتاثيراتها . واستقراء الشرعيات شاهد بذلك في مثل قوله: إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، وفي قوله ﷺ أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي . فاما من قال مطرنا بفضل اللّه ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ، وأما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب». **المقدمة** ، م س، ص ٦٠٣.

(٥) بنعبد اللّه :**الماء في الفكر الإسلامي والآداب العربية**، المحمدية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ج ١، ص ٣٤٧.

إنسان العدوتين، جزمه بتأثير نجم سهيل في حدوث الفيضانات، وموت الحيوانات، ووقوع الأمراض والأوبئة، وأحياناً وقع في شراك الاعتقاد بالأساطير الخرافية حتى بالنسبة لبعض أفراد النخبة المثقفة، ذلك أن التجاني قبل بعضها وشكك في بعضها الآخر، معطلاً بذلك تمحيصه المعتاد وعقليته النقدية اليقظة بقوله: «إنما الغريب من أمر سهيل وهو صحيح مشاهد أن الإبل ساعة طلوعه تستدبره فلا تزال مولية بوجوهها عنه ما دام طالعاً، وإن كانت حين طلوعه مستقبلة لجهته استدارت في الحين فولته أدبارها، وهذا أمر شائع مستفيض لم أر من أهل الإبل إلا مقراً به مصدقاً له (...) وكانوا يزعمون أن طلوعه يسبب موت الإبل ووقوع الوباء فيها ، فلأجل ذلك تكرهه وتستدبره (...) ولهذا قال ساجعهم: إذا طلع سهيل برد الليل وخيف السيل وامتنع القيل وكان [لـ] لام الحوار الويل»[1].

ومما زاد من ارتباط الفئات الدنيا بالمشعوذين والدجالين، انخراط النخبة المثقفة عن قصد أو عن غير قصد في تشجيع الذهنية الساذجة، من خلال التنظير والتقعيد للفكر التنجيمي، فاتسعت بذلك دائرة التعليل الخرافي في صفوف العوام فكانت «سذاجتهم تجعلهم يصدقون كل شيء مهما كان مستحيلاً، لأن العامة تجهل نواميس الطبيعة جهلا تاماً»[2].

وشاع نتيجة لذلك ربط التحولات المناخية المعتدلة والقصوى، بمساقط النجوم ومطالعها والاستدلال «بسير زحل في المنازل الثمانية والعشرون»[3]. وفي هذا الصدد

---

(١) لام الحوار: صغير الناقة قبل أن يُفصل عنها قال التجاني: «إنما كان هذا الويل لفراقها له ، والقيل إما من القائلة وهي نومة الظهيرة ، أو من الشرب في ذلك الوقت (...) وكانت العرب تزعم أن سهيلاً كان رجلاً يعشر الناس أي يأخذ عشر أموالهم ، وكذلك الضب وانهما كانا مكاسين على تجار البر والبحر إتاوة فمسخهما اللّه عقوبة لهما ، وجعل أحدهما نجماً في السماء والآخر حيواناً في الأرض (...) وذلك من خرافات الأعراب». **رحلة التجاني** ، م س ، ص ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ . إن المنهج العلمي النقدي الذي تحلى به التجاني في تقويض النسق الأسطوري للخرافة التي اعتمدها الأعراب في مسألة مسخ جباة الضرائب ، لم تكن آلياته حاضرة في وصفه لسلوك إنسان العدوتين مع نجم سهيل أعلاه ، وإن كان الاضطراب والذهول باديين من خطابه من خلال عدم اقتناعه بالخرافات التي نسجت حوله ، إلا أنه لم يصدر موقفاً صريحاً منها كعادته مع غيرها . «جبل سهيل من أعمال مالقة وبه سمي الجبل»؛ **نفسه**، ص ٥٩. «ومنه يظهر سهيل من كواكب الجنوب» . ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، م س ، ص ص ٥٢ ؛ ابن الخطيب، **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، م س ، ص ٧٦ .

(٢) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٧٠ .

(٣) مؤلف مجهول: **محيط الأسرار** ، م خ ع ، الرباط ، رقم (د ٢١٥١)، ص ٤١ ، ضم .

أكد ابن هيدور أن «المعتبر في الطوفانات قران الثقيلين في رأس الحمل ويقال له القران الأكبر (...) والمعتبر في الأمطار كينونة الكواكب الممطرة في البروج الممطرة (...) والمعتبر في الأرياح (كذا) والرعد والبرق والزلازل والصواعق كوكب عطارد»[١].

هذه الذهنية الخرافية أضحت سمة غالبة على ثقافة المجتمع في فترات الانحطاط، وصار الإنذار بتكهنات المنجمين بشأن حدوث الكوارث المتعددة لغة التواصل بين الخاصة والعامة، وعلى تخمينات روادها كانت تزرع بذور التواكل والعجز، التي تعد العامل الأساس في استفحال الأزمة حين انقبض الناس عن العمل جراء وشايات المشعوذين بقرب حلول الجفاف والجوع والصواعق والأوبئة والزلازل ، من ذلك ماورد في رسالة لابن العذراء إلى صديق له يوصيه وهو من دعاة التنجيم بقوله: «إياك يا بن أخي أن تغفل عن البرج الذي استقر فيه زحل من البروج الإثني عشر في جميع الأعوام. واعلم أنه (...) إذا حل بالسنبلة شبع أهل الأرض كلهم (...) وإذا حل بالميزان غلا الطعام (...) وتكثر السيول (...) وإذا حل بالعقرب يقل المطر في الربيع (...) وإذا حل بالجدي كثر الخصب في المشرق والمغرب ويصلح بالأندلس (...) وإذا حل بالحوت هان الطعام وكثر بالأندلس»[٢].

إذا كانت الآفات والكوارث الطبيعية قد ألقت بشرائح واسعة من العوام في دوامة الممارسات السحرية الخرافية العارية من كل منطق علمي ، فإنه ليس من الإنصاف حصر هذه الذهنية في صفوف هذه الشريحة فقط. كما ذهب إلى ذلك النباهي بقوله: «وإنما وضعت كتب النجوم ليتمعش بها الجاهلون من العامة ولا حقيقة لها»[٣]. وإنما استأثر بها الخاصة من مثقفين وخلفاء ووزراء وولاة وعلماء أيضاً[٤]، وأحاطوا ممارساتهم السحرية التنجيمية بسرية تامة، خوفاً مما يترتب عن إعلانها من مشاكل دينية، واضطرابات اجتماعية، يتعذر إخمادها في حال اندلاعها.

صحيح أن العامة انشغلت بخرافات الدجل والشعوذة والتنجيم، وقد يكون ذلك بتخطيط مبيت من قبل السلطة، لامتصاص غضبهم وتحريفه عن وجهته في المطالبة

---

(١) **الاعتبارات النظرية في الأحكام النجومية** ، م خ ، ع ، الرباط ، رقم (د ٢٩١) ص ٢٣٦ ضم .

(٢) مؤلف مجهول: **رسالة ابن العذراء**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٢١٥١) ص ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ضم.

(٣) **المرقبة العليا** ، م س ، ص ٣٧ .

(٤) «وأكثر ما يعتني بذلك ويتطلع إليه الأمراء والملوك في آماد دولتهم ولذلك انصرفت العناية من أهل العلم إليه» . **المقدمة**، م س ، ص ٣٥١ .

بحقوقهم، لأن المخزن خير من يعلم مدى سخطهم[1] على تردي الأوضاع، أما إذا اشتد القحط فالعامة تتجه إلى تعليله بالظلم والموبقات، التي تقترفها النخبة الحاكمة، ومما ردوده في هذا الصدد قولهم «إذا جار السلطان قحط المطر»[2]. لهذه العوامل وغيرها تعاطى الخاصة، وعِلْية مجتمع العدوتين لتحقيق المساقط والمطالع التنجيمية بسرية، لاستطلاع أخبار الكوارث الطبيعية والتكهن بالسعد أو النحس[3].

ومعلوم أن كل العلوم عند الأندلسيين كان لها حظ واعتناء «إلا الفلسفة والتنجيم فإن لهما حظاً عظيماً عند خواصهم ولا يتظاهر بهما خوف العامة، فإنه كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة إسم زنديق وقيدت عليه أنفاسه، فإن زل في شبهة رجموه بالحجارة أو حرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان، أو يقتله السلطان تقرباً لقلوب العامة وكثيراً ما يأمر ملوكهم بإحراق كتب هذا الشأن إذا وجدت»[4].

تفيض المصادر بأمثلة لنماذج من الخاصة وعلية مخزن العدوتين ممن تعاطوا الدجل والكهانة، منهم مهدي الموحدين الذي وصف بأنه «كان حاذقاً في ضرب الرمل»[5]. فقد استقى مادته أثناء زيارته للمشرق، ونهل ذلك من «عمل المنجمين وجفور من بعض خزائن بني العباس»[6].

كما كانت سياسة الموحدين الأمنية قائمة في قسط منها على أحكام المنجمين، نقتصر منها على نموذج المجازر الدموية التي ارتكبوها بحق الأندلسيين اعتماداً على خرافات المنجمين والمشعوذين، مفادها أن دولتهم في الأندلس سينقضها من وافق اسمه محمد واسم أبيه يوسف، فتطلع الرعايا لهذا المنقذ من الكوارث والأزمات المتلاحقة التي أخذ بعضها برقاب بعض[7]. كما كان لأمراء المرينيين وسلاطينهم

---

(١) المقري: **نفح الطيب**، م س، ج ١، ص ٢٢١.

(٢) ابن الأزرق: **بدائع السلك في طبائع الملك**، تح: علي سامي النشار، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، دار الحرية للطباعة، ج ٢، ص ٦٩.

(٣) ابن خلدون: **المقدمة**، م س، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٤) المقري: **نفح الطيب**، م س، ج ١، ص ٢٢١.

(٥) العماد الحنبلي: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، م س، ج ٤، ص ٧١.

(٦) المراكشي: **المعجب**، م س، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٧) «كان الناس يستشعرون ذلك ويرتقبون ظهور طالب للأمر اسمه محمد واسم أبيه يوسف، وهي العلة المحركة [أي بعد محمد بن يوسف بن هود الجذامي، وهو الذي تعين صاحب الأندلس بعد انقراض دولة الموحدين (...) وكان خروجه من مرسية تاسع رجب [٦٢٥هـ/١٢٢٨م] لمحمد بن يوسف بن نصر بن الأحمر وجرى على الناس بسبب ذلك شخصان من أهل جيان». ابن الخطيب: **أعمال الأعلام**، م س، ص٢٧٨؛ المقري: نفح الطيب، م س، ج ٤، ص ١٨٢.

منجمون، ثبت أنهم كانوا لا يقطعون أمراً إلا بمشورتهم[1].

يتضح مما سبق أن ضعف إدراك إنسان العدوتين، للعلاقات السببية المتحكمة في المتغيرات المناخية، أسهم في سيادة ذهنيات التعليل السحري الخرافي المحاكي أحياناً للأساطير، كما شاع تصديق الإنسان لمزاعم المشعوذين، وسعيه الدائم لتنفيذ إملاءات السحرة والكهنة والعرافين. ذلك ما نروم توضيحه من خلال الطقوس التي مارسها، ظناً منه أنها تدفع عنه فواجع الكوارث الطبيعية.

ثانياً: طقوس سحرية احتفالية

١ ـ طقوس أسطورية مرتبطة بالجفاف والخصوبة:

عرف إنسان العدوتين طقوساً احتفالية لاستدرار عطف السماء، وجعلها تجود بالأمطار زمن الضيق والشدة، التي يسفر عنهما وجه القحط. هذه الطقوس شبيهة إلى حد ما بنسق الأساطير البدائية، منها اعتقاد بوجود الأرواح الشريرة في بعض الحيوانات. وللحصول على المطر ـ في اعتقادهم ـ لابد من تدميرها عبر تقديم الحيوان قرباناً للذبح أو الحرق.

وفي هذا السياق كانت القبائل العربية المستوطنة للمغرب، تزعم مكافحة الجفاف بطقوس تعود إلى جذور تاريخها الوثني الضارب في عمق الجاهلية، وذلك «بربط بعض فروع أشجار العشر والسلع في أذناب البقر ويصعدونها إلى جبل مرتفع ويضرمون النار فيها زعماً منهم أنهم يمطرون من وقتهم»[2]. وذهب بعض الباحثين إلى تحليل إيماءات العلاقة بين البقر ونزول الأمطار مبيناً أنها «علاقة قديمة إذ يمثل هذا الحيوان قوة تتحكم في السحب وتنزل المطر، وما استسقاؤهم بالبقر إلا من مخلفات عبادة الثور، وما يرمز إليه من الخصب والإرواء. ويبدو أن النار المضرمة في حطب

---

(١) فقد أورد أحد المؤرخين في أعقاب أحداث ٦٤٥هـ/١٢٤٧م المواكبة لخروج أبي الحسن السعيد المريني لمنازلة صاحب تلمسان أبو يحيى يغمراسن فوصل إلى تانسيفت «فنزل بمحلته عليها وكان منجمه يرى في علمه ونجمه حمرات كثيرة تدل على وقيعة كبيرة فأمر ببناء المصلى وعيَّد هناك عيد الأضحى وكثرت الدماء في المحلة من الضحايا ، فقال المنجم هذه الحمرة التي ظهرت لك والمنايا فانبسطت آماله وانشرحت للحركة حاله». ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م، م س ، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٢) «العشر لا يأكله حيوان ومنابته القيعان وبطون الأودية وقد ينبت بالرمل». التجاني: **رحلة التجاني**، م س، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

السلع والعشر إنما هي تطور لطقوس واحتفالات قديمة تتصل بهذا (الإله ـ الثور)»[1].

يتضح من قسمات هذا السلوك الاحتفالي، الذي قدمت فيه البقر قرباناً تأكلها النيران، البعد الأسطوري من خلال تدمير هدية، لإرضاء قوى خرافية يعتقد فيها القدرة على خرق العوائد، وقهر قوى الطبيعة القاسية لاستدرار عطف السماء. غير أن هذه الممارسات كانت مرفوضة على الأقل من بعض أهل العلم والدراية[2].

لا شك في أن الكوارث الطبيعية مارست أنواعاً من التأثير والضغط على إنسان المغرب والأندلس، فابتكر أساليب خرافية بدائية لتخفيف الضغط الممارس عليه، معتمداً طقوساً ذات أغراض شبيهة بالأساطير، بما أنها «تبحث في الخوف من أسرار الطبيعة، وإلى جانب تسكين مخاوف الإنسان أمام المجهول (...) تساعد على إنكار وإبطال تأثير الاختيارات المؤلمة التي يفرضها الواقع [عليه]»[3].

---

(١) بنعبد اللّه: **الماء في الفكر الإسلامي** ، م س ، ج ٢، ص ٣٩٤ .

(٢) هذا الرفض عبر عنه أمية بن أبي الصلت بقوله:

لا عـلـى كـوكـب يـنـوء ولا ربــ	ح جـنـوب ولا تـرى طـخـرورا
إذ يـسـفـون الـدقـيـق وكـانـوا	قـبـل ، لا يـأكـلـون شـيئـاً فـطـيـرا
ويـسـوقـون بـاقـر الـسـهـل لـلـطـو	د، مـهـازيـل أوشـكـت أن تـبـورا
عـاقـديـن الـنـيـران فـي ثـكـن الأذ	ناب، منهـا لـكي تـهـيج البـحـورا
فـاشـتـوت كـلـهـا ، فـهـاج عـلـيـهـم	ثـم هـاجـت إلـى صـبـيـر صـبـيـرا
فـرآهـا الإلـه تـرشـم بـالـقـطـا	ر ، وأمـسـى جـنـابـهـم مـمـطـورا
فـسـقـاهـا نـشـاصـه واكـف الـعـيـ	ث ، مـنـه إذا رادعـوه الـكـبـيـرا
سـلـعـا مـا ، ومـثـلـه عـشـراً مـا	عـائـلاً مـا وعـالـت الـبـيـقـورا

وقال آخر يعيب عليهم سلوكهم العدواني:

لادر در رجـال خـاب سـعـيـهـم	يستجلبون نزول الغيث بالعشر
أجـاعـل بـيـقـورا مـسـلـعـة	وسيلة لك بين اللّه والمطر

تحيل بالناس: أي تطمعهم في المطر./ سنة: قحط./ العضاة: أعظم الشجر./ الطخرور: القطعة من السحاب./ باقر السهل: البقر الموجود في السهول./ تبور: تهلك./ الصبير: الجبل./ النشاص السحاب المرتفع./ واكف: الذي يسيل منه المطر./ البيقور: جماعة من البقر. **رحلة التجاني**، م س، ص ٣١٥؛ أبو ضيف: **أثر القبائل العربية في الحياة المغربية خلال عصري الموحدين وبني مرين**، الدار البيضاء، ط١، دار النشر المغربية، ١٩٨٢م، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧؛ بنعبد اللّه: **الماء في الفكر الإسلامي**، م س، ج١، ص ٣١٤؛ ج٢، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٣) الوليدي يونس: **الأسطورة بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية**، فاس، ١٩٩٦م، ط١، مطبعة إنفوبرنت، ص ١٢ .

وفي هذا المنحى كشف أحد المؤرخين بنوع من الدهشة والاستغراب، ما يعتقده عوام جهة غرب الأندلس من أفكار ومعتقدات، اتخذت حلة طقوس سحرية بغية التأثير في القحط وتحويله إلى خصب، فهم «يزعمون أنهم إذا رغبوا في المطر أقاموا السارية فتمطر جهتهم»[1]. وعادة ما كانت الطقوس الاحتفالية الخرافية الموجهة للحد من سطوة الكوارث الطبيعية عارية من المنطق العلمي.

وفي هذا الصدد عثرنا في المصادر الجغرافية على نص غني، يفيد أن قوماً من سكان غمارة في شمال المغرب، اتبعوا نوعاً من الدجل، يخرجهم من عالم الشهادة إلى عالم السبات العميق مدة ثلاثة أيام، وبعد استيقاظهم يصدعون بأحوال القحط والخصب، مما أثار استغراب البكري بقوله: «ومن أعاجب غمارة أن عندهم قوماً يعرفون بالرقادة يغشى على الرجل منهم يومين وثلاثة فلا يتحرك ولا يستيقظ ولو بلغ به أقصى مبلغ من العذاب، فإذا كان بعد ثلاثة من غشيته استيقظ كالسكران (...) فإذا أصبح في اليوم الثاني أتى بعجائب مما يكون في ذلك العام من خصب أو جدب وهذا عندهم مستفيض مشهور»[2].

هذه الصورة الملحمية تعبير دفين عن الرغبة الملحة، في تغيير حال القحط الجاثم على المنطقة المذكورة، من خلال الانسحاب من مواجهة الواقع الكارثي المتردي، واستيراد أخبار الأرصاد المستقبلية من واقع الرؤى والخيال، من دون دعم البدائل العملية لمواجهة ندرة الماء ومعضلة الجفاف[3]. ذلك أن كثرة تردد القحوط تبدو واضحة في ذاكرة الغماريين، الذين اتخذوا من آثرها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية سنة ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م مناسبة للتقويم والتأريخ[4].

ومن بين الطقوس السحرية الخرافية، التي اهتدى إليها إنسان العدوتين لتحقيق

---

(١) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج٢، ص ٧٤.

(٢) **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، م س، ص ١٠١ ـ ١٠٢؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س ، ص ١٩٢.

(٣) ذكر العمري أن «شرب أهلها من الماء مجلوب إليهم من البحر من بليونش». **مسالك الأبصار** ، م س ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٤) حين كانوا يسمون هذه المجاعة الشديدة «بعام سبعة وهو مشهور عندهم يتمثلون به بينهم». ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ٣٥١؛ الأنصاري السبتي: **اختصار الأخبار** ، م س ، ص ٨٣ . ومما يعكس مشكلة ندرة الماء أن الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المومن جلب الماء إلى سبتة من قرية بليونش على بعد ستة أميال في قناة باطنية عام ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م . الحميري: **الروض المعطار**، م س، ص ١٠٣ ـ ٣٠٣ .

رغبته في تأمين موارد عيشه التي تخضع لتهديد دوري للمؤثرات القصوى للمناخ، تخليده احتفالات عيد العنصرة[(١)]، وهو المعروف عندهم بالمهرجان[(٢)]، ثم اقتبسه المغاربة منهم على أساس أنه «عيد فلاحي كانوا يحتفلون به يوم ٢٤ يونيه من كل عام ولا يزال المغاربة يحتفلون به إلى الآن»[(٣)].

ومن الممارسات الخرافية التي اعتنى بها إنسان المغرب والأندلس، إبان احتفاله بالمهرجان إضرام النار في شعلة «يسمونها العنصرة يقيمونها في الشوارع ويقفزون فوقها»[(٤)]، ويرش بعضهم بعضاً بالماء تيمناً برمز الخصب والحياة زعما أنها تجنبهم كوارث الجدب وتجود أمطارهم. وفي مجال يسوده الجفاف والقحط لم تكن تجد محاولات العلماء لصرف الناس عنها، مكتفين بإعلان الموقف الشرعي منها بوصفها بدعة[(٥)]. كما لم يجد الزجر والتقريع الذي هدد به أهل الحسبة كل من رش الناس بالماء في الأسواق والشوارع يوم المهرجان[(٦)]، مما يعكس تدني مستوى التدين في الأوساط الشعبية، من خلال تغليب البدعة والعادة على مقتضيات العبادة، بحيث لم يجدوا أي غضاضة في إحياء طقوسهم الاحتفالية استشرافاً لابتهاجاتهم بخصب السنة المقبلة على اعتبار أن العنصرة عيد نضج الثمار[(٧)].

وحسب المقري جرت عادة إنسان المغرب والأندلس، في هذا العيد ارتداء الثياب البيضاء من أول يوم بدء الاحتفالات، ولا تخلع إلا عند استهلال أول يوم من شهر أكتوبر[(٨)]. هذا السلوك جزء من نسق الطقوس الاحتفالية الرمزية المصاحبة للمهرجان، الغنية بدلالات التبرك والتطهر لطرد عوامل القحط واستجلاب الغيث. ذلك أن الثوب الناصع لا ينزع إلا بعد بدء موسم المطر ، فضلاً عن طرد الأرواح الشريرة،

---

(١) ابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح: يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، ج ٧، ص ٢٢٧ .

(٢) ابن البيطار: **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية**، م س، مج ٢ ، ج ٤، ص٣٩٠ .

(٣) عبد العزيز بنعبد اللّه: **معطيات الحضارة المغربية** ، الرباط، دار نشر المعرفة ، ط ٣، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٤٢ .

(٤) دندش عصمت عبد اللطيف: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني (٥١٠ ـ ٥٤٦هـ/١١١٦ ـ ١١٥١م)، تاريخ سياسي وحضارة**، بيروت، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .

(٥) الطرطوشي: **الحوادث والبدع** ، تح: محمد الطالبي، تونس، ١٩٥٥، ص ١٤١ .

(٦) **ثلاث رسائل في آداب الحسبة** ، م س ، ص ١٢٤ .

(٧) انظر **أمثال العوام**، مثل رقم: ٩١٤ .

(٨) **نفح الطيب** ، م س ، ج ٢، ص ٧٥٢ .

التي زعموا وساطتها في نقل الأمراض والأوبئة. ومن كثرة اعتقاد الأندلسيين في قدسية المهرجان ادعاؤهم أنهم يسمعون فيه صراخ نبات اللوف «ويقولون أن من سمعه يموت في سنته تلك»[١] لشد عزائم العوام لإحيائه وتقديسه .

وحاول العزفي جاهداً تقليص دائرة هذه الطقوس المذكورة في سبتة، مسخراً في ذلك وزنه العلمي والسياسي، مستعيضاً عنها بإحياء ذكرى المولد النبوي الشريف كبديل عن بدعة بعبادة[٢]. مما أسهم في خفوت ظاهرة الاحتفال بالمهرجان دون القضاء عليها طبعاً ، في حين زاد الاهتمام بالمولد النبوي أكثر «ولم يتخذ صبغة رسمية في المغرب والأندلس إلا في أواخر القرن السابع الهجري»[٣].

٢ ـ ممارسات سحرية لدفع الآفات والجوائح:

إن تردد أخبار الكوارث الطبيعية في مصنفات التراث المغربي الأندلسي، خلال العصر الوسيط، يعكس مستوى التأثير الممارس على القطاعات الإنتاجية والاقتصادية، وفي طليعتها المجال الفلاحي الذي تضرر من الجفاف والجراد وغيرها من أصناف الجوائح الأخرى .حيث عجز الفلاح عن مواجهتها بوسائله التقليدية المحدودة، فاتجه نحو تطبيق وصفات متشبعة بثقافة الخرافة التي اكتسحت شرائح واسعة من العوام[٤].

وإذا جاز أن نلتمس لهؤلاء الأعذار بحكم تواضع ثقافة بعضهم، فإن ما يدعو إلى التعجب، أن مثل هذه الثقافة وجدت طريقها إلى مصنفات أهل الدراية من رواد أدب الفلاحة. فابن حجاج الذي تفتقت عبقريته في إشبيلية، وأضفى على تجاربه طابعاً علمياً مميزاً كانت بعض نقوله عن أهل الدراية من علماء الفلاحة[٥]، وبعضها الآخر «نتيجة تجاربه الميدانية التي أشرف عليها في إقليم الشرف غربي إشبيلية»[٦]. كما أن دلالة

---

(١) ابن البيطار: **الجامع لمفردات الأدوية** ، م س ، مج ٢، ج ٤، ص ٣٩٠ .

(٢) مؤلف مجهول: **بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيمن كان بسبتة في الدولة المرينية من مدرس وأستاذ وطبيب**، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، المطبعة الملكية، ص ٢٢ .

(٣) بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين** ، م س ، ص ٩١ .

(٤) **رحلة التجاني**، م س، ص ٦٤ .

(٥) **كتاب الفلاحة**، دراسة وتعليق: غارسيا سانشيز وإستفان فرنانديز ميخو، مدريد، ١٩٨٨م، ص ١٩.

(٦) الطيبي: «**كتاب الفلاحة الأندلسية**، أرجوزة ابن ليون التجيبي في الفلاحة»، إسهام ضمن **أبحاث المؤتمر السنوي ١٢ لتاريخ العلوم عند العرب** المنعقد في دير الزور (١٢ ـ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨م)، إعداد مصطفى شيخ حمزة، إشراف خالد ماغوط، معهد التراث العلمي العربي، منشورات جامعة حلب، ١٤١٤هـ/١٩٩٦م، ص ١٦٥.

عنوان مؤلفه **المقنع في الفلاحة** تحمل أكثر من مغزى حول ما يفترض فيه من منهج علمي، مبني على الحجة والبرهان، ومع ذلك تسربت إلى كتابه المذكور بعض الخرافات، التي لم يكن له فيها رأي ولا تعليل، وكان يكتفي في الغالب بترداد عبارة «وحكاه جميع أصحاب الفلاحة»[(١)].

ومن بين سلوكات الوقاية والعلاج الخرافية، التي لا تنضبط لمنطق علمي ولا لتجربة، ما أورده الطغنري وأبو الخير تحت عنوان «في علاج الزرع وما يطرح الآفة عنه» أن الفلاح «إن أخذ جلد ذيب وصنع منه غربالاً، وثقب ثلاثون ثقبة عدد كل ثقبة، بقدر ما تدخل السنة (كذا) فيه وغربلت به الزراريع سلمها اللّه تعالى من الآفات»[(٢)] . ولوقاية المزروعات من الطير، اقترح صاحب **المقنع في الفلاحة** نهج سلوك غريب لا يقبله العقل، ولا يدعمه المنطق لغياب عناصر العلاقة الناظمة عادة ما بين الأسباب والمراحل والنتائج، فقال: «إن غطيت المكيال الذي يكال به البذر بجلد ضبع حتى يعلق به ريحه، لم يكتل به بعد ذلك شيء من البذر إلا تنكبه الطير»[(٣)].

واللافت للانتباه أنه رغم ظهور ملامح مدرسة فلاحية رائدة، بما تراكم عبر قرون من كتب وموسوعات، فإننا لا نكاد نجد تمحيصاً كافياً للخرافات الدخيلة، ولا تخلية لأساليب الشعوذة والسحر والأسطورة أحياناً من ثنايا مؤلفات أدب الفلاحة، وخاصة منها تلك التي ألفت أو لخصت في حقبة الدراسة . ومن ثم فالعقلية التقويمية النقدية المسلحة بحاسة المراجعة والتصحيح، كانت شبه معطلة بدليل استمرار نقل الخرافات التي وردت في **كتاب الفلاحة النبطية**[(٤)]، إلى حدود عصر ابن ليون التجيبي، منها على

---

(١) ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة**، عمان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، تح: صلاح جرار وجاسر أبو صفية، ص ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ .

(٢) الطغزي، **زهر البستان ونزهة الأذهان**، م خ ع ، الرباط ، رقم (د١٢٦٠)، ص٥٤؛ أبو الخير: **كتاب في الفلاحة**، فاس، طبعة ١٣٥٧هـ ، طبع على نفقة قاضي ورزازات التهامي الجعفري، ص ١٢.

(٣) ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة** ، م س ، ص ١١ ـ ١٢.

(٤) ومن بين الطرق السحرية التي ساقها ابن وحشية للدلالة على ما يزيد في كمية الماء عند وجوده أو نقصانه قوله: «وقد جربنا أن العيون الخارج منها الماء إذا نقصت عن مقدار ما كان ينبع منها، فأخذ إنسان جارية حسناء حديثة السن فأجلسها على شيء عال مقابل الينبوع ، ثم أمرها أن تزمر بالناي زمراً كثيراً متتابعاً، وتحادي بالناي نحو مخرج الماء، تفعل ذلك ثلاث ساعات من النهار، ثم ليأمر جارية أخرى، في مثل سنها أو قريب منه أن تأخذ طبلاً فتوقع عليه وتغني أحسن غناء تقدر عليه، وتزمر الأخرى عليها بالسرناي في إيقاع التوقيع على الطبل، فإن الماء يكثر بذلك وتزيد كميته، إما في ذلك الوقت سواء وإما بعد أربع عشرة ساعة تمضي من ذلك =

سبيل المثال ما ورد في أرجوزته بخصوص وقاية الثمار من آفة النمل نظمه: ويمنع النمل عن الثمار / خلخال اصطب بالاستقرار[1].

أما أوضح مثال كاشف لسلوكات الوقاية المستغرقة في الخرافة والتفكير الأسطوري، هو ما حكاه أبو الخير من «أن الجارية العذراء التي آن نكاحها، إذا أخذت ديكاً وهي حافية عريانة منشور شعرها ثم طافت به حول الزرع فإن ذلك الزرع يسلم من الآفات، وإن كان زوان فيه يهلك لوقته»[2]. مثل هذه السلوكات لا تعكس حقيقة المناخ العلمي التجريبي الذي نحته رواد هذه الصنعة في إشبيلية[3].

ويرجع أحد الباحثين استمرار مثل هذه الخرافات، إلى جانب البدائل التجريبية، إلى أن «انفصال الفلاحة وعلوم الطبيعة عن الحكمة والفلسفة ابتداء من منتصف ق٥هـ/ ١١م قد أدى إلى انزلاق النشاط الفلاحي تدريجياً نحو ممارسة السحر والشعوذة، والتعلق بالتمائم والتعاويذ والاتكال على الغيب، وتعليق الحروز استدراراً للبركة واتقاء لشر قوى الطبيعة»[4]. وبالمثل أفقدت جوائح الصقيع والبرد الطغنري ثقته في نجاعة الأساليب العلمية، ووصف لطرده طريقة تقوم على نسق خرافي، فقال: «إن أخذ دم جراد أعمى فدفن في أربعة أقطار قرية صرف اللّه تعالى البرد عن تلك القرية، أو يقطع ذلك الجراد أربع قطع وتدفن كل قطعة في أربعة أقطار القرية»[5]. ومما يعكس رغبة الفلاحين العميقة في التخلص من الجوائح التي تحصد منتوجاتهم، وتدفع بأغلبهم إلى حال الخصاصة والضيق، ولو باتباع أساليب مبهمة وسلوكات غير منطقية معتقدين أن

= الوقت وإما في الوقت مثله من الغد. وليكون زمر الأولى وحدها ثلاث ساعات، وغناء الأخرى على الطبل والزمر والتوقيع أربع ساعات فيكون مبلغ ذلك سبع ساعات محصلة. فهذا وجه قوي في زيادة كمية الماء، مجرب صحيح». ابن وحشية: **كتاب الفلاحة النبطية**، الترجمة المنحولة لابن وحشية، تح: توفيق فهد، دمشق، ١٩٩٣، ط ١، ج ١، ص ٦٧. والأمثلة من هذا القبيل كثيرة، انظر صفحات: ٦٦ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧٤ ـ ٧٦.

(١) الطيبي: **أرجوزة ابن ليون**، م س، ص ١٧٢.

(٢) **كتاب في الفلاحة**، م س، ص ١٣.

(٣) حيث تذكر النصوص «أن أبا الخير كان وثيق الصلة بأبي عبداللّه بن بصال الطليطلي (الماهر في الفلاحة) وأنه كان يرجع إليه في كثير من أمور الزراعة والغراسة، وغالباً ما كان يتم اللقاء بين الرجلين في جنة السلطان بإشبيلية، مما دعا محقق **عمدة الطبيب** إلى ترجيح كون أبي الخير من الخبراء الزراعيين العامليين في بساتين المعتمد بن عباد تحت نظر ابن بصال». أبو الخير: **عمدة الطبيب في معرفة النبات**، ص ٢٣، من مقدمة التحقيق.

(٤) انظر تعليق الأستاذ أحمد الطاهري في: **اختصارات من كتاب الفلاحة**، تح: أحمد الطاهري، الدار البيضاء، ١٤٢٢هـ، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، ص ٢٥ من مقدمة التحقيق.

(٥) **زهر البستان**، م س، ص ٥٥.

كل من «قد من جلد الدلدل شبراً وشد بأصل من أصول الكرم من أكثره حملاً، لم ينزل في ذلك الكرم برد»[1].

مثل هذه الأفكار وغيرها تدعو إلى الشك في مستوى الحضور العلمي التجريبي في مؤلفات أدب الفلاحة، لأنها لا تمت بصلة إلى أي ثقافة عالمة لدى رواد هذه الصنعة. ومما يدعم هذا التخريج ما تكرر من أساليب وقائية وعلاجية، أقل ما توصم به أنها عبارة عن طلاسم سحرية، وخرافات نجومية محضة، من ضمنها ما ورد في صيغة إرشادات فلاحية موجهة للفلاح مفادها أنه إن أخذ «خرق حيض جارية عذراء أول ما تحيض فدفنت في حرث أو في وسط القرية سلم اللّه تعالى ذلك الحرث أو القرية من البرد»[2]. واضح إذن تأثير الكتب الشرقية القديمة في التراث الفلاحي الأندلسي الذي غلب على رواده النظر «في النبات من جهة خواصه وروحانيته، ومشاكلتها لروحانيات الكواكب والهياكل ذلك كله في باب السحر»[3]. هذه المفاهيم اقتبسها مؤلفو موسوعات أدب الفلاحة دونما نقد أو تمحيص، وهذا ما وضحه ابن خلدون مبينا أنهم «ترجموا من كتب اليونانيين كتاب الفلاحة النبطية وحذفوا منه الكلام في الفن الآخر جملة [أي السحر]»[4]، وهو ما تنفيه النصوص المتقدمة، مما يجعل رأي ابن خلدون في النص الثاني مجانباً للصواب من جهة، ومن جهة أخرى تبقى مسألة حذف الأساطير والوصفات السحرية، مسألة نسبية تتفاوت من مصنف إلى آخر، بحسب تفاوت نسبة النقل والاقتباس، من المؤلفات الفلاحية القديمة.

وقد سمح تعدد موسوعات أدب الفلاحة، من توفير تراكم معرفي استفاد منه ابن

---

(١) ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة**، م س ، ص ١٢ ـ ١٣؛ أبو الخير: **كتاب في الفلاحة**، م س ، ص ١٤.

(٢) الطغنري: **زهر البستان**، م س ، ص ٥٥. وبالنسبة لبعض الإجراءات الخرافية النجومية التي لا يقبلها كل ذي لب سليم، نجد الطغنري قد طعَّم هذه الخرافات بنص من القرآن ليضفي على الخرافات نوعاً من المشروعية ويشفع لها عند عموم الناس المعنيين لتصبح سلوكات غير قابلة للنقد ما دامت محمية بالنص القطعي الذي لا صلة له به لا من قريب ولا من بعيد. هذا التوظيف المبني على ليّ أعناق النصوص الشرعية ينكره الدين ابتداءً، ذلك أن المبرر الطبيعي لوجود النص المقدس أصلاً؛ يكمن في محاربة عقلية الخرافة والشعوذة والطلاسم، ومن قبيل هذا التوظيف ما ذكره الطغنري في سياق حفظ الحبوب من دون أن تتعرض للتسوس ان تأخذ «قطعة فخار غير مطبوخ وتكتب عليها سورة الذاريات وتوضع مع الزرع فإنه يسلم ولا تلحقه الآفة». **نفسه**، ص ٢٢.

(٣) ابن خلدون: **المقدمة**، م س، ص ٥٤٨.

(٤) **نفسه** ، ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩.

العوام الذي اطلع على معارف متنوعة وتجارب متعددة، فاعتمد الراجح من الأقوال والتجارب، ومع ذلك تسربت إلى مصنفه بعض النصوص القديمة بقوله: واعتمدت على **كتاب الفلاحة النبطية**[1] على حد إقراره مما يسقط رأي ابن خلدون[2] المتقدم في المسألة، عندما قال «واختصر ابن العوام **كتاب الفلاحة النبطية** على هذا المنهاج ـ أي الاقتصار على الكلام في النبات ـ وبقي الفن الآخر [أي السحروالروحانيات] منه مغفلاً».

تأسيساً على ما تقدم من أساليب خرافية، وسلوكات نجومية لوقاية وعلاج المحاصيل، اتضح أن معظم موسوعات أدب الفلاحة في المغرب والأندلس في فترة الدراسة، لم تسلم من تسرب ثقافة التمائم والشعوذة والطلاسم، الشيء الذي يتنافى مع المنطق العلمي الذي يبحث في العلاقة المنطقية بين الأسباب والنتائج.

ثالثًا: الشعوذة والكهانة والتنجيم

١ ـ النظر في كتف الشاة:

تمسك إنسان المغرب والأندلس بجملة من السلوكات والممارسات الغامضة لفك طلاسم، وألغاز المؤثرات المناخية سعياً منه لاتقاء مخاطرها. منها النظر في كتف الشاة لاستطلاع أخبار الأحوال الجوية، وتخصص بعض الدجالين والمشعوذين المعروفين بالمتوسمين[3] في تفسير ألغازه مدعين معرفة أسرار الطبيعة المكنونة في الكتف، اعتماداً على تأويل نتوءات العظم الدالة حسب زعمهم على الاضطرابات المناخية المرتقبة، ومن تجليات تأويلاتهم ادعاؤهم أنك «إن رأيت تحت هذا الموضع (أي تحت الغضروف الكبير وهو رأس الكتف) البياض وهو موضع المطر والبحر، فإن كان في ذلك الموضع سحابة سوداء فيكون أمطاراً وهواء ،فإن اعترضها صفرة فيكثر البرد ، وإن رأيت ذلك الموضع صائباً أبيض فذلك دليل على القحط ، وإن رأيت في ذلك الموضع خدوشة فدليل على الجدب، فإن أظلم ظهر فيه نتوء مثل الأضراس (...) فذلك مطر وبركة وسنة طيبة»[4]. بناء على هذا التأويل التقريري لرموز الكتف، نكشف

---

(١) **كتاب الفلاحة**، م س، ج١، ص ٩.

(٢) **المقدمة** ، م س ، ص ٥٤٩.

(٣) الأنصاري السبتي: **الزيراجة**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٢١٥١)، ص ١٤٨ .

(٤) الداودي: **رسالة في علم الكتف** ، م خ ح ، الرباط ، رقم (١٢٨٨) ورقة ٢٢٥ أ ـ ٢٢٥ ب. وبيَّن الأنصاري السبتي طريقة قراءة وتأويل رموز الكتف فقال: «يقيم المتوسم ذلك اللوح في الشمس أو في الضوء الباهر وينظر في رشاش الدم المحتقن داخل اللوح (...) وقد علم جهاته =

مدى دهاء المتوسمين من خلال الضرب على أوتار الفلاحين، وإيهامهم بالقدرة على تبديدها، وكأن حدسهم صار يقيناً ولامجال لهامش الخطأ في تأويلهم .

ذلك أن المتأمل في قراءة المتوسم للكتف، يكتشف أن نسبة تردد عبارات اعتدال المناخ في أول النص وآخره (أمطار ـ هواء/ مطر ـ بركة) تعادل نسبة التنبؤ بحدوث الكوارث الطبيعية (البرد ـ القحط ـ الجدب). وبالتالي فدهاء المتوسم يتجلى في إبقاء احتمال حصول الكوارث، والخصب على قدم المساواة، في مخيال المتلقي حفاظاً على هالته لدى شرائح واسعة من العوام.

هذه الهالة سخرها مهدي الموحدين، في البداية، لاستقطاب قاعدة عريضة من العامة، موظفاً موهبته في النظر في عظم الكتف، حتى ذاع صيته و«اشتهر بتفسير رموزه»[١] التي طغت عليها التكهنات الجوية، والاضطرابات الطبيعية لإرغامهم على الإذعان لدعوته، محاكاة منه لدور الكوارث في إخضاعهم واستسلامهم .

وبالمثل اشتهرت بطون بني مرين بالنظر في الكتف، لأن انتجاعها بقطعان المواشي إبان موسمي الشتاء والصيف، جعلها أشد حرصاً من غيرها على ترقب أحوال الجو، لترتيب وجهتها المستقبلية. ومن ثم فلا غرو أن يشهد لها «بمعرفة بارعة وحذق وكياسة ويد جيدة في علم الكتف، ولا يدرى أن أحداً من الأمم أعلم من زناتة بعلم الكتف»[٢].

هذا الاهتمام المتزايد بالنظر في عظم الكتف، نتج عنه خلخلة في مرتكز الأمة العقدي، وأضحى الارتباط بأسراره مرآة عاكسة لتقدير حجم الصعوبات، التي واجهها رعايا المغرب والأندلس، بحكم طول فترات الجفاف ، وتأخر الأمطار، وبوار الأراضي، ونفوق الحيوانات، الأمر الذي هدد الإنسان في مصادر رزقه وموارد عيشه.

= المقسومة على الجهات الأربع فعرضه من الأسفل جهة الشمال ، ودقيقه العظم المستدير لجهة الجنوب وجانباه لجهة المشرق والمغرب وعظمه القائم المحدد لجهة الجبال والنجود وبسيطه الأملس بجهة السهول ، وما بين بسيطه وعدد العظم الممتد بجهة الأودية والتهائم ، ثم إذا رءا (كذا) ذلك الرشاش من الدم مبثوثاً استدل به على سكون الجيوش وهدو الجبال وما حوله من الأصقاع القريبة (...) فإن رءا (كذا) أحد المجموعين مبثوثاً والآخر متصلاً طرفه بطرفه دل على هزيمة الجيوش المبثوثة في جهته المعلومة ، ومثل ذلك يستدل بها على الزروع والغلات ، فالمجموع زكي جيد في جهته والمبثوث ناقص (...) نفس الناظر ينظر ما في فضل عظم الكتف» .**نفسه**، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(١) بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين** ، م س ، ص ١١٩ .

(٢) الإدريسي: **وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية**، اعتنى بتصحيحه ونشره هنري بريس، الجزائر، ١٩٥٧م، ص ٦١ .

فكان نتيجة لذلك يتشوف إلى منجم أو كاهن، يجيد تأويل نتوءات الكتف. والحق أن كثرة الاستفسارات بشأن الكتف في الفقه والنوازل، تعكس حيرة الإنسان بين الالتزام برأي الشرع في المسألة، وبين الركون إلى مزاعم المتوسم في الإخبار بالخصب والقحط، وغيرها من الاضطرابات المنتظرة. هذا الوضع أفرز تضارباً صارخاً بين علماء العدوتين، ففي الوقت الذي صنفه الأوائل في خانة الحرام، على أساس أن الاشتغال به «اشتغال بعلم المغيبات الذي هو مفتاح كل فتنة في الدنيا والدين»[١]، اعتبره القرطبي جائزاً لا يتعلق بالغيب وإنما هو «ظن فقط فليس في الشرع ما يدل على منعه»[٢]. أما غيره فلم يستسغ جواز ذلك موضحاً «أن النظر في الكتف محرم للسائل والمسؤول وقادح في شهادتهما وإمامتهما وعدالتهما»[٣]. في حين صنفه الجزولي في باب الممنوع فقط[٤].

هذا الاضطراب في فتاوى العلماء زاد من محنة إنسان العدوتين، وعمّق من حيرته فتمرد على واقعه تحت تأثير قوة ضغط الكوارث الطبيعية الدورية على وجدانه وظروف عيشه. فجرب كل الطقوس سعياً منه لخلق نوع من التوازن والتعايش بينه وبين الظروف الطبيعية، ولو بواسطة ممارسات لا يربط بينها منطق، ولا تقوم على خصائص علمية واضحة.

٢ ـ التطير والفأل وخط الرمل:

ومما له علاقة بموضوعنا في هذا الباب، تطير إنسان العدوتين بشجر النارنج، الذي كان مرادفاً في مخياله لكارثة مدمرة ،فكان ذلك سبباً في عزوف الفلاحين عن غرسه، سيما وأنه يسهم في التخفيف من درجة تبخر مياه السواقي والصهاريج[٥]. أسلوب علمي لترشيد استغلال المياه والتقليل من خطورة الجفاف طمسته ذهنية التفكير

(١) ابن جلون المدني: **رسالة في النهي عن الاشتغال بالكيمياء والتنجيم والسحر**، م خ ح، الرباط، رقم ١٢٤٣٤، ورقة ١٨٢ ب.

(٢) وذلك استناداً إلى ما جاء في الحديث: «أن الماشية لعقت التوراة عن الربيع حين ألقى موسى الألواح» لذلك جاز النظر فيها. والربيع في العامية المغربية هو نبات المراعي. الداودي: **رسالة في علم الكتف**، م س، ورقة: ٢٢١ أ؛ الأنصاري: **الزيراجة**، م س، ص ١٤٨؛ **المعيار المعرب**، م س ، ج ٥، ص ١٨٩ .

(٣) ابن جلون المدني: **رسالة في النهي عن الاشتغال بالكيمياء** ، م س ، ورقة: ١٨٠ أ .

(٤) **نفسه**.

(٥) المقري: **نفح الطيب** ، م س، ج ٣، ص ٤٩٧؛ عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي** ، م س، ص ٦٤ .

الخرافي، وقد صدق صاحب **المقدمة** حين اعتبر ذيوع هذه الممارسات البدائية، مؤشرات على خراب العمران بقوله: «إن المدينة إذا كثر فيها غرس النارنج تأذنت بالخراب ، حتى إن كثيراً من العامة يتحامى غرس النارنج بالدور تطيراً به (...) وهذا الطور الذي يخشى معه هلاك المصر وخرابه»[١].

وبالمثل تعاطى الناس لضرب خط الرمل والقرعة والفأل، رغم المحاذير الشرعية بشأنها[٢] ظناً منهم أنها تطرد العوامل المسببة للكوارث والجوائح ، إلا أن الناس لم يجدوا في ممارسة هذه العوائد غضاضة، بما فيهم أحد أئمة المساجد الذي اشتغل بضرب خط الرمل، مما أثار حفيظة من يؤمهم فتم تأخيره عن الإمامة، لأن ضرب الخط غير جائز وقادح في إمامته[٣].

كما ساد الاعتقاد في الفأل ودلالته على الخصب والنماء، من هذا القبيل كان عند الأندلسيين البصل البري ويدعى أيضاً بصل الفأر «سمة للعام الطيب يتفاءلون بكثرة زهره»[٤]. ومن السلوكات التي استأثرت بها النساء للتفاؤل بخصب العام أنهن كن يشترين «اللبن في أول ليلة من شهر محرم وهي أول ليلة من السنة، ويزعمن أن ذلك تفاؤلاً بأن تكون سنتهم كلها عليهم بيضاء وهذا منهم بدعة وباطل»[٥]، ذلك أن «التفاؤل في الشرع هو الذي لا يقصده الإنسان حتى يسمعه ابتداء»[٦].

هذه الذهنيات الغميسة في الخرافات والمعتقدات الوثنية، وإن بات أنها لصيقة بالعوام الذين فسروا الظواهر من حولهم استناداً إلى قوى خارقة، غير أنها وجدت طريقها إلى خاصة مجتمع العدوتين بصرف النظر عن مستوياتها الفكرية ومواقعها الاجتماعية .

٣ ـ الشعوذة والتنجيم:

اهتم الأمراء والخلفاء في المغرب والأندلس بالمشعوذين والمنجمين بحيث كانوا

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة**، م س ، ص ٣٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٢) قال ابن رشد: «من تطير فقد أثم». ثم أضاف معلقاً على استفحال هذه الظاهرة في العدوتين بقوله: «وهذه العوائد الرديئة كلها وما شاكلها إنما سببها ارتكاب ما نهى عنه عمر بن الخطاب من أن أهل الذمة لايجاورون المسلمين». ابن الحاج: **المدخل** ، م س ، ج ١، ص ٢٧٤ .

(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ١، ص ١٣٣ .

(٤) الإشبيلي أبو الخير: **عمدة الطبيب** ، م س ، ق ٢ ، رقم ١٧٣٦، ص ٥٨٠ .

(٥) ابن الحاج: **المدخل** ، م س ، ج ١، ص ٢٧١ .

(٦) **نفسه**، ص ٢٧٢ .

لايقطعون أمراً من أمورهم العامة والخاصة إلا بأخذ طالع الوقت، واستشراف النتائج رغم علمهم المسبق بأنها مبنية على التخمين، فتصيب بالعرض أحياناً وتمنى بالفشل الذريع أحياناً أخرى.

في هذا المنحى تعرضت الأندلس لقحط شديد في عهد الوزير ابن جهور «وكان القحط قد تمادى واغتم الناس لذلك، وتحدث المنجمون بتأخير الغيث مدة ليست بالقصيرة، وكان عند الوزير المنجم ابن عزراء وجماعة من أصحابه، وقد أقاموا الطالع وعدلوا وقضوا بتأخير المطر شهراً [قال: الراوي] فقلت للوزير إن هذا من أمور اللّه الغيبية وأرجوأن يكذبهم اللّه بفضله. ثم خرجت عنه وأتيت داري فجاء أول الليل والسماء قد غيمت ونمت ساعة فما أيقظني إلا نزول الماء»[١].

إن اعتماد عِلية القوم على حوادث وخرافات لا يربطها منطق علمي، ولا تنظمها علاقات سببية، أفشلت يقظة بعض النخب المثقفة المشبعة بالعقيدة، في ثني الوزير عن رأيه حيث أمر هذا الأخير بتعديل الطالع لمعرفة انجلاء القحط من عدمه، الشيء الذي يعكس أزمة ضمير المجتمع برمته عامة وخاصة، مع بعض الاستثناءات التي لاتغير شيئاً من المناخ الثقافي العام .

ومن بين إخفاقات المنجمين في هذا الشأن، تنبؤهم بالأمراض والأوبئة وإشاعة أن سلطان المهدية، علي بن يحيى بن تميم، سيموت فيها بعد مضي عشرة أيام من شهر رمضان سنة ٥١١هـ/١١١٧م. غير أنه في الوقت الذي انتظر فيه المنجمون حصول ما

---

(١) قال أبو عمر أحمد الأندلسي: «فقمت وقربت مني المصباح ودعوت بالدواة والقلم ،فما رفعت يدي حتى سنحت لي هذه الأبيات ثم صابحت بها الوزير وهي:

ما قدر اللّه وهو الغالب	ليس الذي يحسبه الحاسب
قل لابن عزراء السخيف الحجي	أزرى عليك الكوكب الناقب
وقل لعباس وأشياعه	كيف ترى قولكم الكاذب
خانكم كيوان في قوسه	وعزكم في لونه الكاب
فكلكم يكذب في علمه	وعلمكم في أصله كاذب
ما أنتم بشيء ولا علمكم	قد ضعف المطلوب والطالب
تغالبون اللّه في حكمه	واللّه لا يغلبه غالب
فخبرت الحبر الذي ماله	في فهمه ند ولا صاحب
قد أشهد الله على نفسي	بأني من جهلكم تائب

ابن مرزوق: **المسند الصحيح الحسن** ، م س ، ص ٤٤٢- ٤٤٣ .

توقعوه، تمكن علي بن يحيى من طرد النورمان من جزيرة جربة، فكانت مناسبة لبعض الأدباء لشن حملة على مدعي الإطلاع على الغيب، مناصرين بذلك سلطان العلم، وإعادة الاعتبار لمنهجه في رصد الظواهر الكونية، على النحو الذي يهتم به الفلكيون، فكانت هذه الإخفاقات مناسبة للحط من هجانة الفكر النجومي الخرافي[١].

وكان للكوارث المناخية اعتبار بارز في تخطيط الحواضر السلطانية، بحيث حرص بعض الأمراء والخلفاء على إحضار المنجمين ومعدلي القرانات، لاستشراف سعد أو نحس المكان، ومدى تعرضه للكوارث أو سلامته منها، إضافة إلى ادعاء الإخبار بوجود الماء من عدمه، والتكهن بانتصار جيش أو موت أمير. بعد هذا التشخيص الخرافي يؤمر المهندسون والبناؤون بمباشرة أعمالهم، وذلك تماماً مثل ما حصل للمنجمين في غرناطة الذين أكدوا «أن طالعها الذي اختطت به السرطان»[٢]. معنى ذلك حسب تأويلهم أنه «يدل في التشريق على نقص المياه ، وغلو الأسعار (...) ومن تحت الشعاع يدل على موت الأشراف وفساد المغرب ، وفي الاحتراق يدل على الزلازل والأمطار»[٣]. وحسب هذا الفهم فالمغرب الأقصى ينتمي «إلى الإقليم الثالث وإن كثرت فيه الأحكام المريخية على زعمهم»[٤]. وكأني بالقلقشندي لا يكترث بتحقيقات المنجمين، حين اعتبروا المغرب خاضعاً في تحولاته المناخية للأبراج التي يستقر فيها المريخ. وآية ذلك حسب ادعاءاتهم أنه «متى رجع المريخ في برج طالع دولته أوعاشرها أحدث فيها فساداً (...) وتؤخذ منه صورة الأثر اللاحق بالقليل كالجوع والوباء»[٥].

إن ملامح الذهنية الخرافية، القائمة على هواجس الخوف من الكوارث الطبيعية، والمصير المجهول ظلت حاضرة في سلوكات عِلية هرم مجتمع المغرب والأندلس على امتدد تاريخ العصر الوسيط. فمن قسمات هذه الذهنية أن يعقوب بن عبد الحق المريني، لما عزم على بناء فاس الجديد لتكون دار قراره وحضرة ملكه، أحاط نفسه

---

(١) ذكر ابن عذاري أن ذلك حدث عام ٥١٠هـ/١١١٦م . **البيان المغرب**، م س، ج٤، ص ٦٢ .

(٢) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س ، مج ١، ص ٩٤ .

(٣) الأنطاكي داود: **تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب (وبهامشه في تشحيذ الأذهان وتعديل الأمزجة)**، المكتبة والمطبعة العثمانية المصري، صححت هذه النسخة الأميرية المطبوعة عام ١٢٨٢هـ ، ج ٢، ص ٢٣ .

(٤) القلقشندي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**،شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه نبيل خالد الخطيب، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ط١، دار الكتب العلمية، ج ٥ ، ص ١٤٧ .

(٥) ابن هيدور: **الاعتبارات النظرية في الأحكام النجومية**، م س، ص ٢٣٧ .

بالمنجمين، وبناء على قرارهم «شرع في تأسيسها لثالث شوال ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م، وجمع الأيدي عليها وحشد الصناع والفعلة لبنائها، وأحضر لها الحزى والمعدلين لحركات الكواكب فاعتاموا في الطوالع النجومية ما يرضون أثره، ورصدوا أوانه وكان فيهم الإمامان أبو الحسن بن القطان وأبو عبد اللّه بن الحياك المقدمان في الصناعة»[١].

ومن مضاعفات هذه الذهنية الخرافية، التي انتقلت إلى بعض أفراد النخب المثقفة، أن قال بعض المؤرخين في حق مدينة فاس مستحضرين ما تم في تخطيطها وبنائها من شعوذة وطقوس سحرية، ما يفيد أنها حسب زعمه خالية من الأمراض القاتلة: «ومن بركتها وسعادتها (...) ويمن طالعها أنها لا يموت فيها خليفة، وأنها لم يخرج منها جيش إلا ظفر، ولم يعقد قط بها لواء إلا نصر»[٢]. وهذا ادعاء بيّن الواقع التاريخي زيفه .

قصارى القول إن استفحال هذه الظواهر الخرافية، بين العامة والخاصة في المغرب والأندلس، يكشف عمق المضاعفات السلبية التي خلفتها الكوارث الدورية في المخيال الاجتماعي العام، لذلك ارتبطوا بالمتوسمين لاستشراف كنه المستقبل وتهدئة هواجس الخوف من المصير، على الرغم من علمهم بأن أحكام القرانات قائمة على التخمين. ولذلك ذم ابن خلدون الاشتغال بها لما يترتب عليها من أضرار في العقيدة والعمران، فقال: «فقد بان لك بطلان هذه الصناعة، وضعف مداركها مع ذلك من طريق العقل، مع ما لها من المضار في العمران الإنساني بما تبعث في عقائد العوام من الفساد إذا اتفق الصدق من أحكامها في بعض الأحايين اتفاقاً لا يرجع إلى تعليل ولا تحقيق ، فيلهج بذلك من لا معرفة له، ويظن اطراد الصدق في سائر أحكامها وليس كذلك فيقع في رد الأشياء إلى غير خالقها (...) فينبغي أن تحظر هذه الصناعة على جميع أهل العمران لما ينشأ عنها من المضار في الدين والدول»[٣].

---

(١) ابن خلدون: **كتاب العبر** ، م س ، ج ٧، ص ٢٣٠؛ **الاستقصا** ، م س، ج ٣، ص ٤٤ .

(٢) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ١٦١؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٣، ص ٤٤.

(٣) **المقدمة** ، م س ، ص ٦٠٣ .

الباب الثاني

الكوارث الطبيعية وإبداع أساليب المواجهة

الفصل الأول

الإنسان في المغرب والأندلس بين مواجهة الكوارث الطبيعية والعودة إلى الطبيعة

(ق ٦ ــ ٨هـ/ ١٢ ــ ١٤م)

أولاً: مواجهة القحوط والمجاعات

١ ـ التنقيب عن المياه واختبار جودتها وترشيد استعمالها:

إن معضلة الجفاف أثَّرت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمغرب والأندلس، وكان تأثيرها أبلغ في القطاع الفلاحي، الذي ارتبط به عيش الإنسان، فكان كلما تأخر سقوط الأمطار عن موعد الزراعة، إلا وتحسَّب العوام لحدوث المجاعات والأمراض. وبذلك أضحت ندرة المياه مشكلة بنيوية بالعدوتين خلال حقبة الدراسة، مما دعا علماء هذه الصنعة إلى بذل جهود مضنية للتخفيف من حدة تردد القحوط. فابتكروا أساليب اهتدوا بها إلى التعرف على مصادر المياه، وحددوا مدى وفرتها وجودتها، وقربها من بعدها، وطرق استنباطها، والتدابير الناجعة لترشيد استغلالها والاستفادة منها.

أ ـ المؤشرات الدالة على وجود المياه الجوفية:

رصد علماء الفلاحة من خلال نتائج تجاربهم، علامات لمساعدة إنسان المناطق الجافة على تحديد مواطن المياه السطحية، والاستدلال على كثرتها أو قلتها اعتماداً على نمو نباتات معينة على سطح القشرة الأرضية، فكان من جملة «ما يستدل به على

بعد الماء وقربه ،وقلته وكثرته، أن ينظر إلى الموضع فإن كان ينبت البطم والعليق والبردي والسعد والحماض والعوسج الصغير، وهو الحلب ولسان الثور وكزبرة البير والبابونج وإكليل الملوك والضومران والدوم، فإنه حيث كان هذا الحشيش كله أو بعضه (...) هو دليل على كثرة الماء في باطن الأرض، وعلى قدر غضارته وتنعمه يكون قرب الماء في ذلك الموضع»[١]. إلى جانب هذه الأصناف أضاف ابن ليون علامة أخرى من جنس نبات يدعى "الديس"[٢]. في حين كان لغيره تأمله الخاص في الطبيعة لمعرفة منابع المياه اعتماداً على وجود النمل ومميزات لونه وكثافته[٣] . وفي إطار البحث والتقصي نقل بعض أدباء صنعة استنباط المياه عن صاحب الفلاحة الرومية دلالة نبات الحلفاء على وجود الماء وكثرته[٤]. كما نهل آخرون عن قيلون البيزنطي بعض النباتات الدالة على وجود المياه فضلاً عن بعض التجارب في التنقيب عن المياه وجرها[٥].

وبما أنهم أهل تجارب لم يقتنع الأندلسيون بأن نبات الحلفاء ولا النجم الغليظ يدلان على قرب المياه. وبعقلية نقدية وحجج معززة بتجارب قابلة للمعاينة والقياس، دحض الطغنري ذلك فقال: «وذكر صاحب **الفلاحة الرومية** أن النجم الغليظ الأصل والحلفا يدلان على قرب الماء، وما أراه إلا وهم في قوله الحلفا تدل على قرب الماء، إذ قلَّ ما نراها في قطر من الأقطار مجاورة للمياه ولا رأيناها تنبت في قمم الجبال والمواضع العديمة الرطوبة ولست أعرف على أي شيء قاس ذلك»[٦]. ولقياس جودة المياه من حيث العذوبة والملوحة، والخفة والكثافة، أمدتنا مصادر أدب الفلاحة لصلتها الوطيدة بالتجارب المعتمدة في هذا المجال، بخلاصة ما توصل إليه رواد هذه الصنعة بأسلوب سهل علمي أخاذ. القصد منه تأهيل شرائح واسعة لاكتساب وتطبيق النتائج الموثوقة، لتوسيع المساحة المسقية، وتخفيف الاعتماد الكلي على التساقطات

---

(١) ابن بصال: **كتاب الفلاحة**، تعليق، خوسي مارية بييكروسا ومحمد عزيمان، تطوان، ١٩٥٥م، معهد مولاي الحسن، ص ١٧٥؛ أبو الخير: **كتاب في الفلاحة** ، م س ، ص ٥ ـ ٦؛ ابن حجاج: **المقنع** ، م س ، ص ٧ .

(٢) **اختصارات** ، م س ، ص ٨٢ .

(٣) أبو الخير: **كتاب في الفلاحة** ، م س ، ص ٩٢.

(٤) الطغنري: **زهر البستان** ، م س ، ص ٣٩ .

(٥) كتاب في قود المياه شرحه أبو يوسف بن إسحاق الكندي .انظر أبو الخير: **كتاب في الفلاحة** ، م س ، ص ٥؛ ابن حجاج: **المقنع** ، م س، ص ٧.

(٦) زهر البستان ، م س ، ص ٣٩؛ أبو الخير: **كتاب في الفلاحة** ، م س ، ص ٩٢ .

غير المنتظمة في المجال المذكور[١]. هذه التجربة المفصلة كانت موضوع اقتباس من طرف المهتمين بشأن المياه نظراً لنجاعتها، وبساطتها فاعتمدت في المغرب والأندلس على طول حقبة الدراسة. ولم تضف إليها إلا بعض التحسينات الفرعية[٢].

أما ابن ليون، المولع بالمختصرات فقد لخَّص ما كان سائداً في عهده من تجارب ميدانية، لقياس جودة الماء انطلاقاً من دلالة وزنه فقال: «ومن أراد أن يعلم أي المياه أخف فليقسم خرقة ويغسلها في مائين، فاليابسة قبل الأخرى ماؤها أخف»[٣]. والعملية التجريبية على بساطتها، كشفت عن وسائل متاحة للمعاينة والقياس والتحقق من تحديد عناصر العينة، وتحديد المدة الزمنية التي تستغرقها مراحل التجربة، في ظروف تسمح بتحديد القماش وتوطين عناصر التجربة في فضاء يوفر نفس الخصائص. على أننا عثرنا على ما يوحي أن ابن ليون استقى أسس هذه التجربة ممن سبقه[٤]. مما يعكس الاهتمام العلمي المبكر بحثاً عن بدائل ممكنة لتجاوز معضلة الجفاف الدورية .

(١) و «مما يستدل به على كثرة الماء في موضع الماء وعذوبته أو مرارته ، أن يحفر في ذلك الموضع الذي ظهرت فيه علامة الحشيش حفرة يكون عمقها ثلاثة أذرع ،وتصنع نصف كورة (كذا) مجوفة من نحاس أو رصاص أو دوم ، فإن كانت من دوم طلي داخلها بالشمع المذاب أو الزفت ويكون قدرها أن تسع عشرة أرطال من الماء أو أكثر من ذلك ، ثم تأخذ شيئاً من صوف مغسول ويربط بخيط ويلصق ذلك الخيط في قاع الإناء ، ويقلب ذلك الإناء على فيه في قاع الحفرة ، ولا تبلغ الصوف إلى الأرض ، ثم يجعل حوله ورق أخضر أو عشب رطب لين ويغطى به الإناء على قدر ارتفاع الذراع ويردم ما بقي من الحفرة بالتراب ، يفعل ذلك بها عند غروب الشمس، فإذا كان من الغد قبل طلوع الشمس رفع التراب والعشب رفعاً رفيقاً ، ثم يقلب الإناء وينظر إلى داخله ، فإن كان الصوف قد ابتل بالماء والإناء كذلك ، علم أن في ذلك الموضع الماء الكثير ، ثم يُستطعم الماء الذي في الصوفة ، فإن وجد عذباً فإن ذلك الموضع عذب ، وإن كان مراً أو ملحاً فماء ذلك الموضع كذلك ، وإن أنت لم تجد في الصوفة ماء ولا رأيت في ذلك الموضع من العلامة شيئاً فاعلم بأن ذلك الموضع لا ماء فيه البتة، وهذا مما جربه صاحب النسخة واختبره فوجده كما وصفه». ابن بصال: **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٢) ومما أضافه أبو الخير وابن حجاج أنهما غيرا كورة الدوم بكورة الخزف ، وأن يكون الصوف منفوشاً ، وحدداً عمق الحفرة في ثلاثة أذرع «وبقدر ما تجد في الصوفة من كثرة الماء وقلته يكون في بطن الأرض وبذلك تعلم بعد الماء عن وجه الأرض وقربه» . **كتاب في الفلاحة** ، م س ، ص ٦ ـ ٧ ـ ٨؛ ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة** ، م س ، ص ٧ ـ ٨ .

(٣) **اختصارات من كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ٨٣ .

(٤) قال الطغنري: «وإن شئت وزن المياه لتعلم أيهما أخف فاعمد إلى خرقة رقيقة، وشقها نصفين متساويين في مكان واحد في ظل، فالماء لذي ينشف من الخرقة قبل صاحبه هو الأخف، والذي يبقى أثره في الخرقة بعد صاحبه هو الأثقل». **زهر البستان** ، م س ، ص ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢.

كما أن من جملة التجارب التي عكست حساً علمياً لدى إنسان العدوتين خلال العصر الوسيط ، تحليل خصائص المياه، ومميزات جودتها اعتماداً على قاعدة الطبائع الأربع: اليبوسة والحروشة والرطوبة واللين، وهي خصائص أثبتت التجارب صلاحيتها بدليل أنها ما زالت معتمدة في عناصر القياس الحديثة. ذلك أن «اللين والرقة والعذوبة فهي مترادفات بقيت مستعملة إلى اليوم لوصف طعم المياه عند تذوقها، وأما اليبوسة والحروشة فهما صفتان تعكسان تناسب الأملاح الكلسية الذائبة في الماء مع تركيز بقية الأملاح الأخرى. ولعل في مفهوم الرطوبة ما يقابل الصفة القاعدية للمياه، وهي صفة ترتبط أكثر بالمياه التي تكثر فيها المواد العضوية (...) هذه الخصائص التذوقية تقابلها اليوم صفات كيميائية قابلة للقياس والتقدير، وبالتالي للمقارنة والمفاضلة، وتعتبر من القرائن الأساسية التي تسمح بتحديد نوعية المياه وانتماءاتها التركيبية، وكذلك تمكن من استنتاج الوسط الذي تحولت منه إلى غيره»[١].

إلى جانب تطبيق قاعدة الطبائع الأربع، تم اعتماد وظيفة الحواس. وخاصة منها الذوق لتحديد درجة ملوحة الماء، وفي هذا الصدد حفظت لنا بعض مصنفات أدب الفلاحة، وصف المراحل التي خضعت لها تجربة ابن بصال[٢]، ذلك أنه «مما جربه أيضاً في معرفة طعم الماء أن يحفر حفرة على قدر ما تريد ثم تأخذ من تراب أسفل الحفرة شيئاً وتجعله في صحفة وتلقي عليه من الماء الحلو مثل ماء المطر وما أشبهه ، ويحرك ذلك التراب بالماء وتتركه إلى غد ثم تذوق ذلك الماء فإن وجدته عذباً فماء ذلك الموضع عذب، وإن وجدته على خلاف ذلك فهو ما تجده». ومن ثم نفهم أبعاد تحذير المزارعين من إهدار جهودهم وزراعتهم في التربة والماء المالحين[٣].

ب ـ سلوك النجاعة والاقتصاد في ترشيد استهلاك المياه:

أثَّرت ندرة المياه في أنشطة إنسان العدوتين إبان الحقبة المدروسة فتعطلت بذلك أنشطته، وخاصة ما تعلق بالغذاء، بحيث كان لعوامل الجفاف الدوري، والجريان

---

(١) ممو أحمد: «النظرية الهيدروجيولوجية عند ابن بصال»، إسهام ضمن مجلة **الحياة الثقافية**، تصدرها وزارة الثقافة بالجمهورية التونسية، ١٩٨٦،ع ٤٠، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٢) **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٧٦ .

(٣) من هذه المحاذير قولهم: «اهرب كل الهروب من الأرض المنتنة والمالحة والماء المالح والرمل المالح». أبو الخير: **كتاب في الفلاحة** ، م س ، ص ٤؛ ابن حجاج: **المقنع** ، م س ، ص ٦. أما ابن ليون فقد ذكر أن: «شر الأرض كلها المالحة» . **اختصارات**، م س ، ص ٨٠ .

الموسمي للأنهار وعدم انتظام التساقطات، دور في ظهور المجاعات والأوبئة. ومن ثم كان ابن مغيث على صواب حين منع اشتراط النقد في المعاملات المتعلقة باستغلال أراضي الأندلس، بسبب ما اشتهرت به من بوار نتيجة القحوط المترددة[1]. ولم تكن هيدروغرافية عدوة المغرب أحسن حالاً مما كان عليه الأمر في الأندلس، حيث توصل أحد الدارسين إلى اعتبار المياه «مشكلة المغرب الاقتصادية»[2].

هذه الصعوبات كانت تستفحل إبان السنوات العجاف، مما شكَّل لأولي الدراية من العلماء العاملين، تحدياً فرض عليهم القيام بتجارب عديدة لترشيد، استغلال المياه بأقل ما يمكن من الجهد والتكاليف، لا سيما وأن توسيع المساحة المسقية كان أمراً ضرورياً للتخفيف من حدة الجفاف الدوري. إلا أن تحقيق هذه الرغبة كانت تصطدم بتواضع مستويات دخل الفئات المهتمة بالزراعة والحرف المرتبطة بها، تجلى ذلك في عدم قدرتهم على تغطية نفقات، وتكاليف استنباط المياه وجرها للاستفادة منها. ولا غرو فقد أكد ذلك ابن خلدون حين اعتبر «الفلاحة من معاش المستضعفين»[3]. وباستحضار هذه الصعوبات، انكب رواد التجارب الميدانية على إعداد بدائل كفيلة بترشيد وتدبير استغلال المياه وفق عنصري: النجاعة والاقتصاد، النجاعة في اعتماد أيسر السبل، والوسائل للتنقيب عن الماء واستخراجه، والاقتصاد في الجهد والتكاليف المادية .

وانسجاماً مع فلسفة هذين العنصرين، اختار أهل التجارب استغلال السطح التضاريسي وفق هندسة مضبوطة لحفر الآبار واستنباط المياه من المواضع المرتفعة، «لأن ماءها يصل سريعاً إلى أسفل الجنة»[4].

وكانت ميزة الآبار المتخذة بمحاداة المجاري النهرية، التي لا ينضب ماؤها، ووجه العمل في ذلك «أن تفتح البير على مقربة من النهر، ويتسرب ماء النهر إلى تلك البير ، فالفائدة من ذلك أنه لا ينقص البير إلا بنقصان النهر، وحبلها أبداً موزون لا يزاد فيها ولا ينقص»[5]. أما بالنسبة للحقول البورية الواقعة في سفوح الجبال وأقدامها، فقد نصح أهل التجارب من أراد أن يتخذ آباراً فيها ألا ينخدع بالماء المندفع منها لأول

---

(١) **المقنع في علم الشروط** ، م س ، ص ٢٣٥ .
(٢) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي** ، م س ، ص ٦٠ .
(٣) **المقدمة** ، م س ، ص ٤٢٠ .
(٤) ابن بصال: **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٧٤.
(٥) **نفسه** .

وهلة لأنه «ماء مضمور خدَّاع لا يثبت (...) والماء الثابت هو النابع في وسط البير (...) ومتى برق ماء غير هذا خيف عليه الغور فلا يعول عليه»[1]. ونظرا لتردد الجفاف، وعدم انتظام التساقطات، اكتشف إنسان العدوتين بفضل تجاربه المستمرة، أساليب تحول دون تبذير المياه، لا سيما بالنسبة للمزروعات التي تحتاج كميات هائلة من المياه، كما هو الشأن بالنسبة للقرع الذي «لا يصلح إلا بالماء الكثير وهو الذي يغدوه، لأنه يشرب الماء شرباً قوياً»[2]، فتم تجاوز ذلك بزرع بذور القرع داخل البصل البري وغرسها في حفرة وسقيها بالماء إلى أن تنضج البذور وتنقل إلى مواضعها[3].

ولتوسيع الرقعة المسقية فقد توصل أحد مهندسي المياه إلى تقنية حفر أكثر من بئر في مكان واحد على مستويات عمق متباينة، وبالنسبة للفلاحين والمهتمين لا بد «أن يحفروا بجانب البئر الأول بئراً أخرى على مسافة ذراع واحد يصل عمقه إلى نصف البئر الأول، ثم بئراً ثالثة على مسافة ذراع من البئر الثانية ولها من العمق نصف عمق الثانية ، وبنفس الطريقة يحفرون البئر الرابعة، وكانت في العادة أقل عمقاً من الثالثة، ويربطون بين تلك الآبار بقنوات في القاع لتنقل المياه من بئر إلى أخرى. على هذا النحو كانت البئر الرابعة وهي أقل عمقاً تحوي من المياه ضعف الكمية الموجودة في البئر الأولى»[4].

ورغم أهمية هذه التقنية المتوصل إليها من واقع الرهان والتحدي الذي أملته الكوارث الطبيعية، لم تكن تخلو من مشاكل، منها انسياب مياه البعض إلى آبار البعض الآخر، ولهذه العلة «اشتكى الناس الضرر بعضهم من بعض في الآبار المتجاورة التي تكون في سطح واحد، وتندفع المواد إليها من عرق واحد، ذلك أن المواد الضعيفة تنجذب إلى القوية»[5]. وهذا ما أفضى إلى استمرار حبل النزاعات بين أصحاب الضيعات المتقاربة بالعدوتين كما يتضح ذلك من كتب النوازل[6].

---

(١) الطغنري: **زهر البستان** ، م س ، ص ٤٨ .

(٢) ابن بصال: **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٣٢ .

(٣) **نفسه**، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٤) ابن العوام: **كتاب الفلاحة** ، م س، ج ١، ص ١٤٣ .

(٥) ابن بصال: **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٧٨ .

(٦) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٩؛ **فتاوى ابن رشد** ، م س ، س ٣، ص ١٢٩١؛ الفرسطائي: من كتاب **القسمة وأصول الأرضين**، (ج ٥، تح: الهادي بن وزدو وأحمد ممو ومحمد حسن تحت عنوان: **قانون المياه والتهيئة المائية بجنوب إفريقية في العصر الوسيط**)، تونس، ١٩٩٩، مركز النشر الجامعي، ص ١٥٤ وما بعدها . سنعرض لثقافة النزاع في الفصل الثالث من الباب الثاني .

أما المناطق القاحلة التي أضحى الجفاف فيها عنصراً بنيوياً، فقد ابتكر أهل التجارب آلات تعمل بتقنيات: اللوالب والقواديس، والمناخس الحديدية، والسواني، والألواح لاستنباط المياه من الآبار على عمق بعيد الغور. كل ذلك يجري وفق قوانين هندسية تدور بها اللوالب، ويستخرج الماء من أعمق بئر من دون عنت أومشقة[١].

والراجح أن «اللولب الذي يعنيه ابن بصال هو مجرد دولاب تشد عليه العوارض التي يمر عليها حبل السانية عند دورانها محملة بالقواديس. أما عملية حماية القواديس من الانكسار فهي ناتجة عن وجود ذلك اللوح الذي يجري فيه المنخسان المثبتان إلى طرفي العمود الذي هو أصل الدولاب . وبما أن المجال الذي يتحرك فيه المنخسان هو اللوح الذي لا يزيد طوله على القامة فيمكن دائما الاحتياط لتناقص منسوب الماء في البئر بذلك المقدار»[٢].

ومن بين الصعوبات التي واجهها إنسان العدوتين بشأن استغلال مياه الآبار، ضعف منسوبها الذي يتأثر بالجفاف، وكان نضوبه أحياناً يتم بشكل مفاجيء، فكان التعليل علمياً ومقنعاً، ذلك أنه إذا كانت «البئر غير مسرية إلى النهر فإن حبلها يزيد وينقص»[٣]. مما كان يطرح مشاكل متنوعة في حال ما إذا كان البئر عميقاً، مما حدا بالأندلسيين إلى ابتكار بدائل تقنية مهارية للحد من تجاوز معضلة نقص المياه، فكانوا بحق يونانيين في استنباطهم للمياه[٤].

وفي هذا الصدد قدم ابن بصال حصيلة جهوده التقنية لدعم السانية[٥]، وذلك

---

(١) بحيث «قد يحتال لهذا البير فلا تتكسر قواديسه، ووجه ذلك أن يدخل في قاع البير لولب مكسور الأحرف أملس ويكون في طرفه منخسان من حديد وتكون المواضع التي تجري فيها المناخس في لوح يكون في سعة شبر وارتفاعه مقدار القامة قد أنزلت في تلك المواضع خرزات من حديد ليكون جري اللولب فيها سريعاً يتحرك بأقل شيء يمسه ، ويجعل فوق اللولب عوارض كعوارض السلم من اللوح ويشد بالضرب حتى لا يتحرك بوجه ويدخل حبل السانية من تحت اللولب ويضم إليها ضماً جيداً ويستوثق منه ألا يتحرك ، فإذا تحركت السانية تحرك اللولب بحركتها فبهذا العمل تسلم القواديس ولا تنكسر بوجه من الوجوه إن شاء اللّه». ابن بصال: **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٧٥ .

(٢) ممو أحمد: **النظرية الهيدروجيولوجية**، م س ، ص ٧٥ ـ ٧٦ .

(٣) ابن بصال: **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٧٤ .

(٤) الغرناطي أبو حامد: **تحفة الألباب ونخبة الإعجاب**، تحقيق إساعيل العربي، الدار البيضاء، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ط١، دار النجاح الجديدة، ص ٧٢؛ المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٣ ص ١٥١ .

(٥) فقال: «وإذا كانت البير بعيدة الرشا على عشرين قامة فصاعداً ، أو ضعف استخراج الماء منها، =

بوسائل غاية في التعقيد لم يتم تجاوزها على الأقل إلى نهاية العصر الوسيط، لأنها كانت خاضعة لشروط ومقاييس مضبوطة، لاستخراج المياه من الآبار العميقة. ومما يعكس دقتها العلمية، أنها كانت مدعمة ببدائل ناجعة تحول دون تعطلها، الشيء الذي يكشف جهود الإنسان الحثيثة للتأقلم مع الاضطرابات المناخية، والتخفيف من كوارثها القاسية أحياناً.

هذه الخبرة استفاد منها إنسان العدوتين، وأدخل عليها إضافات تحسينية، جعلت الوسائل التقنية أقوى على استنباط كميات مهمة من مياه الآبار العميقة، بحيث تم تحويل الحركة الدائرية للحيوان في المستوى الأفقي إلى حركة عمودية لحبل السانية التي شدت إليه القواديس، مما سمح بإلقائها في البئر وملئها. وسعياً لترشيد مجهود الدابة، يلزم معرفة عدد القواديس التي تكون في حبل السانية. ولهذا اقترح ابن العوام «أن يكون في القامة من حبل السانية خمس قواديس أو نحوها ، وكلما كثرت الأمشاط في الفلك الصغير الذي يدير السانية مع كبر الفلك الكبير جاءت السانية أخف وأسهل»(١).

= وثقل على الدابة حبل سانيتها على فمها على حسب ما تنصب سائر السواني ، ثم يعمد إلى القائم الذي فيه المغازل القايمة فيقطع ما بقي منه فوق الدور ويترك منه نحو شبر ، ويقرض سائر ذلك ثم يثقب في نصف ذلك القايم الذي بقي من القايم ثقبة وتدخل في تلك الثقبة الطمون فيثقب فيه ثقبتين ويبعد بينهما على حسب ما تسع الدابة بين تلك الثقبتين بكفلها وتدخل في تلك الثقبتين المجابد من الجبال الذي [تربط] إليه الدابة ثم يصنع على الطمون سرير بين الثقبتين المصنوعتين للمجابد ، ثم يوتى بثقالة من الحجارة نحو أربعة أرباع أو خمسة فتوضع على السرير المصنوع وتكون الثقالة بإزاء كفل الدابة ولا تكون معلقة إلى الأرض وإنما تكون على السرير المذكور ، فبهذا العمل يسهل على الدابة إخراج الماء من البير العميقة ولو بلغ عمقها مائة قامة . ولا تجد الدابة لهذه الثقالة الموازية لكفلها مؤونة ولا ثقل بل أقل شيء يحرك هذه السانية ، فإن خيف على الطمون الاعوجاج أو غير ذلك لطوله فليعمد إلى القايم ويثبت في الذي ترك منه ثقبتان إحداهما فوق الطمون والأخرى تحته ثم يدخل فيهما عودان يكون غلظهما معا قرب غلظ الطمون وينزل إنزالاً جيداً في الطمون بحلقة حديد وتزم زماً جيداً ،فإن كان الطمون من ثلاثين شبراً كان العودان من خمسة عشر شبراً وإن كان الطمون أقل من ثلاثين فكذلك ينقص من العودين بحسب ذلك وبهذا العمل يتقوى الطمون ولا يخاف عليه الاعوجاج». ابن بصال: **كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧. الطمون هي الخشبة التي تركب أفقياً إلى القائم وإليها يشد الحيوان . ممو أحمد: **النظرية الهيدروجيولوجية**، م س ، ص ٧٧ .

(١) «الفلك الكبير هو دولاب السانية التي تدور عليه القواديس . أما الفلك الصغير فيبدو أنه نهاية القائم الذي يمكن من تحول الحركة الأفقية إلى حركة عمودية . والفلك الصغير دولاب مشدود إلى نفس المحور الذي ركبت فيه أوتار السانية». **نفسه** .

كان للكوارث الطبيعية نصيب وافر في اجتهادات أدباء صنعة الفلاحة ومهندسي المياه في اعتماد أدوات التجربة الميدانية، وابتكار وسائل تقنية سمحت بالتخفيف من ضغط المؤثرات المناخية الدورية في المجال المدروس.

٢ ـ التدابير الإجرائية للتخفيف من كوارث القحط والجفاف:

اهتمت الدولة والمجتمع في مراحل القوة والظهور، بمشاريع مائية لاستنباط المياه، وتوسيع المساحة المسقية لتأمين الغذاء الضروري، لطرد شبح الجفاف والمجاعات. وتلك مهمة السلطة في الأحوال العادية. أما في الظروف الاستثنائية الصعبة فصار من واجب المسؤولين «معاناة خلة أهل بلد تحل بهم جائحة أو سيل»[١] .

وفي هذا الصدد استفاد المغرب من تراكم خبرات الأندلسيين في هذا المجال، حيث عرفت مراكش تقنية الخطارات[٢]، التي ابتدعها مهندسون وفق قواعد محكمة، من خلال حفر آبار متصلة لتوفير مياه الشرب والري، وفي ذلك قال الإدريسي: «وماؤها الذي يسقى به البساتين مستخرج بصنعة هندسية حسنة، استخرج ذلك عبيد اللّه بن يونس المهندس، وسبب ذلك أن ماءهم ليس ببعيد الغور موجوداً إذا احتفر قريباً من وجه الأرض»[٣]. أما تقنية السقي بالخطارات فكانت معروفة عند الأندلسيين، بحيث ذكر المقري أنهم كانوا «يسقون بالخطارات زروعهم من الأودية»[٤]. وبالمثل فإن أهالي طليطلة استفادوا من مياه نهر تاجو لتعويض النقص الحاصل في المياه داخل المدينة، وذلك بفضل إحداث ناعورة «تصعد الماء إلى أعلى القنطرة، وتجري الماء على ظهرها فيدخل المدينة»[٥]. أما مدينة ماردة فقد تجاوزت معضلة ندرة المياه بمد قنوات محكمة الهندسة والبناء لتوفير حاجاتها من «ماء مجلوب تحير صنعته»[٦]، في إشارة إلى جودة الأنابيب والقنوات المتقنة .

ومما يؤكد اهتمام أمراء المرابطين بتوسيع المساحة المسقية، وعدم الاعتماد

---

(١) ابن الأزرق: **بدائع السلك في طبائع الملك**، م س، ج٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٢) «آبار متقاربة يتصل ماء بعضها ببعض عن طريق دواليب خفاف تستعمل لنقل المياه من مكان إلى آخر أو من الآبار والمياه الجوفية». حركات إبراهيم: **المغرب عبر التاريخ** ، الدار البيضاء ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م ، ط ٢، دار الرشاد الحديثة ، ج ١، ص ٢٢٢ .

(٣) **نزهة المشتاق** ، م س ، ج ١ ص٢٣٣ .

(٤) **نفح الطيب** ، م س ، ج ٣، ص ٤٥٤ .

(٥) الحميري: **الروض المعطار**، م س ، ص ٣٩٣ .

(٦) القلقشندي: **صبح الأعشى**، م س ، ج٥، ص ٢٢٤ .

الكلي على مياه الأمطار، توفير التقنيات المتاحة للتخفيف من حدة الجفاف وخطر الفيضانات. ولهذا اعتنوا بالصهاريج والأحواض المائية وأحاطوها بسياج من الأشجار، للتقليل من نسبة المياه المتبخرة [١]. كما وظف الأمير المرابطي علي بن يوسف خبرات المعاهدين الذين قدموا من الأندلس في مد مراكش بالماء[٢]. ومع ذلك ظلت العاصمة في حاجة إلى الماء نظراً لكثافة سكانها، فقام الخليفة عبد المومن بجر الماء إليها من عين أغمات البعيدة عنها بستة أميال[٣].

كما أشار ابن صاحب الصلاة إلى أن الخليفة عبد المومن الموحدي أصدر تعليماته سنة ٥٤٥هـ/ ١١٥٠م بإجراء الماء من عين غبولة، فشق سرباً تحت الأرض إلى قصبة المهدية[٤]، مما أدى إلى توفير المياه لشرب الناس، والخيل وسقي الأرض. ومما يدل على قيمة هذا الإنجاز أنه تحقق على مسافة تناهز «عشرين ميلاً»[٥].

كما أعاد السبتيون تشغيل الطواحين المائية المعطلة، بجر المياه من البحر في الساحل الجنوبي عن طريق الناعورات، وكانت هذه المياه تخزن في الجباب والصهاريج، ومنها تطلق في القنوات فتتحرك أحجار الطواحين[٦].

أما بالنسبة لندرة المياه الصالحة للشرب، فقد اعتمد معظم أهالي سبتة، في الظروف الاستثنائية، على التزود بالماء المجلوب من قرية بليونش القريبة منها[٧].

كما زود الخليفة يعقوب المنصور الموحدي حضرة ملكه مراكش، بعدد من السقايات بماء مستنبط من ساقية تجري من القبلة إلى الجوف، لشرب الناس والدواب[٨].

وفي سياق صراع الإنسان الأندلسي مع كوارث الجفاف الدوري، توصل إلى تقنية ترشيد استغلال مياه وادي ألمرية، لا سيما عند انخفاض منسوبه صيفاً، وارتفاعه شتاءً،

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٢٢؛ الإحاطة ، م س ، مج ١، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨؛ المقري: **نفح الطيب**، م س، ج٣، ص ٤٩٧.

(٢) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي** ، م س ، ص ١٨٠.

(٣) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٥٤٠ .

(٤) **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٣٥٨ .

(٥) مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ١٤٠ .

(٦) الشريف محمد: «الماء في سبتة الإسلامية تقنيات التجميع والتوزيع»، مجلة **التاريخ العربي**، ع:٧، صيف ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ١٧٤ .

(٧) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص١٠٣ ـ ٣٠٣ .

(٨) مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ٢١٠ .

ووجه العمل في ذلك، حفر قناة باطنية تتفرع عنها قنوات ثانوية. وحسب ما كشفت عنه الدراسات والأبحاث الأثرية، تبين أن جدوى هذه التقنية يتجلى في تسريع المجرى المائي عند انخفاض الصبيب النهري صيفاً، ومن ثم تأمين المياه اللازمة للشرب والري[١].

كما قام ثاني ملوك بني نصر السلطان محمد بن يوسف (٦٣٥هـ - ١٢٣٧م/ ٦٧١هـ/ ١٢٧٢م) بتزويد أحد حصون شرقي إشبيلية بالمياه، حيث أقدم على «اتخاذ الجباب به واحتفار السانية الهائلة بربضه»[٢]. كما استفادت التجمعات السكنية بالمرتفعات الجبلية بأحواز غرناطة من المياه، وذلك بفضل جهود الحاجب رضوان النصري (ت: ٧٦٠هـ/ ١٣٥٨م) الذي «أجرى الماء بجبل مورو»[٣]. وبالمثل لم تحل وعورة السطح التضاريسي دون تزويد القصبة الحمراء بحاجاتها من المياه، فقد أورد العمري أن الماء كان «يجري في المدينة، فلا يخلو منه مسجد ولا بيت»[٤]. ونتج عن توسيع المساحة المسقية بضواحي غرناطة، وتخفيف الاعتماد الكلي على التساقطات النادرة، ارتفاع مردود الحبوب؛ وتجاوز الإنتاج في نهاية حقبة الدراسة ثلاثمائة ألف قدح[٥].

كما تضمن القانون الذي أصدره سلطان غرناطة أبو الحجاج يوسف الأول عام ٧٤١هـ/ ١٣٤٠م، إشارة ضمنية لجر المياه إلى المناطق المتضررة من الجفاف، وذلك بإحداث «الينابيع العامة والجسور والأنابيب»[٦]. ومن ثم فقد أشاد القلقشندي بالمشاريع المائية التي استفادت منها غرناطة، وغدا طالب الماء لا يجد مشقة في الوصول إليه «فحيثما طلب الماء وجد»[٧].

وعلى غرار جهود المرابطين والموحدين والنصريين، اهتم المرينيون بالتجهيزات المائية، سواء منها الموجهة لتوفير الماء الشروب، أو تلك المعدة لتوسيع المساحة المسقية والتخفيف من ضغط التردد الدوري للجفاف، خصوصاً وأن قبائلهم الظاعنة،

---

(١) Bazzana et autres, «L'hydraulique agraire dans l'Espagne médivale» in Actes du colloque: *L'Homme et l'eau en méditérranée*, P.U. de Lyon, 1987, T4 , pp . 53 - 57.

(٢) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، م س، مج٢، ص ٥٢ .

(٣) **نفسه**، مج١، ص ٥٠٩ .

(٤) **مسالك الأبصار**، م س، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٥) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، م س، مج١، ص ١٣٣ .

(٦) شبانة محمد كمال: **يوسف الأول ابن الأحمر**، مصر، مطبعة الرسالة، ١٩٦٩م، ص ١١٨ .

(٧) **صبح الأعشى** ، م س ، ، ج ٥ ص ٢١٥ .

كانت أكثر دراية بقيمة الماء في الحياة. ولا غرو فقد فرضت عليهم ندرته اعتماد النجعة والترحال، كنمط حياة سعياً وراء الماء والخضرة في مجال جغرافي مطبوع بالجفاف، لا سيما شرق المغرب الأقصى، وجنوب المغرب الأوسط[(١)].

وعندما استقر المرينيون في المغرب الأقصى، أدركوا أهمية سهوله الزراعية، فاهتموا بالتجهيزات المائية، مستفيدين في ذلك من خبرة المهندسين الأندلسيين. وفي هذا الصدد استعان أبو يعقوب يوسف المريني بخبرة ابن الحاج الأندلسي (محمد بن علي بن عبد اللّه) سنة ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م في إنشاء الناعورة الكبرى على وادي الجواهر بفاس[(٢)]. وهي التي تعرف في المصادر بناعورة بستان المصارة التي وصفها ابن الخطيب بالشيء العجيب لضخامتها، ودورانها الذي لا يتعدى أربعة وعشرين دورة في اليوم والليلة[(٣)].

ومن جهتهم اتخذ أهالي المناطق الصحراوية، الخطارات والنواعير، لمقاومة أثر الجفاف والتصحر. وفي هذا الصدد أشاد النميري بفعالية نواعير سجلماسة بقوله: «وكم أذهبت من الجنات المحل ما شكاه من الضير، وسارت أخبار القحط سير المثل»[(٤)].

وبالمثل شكلت المشاريع المائية التي أنجزت في سهول دكالة الخصبة صمام أمان فائض إنتاجها، وهو ما أكده ابن الخطيب الذي زارها بقوله: «وبلغت أزواج حراثتها زمان ورودي عليها عشرة آلاف [زوج]»[(٥)]، بسبب اتساع مجال الري. إضافة إلى التجهيزات المائية المذكورة تشير النصوص إلى إقبال إنسان العدوتين في الحقبة المدروسة على معدات ووسائل تقنية مضبوطة بطرق هندسية دقيقة نذكر منها: السواقي[(٦)]، والقواديس[(٧)]، والسواني[(٨)]، والنطافي[(٩)]، والدواليب[(١٠)]، والجباب[(١١)]...

---

(١) ابن أبي زرع: **القرطاس** ، م س ، ص ٣٦٩ .
(٢) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية** ،م س ، ص ١٧٧ .
(٣) **الإحاطة في أخبار غرناطة**، م س ، مج٢، ص ١٤٠ .
(٤) **فيض العباب** ، م س ، ص ٢٤ .
(٥) ابن قنفذ: **أنس الفقير** ، م س ، ص ٧١ .
(٦) المراكشي: **المعجب**، م س، ص ٢٢٢؛ ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س، ص ٣٧٦.
(٧) ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب**، ، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، ج ٢، ص ٣١٢.
(٨) الوليدي: **الحلال والحرام** ، م س ، ص ١٥٥ .
(٩) ابن الخطيب: **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب** ، تح: العبادي أحمد مختار، الدار البيضاء، ١٩٨٥م ، دار النشر المغربية، ج ٢، ص ٦٩ .
(١٠) ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب** ، م س ، ج ٢، ص ٢٣٣ .
(١١) ابن الخطيب: **أعمال الأعلام** ، م س ، ص ٧٦ .

أ ـ أساليب الاحتفاظ بالماء في المناطق القاحلة:

إذا كان بعض سكان المناطق الجبلية قد مالوا إلى معاقرة الخمر بدعوى مواجهة المناخ الجبلي البارد، فإن سكان قرطبة وجيان دأبوا على استهلاك «البقلة الباردة لأنها تبرد الجسم، وتطفىء الحر، وتقطع العطش»[١]. أما أهالي المناطق الصحراوية الحارة الواقعة «ما بين سجلماسة وغانة [كانوا] يكابدون فيها شدة العطش ووهج الحرور»[٢]. لا سيما وأن الصحراء معروفة بأنها «بلاد حارة جداً وجافة لا أنهار فيها ولا عيون ولا ماء غير (...) بعض الآبار المالحة»[٣].

لا شك في أن عابري سبيل المفازات عانوا من ندرة الماء، وعاركوا شبح الموت عطشاً. وهي ظروف يسمح لهم فيها الشرع بشرب مقدار معين من السوائل المحظورة، لوقاية النفس من الهلاك إن تيسرت[٤]. أما أغنياء التجار المعتادون على اختراق المسالك الصحراوية الرابطة بين فاس وتومبكتو، فقد ابتدعوا وسائل ملائمة للمناخ الجاف لتأمين حاجياتهم الضرورية من الماء الشروب، ومن جملة ذلك أنهم كانوا «يأخذون معهم جمالاً لا تستعمل إلا لحمل الماء زيادة على التي تحمل البضائع»[٥].

إذا كان هذا حال التجار المياسير ، فإن عوام الرحل كانوا على دراية تامة بمناخ الصحراء الجاف، الذي تزيده الزوابع والرياح قساوة في فصل الصيف، ذلك أنه كلما هبت «ريح جنوبية تنشف المياه التي في القرب»[٦]. وكلما اشتد هبوب «ريح شرقية كانت الرمال تحمل من مكان إلى آخر»[٧]، مما يعني طمس مواضع المياه .

ولمواجهة خطر الموت عطشاً في المفازات المذكورة، كان الرحل «يعدون لها المياه التي في بطون الإبل، ويجعلون على أفواهها ليلاً تأكل شيئاً فإذا ينشف (كذا)

---

(١) أبو الخير: **عمدة الطبيب** ، م س ، ق ١ رقم٩٥٤، ص ٣٣٠ .

(٢) ابن سعيد: **بسط الأرض في الطول والعرض**، تح: خوان قرنيط خيتيس، تطوان، ١٩٥٨م، معهد مولاي الحسن، ص ٤٧.

(٣) كربخال: **إفريقيا**، تر: حجي ، زنيبر ، الخضر ،التوفيق، الرباط، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، المعارف الجديدة، ج ١، ص ٤٩ .

(٤) الزحيلي: **نظرية الضرورة الشرعية (مقارنة مع القانون الوضعي)**، بيروت ـ دمشق، ،ط٤، دار الفكر المعاصر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٦٩ .

(٥) كربخال: **إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٤٩ .

(٦) ابن سعيد: **بسط الأرض في الطول والعرض** ، م س ، ص ٤٧ .

(٧) كربخال: **إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٤٩ .

الريح مياههم نحروا جملاً حملاً وشربوا ما في بطنه»[1]. علماً أن الإبل عندما تشرب تأخذ من الماء «ما يكفي لمدة اثني عشر أو خمسة عشر يوماً»[2].

ولم يقتصر خزن المياه في بطون الجمال فحسب، بل جُبل رحل مسوفة أثناء تنقلاتهم على «ملء أسقيتهم بالماء ويخيطون عليها التلاليس خوف الريح»[3]. وفي حال نضوب مياههم غالباً ما كانوا يجهزون على البقر الوحشي بدليل ما شاهده ابن بطوطة بقوله: و«إذا قتلت وجد في كروشها الماء، ولقد رأيت أهل مسوفة يعصرون الكرش منها ويشربون الماء الذي فيه»[4].

رغم ما في هذا التصرف من تهديد للثروة الحيوانية بالانقراض ، فلم يكن هؤلاء يلجأون إليه إلا عند الضرورة القصوى، التي تكون فيها حياتهم معرضة للموت المحقق، كما هو الشأن زمن الفترات المناخية الصعبة.

٣ ـ التدابير الإجرائية للتخفيف من كوارث السيول والفيضانات:

اهتمت العصبيات الحاكمة بربوع مجال الدراسة، بإعداد وإنجاز مشاريع تقنية، وبنيات تحتية للتخفيف من المضاعفات السلبية للسيول الجارفة.

وفي هذا الصدد، بنى الأمير المرابطي علي بن يوسف في مراكش قنطرة على وادي تانسيفت، حيث يرتفع صبيب مياهه في فصل الشتاء، مما يتسبب في حدوث فيضانات مهولة، سبق وأن نجمت عنها كوارث مدمرة، بدليل أن القنطرة المذكورة لم تلبث غير أعوام يسيرة حتى أتى عليها السيل. ونظراً لأهمية هذه القنطرة كجسر للتواصل الاقتصادي والاجتماعي بين أهالي ضفتي وادي تانسيفت، فقد أعاد الخليفة أبو يعقوب يوسف بناءها سنة ٥٥٦هـ/ ١١٦١م[5].

وبفعل عوامل التعرية، تهشمت السواقي التي أعدها الخليفة عبد المومن، لمد رباط الفتح بحاجاته من الماء، فقام ابنه من بعده الخليفة أبو يعقوب يوسف بتجديدها

---

(١) ابن سعيد: **بسط الأرض** ، م س ، ص ٤٧ .

(٢) الوزان: **وصف إفريقيا** ،م س ، ج ٢، ص ٢٦١ .

(٣) ابن بطوطة: **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق وتقديم وتعليق: الكتاني علي المنتصر، بيروت، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م، ط٢، مؤسسة الرسالة، ج٢، ص ٧٧٤ .

(٤) **نفسه** ، ص ٧٧٥ .

(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٤٩؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٢، ص ١٤٩ .

سنة ٥٦٦هـ/ ١١٧٠م، وذلك للحيلولة دون تبذير المياه وضياعها[١].

وبالمثل كان ينجم عن فيضانات وادي أبي رقراق، تحطيم الجسر الرابط بين سلا ورباط الفتح، وخاصة في فصل الشتاء. الشيء الذي أملى على الخليفة أبي يعقوب يوسف تعويضه بجسر آخر «أعظم منه بناءً وأساساً واعتلاءً من الحجر العادي والجير الثابت»[٢].

إلى جانب ذلك تشير المصادر، إلى سدود تلّية بفاس أنشأها الخليفة عبد المومن على واديها[٣]، فإذا كان هذا السد قد اندثر عندما أمر الخليفة المذكور بتفجيره لهدم سور المدينة، وإرغام الفاسيين على الاستسلام[٤]، فإن الخليفة الناصر الموحدي بنى سداً آخر استفاد منه المراكشيون مدة سبع سنوات على الأقل[٥].

وفي إشبيلية، عانى السكان من فيضان واديها المتكرر، فبنى الخليفة أبو يعقوب الموحدي قنطرة عليه عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م لتسهيل العبور والاتصال، والتخفيف من كوارثه[٦]. ومع ذلك كانت بعض مناطق إشبيلية في حاجة إلى المياه، فأقدم المهندس الحاج يعيش على تجديد العمل بما فيها من سواقٍ وآثار قديمة للمياه[٧]. وتوالت فيها عمليات مد الماء «لشرب الناس ومرافقهم على أوفى الفضل بكمال الهندسة والتدبير»[٨].

وبالمثل بنى المرينيون سداً في وادي بوطوبة بفاس للتحكم في تنظيم المياه[٩]. إلى جانب اهتمامهم بجر قنوات المياه، ومد أنابيب فخارية لصيانة جداوله عبر مسافات بعيدة[١٠].

---

(١) ابن القطان: **نظم الجمان**، م س، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.
(٢) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س، ص ٣٦٠.
(٣) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، م س، ص ١٣٦.
(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٢٤٣.
(٥) ابن جزي: **مختصر البيان في آل عدنان**، م خ ع، الرباط، رقم (د ٢٧٢٨)، ورقة ١٧٩.
(٦) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ١٢١؛ ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٣٤٩.
(٧) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س، ص ٤٦٨.
(٨) **نفسه**، ص ٤٦٩؛ المراكشي: **المعجب**، م س، ص ٢٧١.
(٩) «وادي بوطوبة هو أعلى وادي بوخرارب لفاس من باب الجديد ولا يزال السد موجوداً إلى الآن» بنعبد الله: **الماء في الفكر الإسلامي**، م س، ج ٢، ص ١٦٠.
(١٠) **جنى زهرة الآس**، م س، ص ٥١.

كما استفادت فاس كذلك من القناطر، التي بناها المرينيون لتجاوز خطر السيول التي تعزل المناطق عن بعضها البعض، وتصيب الحركة التجارية بالشلل. ففي سنة ٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م «أمر أمير المسلمين أبو سعيد عثمان ببناء القنطرة الكبرى التي عليها سوق باب السلسلة، فبنيت وبنيت الحوانيت التي عليها من الجانبين فعادت أحسن مما كانت، وجاءت آية في الزمان»(١).

ومن جهتهم أولى الأندلسيون عناية بالغة لبناء السدود، والحواجز المائية للحدّ من كوارث الفيضانات التي غالباً ما كانت نتائجها مأساوية(٢). وفي هذا الصدد بنى السلطان النصري أبوعبد اللّه سداً بغرناطة عام ٦٣٦هـ/ ١٢٣٨م(٣). فضلاً عن حفر سروب وقنوات باطنية لتيسير الاستفادة من مياه الشرب والسقي، وتفادي السيول الموسمية الجارفة. كما أنشأ الأندلسيون عدداً من القناطر على وادي حدرة الذي يخترق غرناطة «فيشقها نصفين وعليه بداخلها خمس قناطر»(٤). وبالمثل قلل أهالي قرطبة من سيول واديها، عبر تقنية تكسير قوة التيار المائي، من خلال اعتراضه «برصيف مصنوع من الأحجار والعمد الجافية من الرخام»(٥).

إضافة إلى التجهيزات التقنية المذكورة، ابتكر الأندلسيون قوانين عرفية لتدبير استغلال المياه، حيث اشتهرت بلنسية بنظام وكالة الساقية، الذي يعود تاريخه إلى الحقبة العامرية(٦). وقد تم إحياء العمل بهذا النظام في فترة الدراسة، بحيث كانت تعقد جلسات هذه المحكمة يوم الخميس في رحاب الجامع الأعظم ببلنسية، الذي حُوِّل إلى كنيسة، فأصبحت الجلسات تقام أمام باب الرسل(٧)، وكانت قرارات قضاتها الثمانية(٨)

---

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٥٤٥.

(٢) المقري: **نفح الطيب**، م س ، ج١، ص ٤٨٠ .

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م، م س ، ص ٣٤٩ .

(٤) «وهي قنطرة ابن رشيق وقنطرة القاضي وقنطرة حمام جاش والقنطرة الجديدة وقنطرة العود». القلقشندي: **صبح الأعشى**، م س ، ج ٥، ص ٢١٥

(٥) المقري: **نفح الطيب**، م س ، ج١، ص ٤٨٠ .

(٦) عبارة عن محكمة تفصل في النزاعات المتعلقة بمياه السقي تولى خطتها في الحقبة المذكورة مظفر ومبارك العامريان. ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س ، ج ٣، ص ١٥٨ ـ ١٥٩؛ ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س ، مج ٣، ص ٢٩٢ .

(٧) عنان عبد اللّه: **أندلسيات**، سلسلة كتاب العربي ،كتاب رقم: ٢٠، يوليو ١٩٨٨م، ص ١٧٩ .

(٨) ذلك أن عدد قنواتها هو الذي فرض عدد قضاة المحكمة الثمانية، والقنوات هي: «مونكادة، ترموس، مستالة،رسكانة، وكرات، مسلاتة، فبار، رويلة». شكيب أرسلان: **الحلل السندسية في الأخبار الأندلسية**، ط١، المطبعة الرحمانية، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، ج ٣ ، ص ٢١٣ ـ ٢١٤ .

ملزمة للمتخاصمين المستفيدين من مياه القنوات الثماني، التي تستمد مياهها من نهر "توريا" الذي يصرف مياهه في البحر الأبيض المتوسط .

ومما يؤكد أهمية هذا التنظيم العرفي لإدارة مياه المدينة، وتوزيعها بشكل يكفل حق القوي والضعيف في حصته من الماء، أن حافظ نصارى الأندلس على أعراف هذه المحكمة في فض النزاعات، حتى بعد إنهاء الوجود الإسلامي وسقوط بلنسية في أيديهم سنة ٦٣٦هـ/ ١٢٣٨م[١].

وعموماً يتضح مدى فعالية التكامل بين التجارب التقنية، والتدابير الميدانية لتطويق آثار الكوارث الطبيعية، ولا سيما إبان مراحل قوة العصبيات الحاكمة. أما في مراحل هرمها، فقد تركت الرعية لمواجهة مصيرها بوسائل محدودة لا تفي بالحاجة في الغالب.

أ ـ سلوك مقاومة البرد بالتعاطي للخمور:

ومن فصيلة هذا السلوك أيضاً، ما ظهر في المناطق المناخية الباردة من عادة شرب الخمر تحت ضغط الحاجة إلى إنعاش حرارة الجسم، ومقاومة شدة البرد، وهو ما كشف عنه أحد الجغرافيين، في سياق رصده لخصائص المناخ البارد لجبل شلير المعروف بجبل الثلج[٢].

ولا حاجة إلى سرد الأدلة على حرمته، فالشرع صريح في هذا الباب، إلا أن الأجهزة الحاكمة أجازت في بعض فترات الحقبة المدروسة، شرب الرب[٣] لا سيما في جبال المصامدة الذين وصفوا بكونهم «لا يستغنون عن شربه لشدة برد الجبل

---

(١) التازي عبد الهادي: «الماء والغذاء والإنسان في التراث الإسلامي والتاريخ المغربي» . إسهام ضمن أعمال ندوة : **الماء والتغذية وتزايد السكان**، الرباط، رجب ١٤٠٢هـ/ أبريل ١٩٨٢م، أكاديمية المملكة المغربية، ق ٢، ص ٢٢ وما بعدها؛ Dufourcq , *la vie quotidienne*, op. cit., p. 94.

(٢) وفيه قال ابن صارة (أبو محمد عبد اللّه البكري ت٥٠٧هـ/١١١٣م بمدينة ألمرية): «وأستغفر اللّه من كتب هذا الاستخفاف

يحل لنا ترك الصلاة بأرضكم ... وشرب الحميا وهو شيء محرم
فراراً إلى نار الجحيم فإنها ... أمن علينا من شلير وأرحم
فإن كنت ربي مدخلي في جهنم ... ففي مثل هذا اليوم طابت جهنم

الروض المعطار في خبر الأقطار، م س ، ص ٣٤٣.

(٣) الرُب جمع ربوب: «وهو سلافة خثارة كل ثمرة بعد اعتصارها وطبخها» . ابن منظور: **لسان** =

وثلجه»[1]. وكانوا يعتقدون أنه شراب حلال بدليل أنهم ضربوا رقابة على غيره من المسكرات وعينوا باباً خاصاً لدخوله إلى مراكش، وهو باب الرب [بحيث] لا يدخل هذا النوع إلا منه لاحتمال أن يدخل المدينة خمر»[2].

وللإنصاف لا ننكر جهد ابن تومرت في مكافحة هذا السلوك بعد أن أفرد لأم الخبائث «كتاب تحريم الخمر ضمن مؤلفه **التعاليق**»[3]. كما عيَّن الخليفة عبد المومن دوريات من الجند المشهود باستقامتهم، لرصد ومراقبة أماكن صناعة الخمر، ومحلات بيعها، وفوض لولاته إراقتها، وكسر آنيتها في رسالته المؤرخة عام ٥٤٣هـ/ ١١٣٩م، ومما ورد فيها: «اجتهدوا في إراقتها وكسر دنانها (...) وقدموا أمناء متخيرين للتطوف على مواضع التربيب»[4].

ورغم صرامة هذا الإجراء، فإنه لم يضع حداً لهذه السلوكات في المناطق المفرطة البرودة، ولم يعط نتائجه حتى في جبل درن موطن عصبيتهم حيث تقطنه «أمم لا تحصى من المصامدة وأكثر عيشهم إنما هو من العنب والزبيب والرب»[5].

ومما يؤكد استفحال هذه الظاهرة، أنها غدت مورداً تجارياً وظاهرة راسخة حتى في المناطق الملائم مناخها لزراعة الحبوب، فأقبل السوسيون على صنع خمر محلي يدعى "أنزير"[6].

يضاف إلى عامل قساوة المناخ البارد في المناطق الجبلية، عامل آخر مرتبط به ومتفرع عنه، يتعلق بانعدام زراعة الحبوب الذي يحتاج نضجه للفصل الحار. ونتيجة لذلك لاحظ الوزان[7] طغيان سلوك التعاطي لشرب المسكرات في المناطق الباردة،

= **العرب**، م س، ج٧، ص ٢٥٨. وأورد إحسان عباس: أن «الرب ما يطبخ من التمر والثمار مثل العنب وغيره حتى يتحول إلى خمر». هامش رقم ١٨٨، ص ١٣٣ من: **مسالك الأبصار**، م س.

(١) **الاستبصار** ، م س ، ص ٢١١ .

(٢) العمري: **مسالك الأبصار**، م س ، ص ١٣٣ .

(٣) فقادي الحسين: «من مظاهر التغذية في تاريخ المغرب الوسيط» ، مجلة **أمل** ، ع ١٦ ، السنة السادسة، ١٩٩٩ ، ص ٤٦ .

(٤) **الوثائق**، مجموعة وثائقية تصدرها دورياً مديرية الوثائق الملكية ، الرباط ، المجموعة الأولى، ص ٢٥٨ .

(٥) مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ٢١١ .

(٦) «ويفعل بشاربه ما لا تفعله الخمر لمتانة وغلظ مزاجه». الإدريسي: **وصف إفريقيا الشمالية**، م س ، ص ٦٢ .

(٧) **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢٥٩ .

موضحاً أن غذاء أهالي المناطق الجبلية الوعرة يتكون أساساً من العنب ومستخلصاته، خصوصاً في المناطق التي «لا تنبت زرعاً بسبب البرودة والجفاف (...) وكل العنب الذي يجنى (...) يصنع منه زبيب جميل غليظ شديد الحلاوة، كما يصنع منه الدبس المطبوخ، وتعصر منه كمية عظيمة من الخمر». ومن ثم لا يقوم المناخ الجبلي البارد حجة لتسويغ شرب الخمر، ما لم يزج تأثيره بالإنسان في حالات الضرورة المعروفة كما حددها القرطبي بقوله: «لا يخلو أن يكون بإكراه من ظالم أو بجوع في مخمصة أو بفقر لايجد فيه غيره»[١].

ثانياً: مواجهة الجراد والزلازل

١ ـ الإنسان وأساليب مواجهة آفة الجراد:

تحفل كتب النوازل ببعض الفتاوى، التي تعكس عمق هواجس إنسان العدوتين من التردد الدوري للجراد، بحيث يمثّل انتشاره في الحقول مقدمة لاستفحال المجاعات. ولهذا كثرت مخاوف مكتري الضيعات من آثار اجتياحه، فبدَّد علماء الفتوى هواجسهم، ذلك أنه «لو أتى الجراد إبان الحرث فعلم الناس أنهم إن زرعوا شيئاً أكله الجراد، فامتنعوا لذلك فلا شيء عليه في تلك المدة»[٢]. وتعدّ فتاوى العلماء في هذا الشأن شكلاً من أشكال الدعم القانوني في إسقاط بعض التكاليف لمواجهة ما يحدثه الجراد في العادة من عجز غذائي، بدليل «قدرته الفائقة على إتلاف مئات الأفدنة يومياً»[٣]. إلى جانب فتاوى العلماء بذلت السلطات المتعاقبة على حكم المغرب والأندلس في حقبة الدراسة جهوداً لمكافحته فرصدت منذ وقت مبكر اعتمادات مالية، وجهزت المتطوعين لجمعه واستهلاكه كما كان عليه الأمر في الأندلس العامرية[٤].

كما شكّل الجراد هاجساً أرّق السلطة المرابطية، فانعكست آثاره على إيرادات الدولة من الحبوب والأعلاف، فوجَّه الأمير علي بن يوسف رسالة إلى ابنه وولي عهده

---

(١) الزحيلي وهبة: **نظرية الضرورة الشرعية** ، م س، ص ٦٩ .

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ١٦٤ .

(٣) يسين عثمان: «الوقاية من آفة الجراد» ، م س ، إسهام ضمن: **الكوارث الطبيعية**، ص ٦٨ .

(٤) «أبرز [المنصور بن أبي عامر] الأموال للناس وأمرهم بجمعه وعقره ، وجعل جمعه وظيفة كل أحد بقدر طاقته ،وأفرد له سوقاً لبيعه». كمال السيد: **تاريخ الأندلس الاقتصادي** ، م س ، ص ٩٣؛ عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي**، م س، ص ١٨٥.

في الأندلس، فقرأت على الولاة على الأعمال يدعوهم فيها إلى بذل قصارى جهودهم لمكافحته بكل الوسائل فقال: «أخرجوا له الجم الغفير، ولا يتخلف الكبير منكم ولا الصغير، ولا يأوي أحد منكم فراشه حتى تحرقوا فراشه وتبيدوا آثاره»[١]. مما يجعل ترجيح أحد الباحثين نسبياً عندما أكد أن المرابطين أهملوا أمر مكافحة الجراد من دون أن يدعم ذلك بسند توثيقي[٢].

أما في العهدين الموحدي والمريني، فتندر المعلومات عن الجراد[٣]. فهل هذا يعني أن السلطتين اتخذتا إجراءات فعالة لقطع دابره ؟ لانعتقد ذلك، وإنما تعزى إلى عزوف المؤرخين عن تدوين أخباره، مقابل اهتمامهم بالأحداث السياسية والعسكرية المدوية، يضاف إلى ذلك عدم ملائمة المؤثرات المناخية الباردة لتكاثره، لأنه إذا تهاطلت «الأمطار الربيعية بغزارة فإنها تفسد بيضه، كما أن الجراد الطيار إذا صادف هبوب الرياح فإن معظمه يتجه صوب البحار ولا يسبب خسائر في المحاصيل والنباتات»[٤].

كما نستشف من بعض النصوص المناقبية عادة خروج الرعايا إلى مكافحة الجراد وجمعه كلما اكتسح ضيعاتهم مستعينين أحياناً بتدخل الأولياء. وفي هذا الصدد شكا قوم من بني ورسيفان إلى الشيخ أبي عبد اللّه الهواري فقالوا: «غلب علينا الجراد فخرجنا ندافعه، وإذا نحن بأبي عبد اللّه الهواري راكباً على دابته وعلى عنقه رمح وبيده سكين، فسلّمنا عليه فقال ما بالكم؟ فقلنا له: خرجنا لهذا الجراد، فقال لنا: لا تحاربوه فإنه جند من جنود اللّه، ولكن ناولوني منه واحدة، فقلبها ونظر إلى بطنها ثم رماها بالأرض وقال: انصرفوا عنه ولا تحاربوه (...) فانصرفنا إلى منازلنا ثم خرجنا عشية النهار فلم نجد منه جرادة واحدة»[٥].

هذا النص يعكس عجز الناس عن مدافعة الجراد بوسائل مادية تقليدية لا تخرج عن الجمع والحرق، فاستنجدوا بالشيخ الذي ثبَّط عزائمهم عندما ربطه بالمقدس،

---

(١) والراجح أن هذه الرسالة وجهت قبل عام ٥٢٠هـ / ١١٢٦م بدليل أن كاتبها أبا بكر بن القبطرينة عبد العزيز بن سعيد البطليوسي توفي عام ٥٢٠هـ . مكي محمود علي: **وثائق تاريخية** ، م س ، ص ١٨٨.

(٢) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي** ، م س ، ص ١٨٥ .

(٣) **نفسه** .

(٤) عبد الهادي التازي: «ظاهرة التعاون في التاريخ الدولي للمغرب» . إسهام ضمن **الكوارث الطبيعية**، م س ، ص ٧٦؛ ابن الخوجة: **الجراد** ، م س ، ص ٦١ .

(٥) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

الأمر نفسه نجده لدى الغماتيين، الذين اعترضوا طريق الشيخ عبد الغفور الإيلاني (ت٥٨٦هـ/ ١١٩٠م) «وشكوا إليه ما نزل بهم من الجراد، فقال لهم: لعل اللَّه يصرفه عنكم»[١].

وغالباً ما كانت كوارث الجراد والقحط والغلاء والمجاعة يشد بعضها برقاب بعض، مما أحبط عمليات مكافحته بالمغرب عام ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م، فعاثت أسرابه فساداً في المحاصيل حتى سموا العام المذكور بعام الجراد[٢]. ومن ثم نفهم أن تأثيره إذا صادف موجات القحط، فإن الناس سيعانون محناً غذائية شديدة، ولهذا أكد أحد الدارسين أن «السنوات العجاف غالباً ما كانت مصحوبة بزحف الجراد القادم من الصحراء، فيندر حينئذ وجود الطعام»[٣]. هذا التخريج صدقه الواقع التاريخي للعدوتين إبان حقبة الدراسة[٤].

٢ ـ كوارث الزلازل: الفهم والاستيعاب

شهد مجال المغرب والأندلس في حقبة الدراسة بضع هزات ارتدادية، مخلفة خسائر مادية وبشرية مختلفة، تباينت بشأنها ردود فعل المجتمع. فإذا كان العوام عاجزين عن إدراك العوامل الكامنة وراء الهزات الباطنية مختصرين المسافة بإحالتها على جنس من أجناس العقاب الإلهي، فإن ابن رشد الحفيد زودنا بالوجه العلمي في الموضوع، منتقداً آراء اليونانيين المجانبة في نظره لقواعد التحليل الرصين فقال: «وإذ قد تبين خطأ هؤلاء، فسبب الزلزلة ما أقول: وذلك أن البخار من شأنه أن يتولد من الجسم الذي فيه رطوبة ويبوسة، إذا فعلت فيه الحرارة (...) والأرض يابسة بطبيعتها فإذا ترطبت من الأمطار، وعملت فيها حرارة الشمس صعد منها بخاران أحدهما رطب والآخر يابس (...) وهذا البخار اليابس الذي هو أصل الريح مكون من الأرض من حرارة الشمس الواصلة إليها على وجهين: أحدهما قريب من وجه الأرض المتخلخل وهو الذي تخلص منها في علو صاعد، ثم يهبط إذا برد فيكون منه الريح. والبخار

---

(١) **نفسه**، ص ٢٥٣ .

(٢) الكتاني: **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس ممن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، (د ـ ت)، طبعة حجرية، ج ٣، ص ١٤٦ .

(٣) البزاز: «حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط» ، **مجلة كلية الآداب**، الرباط، ع:٢٨، ١٩٩٣م، ص ٩٧ .

(٤) ابن القطان: **نظم الجمان** ، م س ، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٠ ـ ٢٥٢ .

الثاني كائن في باطنها العميق، وهذا البخار يعرض له ألا يجد مخلصاً إلى الخروج فيضطرب في باطن الأرض ويتحرك في منافذ ضيقة فتكون عنه حركة ذلك الجزء من الأرض الذي تولدت فيه هذه الريح»[١].

أما الزلازل الارتدادية، التي خضعت لها قرطبة، وغرناطة، وإشبيلية عامي ٥٦٥هـ ـ ٥٦٦هـ/ ١١٧٠ ـ ١١٧١م[٢]، فقد اتخذها ابن رشد الحفيد نموذجاً لتعليل نزوعه العلمي من خلال استدلاله على الأعراض الدالة على حدوث الزلازل فقال: «وذكروا أن الأرض انشقت شقاً عظيماً بموضع يقرب من قرطبة يعرف بأندوشر، فإن هذا الموضع خلاء وخراب من هذه الزلزلة وكانت فيه أشد ما كانت. وذكر أهل شريش بقرب إشبيلية أنه صعد من الأرض في أيام هذه الزلزلة هنالك بخار عظيم غشى الأبصار»[٣]. وعلى قلة الزلازل التي خضع لها مجال العدوتين في زمن الدراسة، فإن معظمها وصف بالزلازل العظيمة. فما هو التفسير القريب من النظرة العلمية لقوة الهزات الارتدادية؟ وهل لها علاقة بكوارث أخرى؟

إذا رجعنا لتفسير ابن رشد الحفيد العلمي نجد ما يشفي الإجابة عن مبهم هذين السؤالين بقوله: «تكون الزلزلة شديدة في المواضع التي تشتد فيها مجاري ماء البحر، وفي المواضع الكثيرة المغارات الرخوة في باطن الأرض، وذلك لاحتقان الريح في هذه المواضع أكثر مما في غيرها. ولهذا السبب بعينه تكون الزلازل في الربيع والخريف، وفي الأوقات الكثيرة الأمطار،وفي الأزمنة اليابسة»[٤].

إن هذه المواصفات تنطبق على مجال المغرب والأندلس، الذي اتخذه ابن رشد مجالاً لدراساته بهذا الشأن، بحيث لاحظ أن معظم الزلازل تزامنت مع كوارث الجفاف والمجاعة[٥]. كما أن مجال المغرب والأندلس ينفتح بحكم الموقع الجغرافي على واجهتين بحريتين، مما يضفي على ملاحظات ابن رشد طابعاً علمياً، في وقت لم تكن فيه وسائل الرصد والمعاينة متوفرة، بل إن بعض تخريجاته أكدها العلم الحديث، منها رصده لمركز إحدى الهزات الباطنية في الجزر الغربية التي تتحرك «بتحريك البحر إياها وذلك مثل ما عرض فيما يذكر في الموضع الذي يسمى عندنا

---

(١) **تلخيص الآثار العلوية** ، م س ، ص ١٢٣ .

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١١٠؛ ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٣١١ ـ ٣٩٧ .

(٣) **تلخيص الآثار العلوية** ، م س ، ص ١٣٠ .

(٤) **نفسه** ، ص ١٢٥ .

(٥) انظر جدول القحوط والمجاعات في الأندلس ، ص ٤٠ ـ ٤١.

بكنيسة الغراب عند البحر المحيط»[١].

ومما يؤكد العلاقة الناظمة بين الاضطرابات المناخية، ونشاط الزلازل ما لاحظه صاحب **تلخيص الآثار العلوية** إبان الزلزال الذي ألمّ بقرطبة في ستينيات القرن السادس الهجري، ناسجاً بذلك علاقة بين قوة الرياح وتولد السحاب فقال: «وكانت هذه الزلازل عامة في الغرب من هذه الجزيرة [الأندلس] وذلك في البلاد التي تمطر بالرياح الغربية، فدلّ ذلك على أن الرياح الفاعلة لما كانت غربية ، وشاهدتها تحدث مع تولد السحاب الغربي. وكانت تلك الزلزلة أعظم ما كانت بقرطبة وأحوازها. ولم أشاهد أنا فيها الزلزال العظيم الذي أصيب به الناس فيها [٥٦٦هـ] لأني كنت بإشبيلية في ذلك الوقت، ولكني وصلت إليها بقرب من ذلك الوقت وشاهدت فيها الأعراض»[٢].

إن تركيزنا على تحليل ابن رشد الحفيد، يجد تعليله في ندرة المعلومات المتعلقة بكوارث الزلازل، وكثرة الأخبار الخرافية في تأويل الهزات الارتدادية لباطن الأرض، فضلاً عن تناثر بعض النتوءات العلمية بين ثنايا المصادر بشكل لا يسمح تجميعها بإعطاء صورة متكاملة عن نشاط الزلازل في العدوتين.

ثالثاً: العودة إلى الطبيعة

١ ـ الإنسان ومعضلة الخبز زمن القحوط والمجاعات:

شكّل الخبز مادة أساسية في مائدة إنسان المغرب والأندلس، فلم يستغن عنه حتى في الفترات الصعبة، حيث كان حريصاً على صنعه مما يجمعه من حشائش، ونباتات برية اعتاد تكييفها وفق نمط غذائه، من ذلك تنقله في الجبال والشعراء التي تتخذ عادة مسارح للمواشي، بحثاً عن ثمار برية فأقبل على التقاط النبق وهو كثير «بثغر الأندلس في حيز مدينة أقليش ومدينة سالم وغيرها، تؤكل هناك ويتخذ منها خبز في الجدب»[٣].

وفي زمن المجاعة اعتاد إنسان العدوتين جمع بلوط الغابات ونشره حتى يجف ثم

(١) ابن رشد: **تلخيص الآثار العلوية** ، م س ، ص ١٣٠ .

(٢) **نفسه** .

(٣) ويسمى كذلك «غالش: وهو من نبات الشعراء (...) يشبه ورق الضرو متانة ولوناً (...) في طعمها حلاوة مع يسير حمضة (...) منابته الجبال بالأرض الحرشاء». أبو الخير: **عمدة الطبيب**، م س، ق ٢ ، رقم ١٨٢٧، ص ٦٠٥ .

يطحن ويخلط بحشائش أخرى ويصنع من دقيقه الخبز والرغيف. فلما حبس أبو يعزى داخل صومعة جامع مراكش عام ٥٤١هـ/١١٤٦م ـ وهو بالمناسبة عام شدة وفتن ـ «كان معه أقراص من دقيق البلوط فكان يجعل معها أوراق اللبلاب ويطحنها، فإذا صلى المغرب أخذ قدر نصف رطل من ذلك فيقتات به»[١]. كما أقبل الجياع على علف الماشية مثل نبات الشيلم الذي كان «يطحن ويختبز ويعتصد ويعاش منه في المحل»[٢].

والراجح أن سلوك التقاط وطحن ثمار البراري زمن الآفات والكوارث لصنع الخبز، لم تكن حبيسة مجال المغرب، بقدرما كان سلوكاً متجذراً في الأندلس كذلك. مصداق ذلك ما ورد في رسالة رسمية من والي الموحدين على إشبيلية إلى الخليفة المستنصر مؤرخة سنة ٦١٢هـ/١٢١٥م، وهي فترة مجاعات وحروب وأوبئة، فكانت غابات البلوط الملاذ الوحيد لحفظ النفس من شبح الموت، ومما جاء في رسالة الوالي بهذا الخصوص قوله: «وقد تقدم الإعلام بأحوال الثغور غير مرة، وشرح العبد ما مسها من الضيق والضعف وغلاء السعر وعدم الطعام (...) وكان من جميل صنع اللّه وفضله (...) أن أغاث أهلها في هذا العام بالبلوط، فإن شجرها حملت حملاً كثيراً فاتخذها أهلها قوتاً لأنفسهم ودوابهم،وسدت لهم مسداً كثيراً حتى لا يكاد يوجد عندهم دقيق إلا منها ، فعظمت بها عند أهل الثغور النعمة (...) ويغني المجدبون ببركتها عن الأنواء والأنداد»[٣]. كما استفاد أهالي حصن بطروش ـ في طريق قرطبة ـ خلال السنوات العجاف من غابات البلوط المحيط بجبالهم فصار «لهم اهتمام بحفظه وخدمته وهو لهم غلة وغياث في سني الشدة والمجاعة»[٤].

إلى جانب استهلاك البلوط، استرشد إنسان المغرب والأندلس في الحقبة المعنية بالدراسة، ببعض المواد لصنع الخبز والحساء والعصيدة، نذكر منها إقبال الأندلسيين على نبات «الطهف وهو عشب ضعيف رقيق لا ورق له (...) وله ثمرة حمراء ، يختبز جملتها في المحل»[٥]. وفي إطار مصارعة الجوع من أجل الحياة، جمعوا أجباح النحل

(١) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢١٥ .

(٢) «يشبه نبات الزرعى (...) تخرج له قصبة كقصبة الزرع». أبو الخير: **عمدة الطبيب** ،م س، ق٢، رقم ٢٥٨٨، ص ٨٠٥ ـ ٨٠٦.

(٣) عزاوي أحمد: **رسائل موحدية (مجموعة جديدة)**، منشورات جامعة ابن طفيل القنيطرة، ١٩٩٥م، ج ١ ، رسالة رقم ٨٢، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٤) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٩٣ .

(٥) أبو الخير: **عمدة الطبيب** ، م س ، ق ١، رقم ١١٢٠، ص ٣٧٩ .

وبقاياها ثم صنعوا منه ما يشبه الخبز، وهم يسمونه «العكير، فهو شيء كالخبيص ليس بشمع ولا عسل، وإذا غمزته تفرق وليس بشديد الحلاوة، وتجيء به النحل في السنة المجدبة، ويوجد في أفواه الكوائر ومداخل النحل، ويؤكل كما يؤكل الخبز فيشبع وهو مفسد للعسل والناس يكرهونه»[1].

وعلى إثر المجاعة التي اجتاحت المغرب عام ٦٣٢هـ/١٢٣٥م اعتمد الجياع في طعامهم على «خبز يعمل من تابودا التي تنبت في الصهاريج والأنهار والسواقي، وهو شبه من القصب سم من السموم يتخير منه ما جف ويطحن كما تطحن الحنطة، ويعمل منه خبز يخيل لمن يراه فإذا التمس شيئاً منه باستعماله ومذاقه لم يجد شيئاً»[2].

وبحكم تردد الآفات والمجاعات تمرس إنسان المغرب والأندلس على تحضير أغذية مؤلفة من نباتات برية أخضعها بمهاراته لسد رمق الجوع، منها نبات شبيه بالدخن فكان «الناس إذا استخرجوه طبخوه وخبزوه واعتصدوه ويعرف بالقبساطة»[3].

ومعلوم أن القمح لا يجود في سلاسل جبال الريف ذات السهول الزراعية الضيقة، ولهذا دأب سكانه الفقراء على مزج بعض المواد ببعضها في أزمنة الشدة للحصول على خبز ضعيف الجودة ذلك «أنه لا ينبت أي شيء حسن في جبلهم عدا القليل من الدخن الذي يخلطونه مع بذر العنب ويستخرجون منه دقيقاً يصنعون منه خبزاً أسود كريهاً شنيعاً حقاً»[4].

إلى جانب ذلك كانت "بقلة دعاع"[5] مورداً غذائياً لبعض أهالي كور الأندلس إبان فترات القحط والمجاعة، ووجه العمل فيها أن تنشر لتجف وتتخلص من رطوبتها «فإذا يبست جمع الناس ما ييبس منها ودقوه وذروه، واستخرجوا منه حباً أسود كالشونيز فيطحنونه ويختزنونه ويعتصدونه»[6]. وبالمثل اعتاد سكان المناطق الجبلية

(١) «ووسخ الكوائر هو شيء أسود يوجد في حيطان الكوائر ملطخاً وهو أول ما يوضع (كذا) النحل ثم يبني الشمع عليه». ابن البيطار: **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية**. بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، مج ٢ ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ج٣، ص ١٧٧ .

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٢٦ .

(٣) أبو الخير: **عمدة الطبيب** ، م س ، ق ٢، رقم ٢٢٣٠، ص ٧١٠ .

(٤) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢٥٧ .

(٥) «ورقه كورقة السذاب تقوم في وسطه براعم صغار من أولها إلى آخرها». أبو الخير: **عمدة الطبيب** ، م س ، ق ١، رقم ٨٣١، ص ٢٩٧ .

(٦) **نفسه**، ق١، رقم ٨٣١، ص ٢٩٧ .

بالأندلس على صنع الخبز والعصيدة من نبات "استب"[١] لمواجهة شبح الموت بحيث «يؤكل في المحل وهو قوت سكان الجبال يختبزونه ويعتصدونه»[٢].

من حصيلة ما سبق نسجل أن الكوارث الطبيعية فرضت على إنسان العدوتين العودة إلى البراري والغابات لتدبير حاجاته الغذائية في الأزمات، فتغيَّر نمط عيشه وتأثر سلوكه المتحضر بمسوحات بدائية من خلال منافسته للحيوانات العاشبة في مواردها الغذائية الطبيعية من دون أن يأبه بنظرة غيره إليه، ذلك أن «تأثير الجوع الشامل يخمد كل اهتمام ورغبة وقد يقضي عليها تماماً، لأن كل تفكيره يتركز في الحصول على ما يأكله مهما كانت الوسيلة ومهما كانت الأخطار»[٣].

وغالباً ما كانت الأوبئة تعقب المجاعات، مما كان يزيد الوضع تعقيداً وتفاقماً، خصوصاً وأن «جرثومة أي وباء لا تصبح هجومية وفتاكة إلا عندما يصبح فيها الناس وقد أضعفهم سوء التغذية»[٤]. هذا الربط بين الأوبئة وأغذية المحل عضده الواقع التاريخي للمغرب والأندلس[٥].

٢ ـ التقاط نباتات البراري وجمع ثمارالغابات

ظل الأمن الغذائي لإنسان المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط «يخضع على نحو دائم لظروف مناخية وتقنية سيئة»[٦]. وعلى الرغم مما في هذا الرأي من مبالغة فإن الواقع التاريخي أفرز تفاوتاً بشأن نسبة تردد الكوارث الطبيعية في مجال الدراسة. ومع ذلك لا نعدم القرائن التي تثبت المحن التي قاساها إنسان العدوتين جراء

---

(١) «له ورق يشبه ورق الزيتون ، وعليه دبقية (...) وزهر يشبه زهر الشقائق (...) يخلفه حب مدور صلب مفرق في قدر الباقلى (...) أصهب اللون إلى الخضرة». **نفسه**، ق ١ ، رقم ١١٥، ص ٨١ .

(٢) **نفسه**، ص ٨١ ـ ٨٢ .

(٣) جوزويه دي كاسترو: **جغرافية الجوع** ، م س ، ص ٦٠ .

(٤) أندري بوغيري: «الأنثربولوجيا التاريخية» (ترجمة حبيدة محمد)، مجلة **أمل** ، ع ٥ ، سنة ١٩٩٤ ، ص ١١٠ .

(٥) بحيث طالما اقترنا ذكرهما في نصوص الحقبة المدروسة، من ذلك قول ابن أبي زرع عن كوارث ٦٣٠هـ /١٢٣٣م: و«كثر ببلاد المغرب الجوع والوباء». **روض القرطاس** ، م س ، ص٣٦١ . وتكرر ذلك بالعدوتين إبان أوبئة ٧٤٩هـ و٧٦٣هـ/١٣٤٨ ـ ١٣٦٢م . **العبر** ، م س، ج ٧، ص ١٢٧ . وبالتالي كان الجوع وسوء التغذية الملازمة له من بين «العوامل التي مهدت السبل لانتشار الأوبئة الكبرى». **جغرافية الجوع** ، م س ، ص ١٢ .

(٦) بروديل: **المتوسط والعالم المتوسطي** ، م س ، ص ٩٤ .

مضاعفات الجفاف والمجاعات، مما كان يفرض عليه تسخير كل طاقاته للدخول في رهان غير متكافىء مع آثارها السلبية، سعياً لضمان حقه في الحياة عبر «تحصيل الأقوات من الحنطة»[1] باعتبارها المعاش الضروري لشرائح واسعة من المعدمين و«أولي الخصاصة»[2] من الرعايا.

فكان طبيعياً في ظل ظروف الكوارث الصعبة أن يتأثر النظام الغذائي لإنسان المغرب والأندلس الذي كان «إذا طلب ما يتقوت به يلقى شدة وعنتاً»[3]. وتحت وخزات الجوع اضطرت شرائح عريضة إلى تغيير أنظمتها الغذائية بحيث «كان الجائعون يضطرون إلى تناول مواد تكميلية ، حيث يرتد الاقتصاد إلى شكله البدائي، فيسود القطف والالتقاط»[4]، والصيد والقنص، وكلها مظاهر تعكس عودة الإنسان إلى الطبيعة[5].

وفي هذا المنحى واجه سكان مراكش مجاعة ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م بأنواع غير مألوفة من الأغذية، فكان «من جملة ما اقتات الناس به في ذلك الوقت عصائد[6] تصنع من نوار الخروب، وما عدا هذا ليس له وجود البتة حتى لقد هلكت أمم لا تحصى»[7]. كما اتجه البعض إلى الغابات والبراري لالتقاط وجمع كل ما من شأنه أن يسد الرمق من حشائش وثمار البراري مثل «الجميز الذي يخرج في الأغصان البالية يؤكل في السنين المجيعة»[8]. بينما بحث آخرون عن جذور النبات، نستشف ذلك مما ورد على لسان أحد مريدي الشيخ أبو مهدي وين السلامة (ت ٥٦٠هـ/ ١١٦٥م): «أصابنا جدب شديد فاحتجنا إلى استخراج أصول النبات التي نأكلها في أعوام المجاعة»[9]. كما أثرعن زاهد رجراجة أبي علي بن يرزجين (ت ٦١٢هـ/ ١٢١٥م) فكان في المحل «يعمد إلى أوراق الشجر فيجففها ويطحنها ثم يقتاتها»[10].

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٤٢٧ .

(٢) **نفسه**، ص ٣٢٠ .

(٣) ابن عباد الرندي: **الرسائل الكبرى** ، م س، ص ١٥٦ .

(٤) البزاز: **حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط** ، م س، ص ١٠١

(٥) Rosenberger (B) , «Cultures complementaires et Nouritures de Substitution au Maroc (XV-XVIII siècles)», *Annales E.S.C*, 35ème Année N° 3-4, Mai-Aout 1980, p. 494 .

(٦) عصيدة: هو دقيق يلتُ بالسمن ويطبخ . ابن منظور: **لسان العرب**، م س ، ج٤، ص ٧٩٣ .

(٧) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٢٦ .

(٨) «لونه بين الحمرة والصفرة،وقد يكون منه ما لون ثمره أسود حالك يبثر الفم». أبو الخير: **عمدة الطبيب**، م س، ق ١، ص ١٧٠.

(٩) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٦٣ .

(١٠) **نفسه**، ص ٤١٩ .

ومن أجل البقاء ساح بعض سكان الأندلس في إحدى سنوات المسغبة بين سفوح الجبال وقممها بحثاً عما يسد خلتهم، فلم يجدوا سوى ثمار مسمومة تدعى «عقار ناعمة»[(١)] أنهت معاناة من أقبل على استهلاكها. كما أقبل غيرهم على أكل تمر «العجرة: وهو أمرّ التمر يرجع إليه في المجهدة وغيرها فيؤكل للضرورة»[(٢)]. وبالمثل اضطر سكان ألمرية إبان السنوات العجاف إلى التقاط أعشاب الحمض «نباته بالأرض المالحة في زمن القيظ، ويعمل منه أيضاً القلي (...) وهو كثير عندنا بناحية ألمرية» على حد تعبير أبي الخير الإشبيلي[(٣)].

كما أقبل المغاربة في بعض سنوات المجاعة على استهلاك «فيتور الزيتون وغيره فهو كان غذاء الناس لأنه كان كثيراً بالبوادي الخالية فتجتلبه الضعفاء ويقتاتون منه ويبيعون فضلاتهم ، وكذلك النارنج كان موجوداً كثيراً فصار الناس يميلون إلى شرائه ما يدرون حامضاً هو أم حلواً من سوء ما حل بهم»[(٤)].

وفي الأندلس نقَّب المتضورون جوعاً عن «عروق الأرض [التي] يأكلها الناس في الغلاء وتعرف بأرني»[(٥)]. وهي العروق نفسها التي اهتدى إليها الجوعى في المغرب[(٦)] زمن المسغبة، وبعد استخراجها من باطن الأرض وتجفيفها «تطحن فيصنع منها رغيف لسد الرمق»[(٧)]. فإذا كان المغاربة قد أحسنوا التكيف مع نوع واحد من فصيلة بصلة إيرني ،فإن الأندلسيين برعوا في التمييز بينها على أساس ما فيها من سموم وغذاء، وتجمع كلها تحت اسم «لوف وهو من جنس الكفوف، ومن نوع البصل، وهو ستة أصناف: منه بستاني وبري وجبلي وسهلي ومنه كبير وصغير»[(٨)].

ومن خلال هذا التصنيف، استطاع الإنسان أن ينتقي منها الأقل خطراً على

---

(١) «عقار ناعمة: ثمر مدحرج الشكل منابته الجبال الجردحيث يقع الثلج . وناعمة اسم جارية أصابها الجوع ذات يوم فجمعته ونالت منه فلم تلبث أن ماتت. ويقال للدفلى عقار لأنه يقتل آكله». أبو الخير: **عمدة الطبيب،** م س، ق ٢ ، رقم: ١٧٦٠، ص ٥٨٨

(٢) **نفسه** ، رقم ١٦٢٢ ، ص ٥٥٦ .

(٣) **نفسه** ، رقم ٥٩٧، ص ٢٢٧ .

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٢٥ .

(٥) «ويرني مصطلح أمازيغي لنبتة شائعة بالمغرب والأندلس (...) وثمة باب بسور مدينة قرمونة يعرف نسبة لهذا النبات باسم " أيرني" المنسوب بدوره لقرية أيرني الواقعة في فحص أقرمونة». **اختصارات من كتاب الفلاحة** ، م س ، هامش رقم ١١١ ، ص ٩٥ ـ ٩٩ .

(٦) يسميها ابن عباد "أيرنة": **الرسائل الكبرى** ، م س ، ص ٢٥٤ .

(٧) التجيبي بن ليون: **اختصارات من كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ٩٥ .

(٨) أبو الخير: **عمدة الطبيب** ، م س ، ق ١ ، رقم ١٣٢٢، ص ٤٦٤ .

صحته. فأبدع أساليب ناجعة لتخليص ما في بعضها من مواد قاتلة نذكر منها ثلاثة أنواع أقبل عليها بكثرة وهي: «السهلي ويسمى أرن (...) شكلها مثلث ذو ثلاث زوايا (...) ويصنع منه خبز في الجدب إلا أنه يضر الحلق وينفطه»[١]. والنوع الثاني «يعرف بالبطي (...) له أصل في قدر زيتونة مملوءة رطوبة، ويصنع من أصله الخبز أيضاً في المحل»[٢]. أما الصنف الثالث فهو أصغر من البطي و«معروف عند العامة بالغبالة (...) له أصل دقيق كالباقلى (كذا) قدراً وشكلاً (...) ويجمع الناس أصل هذا النبات فيصنعون منه خبزاً في الجدب»[٣].

وكشف صاحب **الاستبصار**، عن السبب الذي دعا أهل سجلماسة، بما عُرف عن مناخ بلادهم أنه «مفرط الحر شديد القيظ»[٤]، أن ظهر فيهم سلوك أكل الزرع قبل نضجه بدافع الجوع والحاجة، فأضحى مع توالي الأيام عادة اقتحمت باب العرف من مسوغ الشدة والمسغبة ولهذا كانوا «يأكلون الزرع إذا أخرج شطأه وهو عندهم مستظرف»[٥]، «وذلك لغلبة الجدب عندهم»[٦].

كما شاع نتيجة لذلك استهلاك الفول قبل يبسه، على وجه السلف لسد رمق الجوع[٧]. كما يستفاد من نوازل الحقبة مدار البحث، أن إنسان المغرب والأندلس، كان يقبل في فترات الشدة على استهلاك الزرع قبل نضجه، بدا ذلك فيما أورده الونشريسي من نوازل تساءل أصحابها «عمن وصلته الحاجة وله زرع أخضر فأكل منه شيئاً قبل يبسه هل يجوز أن يخرج زكاته حينئذ وهو أخضر أم لا»[٨].

٣ ـ المجاعات والعودة إلى سلوك التغذية البدائية:

إذا تمكن الجوع من الإنسان، فإن نظرته لما حوله من القيم والمثل العليا تتغير بتغير سلوكه، وحينئذ «لا يتورع عن القيام بأي عمل شاذ»[٩]، مما كان معدوداً بالأمس

---

(١) **نفسه**.
(٢) **نفسه**.
(٣) **نفسه**، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .
(٤) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س ، ص ٢٠١ .
(٥) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٣٠٦.
(٦) مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ٢٠١ .
(٧) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٦، ص ٤٤ .
(٨) **نفسه**، ج ١، ص ٣٩٠ .
(٩) جوزويه دي كاسترو: **جغرافية الجوع** ، م س ، ص ٥٩ .

القريب في خانة المحظور أو الحرام، وفق ضوابط المرجعية العقدية لإنسان المغرب والأندلس. ففي فترات الضيق والمسغبة والمجاعة تنتفي معظم الاعتبارات السلوكية الحضارية المنظمة لشبكة العلاقات الاجتماعية، وتهتز قيمها وتستباح أعرافها وضوابط أنظمتها .

هذه التحولات المفاجئة في سلوك الإنسان تحت تأثير الكوارث الطبيعية اعترف بها الدين، ولم يغفل تدبير هذه الظرفية الحرجة، التي تهدد النوع البشري بالهلاك، فأجاز له إنقاذ نفسه باستهلاك ما يسد الرمق من الأطعمة المحرمة ويطرد شبح الموت عنها[١].

وفي هذا السياق استنبط الفقهاء أحكاماً، وضوابط لإباحة المحظور، حماية للنفس من الهلاك وفق نظرية الضرورة[٢]، شريطة «ألا يجد المضطر شيئاً حلالاً يتغذى به، جاز له استعمال المحرمات في حال الاضطرار ، ولا خلاف في ضرورة التغذي»[٣]. وعلى هذا الأساس «وافق الشرع الفطرة فأباح للمضطر أكل الميتة والمحرمات لهذه الضرورة»[٤].

إن الكوارث التي تعاقبت على إنسان المغرب والأندلس أفضت به إلى حالات الاضطرار المذكورة، فكان يتحرى في بداية الأزمة ألا يقع في المحظور، فأقبل على استهلاك الجراد لأنه حلال، ويسد الرمق رغم علمه بمضاعفاته الصحية السلبية فهو «حار يابس قليل الغذاء وإدامة أكله تورث الهزال»[٥]. الشيء الذي يعكس حضور فقه الأولويات في المنعطفات الصعبة، التي فرضتها الكوارث الطبيعية على إنسان المغرب والأندلس .

ويزكي الواقع التاريخي، ما ذهبنا إليه حيث ابتكر إنسان العدوتين، طرقاً متعددة، وأساليب متنوعة في إعداده وتحضيره، ذلك أن المتضورين جوعاً كانوا «يأكلون الجراد مقلواً ومملوحاً»[٦]. وللتخفيف من قذارته ويبسه فضلوا طبخه، ومع

---

(١) الزحيلي: **نظرية الضرورة الشرعية**، م س، ص ٦٩ .

(٢) معتمدين قوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾. سورة الأنعام ، الآية ١٢٠ .

(٣) ابن رشد الحفيد: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** ، م س ، ج ١، ص ٤٦١ .

(٤) الزحيلي وهبة: **نظرية الضرورة الشرعية**، م س، ص ٧٠.

(٥) ابن القيم الجوزية: **الطب النبوي** ، وضع التعاليق الطبية: عادل الأزهري رئيس الأمراض الباطنية بمستشفى الملك، وخرَّج الأحاديث محمود فرج العقدة، القاهرة، ربيع الثاني١٣٧٧هـ / ٢٣ رجب ١٤١٠هـ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ص ٢٩٨ .

(٦) الإدريسي: **نزهة المشتاق** ، م س ، ج ١ ص ٢٢٨ .

ذلك «يخرج منه في حال الطبخ ما يغير الماء»[١].

ولطرد شبح المجاعة، تنافس الناس في جمعه، وعرضه في الأسواق لتلبية حاجات الجياع. وبما أنه حلال ومتوفر فقد تزايد الإقبال عليه بكثرة، ما جعل الدولة تفرض على بائعيه رسوماً ضريبية، جراء ما يدره عليهم من عائدات، والنموذج نسوقه من أسواق مراكش، فكان أهلها «يأكلون الجراد ويباع منه بها كل يوم الثلاثون حملاً فما دونها وفوقها بقبالة عليه»[٢].

هذا ولم يجد سكان المغرب والأندلس، إبان سنوات هجومه المتصلة[٣]، وخاصة منها سنوات ٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م[٤] و٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م[٥] و٧٥٤هـ/ ١٣٥٣م[٦]، بداً من جمع الجراد بغرض الاستهلاك والادخار. كما عرف المغرب بعد كارثة ٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م المذكورة، فترة نقاهة لم تدم أكثر من سنتين إلى أن زحف الجراد على الحقول وأحالها إلى أراضي جرداء، فانتشرت المجاعة ولم يجد المرينيون القمح الذي يسدون به حاجيات المتضورين جوعاً لأن معظمه صُدِّر إلى البرتغال سنة ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م[٧]، الشيء الذي تكرر في مناسبات عديدة مما دعا سكان المناطق الصحراوية، بحكم التردد الدوري للجفاف إلى اتخاذ الجراد وجبة رئيسة في موائدهم. وهذا ما أكده الرحالة ابن بطوطة عند زيارته للمناطق الجنوبية عام ٧٥٤هـ/ ١٣٥٣م فوجدهم يأكلون «التمر والجراد (...) ويخرجون إلى صيده قبل طلوع الشمس فإنه لا يطير إذ ذاك لأجل البرد»[٨].

ورغم تأكيد الأطباء والمختصين على المضاعفات الصحية السلبية لاستهلاك الجراد حيث «يحرق الدم ويعقب آفات كثيرة»[٩]، فإن كثرة الإقبال عليه إبان سنوات

---

(١) الوليدي أبو الفضل: **الحلال والحرام**، م س، ص ١٨١.
(٢) الإدريسي: **نزهة المشتاق**، م س، ج ١ ص ٢٣٥.
(٣) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي**، م س، ص ١٨٥.
(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٥٣٥
(٥) الكتاني: **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس**، م س، ج ٣، ص ١٤٦
(٦) ابن بطوطة: **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، م س، ج ١، ص ٨٠٢.
(٧) Chaunu (Pierre) , *L' expansion européenne du XIIIe au XV siècle* , P.U.F , Paris , 2ème édition , 1983 ,p. 3 .
(٨) ابن بطوطة: **تحفة النظار**، م س، ج ٢، ص ٨٠٢.
(٩) ابن زهر: **كتاب الأغذية**، تقديم وترجمة وتح: اكسبيراثيون غارسيا، مدريد، ١٩٩٢م، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، ص ٣٠.

المجاعة، دفعت علماء الأغذية والطبيخ إلى تعديل وصفات تقلل من خطورته ويبوسته، منها أن «يؤخذ الجراد الكبير الذي يهب في بعض السنين فيغلى قدر على النار بماء مقدار غليتين، ثم تزال أجنحته وأرجله ويقلى في الزيت في مقلاة حتى تجف رطوبته، ويوضع عليه مري وقرفة وفلفل ويستعمل»[١].

غير أن حالات الاضطرار القصوى، أملت على إنسان المغرب والأندلس، نهج سلوكات غذائية شاذة. ففي إحدى السنوات العجاف، شهدت بلنسية مجاعة شديدة تعذر فيها على المعدمين تأمين غذائهم، بحيث كان «لا يصل إلى إدراك شيء من الموجود إلا أهل الجاه»[٢]. أما الضعفاء فقد بلغ بهم الجوع غايته، فأقبلوا على أكل جلود البهائم ولحومها التي تفاوتت أسعارها بحسب تفاوت أصنافها، فبيع «رطل اللحم البغلي بستة دنانير، ورطل الجلد البقري بخمسة دراهم (...) وترمق سائر الناس بالجلود والأصماغ وعروق السوس (...) وتوالى اليبس واستحكم الوباء، وبينما الرجل يمشي سقط ميتاً ، ولم يبق ما يدب على أربع»[٣].

وبالمثل أوردت المصادر أخبار المجاعة التي عصفت بالمغرب خلال العقدين الثالث والرابع من القرن ٦هـ/١٢م، فكان من مضاعفاتها السلبية أن «اضطر الناس إلى أكل خسيس الحيوان حتى عدم كل ذلك وهلك الناس قتلاً وجوعاً»[٤]. وفي السياق ذاته اضطر بعض السكان، إبان المجاعة التي عصفت بالمغرب عام ٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م، إلى أكل فضلاتهم، والمتاجرة فيها بالبيع والشراء[٥]. بناء على ذلك يمكن الإقرار أنه «ليست هناك كارثة أخرى تحطم شخصية الإنسان وتدمرها كما يفعل الجوع»[٦].

وفي الأندلس وعلى مقربة من طليطلة، اعتاد أهالي قرية "مغام" تناول التراب والطين، وغدا ذلك من السمات المميزة لهم عن غيرهم، إلى أن وصف أحد الجغرافيين القرية بقوله: «وترابها الطين الأكول (...) وهو نهاية في لذاذة الأكل»[٧].

---

(١) التجيبي بن رزين: **فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان** ، تح: بن شقرون محمد، بيروت، ١٩٨١، ط٢، دار الغرب الإسلامي، ص ١٨٥ .

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س ، ج ٤ ، ص ٣٨ .

(٣) **نفسه**، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٤) ابن غازي: **الروض الهتون** ، م س ، ص ٢١ .

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٢٥ .

(٦) جوزويه دي كاسترو: **جغرافية الجوع** ، م س ، ص ٥٩ .

(٧) الإدريسي: **نزهة المشتاق** ، م س ، ج ٢، ص ٥٥٢ .

وغالب الظن أن تطبع الإنسان مع الطين ناتج عن «الجوع العظيم فهو سوء مزاج قاتل لقوة الحس وقوة الجذب، ويكون من أخلاط مغشية لفم المعدة»(١).

كما أملت رغبة البقاء على إنسان المغرب والأندلس، إبان كوارث القرن ٦هـ/١٢م أكل الكلاب والذئاب. ويعتقد أهالي المناطق الصحراوية أن استهلاكها منحهم مناعة ضد الأمراض المعدية، والفتاكة التي تتلو القحوط والمجاعات، ونتيجة لذلك أثر عن سجلماسة أنه «لا يوجد فيها مجذوم»(٢). والأمر نفسه لاحظه صاحب **الاستبصار** بالنسبة لأهل الجريد الذين «يزعمون أن لحمها يأتي ألذ، ولا يجذم أحد ببلاد الجريد، وإن دخلها مجذوم توقفت عنه علته»(٣). هذا السلوك الغذائي الاستثنائي، أضحى عادة بحكم الاستئناس والتطبع، مما أثار دهشة بعض الجغرافيين بالقول: «ومن العجيب بسجلماسة أنها ليس بها ذئاب ولا كلاب لأنهم يسمنونها ويأكلونها كما يصنع أهل البلاد الجريدية»(٤).

هذا السلوك الغذائي كان متجذراً في إفريقية، ثم انتقل إلى المغرب عن طريق الرحلات التجارية، بدليل أنهم تفننوا في طبخها، وتعديل طعمها، وحاولوا إقناع غيرهم بلذتها، وفوائدها الغذائية. بشهادة المقدسي حين قال: «ومن عيوبهم أن بإفريقية مدينتين بهما تباع لحوم الكلاب على القنارات وهما قسطيلة ونفطة ، ويتهمون بطرح لحوم الكلاب في الهرائس»(٥). بل ذهب صاحب **الاستبصار** إلى «أنهم كانوا يسمنونها ويعلفونها فيزعمون أن لحمها يأتي ألذ اللحوم»(٦).

هذا التحول في فيزيولوجية الذوق، نابع في أصله من رحم المجاعة والمعاناة، مما شكّل مثار نقاش واختلاف بين علماء العدوتين، ويرجع «سبب اختلافهم في الكلاب تعارض الأدلة»(٧). أما أكل الذئب فتراوحت بشأنه الفتاوى

---

(١) ابن الخطيب: **عمل من طب لمن حب** ، م خ ح ، الرباط ، رقم (٣٤٧٧) ورقة ٥٠ أ .

(٢) القلقشندي: **صبح الأعشى** ، م س ، ج ٥، ص ١٥٩ .

(٣) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س ، ص ١٦٠ .

(٤) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ . ورد في **الروض**: «ليس فيها ذباب» الراجح أنه خطأ مطبعي ، والصواب ما أثبتناه في المتن من خلال مقابلة اللفظ عند صاحب **الاستبصار** والقلقشندي. **صبح الأعشى** ، م س ، ج ٥، ص ١٥٩؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س ، ص ٢٠١ .

(٥) **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ط٣، مكتبة مدبولي، ص ٢٤٣.

(٦) مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ١٦٠ .

(٧) فرّق المالكية «بين كلب الماشية والزرع المأذون في اتخاذه وبين ما لا يجوز اتخاذه ، فاتفقوا =

حسب الحالات بين الحرمة والكراهة[1].

والراجح أن هذا السلوك الغذائي ظل حبيس بلاد الجريد وسجلماسة في الحقبة المدروسة، بدليل أن المصادر لم تتطرق إليه بعد ذلك. ومما يعضد هذا الترجيح، أن الحسن الوزان المعروف بتتبعه لمثالب العادات والأعراف، لم يشر إلى استمرار هذا السلوك الغذائي الشاذ في عصره.

وباستثناء ما ورد من إشارة يتيمة عند ابن الخطيب، عن تناول الأندلسيين في بعض أعوام المجاعة «للحشرات والهوام»[2]، وما سجله التجاني خلال الجدب الذي عصف ببرقة سنة ٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م، ملاحظاً أن أهاليها «لم يجدوا هنالك ما يقتاتون به حاشاً لحوم الحيات فعدا عليهم سمها فأهلكهم»[3]، لم تشر بقية المصادر التي أمكن الاطلاع عليها إلى استهلاك إنسان العدوتين للحشرات والزواحف ذوات السموم باستثناء ما حصل إبان الحصارات العسكرية[4].

وإذا كان الصيد، والمطاردة والقنص هواية يمارسها الخاصة وعلية القوم على سبيل الرياضة والمتعة، فإن العوام المعدمين اضطروا إلى ممارستها لطرد شبح الجوع والموت البطيء. ذلك أنه أثناء المجاعة التي ألمت بأزمور وضواحيها عام ٥٣٥هـ/ ١١٤٠م، اصطاد أهاليها «أجباح النحل والحوت من سواحل البحر»[5]. كما أن

= على أنه ما لا يجوز اتخاذه لا يجوز بيعه للانتفاع به وإمساكه، فأما من أراده للأكل فاختلفوا فيه، فمن أجاز أكله أجاز بيعه، ومن لم يجزه لم يجز بيعه (...) وأما من أجازه فعمدته أنه طاهر العين غير محرم الأكل فجاز بيعه (...) وفي كتاب الأطعمة استدلال من رأى أنه حلال». ابن رشد الحفيد: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، م س، ج٢، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(١) السجلماسي بن هلال: **أجوبة فقهية**، م خ ع،م س، ص ٢٥٩.

(٢) **نفاضة الجراب**، ج ٢، ص ٣٣٤.

(٣) التجاني: **رحلة التجاني**، م س، ص ١٩١.

(٤) بما أن تاريخ العدوتين في مجمله خلال العصر الوسيط تاريخ حافل بالحروب والفتن والحصارات فالأمثلة عديدة نكتفي منها بالإشارة إلى الحصار الذي ضربه على تلمسان السلطان المريني يوسف بن يعقوب (٦٩٨هـ ـ ٧٠٦هـ/ ١٢٩٩ ـ ١٣٠٦م) مما اضطر المحاصرين بعد سبعة أعوام من المقاومة إلى أن أكلوا «جميع الحيوانات من الفيران (كذا) والعقارب والحيات والضفادع وغير ذلك». ابن الأحمر: **روضة النسرين في دولة بني مرين**، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ١٩٩١م، ط٢، المطبعة الملكية، ص ٦١. كما أضاف ابن خلدون ما مفاده أن هذه الزواحف والحشرات السامة كانت غالية السعر فبيع «رطل من لحم البغال والحمير والقط والكلب بمثقال ونصف، أما الحية والفأر فبعشرة دراهم». **كتاب العبر**، م س، ج ٧، ص ١٢٨.

(٥) ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ١٨٣.

المجاعة التي عصفت بالسبتيين سنة ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م، تركت بصماتها المأساوية في ذاكرتهم الجماعية، وجعلتهم يعززون علاقاتهم بالبحر وموارده، سعياً لتأمين غذائهم، كلما ألمت بهم السنون ،حيث استغنوا عن حال الضيق باصطياد «نحو مائة نوع من السمك، والسمك المسمى التن الكبير وصيدهم له يكون زرقاً بالرماح (...) ولهم في ذلك دربة وحكمة سبقوا فيها جميع الصيادين لذلك»(١).

ولإطعام الجياع وجد الشيخ أبو حفص عمر بن معاذ (ت ٥٦١هـ/ ١١٦٦م) في طعام البحر خير ملاذ، ففي مجاعة ٥٣٥هـ/ ١١٤٠م جمع «خلقاً كثيراً من المساكين فكان يقوم بمؤونتهم، وينفق عليهم ما يصطاده من الحوت وغيره إلى أن أخصب الناس»(٢). وبالمثل أقدم الناس على استهلاك «الخردون أو أقزيم بلسان البربر»(٣). إلى جانب سد الرمق باصطياد السلاحف وحيوان اللمط والكركي(٤).

وفي هذا الصدد يحيطنا ابن زهر علماً بما شاهده من سلوكات غذائية شاذة، خلال المجاعة التي عصفت بمراكش، عندما كان أسيراً بها لدى الأمير المرابطي علي بن يوسف بقوله: «وشاهدت بمراكش قوماً قد بلغ جهد الجوع بهم، فكانوا يكسرون عظام الجيف البالية من حفير مراكش ويطلبون مخاخها وكان قد ظهر فيهم الموت الذريع»(٥). هذه المظاهر الرهيبة، التي تحول فيها الإنسان حيواناً ضارياً، تكررت في شمال المغرب إبان مجاعة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م، التي استمرت مدة سنتين، فكان النزيف الديمغرافي في السبتيين مرتفعاً، وفيها «اشتد الغلاء والوباء فأكل الناس بعضهم بعضاً»(٦). ذلك أن الإنسان المنكوب، لا يصل إلى هذا السلوك العدواني، إلا بعد انهيار توازنه النفسي والاجتماعي، ويصل درجة «الهياج العصبي غير العادي [وتتملكه] سرعة الغضب المتناهية وتوتر في الحواس ويعقبه تبلد في الإحساس»(٧).

---

(١) الإدريسي: **نزهة المشتاق** ، م س ، ج ٢، ص ٥٢٩ .

(٢) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ١٨٣

(٣) بوتشيش: **المغرب والأندلس في عهد المرابطين** ، م س ، ص ٧٠ .

(٤) العمري: **مسالك الأبصار** ، م س ، ص ١٢٩؛ التجيبي: **فضالة الخوان** ، م س ، ص ٩٩ .

(٥) ابن زهر: **كتاب التيسير** ، م س ، ص ٤٦٠؛ القشتالي: **تحفة المغترب ببلاد المغرب لمن له من الإخوان في كرامات الشيخ أبي مروان**، تح، وتقديم وتعليق: فرناندو دي لاجرانج، مدريد، ١٩٧٤م، منشورات المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ص ٨٥ .

(٦) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٦٢؛ الفاسي بن عبد الرحمان عبد الكبير: **تذكرة المحسنين في وفيات الأعيان وحوادث السنين** ، م خ ع، الرباط ، رقم (ك: ٢٧٠) ورقة ٢٨٣ ضم .

(٧) جوزويه دي كاسترو: **جغرافية الجوع** ، م س ، ص ٦١ .

ولم تغب هذه السلوكات عن إنسان الأندلس، بحيث سجَّلنا حضورها مرتين: الأولى شهدتها بلنسية في أواخر القرن ٥هـ/١١م، بيَّن فيها ابن عذاري كيف صاغ جوع ٤٨٧هـ/١٠٩٤م من الإنسان طاقة عدوانية، حيث «هجم على نصراني وقع في الحفير فأخذ باليد ووزع لحمه»[١]. وتتمثل الحالة الثانية فيما سجله ابن الخطيب من مشاهد من فصيلة هذا السلوك، الذي انحطت معه القيم الإنسانية، حيث أقبل الجوعى على الجيف حتى «امتكت العظام الرفات، واستنقعت الجلود وأكلت الجيف»[٢].

وبالتالي تكون الحاجة إلى سد رمق الجوع، مدعاة لتجميد «التجاوب الطبيعي بين الإنسان وجميع مؤثرات بيئته (...) فاستحال حيواناً ضارياً، قد سيطرت عليه أعلى مظاهر النشاط الحيوي والحاجة القصوى إلى إثبات وجوده»[٣].

نتيجة هذه السلوكات المنسلخة من طبيعتها الفطرية، استفحل الذعر بين الناس، وتساءلوا عن موقف الشرع تجاه هذه الممارسات الشاذة، التي استباح فيها الإنسان لحم أخيه حياً وميتاً، فكان جواب الفقهاء واضحاً في المسألة، ذلك أنه «لو وقع جزء من آدمي ميت في قدر ولو وزن دانق، فإن أكله محرم احتراماً لا استقذاراً»[٤].

---

(١) **البيان المغرب**، م س، ص ٣٩.

(٢) **نفاضة الجراب**، م س، ج ٢، ص ٣٢٤.

(٣) جوزويه دي كاسترو: **جغرافية الجوع**، م س، ص ٦١.

(٤) الوليدي: **الحلال والحرام**، م س، ص ١٩٠ ـ ١٩١. وهذا موقف المالكية بحيث «لا يجوز أن يتناول المضطر شيئاً من الآدمي سواء أكان حياً أم ميتاً حتى ولو مات المضطر (..) لكن أباح الحنابلة أكل الآدمي الميت غير المعصوم، أي مباح الدم كالحربي والمرتد والزاني المحصن والقاتل في المحارب، وأجاز الشافعية وبعض الحنفية للمضطر أكل آدمي ميت إذ لم يجد ميتة غيره، لأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت، إلا إذا كان الميت نبياً فلا يجوز الأكل منه». وهبة الزحيلي: **نظرية الضرورة الشرعية**، م س، ص ٧٥.

الفصل الثاني

الكوارث الطبيعية وسلوك الادخار
في المغرب والأندلس (ق ٦ ـ ٨هـ/١٢ ـ ١٤م)

أولاً: ضوابط الادخار

لا شك في أن هواجس الخوف من شبح المجاعات، والغلاء، وجوائح الجراد، والقحط،والسيول التي كان المغرب والأندلس فضاء لها طيلة العصر الوسيط، كانت وراء طفوح سلوكات مرتبطة بإعداد المخازن، وادخار الأقوات في البوادي، والمدن على السواء. ذلك أن التفريط في هذا السلوك الاحترازي، عرَّض حياة إنسان العدوتين غير ما مرة إلى جحيم مصارعة الجوع والموت، وهو ما أكده أمير المؤرخين بقوله: «إذا فقد الاحتكار [أي الادخار] عظم توقع الناس للمجاعات»[(١)].

هذه الهواجس وغيرها تجلت بصدق في مخزون الذاكرة الشعبية، التي أفصحت عنها في صورة أزجال، وأمثال شعبية، حملت مضامينها دعوة صريحة إلى الاحتراز من الآفات المتوقعة، بخزن المؤن الضرورية للغذاء[(٢)].

كما عكست بعض السلوكات الراتبة مدى تجذُّر عوامل الحيطة، والحذر في ذهنيات عوام العدوتين، بحيث كان الإنسان لا يأمن على مستقبله وسلامته من الكوارث الفجائية، التي كانت تعصف عادة بموارده الثابتة والمتنقلة، إلا إذا وفَّر ما يكفيه من المؤن لمدة لا تقل عن سنتين[(٣)].

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة**، م س، ص ٣٠٢ .

(٢) قالوا: «اللي خزن القمح ما يندم». الزجالي: **أمثال العوام** ، م س ، ج ١، رقم: ٩٧٨ ص ١١٠.

(٣) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٩٣ .

بناء على تلك الهواجس المشروعة، أضحى سلوك الادخار عادة راسخة في معظم الحواضر والبوادي، وفي هذا الصدد تعوَّد أهالي مراكش إبان المجاعات الدورية التي ألمت بهم على اتخاذ مخازن لميرتهم ،بحيث لم تنفرج المجاعة الشديدة التي حلت بهم سنتي ٦٣٢هـ ـ ٦٣٣هـ/ ١٢٣٥ ـ ١٢٣٦م إلا باستخراج الحبوب من مخازن عرب الخلط الجماعية، ذلك أن «الزرع كان في صدر هذه المدة من عام ثلاثة وثلاثين معدوماً وما كان سبب وجدانه إلا استخراج ما كان للخلط مخزوناً في الحضرة وحوزها وجهاتها»[١].

كما أن ضراوة المحن، والمعاناة التي لاقاها أهالي سبتة، إبان المجاعة العظيمة التي نزلت بهم عام ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م، مخلفة آثاراً سلبية: اجتماعية ونفسية واقتصادية، وترسخت أهوالها في ذاكرتهم تأريخاً وأمثالاً، فكان هذا العام معروفاً بينهم «بعام سبعة وهو مشهور عندهم يتمثلون به بينهم»[٢]. وكان لتلك المعاناة الشديدة دور في حصول تحول عميق في سلوك سكان سبتة منذ التاريخ المذكور، فصاروا «يختزنون الطعام في المطامير في كل عام حيطة على أنفسهم من مثل هذه المجاعة التي لم يعهد مثلها في الأعوام الفارطة قبلها»[٣]. واتصل اتخاذهم للمطامير على طول الحقبة المدروسة، حتى بلغ مجموعها في عهد السبتي أربعين ألف مطمورة[٤].

هذا التحول في سلوكهم لاحظه ابن الخطيب في عصره مقراً أن تصرفاتهم يغلب عليها طابع الاحتراز والحذر، ودأبوا منذ مجاعة ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م على ادخار كل شيء، بما في ذلك «الحطب المعد للأزل»[٥].

ومن ثم ندرك أن الإمعان في الاحتياط، ومبالغتهم في نظر العواقب، تجلّت في سلوكات الاقتصاد في النفقات، وخير من صوّر ذلك ما لاحظه ابن الخطيب في ولائمهم بقوله: «واقتصادهم لا تلتبس منه طريقة، وأنساب نفقاتهم في تقدير الأرزاق عريقة، فهم يمصّون البلالة مص المحاجم، ويجعلون الخبز في الولائم بعدد الجماجم»[٦].

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٣٤ .

(٢) **نفسه**، ص ٣٥١ .

(٣) **نفسه** .

(٤) الأنصاري: **اختصار الأخبار** ، م س ، ص ٤٢ .

(٥) **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٧٢ .

(٦) **نفسه**.

إن سلوك التدبير المعقلن للمواد المدخرة في الأيام العادية، يؤكّد الحضور القوي لنوازع الخوف مما يرافق الآفات الطبيعية من محن ومعاناة. لهذا اعتادوا الاقتصاد في عيشهم لصيانة ما يفضل في مخازنهم من المواد الاستهلاكية. وغدت سبتة مضرب الأمثال في الادخار حين وصفها ابن الخطيب بأنها «الأمينة على الاختزان القويمة المكيال والميزان»[1]. ومما يعكس اكتساب أهالي سبتة خبرة في تهيئة المستودعات، وإصلاح الأطعمة المدخرة، لتقاوم عوامل الفساد، بدليل أن الحبوب تبقى سالمة في مخازنهم «بين الستين سنة والسبعين سنة»[2]. وبالمثل أورد الحميري أن أهالي مدينة أصيلة كانت لهم خبرة بإعداد المطاميرلادخار الدخن[3].

وفي مدينة فاس المرينية، تنافس سكانها في خزن ما يكفيهم من المؤن مدة سنتين، الشيء الذي نستشف منه متوسط الأمد التقريبي للمدة المتوقعة لاستمرار المحن، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعقب الكوارث الطبيعية، وعلى هذا الأساس «أفرطوا في نظر العواقب، حتى إن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ، ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئاً من مدخره»[4].

إن المؤثرات المناخية القصوى، التي أفضت إلى كوارث طبيعية، ذات مضاعفات قاسية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي فرضت على إنسان العدوتين اتخاذ إجراءات احترازية لتأمين غذائه، ذلك أن من طبيعة الاجتماع البشري، أن يتخذ الإنسان مستودعات «يختزن بها أقواته التي بها حياته»[5].

١ ـ الاعتبارات المناخية للادخار في المغرب:

عرف إنسان المغرب والأندلس في الحقبة المبحوث فيها، أدبيات تهيئة الأهراء والمطامير، ساعده على ذلك معرفته ببعض خصائص التردد الدوري للكوارث الطبيعية، فضلاً عن استفادته من تجارب علماء الفلاحة، فحقق بذلك تراكماً معرفياً وعملياً صقل موهبته في بناء المخازن، بشكل استحضر فيه الوضع الطوبوغرافي والمناخي للمكان المستهدف، لضمان سلامة الأطعمة المدخرة، فصار من البديهي أن

(١) **نفسه.**

(٢) **نفسه،** ص ٢٤ .

(٣) **الروض المعطار** ، م س ، ص ٤٢ .

(٤) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٩٣ .

(٥) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٤٦ .

المطامير والأهراء لا تتخذ «إلا في الأرض الصلبة التي لا يخاف عليها التغور ولا التهدم»[١].

ففي المناطق الباردة، كانت الرطوبة المفرطة من بين الآفات المهددة للمواد المدخرة، بسبب انعدام أو قلة منافذ التهوية، مما كان ينتج عنه تلقيح الحبوب، وإنباتها من جديد، أو تعرضها لآفة التسوس في حال شدة الحرارة[٢]، وتارة كانت تصاب بالعفن والتحلل[٣]، و تارة أخرى كانت عرضة للبخار الفاسد[٤]. ولذلك تزخر كتب النوازل بنزاعات كثيرة بهذا الشأن، بين مالكي الدور المتوفرة على مطامير وبين مؤجريها[٥].

كما نبَّه ابن الخطيب المعنيين بالادخار إلى ضرورة تجنب إهدار المحاصيل المعدة للخزن في بعض أصناف التربة، فقال عن جبل الفتح: «هواؤه صحيح وثراه بالخزين شحيح»[٦]. كما أسهمت الظروف البيئية الملوثة في تلف المواد المحفوظة وفسادها، مثلما كان شأن بيئة مالقة التي وصفت بأن «طينها يشقى به قطينها، وأزبالها تحيى بها سبالها (...) فسحنها متغيرة (...) وأزقتها لزجة غير واسعة، وآبارها تفسدها أزفارها، وطعامها لا يقبل الاختزان ،وفقيرها لا يفارق الأحزان، وجوعها ينفي به هجوعها»[٧]. وأثناء حديثه عن مناخ سلا في علاقته بالادخار، أكد ابن الخطيب «أن الخزين بها فاسد»[٨]. ورغم إشادته بأهمية محاصيل أنفا الزراعية، التي تصل حد الفائض فقد اعتبر «ماءها وهواءها عديما الصحة (...) والأمراض بها تعيث وتعبث والخزين بها لا يلبث»[٩].

ولا ريب في أن المناطق الشهيرة بسلامة مخزون مطاميرها، هي التي توافرت فيها

---

(١) الطغنري: **زهر البستان** ، م س ، ص ٨٧ .

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٦، ص ٢٣٠؛ ج ٨، ص ٢٨٥.

(٣) الهواري أبو علي: **المسائل الفقهية**، تح: أبو الأجفان محمد، القيروان ، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م ، مركز الدراسات الإسلامية ، رقم ٣٣٤، ص ١٦٧.

(٤) التجيبي ابن ليون: **اختصارات من كتاب الفلاحة** ، م س ، ص ١١٣ .

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ١، ص ٧ ـ ٨ ـ ١٨، ج ٨، ص ٢٦١؛ القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد بن شريفة، بيروت، ١٩٩٠، ط١، دار الغرب الإسلامي، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٦) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٥٠ .

(٧) **نفسه**، ص ٥٣ .

(٨) **نفسه**، ص ٧٥ .

(٩) **نفسه**.

الشروط المناخية السليمة، الشيء الذي انطبق على مدينة مكناسة التي «حفظ أقواتها الاختزان»[1]. ولا غرو فإنها جمعت بين جودة التربة، وعذوبة الماء، وطيب الهواء ففاقت غيرها من المدن في «تعمير الخزائن ومداومة البر لجوار ترابها سليماً من الفساد معافى من العفن، إذ تقام ساحات منازلها غالباً على أطباق الآلاف من الأقوات تتناقلها المواريث ويصحبها التعمير وتتجافى عنها الأرض»[2]. فكانت مميزاتها المذكورة باعثاً لأحد أعلامها في إبراز محاسنها معارضا بها مدينة فاس[3]. وحذا حذوه ابن الخطيب مشيداً بخصائص مكناسة الطبيعية[4]. كما امتاز بلد تازة بنفس الظروف المناخية الملائمة للادخار، مما جعل «حبوبه تدوم على الخزن»[5]. أما المخازن الجبلية حيث المطامير الصخرية وصحة الهواء، كانت من دواعي حفظ الحبوب مدة لا تقل عن «السبعين سنة لا يلحقه تغير لطيب البقعة واعتدال الهواء وكونها جبلية»[6].

٢ ـ الاعتبارات المناخية للادخار في الأندلس:

اهتم الأندلسيون، في حقبة الدراسة، بتهيئة المخازن والأهراء مستفيدين في ذلك من المميزات المناخية والتضاريسية لبلادهم، ذلك أن مطامير «طليطلة لا تتغير حنطتها ولا تتسوس على طول السنين يتوارثها الخلف عن السلف»[7]. وبلغة الأرقام بيَّن

---

(١) **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٧٨ .

(٢) **نفاضة الجراب** ، م س ، ج ٢، ص ٣٧٢؛ المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٦، ص ٢١٢ .

(٣) قال ابن عبدون:

إن تفخر فاس بما في طيبها ... وبأنها في زيها حسناء

يكفيك من مكناسة أرجاؤها ... والأطيبان هواؤها والماء

ابن غازي: **الروض الهتون** ، م س ، ص ٤.

(٤) قال ابن الخطيب:

بالحسن من مكناسة الزيتون ... قد صح عذر الناظر المفتون

فضل الهواء وصحة الماء الذي ... يجري بها وسلامة المخزون

نفاضة الجراب ، م س ، ج٢، ص ٣٧٣؛ المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٦، ص ٢١٢ ـ ٢١٣؛ ابن غازي: **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، الرباط، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، المطبعة الملكية، ص ٤.

(٥) **نفسه**، ص ٨٢ .

(٦) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية** ، م س ، ص ٤٢ .

(٧) المقري: **نفح الطيب**، م س، ج ١ ص ١٤٣ . Razi (Ahmed) , «La description de l'Espagne»,
Texte traduit et établi par (E) Lévi Provençal», in *Revista A- Andalus*, Vol. XVIII, 1953, p. 81.

العمري أن قمحها «يقيم ثمانين سنة مخزوناً في صهاريج فلا يزيدها مدة الخزن إلا صفاء ولا طول المكث إلا جدة»[1]. وذهب أحد الجغرافيين أبعد من ذلك مبيناً أنه «يمكث بها مختزنا تحت الأرض في المطامير والأهراء مائة سنة وأقل وأكثر ولا يعفن ولا يتغير له لون ولا رائحة ولا طعم»[2].

وكذلك الشأن بالنسبة لمخازن غرناطة، التي أهلتها ظروفها المناخية لأن تعدّ من المناطق التي يؤمن مخزونها، باعتبارها تصنف ضمن «معمور الإقليم الخامس قريبة من الاعتدال (...) متماسكة في الجدوب معللة بالمدخرات ، بحر من بحار الحنطة ومعدن من معادن الحبوب المفضلة (...) ومن فضائلها أن أرضها لا تعدم زريعة ولا ريعاً أيام العام»[3].

وبفضل حنكة الأندلسيين، ومهارة صنعتهم في إعداد المؤن، وادخارها أن دامت «فواكههم اليابسة عامة العام متعددة، يدخرون العنب سليماً من الفساد إلى ثلثي عام، إلى غيره من التين والزبيب والتفاح والرمان والقسطل والبلوط والجوز واللوز، إلى غير ذلك مما لا ينقطع مدده إلا بفضل الزهد في استعماله»[4].

ومما أسهم في دعم سياسة الادخار ـ إلى جانب ضغط الكوارث الطبيعية الدورية في الأندلس ـ الصراع القائم مع القوى المسيحية، لذلك زاد اهتمام الأندلسيين بتزويد الحصون، والقلاع بمستودعات خزن الحبوب كضرورة فرضتها الكوارث الطبيعية الدورية . أما في ألمرية وبسبب ظروفها المناخية القليلة التساقطات، التي لم تكن تسمح بإنتاج ما يكفي من القمح، جراء التردد الدوري للجفاف، فقد بالغ سكانها في استيراد القمح، وادخاره في المخازن. مصداق ذلك ما أكده ابن الخطيب من أن: «صفحة جوها في المحول صقيلة وسماؤها بخيلة وبروقها لا تصدق منها مخيلة (...) ومعشوق البر به قليل الوصال وحمل البحر صعب الفصال»[5]، ونتيجة لذلك لاحظ سلطان غرناطة أبو الحجاج يوسف الأول، أثناء زيارته لها عام ٧٤٨هـ/ ١٢٤٧م أن

---

(١) العمري: **مسالك الأبصار** ، م س ، ص ١٣٦ .

(٢) مؤلف مجهول: **ذكر بلاد الأندلس وفضلها وصفتها وذكر أصقاعها**، م خ ع، الرباط، رقم (ج٨٥) ، ص ٣٧ .

(٣) ابن الخطيب: **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ط٣ ، ص٢١ ـ ٢٢؛ ابن الخطيب، **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٦٣ .

(٤) **اللمحة البدرية**، م س ، ص ٤٠ .

(٥) **معيار الاختيار**، م س ، ص ٥٧ . «يعني أن حمل السفر من قمح وخلافه صعب الفصال كناية عن قلة البر وغلائه». **نفسه**، هامش رقم ١٢٨، ص ٩٠.

«خزائنها تستغرق طول الأعمار، وعددها كفيلة لحماية الدمار»[1]. فكان هذا سلوكاً عاماً لأهلها الذين بالغوا في أسباب الادخار، حتى اشتهرت بلادهم بكونها «سلوة الحزين ومودع الخزين»[2]. وذكر ابن الخطيب «أن قوتهم البر الطيب عامة، وربما اقتات في فصل الشتاء الضعفة الذرة»[3].

وإلى الغرب من مالقة التي لا تقبل أطعمتها الاختزان[4]، ساعد موقع رندة الجغرافي على ربوة مرتفعة سلامة مدخراتها بناء على تحصينها المتين، فكانت نتيجة لذلك «مخازنها بالبر مالية، وأقواتها جديدة وبالية»[5]. أما في سرقسطة وبفضل ملائمة مناخها للادخار، شاع بين سكانها اتخاذ المطامير، والأهراء لصيانة مؤونة كاملة من أصناف الحبوب، والفواكه التي تفاوتت مدد مقاومتها لعوادي الزمن بحسب طبائعها ومكوناتها، بحيث «لا يتسوس فيها شيء من الطعام ولا يعفن، ويوجد فيها القمح من مائة سنة، والعنب المعلق من ستة أعوام، والتين والخوخ وحب الملوك والتفاح والإجاص اليابسة من أربعة أعوام، والفول والحمص من عشرين سنة، ولا يسوس فيها خشب ولا ثوب صوفاً كان أو حريراً أو كتاناً»[6]. وبالمثل ذكر الحميري أن «طعام لورقة يبقى مطمراً تحت الأرض عشرين سنة لا يتغير»[7]. ووصفت مطامير إشبيلية بصونها للزيتون «تحت الأرض أكثر من ثلاثين سنة»[8]. وغير بعيد عن إشبيلية بقيت الحنطة في حصن الفرج «ثمانين سنة لم تتغير لصحته»[9]. وفي جبل الشرف يمكث الزيت والعسل سنوات عديدة من دون أن يتغير[10].

---

(١) ابن الخطيب: **مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب**، م س، ص ٤٥ .

(٢) الإدريسي: **نزهة المشتاق**، م س، ج٢، ص ٥٦٢؛ ابن الخطيب: **معيار الاختيار**، م س، ص ٥٧ .

(٣) ابن الخطيب، **اللمحة البدرية**، م س، ص ٤٠ .

(٤) ابن الخطيب: **معيار الاختيار**، م س، ص ٥٣ .

(٥) **نفسه**، ص ٦٧ .

(٦) المقري: **نفح الطيب**، م س، ج ١، ص١٩٧؛ الزهري أبو عبد اللّه: **كتاب الجغرافية**، م خ ح، الرباط، رقم ٥٩٣٥، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٧) **الروض المعطار**، م س، ص ٥١٢ .

(٨) المقري: **نفح الطيب**، م س، ج ١، ص٢٠٨ .

(٩) ابن أبي أصيبعة: **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، بيروت، دار الفكر، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، ج٣، ص ١١٢ .

(١٠) العذري: **ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك**، تح: عبد العزيز الأهواني، مدريد، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٦٥م، ص ٩٥ ـ ٩٦ .

وبحكم التجارب الميدانية المستمرة، فاضل أحد أدباء صنعة الفلاحة من حيث الجودة بين المطامير الترابية والصخرية، تبعاً للنتائج المحصل عليها في النهاية. ذلك أنه إذا وضع الزيتون المملح «في الأهراء والمطامير المتخذة في الأرض الصلبة التي لا يخاف عليها التغور ولا التهدم، فإنها تحفظ عليه رطوبته ويبقى في دهنيته، ويأتي أول الزيتون وآخر الزيتون سواء»[١]. وتلك ميزة المطامير المنقورة في مواضع صخرية، كما هو الشأن في طليطلة وسبتة، اللتين تجاوز فيهما «عدد المطامير المعدة لخزن الزرع أربعون ألفاً مفترقة بالديار وبعض الحوانيت. (...) فسبتة في ذلك شبيهة بقاعدة طليطلة. وأحسنها [المطامير] ما كان في أعالي البلد، كطالعة المينا وفي أسناد الربى»[٢]. كما انطبق هذا الوصف كذلك على مطامير رندة المنحوتة في الصخر أيضاً[٣]. كما فضَّل أهالي قسنطينة المخازن الصخرية، لجودتها العالية في صيانة المؤن، حتى صار «في كل دار منها مطمورتان وثلاث وأربع منقورة في الحجر، ولذلك تبقى بها الحنطة لبرودتها واعتدال هوائها»[٤]. وكان لسلوك حفر المطامير بالشروط المناخية الملائمة دور في بقاء صمود إنسان العدوتين في صراعه المرير ضد الكوارث الطبيعة. كما أن وجود المطامير الصخرية بكثرة في الأندلس، مكّن إنسانها من مواجهة الكوارث الطبيعية والحروب المسيحية، وضمان استمرار الحضارة الإسلامية في الأندلس، بدليل قول ابن سعيد: «إن كثرة ما تختزن الغلة في مطاميرها، فمنها ما يطول صبره عليها نحواً من مائة سنة، ولذلك أدامها اللّه تعالى من وقت الفتح إلى الآن»[٥].

ثانياً: الادخار الرسمي

استفادت أجهزة المخزن المركزي من خبرة الجغرافيين، وعلماء الفلاحة، والأطباء، والمهندسين، والفلكيين المعدلين في مواجهة التحولات المناخية القصوى ، من خلال الإسهام في اقتراح أساليب إجرائية لمواجهة الكوارث الدورية، وطرح بدائل عملية لحفظ وصيانة الحبوب، والمواد المدخرة من الضياع والفساد ، تجلى ذلك في تخطيط المستودعات وتهيئتها وفق شروط الصيانة المطلوبة.

(١) الطغنري: **زهر البستان** ، م س ، ص ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٧ .
(٢) الأنصاري: **اختصار الأخبار** ، م س ، ص ٤٢ .
(٣) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٦٧ .
(٤) الإدريسي: **وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية** ، م س، ص ٦٨ .
(٥) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ١، ص ٢٠٦ . «إلى الآن» يقصد به عصر ابن سعيد (ت٦٧٣هـ أو ٦٨٥هـ) .

١ ـ ولاية مخازن الطعام في المغرب والأندلس

ما كان لمخازن الطعام، ومستودعات الحبوب الرسمية في المغرب والأندلس، أن تضمن للمخزن أمناً غذائياً، ودعامة مادية لتمويل حملات الجيوش ،وإمداد الرعايا بالمؤن الغذائية في فترات الضيق والمسغبة، لو لم تدمج ضمن الخطط الإدارية، وهي بالمناسبة خطة إدارية قديمة، يرجع تاريخها في العدوتين إلى القرن الخامس الهجري على الأقل[١].

ونظراً لحساسية تدبير المخازن، فقد كان يسند الإشراف عليها لعمال المدن وولاة الأقاليم، مع إبقاء الإشراف العام بيد الأمراء والخلفاء، نسشتشف ذلك من نسبة المخازن لأعلى سلطة في البلاد، وفي هذا المنحى تطالعنا المصادر بعبارات تفيد هذا المعنى من قبيل «مخازن السلطان»[٢]. وفي هذا المنحى أورد صاحب **الحلل الموشية** أنه بعد سقوط مراكش في أيدي الموحدين «استولى عبد المومن على خزائن علي بن يوسف ودخائر لمتونة مما يقصر على وصفه اللسان»[٣]. كما زودنا ابن مرزوق بنص يصب في هذا السياق متحدثاً عن المجاعات التي عصفت بالمغرب، زمن أبي الحسن المريني (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) وأنه كان «يخرج زرعه المختزن»[٤]. كما ورد نفس المدلول في سياق تأريخ ابن خلدون للكارثة التي حلت بهذا الأخير في القيروان، مشيراً إلى أن ابنه أبا عنان استأثر بالحكم «واستحوذ على خزائن أبيه بالمنصورة»[٥]. وعموماً كانت تعرف هذه المستودعات بمخازن الدولة[٦]، ويدعى القائم بأمرها "صاحب الطعام"[٧]، أو خازنه[٨]. ومن هؤلاء من حظي بتعيين السلطان له في هذه

---

(١) ذكر ابن سعيد أن قاضي قرطبة ابن المكوي أبا محمد عبد اللّه بن أحمد (ت ٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م) «اكتسب صرامةً وإعجاباً حتى استخف بكثير من وجوه الناس وعزل وزير مخازن الجامع إبراهيم بن محمد بن يحيى». ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب** ، م س ، ج ١، ص ١٠٥ .

(٢) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٥٩ .

(٣) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، س ، ص ١٤٤ .

(٤) **المسند الصحيح** ، م س ، ص ١٩١ .

(٥) **كتاب العبر** ، م س ، ج ٧، ص ٥٧٩ .

(٦) ابن مرزوق: **المسند الصحيح** ، م س ، ص٣٩١ ـ ٣٩٥؛ المنوني: **ورقات عن حضارة المرينيين**، الدار البيضاء، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ط٣، مطبعة النجاح الجديدة، منشورات كلية الآداب الرباط، ص ١٤٦ .

(٧) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٣٧ .

(٨) ابن خلدون: **كتاب العبر** ، م س ، ج ٧، ص ٣٩٢ .

المهمة، وفي هذا السياق قدم الخليفة المنصور الموحدي لها عام ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م «السيد أبو الحسن بن العم أبي حفص على تلمسان، ومكن يده في المخازن بوجوه الإمكان»(١).

وبقدر ما أغدق الخلفاء والسلاطين على ولاة المخازن، وتعهدوهم بالهبات والعطايا، بقدرما تشددوا في معاقبة المتهاونين منهم في رعايتها. سواء بواسطة رسائل تتضمن ضوابط تقنين التصرف في المستودعات الرسمية، مثلما جاء في رسالة العدل، التي بعث بها الخليفة عبد المومن الموحدي إلى ولاته قوله: «وإن ممن يسعى في نوع من أنواع الفساد (...) وتمتد أيديهم إلى المخازن هنالك فيعبثون فيها (...) ولا سبيل لكم أن تنفذوا منها قليلاً ولا كثيراً إلا بعد استئذاننا وهذا أمر منا لكم»(٢).

كما لم تتوانَ أجهزة المخزن في إنزال العقوبات بالمتهاونين من ولاة المستودعات، والمبالغة في نكاية المتورطين في نهبها من العمال والوزراء. وفي هذا الصدد أورد ابن عذاري(٣) أن الخليفة أبا يعقوب يوسف الموحدي، تفقد المخازن عام ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م، وهو بالمناسبة عام شدة وضيق، فلما فتحت المخازن لمساعدة الرعايا على تجاوز محنهم، وتكسير حاجز الغلاء الذي ألم بهم ، ثبت للمخزن تعرض بعضها للنهب من طرف العمال، فبالغ الخليفة في محاسبتهم وأودعهم السجن بعدما استصفى أموالهم وأملاكهم(٤).

وكان للمستودعات الواقعة في طريق عبور الجيش نحو الأندلس، دور أساسي في نتائج المعارك، وصمود الجنود فيها، غير أن الخليفة الناصر الموحدي لما عزم على الجهاد سنة ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م، مر كعادته في طريقه على «المنازل التي كانت تستمد منها الرفاق (...) ويدخر منها الأزودة (...) فألفاها وقد جف معينها وخف بتوالي

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٠١ .

(٢) الظهير من إنشاء الكاتب أبي جعفر بن عطية . ابن القطان: **نظم الجمان**، ص ١٩٨ ـ ١٩٩ .

(٣) **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٥٨ .

(٤) حيث «بلغ عددهم ثمانية عشر عاملاً أولهم مشرف فاس ـ عبد الرحمان بن يحيى ـ وخازنه على المال الذهبي وخازنه أيضاً على الطعام الطرحوقي وبن عاصم أيضاً مشرف مكناسة وبن هود عاملها وبن عمر صاحب المدينة بها والمشرف برباط تازا وعلي بن مرزين صاحب ملوية وقاضي المعدن وغير هؤلاء فاستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم ورباعهم وترك لكل رجل منهم داراً واحدة وكان الذي قاطعوه على أنفسهم أن يعطوه ويدفعوه أربعمائة ألف دينار وستين ألفاً يقسطونها على أنفسهم وشهد العدول بذلك عليهم فجعل عليهم الرقباء حتى دفعوا المال المذكور». **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ١٥٨.

العدوان قطينها ولم يبق منها لمخازن السلطان الوافرة أثر ولا يتضح لخازنها دليل ولا نظر واستولى على عموم المحلة الإقتار (...) وأحفظ الناصر ما رأى من هذا الإهمال وشدة إغفال المكلفين بالأعمال فبسط السطوة على من كان منهم بمدارج الضرر أجمعين وأوقع العقاب منهم»[1]. وبالمثل نكب السلطان المريني أبو فارس عبد العزيز (٧٦٧ ـ ٧٧٤هـ/ ١٣٦٥ ـ ١٣٧٢م) وزيره عامر بن محمد بن علي الهنتاتي لإخلاله بمستودعات الدولة[2].

كما شهدت الأندلس نظاماً محكماً في تدبير المخازن، والمدخرات، وترشيد مؤونتها تحسباً لاندلاع الكوارث الطبيعية، سيما وأنها «غير مأمونة لتردد القحوط فيها»[3]، فتعددت بها المستودعات، والأهراء والمخازن، وتقننت خطة الإشراف عليها، حتى طغت ألقاب الخزن على أسماء ولاتها[4]. وهكذا استمرت خطة خازني الطعام إلى حدود آخر إمارة في الأندلس، وفي هذا الصدد ذكرت المصادر أن عبد اللّه والد ابن الخطيب لما «انتقل إلى غرناطة استخدم لملوك بني الأحمر، واستعمل على مخازن الطعام»[5]. مما يعكس دورها الأساسي في ضبط الاحتياط الغذائي، وتدبيره إبان التحولات الطبيعية الدورية المرتقبة.

كما تفيد النصوص أن مخازن الطعام كان لها دور حاسم في استمرار الدول، بتوفير المؤن للجيوش، وإغاثة الرعايا في الظروف الصعبة. فقد ذكر أحد المؤرخين أنه في الليلة التي توفي فيها الخليفة عبد المومن (١٠ جمادى الثانية ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م) «بويع

---

(١) «وأنفذ أمره إلى الشيخ أبي محمد بن أبي علي بن مثنى صاحب الأعمال المخزنية (...) إلى القبض على عامل فاس عبد الحق بن أبي داود (...) وأنحته بالثقاف وبالغ في استصفاء أحواله، وتبسيط اليد بالقبض على كافة أصحابه وعماله، ونفذ الكتب إلى سائر الجهات بتثقيف من خدم في مدته وغمس يده في أشغاله فغشيهم الامتحان بكل قطر شاسع». **نفسه**، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٢) قاد الوزير أبو بكر بن غازي حملة استصفى فيها أموال الوزير عامر، «فانطلقت الأيدي في معاقل عامر ودياره وانتهب الوزير من الأموال والسلاح والذخيرة والزرع والأقوات ما لا عين رأت ولا أذن سمعت». الناصري: **الاستقصا**، م س، ج ٤، ص ٥٣.

(٣) الطليطلي: **المقنع في علم الشروط**، م س، ص ٢٣٥.

(٤) ومما يدل على شيوع هذا في الألقاب ما أورده الضبي في إحدى التراجم قوله: «عبد الملك بن سعيد المرادي الخازن». **بغية الملتمس**، م س، ص ٣٣١.

(٥) ابن خلدون: **كتاب العبر**، م س، ج ٧، ص ٣٩٢؛ ابن الخطيب: **شرح رقم الحلل في نظم الدول**، مقدمة التحقيق، ص ١٢؛ المقري **نفح الطيب**، م س، ج ٥، ص ٩٧؛ حركات: **النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط**، الدار البيضاء، ١٩٩٦م، مطبعة إفريقيا الشرق، ص ٧٨.

أبو يعقوب يوسف (...) وحاز المخازن والأموال»[١].

وكان لمستودعات المؤن دور حاسم في الصمود في وجه المجاعات والحصارات. من ذلك يُعزى صمود أهالي تلمسان في وجه الحصار المريني عند بداية القرن ٨هـ/ ١٤م، إلى حسن تدبير خازن الطعام ابن جحاف للمتوافر من الأقوات في مخازن تلمسان ، إلى أن اضطر السلطان أبو يوسف يعقوب المريني، إلى رفع الحصار عن المدينة عام ٧٠٣هـ/ ١٣٠٣م، وبعد ذلك استدعى السلطان أبو زيان صبيحة يوم الفرج ابن جحاف خازن الزرع فسأله كم بقي من الأهراء والمطامير المختومة؟ فقال له: إنما بقي عولة اليوم وغداً فاستوصاه بكتمانها[٢].

هذا الإجراء له معانٍ عميقة، منها أن الحصار المريني للمدينة كاد أن يؤتي أكله بنفاذ مخزون المستودعات الرسمية، وتسرب المجاعة إلى صفوف الجند لو لم يتخذ السلطان المريني قرار رفعه من جهة، ومن جهة أخرى حرص السلطان أبو زيان على كتمان أسرارها خوفاً من اضطراب الوضع الاقتصادي الداخلي علما أنه «إذا دامت الفتنة وقع الفساد في الحواضر والبوادي وفسدت حبوبها المختزنة، وانقطعت الطرق وعدمت المرافق لأجل ذلك»[٣]. وحينئذ يسهل على القوى المعادية تحقيق ما عجزت عنه من ذي قبل. ومن ثم ندرك أهمية الأدوار المركزية، التي أدتها مستودعات الأمن الغذائي الرسمي في خلق التوازن البيئي، والصمود العسكري، والاستقرار الاجتماعي، ورشد القرار السياسي .

كما تعرضت المخازن المرينية بفاس المحاصرة سنة ٧٦٣هـ/ ١٣٦٢م، إلى سطو ممنهج في مرحلة الصراع على الحكم بين أمراء بني مرين، في انتظار وصول أبي زيان محمد مرشح الثوار إلى السلطة، هذا الأخير كان لابن الخطيب موقف منه حين وصفه بالمغرور لأنه «لم يأل جهداً في ضم الأقوات ، فكانت مخازن الحبتين فاهقة وأهراؤها جاثية ، وأبوابها على الوسع مختومة»[٤].

إن كثرة المخازن الرسمية وتعدد أصنافها[٥]، وضخامة طاقتها الاستيعابية، شكّلت

---

(١) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ، م س ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٢) ابن خلدون: **كتاب العبر** ، م س ، ج ٧، ص ١١٤ .

(٣) ابن هيدور: **ماهية المرض الوبائي** ، م س ، ورقة ٢ .

(٤) **نفاضة الجراب** ، م س ، ج ٢، ص ٣٠٥ . المقصود بالحبتين القمح والشعير . أما فاقهة وجاثية فمعناهما أن الخزائن كانت ممتلئة بالحبوب .

(٥) بحيث اتخذ بعضها مرافق سجنية كما حصل في رجراجة حين أمر عامل الموحدين عليها بسجن الشيخ أبو إبراهيم الرجراجي (إسماعيل بن وجماتن ت٥٩٥هـ/ ١١٩٩م) «فقال احملوه إلى السجن وقيدوه واجعلوه في مطمورة عميقة». ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٣٥٠ .

على طول حقبة الدراسة سبباً غير مباشر لاستمرار حالات البؤس والمجاعة ،ذلك أنها كانت مليئة على الدوام. الشيء الذي استغله المضاربون والتجار فغلت الأسعار لقلة المواد المعروضة في الأسواق بسبب احتكار السلطة لها في المستودعات المختومة الموجهة لتجهيز الحملات العسكرية بحاجاتها من المؤن والعلف .

٢ ـ تهيئة المخازن والمستودعات الرسمية:

إضافة إلى المرافق التي تزخر بها الحواضر من حصون، وأسوار وقلاع وأسواق ومساجد، وجدت إلى جانبها أهراء ومطامير ومستودعات، بنيت وفق شروط استحضر القائمون عليها، أهمية المناخ وطبيعة التضاريس لصيانة المواد المدخرة من التلف، إلى جانب اختيار المواقع الاستراتيجية، التي غالباً ما كانت في مرتفعات وروابي آمنة، إما داخل حصون أو قرب قلاع تستفيد من حراسة الجنود ومراقبتهم .

بعض هذه الشروط تضمنتها المخازن المرابطية، مصداق ذلك ما أورده الأنصاري في سياق حديثه عن آثارهم بمدينة سبتة التي كانت لها وظائف مزدوجة ، حيث كانت في الوقت نفسه مدخرات للحبوب، ومراصداً أمنية فقال: «وعدد المحارس ثمانية عشر محرساً بالمدينة (...) منها الطالع الكبير الغد النظير طالع سبتة الذي بأعلى جبل مينائها المعروف عند الناس بالناظور الذي ابتنى المرابطون هنالك حصناً وبه قلهرة كبيرة، وبداخل القلهرة مسجد وكان ذلك على يد القاضي أبي الفضل عياض»(١).

وحسب بعض المؤرخين، فإن كلمة قلهرة «كلمة إسبانية Calahorra، ومعناها الخزين الذي يخزن فيه الخبز لتوزيعه على السكان عند حدوث مجاعة أو ضائقة في المؤونة»(٢). كما أضاف السبتي ما مفاده أن الموحدين والمرينيين من بعدهم دعموا سياسة بناء القلهرات، لحفظ أصناف القمح الذي كان عملة نادرة في المدينة. ورد ذلك في معرض وصفه لباب سبتة «المعروف بالباب الجديد، وهذا الباب من مفردات سبتة ومن آثار الملوك بها، اكتنفه قلهرة عظيمة البناء هائلة المنظر سامية في الجو، قد استقلت على عشر قباب وأربعة عشر قوساً، وبابه الأوسط بين قلهرتين اثنتين بارزتين من القلهرة العظمى ، والباب في السعة والارتفاع قد أربى على الغاية»(٣).

مواصفات تعكس الأهمية التي أولتها الجهات الرسمية لمؤسسات الادخار، مما

---

(١) **اختصار الأخبار** ، م س، ص ٣٢ .

(٢) **نفسه**، هامش رقم ٥٧ ، تعليق المحقق بن منصور عبد الوهاب .

(٣) **نفسه**، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

جعل منها مرتكزات ضمان الأمن القومي الغذائي، جراء المبالغة في تحصينها لمواجهة الكوارث الدورية، والحصارات المرتقبة على حد سواء. وفي مرحلة الدعوة الموحدية اتخذ المهدي ابن تومرت من جبل درن قاعدته الأساسية «وزاد في تحصينه وجعله مدخراً لأمواله»(١). وبعد اندحار المرابطين، أخذ الموحدون في تمهيد البلاد، فلما وصلوا إلى فاس كان أول إجراء أقدموا عليه بعد توسيع فضائها العمراني، بناء مخازن ومدخرات محصنة للحبوب(٢).

كما حرص مهندسو الأهراء على ضرورة توافر عنصر التهوية اللازمة لسلامة المدخرات من عوادي التغير والفساد، فاعتبروا ذلك شرطاً صحياً لازماً عند بناء المستودعات والأهراء الرسمية(٣)، وذلك بأن تكون لها «كوى من قبل المشرق والمغرب لتخترقها الريح ويخرج منها وهج حرارة البيت»(٤). وفي هذا الصدد أشار أبو بكر بن زهر (ت٥٩٦هـ/ ١٢٠٠م) على الخليفة المنصور الموحدي الذي عزم على بناء حصن إشبيلية لشحنه بالمؤن والعدة على اتخاذه في موقع استراتيجي «على بعد ميلين منها لصحة الهواء (...) بحيث بقيت الحنطة فيه ثمانين سنة لم تتغير لصحته»(٥). وبناء على ملاءمة مناخها للخزن، قدَّر خبراء الادخار أنه إذا مكث بها الزيتون «تحت الأرض أكثر من ثلاثين سنة ثم يعتصر فيخرج منه أكثر مما يخرج منه وهو طري»(٦).

كما اتخذت السلطة مستودعات على طول المسالك التي كانت ترتادها الجيوش في طريقها إلى الجهاد في الأندلس، ولم يكن هذا الصنف من المخازن على شاكلة الأهراء أو الفنادق، وإنما كان عبارة عن منازل ومستودعات باطنية وسطحية، منها الرسالة التي وجهها الخليفة عبد المومن لولاته عام ٥٥٠هـ/ ١١٥٥م في سياق استعداده لمنازلة إفريقية فأمرهم «بحفظ جميع ما يتحصل من الغلات وأن يترك الزرع في سنبله،

---

(١) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٢٣٥ .

(٢) ابن القاضي :**جذوة الاقتباس** ، م س ، ج ١، ص ٦٨.

(٣) «الهري مخزن كبير سفلي قد يعلوه بناء كالحصن وغيره». حركات إبراهيم: **النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط**، م س، ص ٧٨ . «جمع هري وهي كلمة لاتينية الأصل تجمع في عامية المغرب على هريان: مخازن الزرع والسلع». **اختصار الأخبار** ، م س ، هامش رقم: ٧١، ص ٣٨ .

(٤) ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة** ، م س ، ص ١٦ .

(٥) ابن أبي أصيبعة: **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، بيروت، دار الفكر، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، ج٣، ص ١١٢؛ ابن شريفة: «أبو مروان الباجي الإشبيلي ورحلته إلى المشرق» ، كتاب **دعوة الحق** ، ع ٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م، ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٦) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ١، ص ٢٠٨ .

ويخزن في مواضعه (...) فجمعوا غلات الحب ثلاث سنين ونقلوها إلى المنازل التي على الطريق وطينوا عليها فصارت كأنها تلال»[1]. وتحدّث ابن صاحب الصلاة - وهو شاهد عيان - عن عجز هذه المستودعات الرسمية عن استيعاب الحبوب لكثرتها، وبقيت مكشوفة ست سنوات إلى أن اعتراها الفساد[2].

ونظراً لأهمية المخازن الاستراتيجية في الأمن الغذائي والدفاعي، رصد الخليفة المنصور الموحدي لحراستها منذ عام ٥٨٧هـ/ ١١٩١م، «رسوماً مشاهرة ومسانهة في مخازن إشبيلية وسبتة على الاستمرار والدوام»[3].

كما أخذ الموحدون تقنيات تهيئة المخازن عن المرابطين، وأدخلوا عليها تعديلات تهم انتقاء مواد بنائها المكونة أساساً من الحجارة، والزيادة في طاقتها الاستيعابية، حتى تتسع للقبائل المسجلة في دواوين السلطة. بناء على ذلك زودنا أحد الدارسين بوصف دقيق لبعضها بقوله: «تتراوح سعة المخازن الموحدية بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠ متر مكعب كلها مبنية بالحجارة، وتخصص الدولة لكل قبيلة حيزاً معلوماً بعد أن تسجل مخزونها لديها»[4].

ولعل الجديد الذي شكّل إضافة نوعية في سلوك الخزن لدى الموحدين ،أنهم حددوا مسبقاً مصادر ملء المخازن من الأقوات والحبوب، حينما احتكروا محاصيل ثلثي الأراضي المزروعة، حسبما يستفاد من قانون المسح العقاري المعروف بالتكسير[5]. هذا الإجراء يدخل ضمن هيكلة الرسوم «الجبائية العينية التي تقتطعها الدولة من مداخيل الفلاحين وتجار المواد الغذائية لتقوم بخزنها قصد التصرف فيها عند الحاجة ، والراجح أن تكون دولة الموحدين هي أول دولة في الغرب الإسلامي تقوم

---

(١) ابن الأثير: **الكامل في التاريخ** ، م س ، ج ٩، ص ٢٥٧؛ النويري: **نهاية الأرب**، (ج ٢٢) ، م س ، ص ٤٩١؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٢، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) قال ابن صاحب الصلاة: «أعد من القمح والشعير للعلوفات والمواساة للعساكر على وادي سبو بالمعمورة (...) ما عاينته مكدساً كأمثال الجبال ، بما لم يتقدم لملك قبله ولا سمعنا به في جيل من الأجيال ، بقي في ذلك الموضع معداً من عام اثنين وستين وخمسمائة حتى فني في أكداسه وعاد تراباً ورماداً باحتراقه بعضه في بعض وإفساد الزمان له إفساداً». **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٢١٤ - ٢١٥ . ويقصد بالمعمورة المدينة التي تحمل اليوم اسم المهدية على الضفة اليسرى لمصب وادي سبو شمال سلا . **نفسه**، هامش رقم ٢، ص ٢١٤ .

(٣) ابن عذاري: البيان المغرب ، ق م ، م س ، ص ٢١١ .

(٤) Allain , «Reconnaissances Archéologiques dans le Massif des Rehamna et la Bahira», *Hésperis*, 3-4 Trimestre, 1954, p. 450-455 .

(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٢٦٠ .

بهذا الإجراء، وليس من الصدفة في شيء أن يطلق على الدولة لفظ المخزن بدءاً من هذه الفترة»[1].

وفي الأندلس اهتم الموحدون بملء أهراء غرناطة حيث «اتصل إخزان المخازن المذكورة من جميع الأقوات فيها من عام سبعة وخمسين إلى عام ثلاثة وستين وخمسمائة حتى فني وقُسِّم على الموحدين في مواساتهم»[2].

إلى جانب المطامير والأهراء والقلهرات برع بنو العزفي في سبتة، ومن بعدهم بنو مرين في إعداد الفنادق بكثرة، مما يوحي أن هواجس الخوف من الكوارث المناخية الدورية كان حاضراً في تشييدها مع إدخال تعديلات على تهيئتها، لهذا تجاوز عددها «ثلاثمائة وستون فندقاً أعظمها بناء وأوسعها ساحة الفندق الكبير المعد لاختزان الزرع، وهذا الفندق من بناء محمد أبي القاسم العزفي (ت ٦٣٦هـ/ ١٢٣٨م)، ومن آثاره الغريبة بسبتة أنه يحتوي على اثنين وخمسين مخزناً بين هري وبيت ،تسع تلك المخازن من قفزان الزرع الآلاف العديدة التي لا تبلغ الحصر»[3].

وفي بداية القرن ٨هـ/ ١٤م وقعت سبتة العزفية تحت سيطرة أبي عبد اللّه الثالث (ت ٧١٣هـ/ ١٣١٣م)، الذي انتزعها من يد رئيسها ـ أبي طالب عبد اللّه بن الرئيس أبي القاسم بن أبي العباس العزفي ـ سنة ٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م، فاستحوذ على ما بها من الخزائن والذخائر كإجراء احترازي لضمان طاعة أهاليها[4].

وبالمثل ترك المرينيون بصمات نوعية في إصلاح المتداعي من المخازن وترميمه، وبناء مستودعات جديدة. ونظراً لأهميتها في الأمن الغذائي، كان السلطان يتدخل أحياناً في اختيار مواضعها وتصميمها، وبناء على ذلك فالمخزن في نظر أبي عنان يجب أن يكون محل أرضه منطبق على تراب يتأتى فيه اتخاذ الخندق غير مثلوم الشفا بعيد المهوى، يبنى السور بما يخرج منه من الثرى، ويصون الأطباق المعدة للاختزان عن أضرار السماء[5].

أما المخازن الواقعة في قلاع وحصون دفاعية يستحضر في بنائها إلى جانب

---

(١) بولقطيب: **جوائح وأوبئة** ، م س ، ص ٦٩ .

(٢) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ،م س ، ص ١٣٧ .

(٣) الأنصاري: **اختصار الأخبار** ، م س ، ص٣٨ ـ ٣٩ .

(٤) ابن الخطيب: **اللمحة البدرية** ، م س ، ص ٦٦ .

(٥) نفسه، **نفاضة الجراب** ، م س ، ج ٢، ص ٧٥؛ **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، م س ، ص ١٥١ .

المواصفات المتقدمة أهمية الاعتبار الأمني. وفي هذا السياق وبعد إخماد ثورة عامل جبل طارق عيسى بن أبي منديل، أمر السلطان أبو عنان ابنه السعيد أن يشرف على تخطيط وبناء ما يشبه جبل الفتح من دون إغفال الأهراء، «فمثل فيه أشكال أسواره وأبراجه وحصنه وأبوابه ودار صنعته ومساجده ومخازن عدده وأهرية زرعه»[(١)].

وتفرد المرينيون في بناء مستودعات، وأهراءات ذات طوابق، وممرات تسمح بدخول دواب النقل إلى أفنيتها، مما يعكس دقة التحسينات التي أدخلت على تصاميمها إمعاناً في سلامة المواد المخزونة، ولا سيما في المدن التي تقع في خط تردد الكوارث الطبيعية مثل سبتة. فقد وصف الأنصاري أحد فنادقهم بقوله: «ومن ضخامته أن له بابين، باب إلى صحنه، والآخر إلى الشوارع المحملة الدائرة بالطبقة الثانية لكون الأرض مرتفعة من تلك الجهة، تدخل على البابين الجمال بأحمالها مع الارتفاع والاتساع الكبير، فإذا أبصر الرائي ما يدخل منها على الباب الأعلى ودورانها في تلك الشوارع بأقتابها وغرائر الزرع المحملة عليها هاله ذلك وتعجب منه»[(٢)].

كما ازدانت في عهدهم أيضاً مدينة فاس، بتجميع المطامير في موضع مخصص من «فاس العتيق بمقربة من قصبتها مخزن حكومي للغلال يسمى المرس، وهو يشتمل على مطامير ويستدير به سور منيع به باب وغلق»[(٣)].

ولم تختلف الأهراء المرينية الموروثة عن المصامدة بمراكش عن غيرها في باقي المدن، والحواضر من حيث التصميم العام، والتي استمر العمل بها إلى الحقبة الحديثة، على الأقل مع تعهدها بالإصلاح والترميم حفاظاً على سلامة الأقوات والعلف. ومن فصيلة هذا الصنف أهراء شيدت في عهد الخليفة المنصور الموحدي بمحاذاة قصر إقامته، فاستغلها بنو مرين بعدما جهزوها بأحدث "التقنيات" المصاحبة للادخار من الشحن إلى حدود التفريغ من دون تعب أو نصب، بحيث «كان في كل هري طبقة علوية، يوضع العلف في الطبقة الأرضية، ويخزن في إحدى الطبقتين العلويتين الشعير للخيل ويخزن القمح في الأخرى، وتسع كل من الطبقتين أكثر من ثلاثين ألف روجي من الحبوب، وقد أعدت طاقات في سقف هاتين البنايتين يرقى إليها بواسطة مدرج من الحجر تصعد فيه الدواب محملة إلى هذا السطح حيث يكال

---

(١) ابن بطوطة: **تحفة النظار**، م س، ج ٢، ص ٨٢٤؛ المنوني: **ورقات عن حضارة المرينيين**، م س، ص ٥٩.

(٢) الأنصاري: **اختصار الأخبار**، م س، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) المنوني: **ورقات عن حضارة المرينيين**، م س، ص ١٤٦.

الحب ثم يصب من هذه الطاقات، وإذا أريد إخراج الحب اكتفى بفتح الثقب الموجودة في أسفل الهري، وهكذا يمكن أخذ الحب من هذين الهريين ووضعه فيهما دون عناء»[١].

ثالثاً: الادخار الفردي والجماعي

وبما أن الحبوب تشكِّل المادة الأساسية في غذاء المغاربة والأندلسيين، غدا لكل صنف منها خصائص تراعى عند تحضيره للخزن، بدءاً بعملية الحصاد: «فخير حصاد الشعير وفيه بقية رطوبة، والقمح إذا لم تبق فيه رطوبة، وأما الدارس فأحسنه الذي يدرس ساعة حصاده فإن ذلك يمنعه من السوس»[٢]. كما يسرع الفساد إلى الحنطة إذا تعرضت «للنداوة أو كثرة الشمس»[٣]. لذلك صار شائعاً أن «الأفضل للزرع أن يترك في سنبله ويخزن»[٤]. في حين اختلفت طريقة ادخار الشعير عن غيره من أصناف الحبوب الأخرى «وأما التخزين فغم الشعير وروح ما سواه»[٥]. كما حذر مهندسو المطامر والأهراء أثناء تصميمها وبنائها أن «لا تجعل فيها كوة مما يلي القبلة، ولا تجاور بها المطابخ ولا مرابط الدواب لحرها»[٦]. ويبقى «أحسن شيء في التخزين أن يكون باب المخزن للغرب أو للجنوب وكذلك يكون البيت»[٧]. والراجح أن هذه الاعتبارات

---

(١) الوزان: **وصف إفريقيا**، م س، ج ١، ص ١٠٥؛ «روجي أو رودجي: ما يناهز ٥٧٦٠ طناً من الحبوب». المنصوري عثمان: **التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر**، الرباط، ط:٢٠٠١، منشورات كلية الآداب، ص ٢٠٧.

(٢) التجيبي ابن ليون: **اختصارات من كتاب الفلاحة**، م س، ص ١١٣.

(٣) **نفسه**، م س، ص ١١٣.

(٤) ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، م س، ج ٩، ص ٢٥٧؛ الناصري: **الاستقصا**، م س، ج ٢، م س، ص ١٣٥. وقد نظم ابن ليون بيتاً في أرجوزته لهذا الغرض فقال:

وكل ما يخزن في سنبله ... يدوم إن حفظ في محله

الطيبي: **كتب الفلاحة الأندلسية**، **أرجوزة ابن ليون**، م س، ص ١٧١.

(٥) التجيبي: **اختصارات من كتاب الفلاحة**، م س، ص ١١٣. وجمع ابن ليون في **أرجوزته** هذه الخصائص بقوله:

وحين تخزن الشعير غمه ... وروح الغير متى تضمه

واحذر من الندوة تلحق الجميع ... والشمس فالفساد عنهما سريع

الطيبي، **كتب الفلاحة الأندلسية**، **أرجوزة ابن ليون**، م س، ص ١٧٠.

(٦) ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة**، م س، ص ١٦.

(٧) التجيبي: **اختصارات من كتاب الفلاحة**، م س، ص ١١٣.

المذكورة أصبحت ثقافة مجتمعية، بدليل ورودها في الأزجال الشعبية[1].

كما اهتدى إنسان العدوتين إلى بعض المستحضرات الطبيعية لتعقيم المستودعات من الآفات: منها تحضير طلاء مكون من الطين والكبريت والرماد يطلى به جدر الأهراء فيمنع قمحها من السوس[2]. وزيادة في عوامل الصيانة كان إنسان العدوتين يفرش قيعان المطامير وجوانبها «بالتبن أو حصر البردي»[3]. وأحياناً كان يكتفي بإلقاء زبل الضأن يابساً في قعرها فقط[4].

ومن جملة الخلطات التي دعا علماء الفلاحة إلى تعميمها في مستودعات البوادي، وتكون فعاليتها أكثر إذا «نقع قثاء الحمير في الماء وعجن به رماد لم يستعمل وطلي به باطن البيت، أي ذلك صنعت لم يقرب الطعام سوس ولا فأر»[5]. وعموماً لم تنضبط بعض الشرائح الاجتماعية للمواصفات المفترض توفرها في بناء المخازن والمطامير أثناء عمليات التهيئة. ومن ثم لم يكن ممكناً التوصل إلى هذه النتيجة، لولا تردد أخبار فساد المخزونات في كتب النوازل في سياق النزاعات التي كانت قائمة بشأن المطامير المؤجرة. وفي هذا الصدد أورد صاحب **المعيار** أن «امرأة اكترت مطمراً فخزنته فوجدت القمح مسوساً وصاحب المطمر عالم بأنه يسوس»[6].

١ ـ سلوك الادخار الفردي:

إذا كانت الفئات الميسورة قد جهزت مستودعات مؤونتها لادخار المواد الضرورية، والأطعمة الترفية لاستهلاكها في غير مواسمها، فإن الادخار شكّل ضرورة

---

(١) أشار ابن ليون إلى هذا المعنى بقوله:

وللشمال اجعل كوى بيت الطعام ... وبابه يبعد بذلك عن سقام

الطيبي: **كتب الفلاحة الأندلسية**، **أرجوزة ابن ليون**، م س، ص ١٧١.

(٢) ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة**، م س، ص ١٦.

(٣) التجيبي: **اختصارات من كتاب الفلاحة**، م س، ص ١١٣؛ عبر عن ذلك ابن ليون في أرجوزته بقوله:

والتبن في جوانب المطمورة ... وقعرها يدفع ضر الندوة

وإن جعلت التبن ثم حصراً ... من حصر البردي أمنت الضررا

الطيبي: **كتب الفلاحة الأندلسية**، **أرجوزة ابن ليون**، م س، ص ١٧١.

(٤) ابن العوام: **كتاب الفلاحة**، م س، ج ١، ص ٦٧٨ ـ ٦٧٩.

(٥) ابن حجاج: **المقنع في الفلاحة**، م س، ص ١٦.

(٦) الونشريسي، **المعيار المعرب**، م س، ج ٦، ص ٢٣٠، ج ٨، ص ٢٨٥ ـ ٣٣٧.

بقاء، ونزعة وجود في رهان إنسان المغرب والأندلس الدائم ضد التغيرات القصوى للمناخ. لذلك حاول الإنسان البحث عن مخازن مهما كانت ضيقة «يختزن بها أقواته التي بها حياته، ويحاول منها معاشه التي بها انتعاشه»(١).

بناءً على ذلك تطالعنا المصادر بمرافق الادخار الفردي التي عول عليها عوام العدوتين، وخاصة منهم ذوو الدخل المحدود، من ذلك أن فقراء مراكش كانوا يخزنون القمح في الغرف(٢). وسعى غيرهم إلى حفر مطامير متوسطة في المنازل(٣). كما شاع اتخاذ دهاليز الدور مخازن للأقوات(٤). أما أهالي المناطق الصحراوية فقد اعتادوا خزن التمر طرياً في دنانات(٥). كما اتخذ البعض من كراء مطامير الدور سبيلاً للعيش، فكانت تدر على أصحابها عائدات نقدية أو عينية من جنس ما هو مدخر عادة(٦).

وفي المغرب كما في الأندلس صار معلوماً أن متواضعي الدخل كانوا يكترون البيوت للسكن والادخار(٧). وكثيراً ما اتخذ بعض الصلحاء ومريديهم مواضع إقامتهم وتحنثهم أوعية لحفظ أطعمتهم(٨).

أما المعدمون الذين لم يجدوا سبيلاً لتأجير مطمر، أو بيت لحفظ أطعمتهم، فقد سعوا إلى اتخاذ خوابي، وتعقيمها لتكون صالحة للادخار(٩). كما استأجر بعض

---

(١) ابن الخطيب: **مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب**، م س، ص ٦٩؛ **معيار الاختيار**، م س، ص ٤٦.

(٢) ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٢٥٩.

(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٥، ص ٨٩، ج ٦ ص ٢٣٠، ج ٨، ص ٢٦٨ ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٥؛ القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، م س، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٤) **نفسه**، ج ٦، ص ٢١٩، ج ٧، ص ٣٣٠.

(٥) الإدريسي: **وصف إفريقيا**، م س، ص ٧٧.

(٦) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٥، ص ٨٩؛ الوزان: **وصف إفريقيا**، م س، ج ١، ص ١٩٤.

(٧) **نفسه**، ج ٨، ص ٢٦٨ ـ ٢٨٢ ـ ٣٣٧.

(٨) البيدق: **أخبار المهدي**، م س، ص ٣٢؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٢٥٩.

(٩) إن «أحسن ما يستودع في الظروف الجداد إذا أخذ دقيق السلت فحل بالماء العذب حتى يصير مثل الحسا ويلقى في الخابية ويدار به على أجنابها (كذا) من داخل حتى يأخذ جميعها ويطليها جيداً، ثم توضع في الشمس حتى تجف ولا يبقى فيها أثر رطوبة، ثم تمسح من داخل بخرقة صوف حتى يذهب ذلك الطلا[ء] بأسره ولا يبقى منه إلا ما داخل مسام الخابية ثم تستودع الزيت فإنها تحفظه ولا يتغير ولا ترشح الخابية». الطغنري: **زهر البستان**، م س، ص ٨٩.

الفاسيين «دكاكين لخزن الحبوب»[١]. وقام أهالي غرناطة بالسلوك نفسه لادخار التمر[٢]. وبسبب تخوف البعض من تعرض مدخراته إلى النهب في الفترات الاستثنائية، أفادتنا نازلة أن أحدهم «حفر مطمراً قريباً من باب مسجد وخزنها بالشعير»[٣] لتكون تحت عين المراقبة الدائمة خمس مرات في اليوم على الأقل .

ومن الناس من دفعهم حال الفاقة والخوف من المصير المجهول إلى اتخاذ أفنية المساجد ودكاكينها مخازن للحبوب والحطب[٤]. في حين اقتحم بعض الناس بيوت الأقسام الداخلية في إحدى المدارس وتحويلها إلى مستودعات للحبوب والأطعمة[٥]. ودفعت هواجس الخوف من المجاعات الدورية أحدهم إلى احتلال «قصبة محبسة يوجد أسفلها مرحاض فاتخذها للخزين»[٦]. ممارسات تعكس حرص إنسان العدوتين على المبالغة في تأمين المواد الضرورية لمجابهة الكوارث الطبيعية الصعبة، من خلال اتخاذ مرافق متعددة للخزن ، واحتلال مؤسسات دينية وتربوية ومرافق عامة، لحماية موارد عيشه وصيانة نفسه من خطر المجاعات والغلاء وتوابعهما النفسية والديمغرافية .

٢ ـ سلوك الادخار الجماعي:

أما المستودعات الجماعية فكانت أصدق سلوك تآزري معبِّر عن الرغبة لصد شبح الآفات الطبيعية. وكانت هذه المخازن الجماعية تقام خارج أبواب المدن، أو بمحاذاة المساجد في البوادي. ففي مدينة فاس «كانت مخازن الغلال [في] مكان يستدير عليه سور منيع عليه باب وغلق داخله المطامير»[٧]. كان يقابله من أبواب المدينة باب يؤدي إليه معروف بـ«باب المطمر»[٨]. وللإشارة فإن هذا الشكل من مخازن الغلال كان يعرف في المغرب باسم المرس[٩].

---

(١) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٩٣ .
(٢) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س ، مج ١، ص ١١٦ .
(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٩، ص ٥٥٦ .
(٤) **نفسه** ، ج ٧، ص ٣٣٠ ـ ٤٨٢ .
(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٢٦٢ .
(٦) **نفسه**، ج ٧، ص ٢٣١ .
(٧) القلقشندي: **صبح الأعشى** ، م س ، ج ٥، ص ١٥١ .
(٨) بروفنسال: **الإسلام في المغرب والأندلس** ، ترجمة محمود عبد العزيز سالم ومحمد صلاح الدين حلمي، مراجعة لطفي عبد البديع، القاهرة ، دار النهضة، ص ٧٣ .
(٩) المنوني: **ورقات عن حضارة المرينيين**، م س، ص ١٤٦.

وأفادنا الوزان بتحديده لموقع المرس المذكور شمال مدينة فاس، وهو عبارة عن مطامير منحوتة «في جبل من حجر كلسي حيث توجد حفر عميقة تحفظ فيها الحبوب سنين عديدة، وتبلغ سعة بعضها أكثر من مائتي مد من الحبوب»[١]. إلى جانب المطامير اتخذ الفاسيون فنادق للادخار بلغ عددها ستة وتسعون وأربعمائة فندقاً[٢]. لم يبق منها في نهاية المرحلة المدروسة إلا ما يناهز مائتي فندق[٣].

كما انتشرت الأهراء في منطقة تامسنا لخصوبة بسائطها، وجودة حبوبها الذي يبلغ في سنوات الخصب حد الفائض. ولهذا لمّا مر ابن الخطيب بديارها أكد هذا الأمر بقوله: «دشار كبير يأكل من هري ويشرب من بير، إلا أنه على الاختزان أمين ولحفظ الحبوب ضمين»[٤]. وهي منحوتة في «ربوة كلسية في خارجها عدة مطامير تعوَّد السكان أن يخزنوا فيها حبوبهم، بحيث حفظ فيها القمح مائة سنة دون أن يفسد أو تتغير رائحته، ولكثرة هذه المطامير التي تشبه الأبيار (كذا) سميت هذه المدينة مدينة مائة بير»[٥].

أما مخازن أجدير وإغرم الأمازيغية بمنطقتي "سكسيوة وكدميوة"[٦]، فقد اختلفت عن المطامير والأهراء في أعرافها وشكل بنائها، فاتخذت شكلاً هندسياً مربعاً كما ورد عند ابن سعيد في معرض حديثه عن مخازن قبائل جبل فازاز/الأطلس المتوسط، الذين كانت «لهم قلعة في هذا الجبل يخزنون فيها طعامهم»[٧]. أما الفرق بينهما يكمن في كون «أجدير عبارة عن هري عام»[٨].

وفي هذا الصدد اتخذت قبائل بني مرين من قصر كرسيف قصبة لادخار حبوبها عندما كانت تسكن الصحراء[٩]. كما أشار أحد الجغرافيين في عهده إلى العثور على مرس عبارة عن «مطامير من الدخن بأصيلا»[١٠]. أما مدينة الجمعة القريبة من العرائش،

---

(١) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٩٤ .
(٢) الجزنائي: **جنى زهرة الآس** ، م س ، ص ٤٤ .
(٣) منها فندق الشماعين على سبيل المثال . الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢٣١ .
(٤) ابن الخطيب: **نفاضة الجراب** ، م س ، ج ٣، ص ٨٩ .
(٥) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٢١.
(٦) بنعبد اللّه عبد العزيز: **معطيات الحضارة المغربية**، م س، ج ١، ص ١١١.
(٧) ابن سعيد: **بسط الأرض** ، م س ، ص ٧٥ .
(٨) بنعبد اللّه: **معطيات الحضارة المغربية** ، م س ، ج ١، ص ١١١ .
(٩) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١ ، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .
(١٠) مؤلف مجهول: **الاستبصار** ، م س ، ص ١٤٠ .

فقد تحولت بعد خرابها على يد المرينيين إلى «مطامير يخزن فيها الأعراب المجاورون حبوبهم٣»[١].

ومن قبائل الرحل من اضطر تحت عادة التنقل إلى حفر مطامير في الفلوات[٢]. كما أصبحت منطقة "تكيت" الواقعة في الطريق بين تادلا وفاس «شبه قرية يخزن فيها الأعراب حبوبهم»[٣]. وعموماً فقد انفرد الأعراب بتحويل المناطق المحصنة التي استولوا عليها إلى مخازن للمؤن[٤].

ونظراً لما كان يشوب الفترات الاستثنائية من سطو ونهب وفتن، فقد أوكل أصحاب المواد المدخرة مهمة الحراسة لمداومين يتقاضون أجورهم نقداً، أو عيناً حسب نوعية العقود المبرمة، «فحارس الطعام إذا كان يتقاضى أجراً فيجب عليه الضمان إذا ما ضاع الطعام المحروس وأسرعت إليه الأيدي، أما الطمار فهو بمنزلة حامل الطعام فلا ضمان عليه لأنه أجير خاص»[٥].

وغالباً ما كانت أجرة حراس الطعام عينية، فكان قدرها السنوي في العهد المريني «مد واحد عن كل مائة مد»[٦]. وبالمثل كان للفاسيين «حراس يحفظون حبوبهم»[٧]. أما البدو الرحل فمنهم من نجعته موسمية فضل حرز مدخراتهم عن طريق المحاصصة والتناوب[٨]. ومنهم من أوكل حراستها لجيرانهم المستقرين[٩] بسبب ترحالهم الدائم.

ورغم هذه الاحتياطات، يحصل أن يضطرب حبل الأمن الغذائي باندلاع الكوارث والفتن، فتكون المخازن الواقعة خارج أسوار الحواضر عرضة للنهب. وهذا ما دفع أهل فاس في نهاية الحقبة المدروسة، إلى نقل مخازن حبوبهم داخل أسوار فاس الجديدة[١٠]. وبقيت على نظامها المعهود «مخازن جماعية كانت مخصصة لاختزان

---

(١) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢٣٣ .

(٢) ابن رشد الجد: **البيان والتحصيل** ، م س ، ج ١٦، ص ٢١٦ .

(٣) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٥٨.

(٤) الإدريسي: **وصف إفريقيا الصحراوية** ، م س ، ص ٨٧ .

(٥) مؤلف مجهول: **أجوبة فقهاء غرناطة** ، م خ ع، الرباط، رقم (د ١٤٤٧)، ص ٤٥٩ ضم.

(٦) **نفسه**، ص ١٩٤ .

(٧) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢١٥ .

(٨) العبدري: **رحلة العبدري** ، م س ، ص ٢٣٥؛ الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ١٧٧؛ الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢٧٣ .

(٩) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٥٨ .

(١٠) **نفسه**، ص ٢١٥ .

حبوب الأهليين ، هذه المخازن الجماعية أو الأجادير تأخذ أحياناً مظهر قلاع حقيقية»[١].

أما مخزن إغرم فكانت له وظيفة مزدوجة، فبالإضافة إلى كونه «مستودعاً للمؤن فهو قلعة يلجأ الناس إليها ويتحصنون بها عند الخطر (...)، وهي عبارة عن أجنحة منفصلة تنفتح في ساحة داخلية، وتقوم البناية كلها على شاهق في نقطة استراتيجية لذلك تستخدم كمستودع للمؤن»[٢]. هذا الصنف من المخازن لم يكن حكراً على المغاربة، بل انتقل تصميمها إلى بلاد الأندلس، حيث عرفت في مالقة باسم قامرة[٣]. وإن اختلفت هذه الأخيرة عن مثيلاتها المغربية، في التنظيم الإداري بحسب خصوصية الأعراف القبلية، فإنها تتفق مع مجمل تصميمها ووظائفها المختزلة في اتخاذها مستودعاً جماعياً للمؤن من جهة، ونقطة مراقبة لتحركات المناوئين من جهة ثانية .

وبناءً على ذلك كان موضع بنائها يختار في نقطة استراتيجية، يهيمن عليه الحس الأمني بالدرجة الأولى. ولا غرابة في ذلك ما دامت تشكل صمام أمن إنسان المغرب والأندلس الغذائي، في مواجهة التحديات الطبيعية والحروب البشرية .

ويحدثنا أحد الباحثين عن مخزن أجدير في وصف داخلي لتكتمل الصورة مقارنة بالقامرة وإغرم فهو «يتخذ شكل دار مربعة لها باب خارجية واحدة تؤدي إلى ساحة مركزية تنفتح منها أربع أو خمس طبقات من الغرف الصغيرة التي يصعد إليها بسلاليم وطرق معلقة تربط بينهما.(...) وتقوم في أطرافها أبراج تحتوي في الغالب على مسجد وهري عام وغرف للحراسة ودار الندوة للأعيان وفي وسطها صهريج يحفظ الماء للحاجة»[٤].

من حصاد ما سبق شكلت طرق تهيئة المستودعات الرسمية، والمخازن الشعبية الفردية منها والجماعية، أصدق سلوك واقعي تمسك به إنسان العدوتين لحماية بني نوعه من الهلاك المحقق، ولذلك تفنن في تصميمها وإصلاحها، مراعياً فيها عوامل التعقيم الطبيعي الذي استحضر فيه دور الاعتبارات المناخية، لحماية مؤنه من عوارض الفساد، مما شكل إرهاصات القطيعة مع السلوكات الخرافية السحرية .

---

(١) Montagne, «Un magazin collectif de l'anti Atlas. l'Agadir des Ikaunka», *Hespéris*, T 9 , 1929, pp. 145 - 226 .

(٢) **نفسه** .

(٣) ابن الخطيب: **مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب** ، م س ، ص ٦٠ .

(٤) بنعبد الله: **معطيات الحضارة المغربية** ، م س ، ج ١، ص ١١١ .

٣ ـ سلوك تخزين المياه:

إضافة إلى تدابير توسيع المساحة المسقية وجلب المياه ومد السواقي والقنوات والتقنيات للرفع والتوزيع كما سلف الذكر، أملت كوارث الجفاف على إنسان العدوتين، العمل على تأمين حاجياته من الماء الصالح للشرب، لاسيما في المناطق التي تحول تضاريسها الوعرة دون مد السواقي أو حفر الآبار. بناء على ذلك تكشف مصادر الحقبة المدروسة، عن الطرق المعتمدة في تخزين المياه في إطار رهان الإنسان الدائم مع التحولات المناخية، وخاصة منها تكيفه مع واقع الجفاف البنيوي. فبنى صهاريج باطنية لخزن مياه التساقطات في مناطق متفرقة من مجاله، منها على سبيل المثال لا الحصر صهاريج متوسطة في دكالة وآسفي تعرف عند أهالي تامسنا باسم الحفر. مصداق ذلك ما شهدته في إحدى السنوات العجاف من قحط شديد، فذكر ابن الزيات أن الشيخ أبا وكيل وهو من أهلها «أمر قومه أن يستقوا من الحفرة التي أعدها لماء المطر»[1].

غير أن ابن الخطيب لما زار منطقة دكالة، ولاحظ ما تزخر به من مخازن المياه المذكورة عبر عنها بلفظ نطاف، والراجح أن هذا اللفظ لم يكن متداولاً بتامسنا قبل زيارة ابن الخطيب إلى آسفي، مؤكداً أن سقي أهاليها «من نطاف عذبة تختزن بها بركات الأمطار فيقع بها أمنهم والاجتراء إلى زمن المطر»[2].

كما دأب المراكشيون على جمع مياه التساقطات، ومياه الأنهار الجارية، خاصة نهرا نفيس وتانسيفت في صهاريج أطلقوا عليها اسم برك، وهي بمثابة خزانات كبيرة منها البركة التي كانوا يجمعون فيها «ماء سيول المطر خارج باب الرُب أحد أبواب مراكش»[3]. ومنها أيضاً «الصهريج الكبير، والصهريج في لغة المغرب البركة، وهي بركة عظيمة عليها سور وباب يصب فيها النهر (...) الداخل إلى مراكش، وفيها يوزع بقياس معلوم على قصور الناس ثم ينحدر بقية الماء في نهر يشق المدينة من جهة أخرى في وسط الأسواق (...) وفيها برك تصب فيها المياه»[4].

---

(١) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٣٥ .

(٢) ابن الخطيب: **نفاضة الجراب** ، م س ، ج ٢، ص ٦٩ .

(٣) وكانت هذه البركة معروفة في عهد العباس بن ابراهيم بـ"صهريج البقر" . العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج ١، ص ١٣ والراجح أنها كانت بركة كبيرة بحيث أنها كانت تجري فيها الزوارق . **نفسه**، ص ١٤ .

(٤) العمري: **مسالك الأبصار** ، م س ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

أما صاحب **الاستبصار** فقد بيّن أهمية هذه الصهاريج التي صلحت بها أحوال الإنسان والنبات والحيوان، مع العلم أن مراكش كانت مياهها نادرة جداً بدليل أنه كان «يطير الطائر حولها فيسقط من العطش والرمضاء»[١]. فأصبحت المياه بعد إحداث الصهاريج/الخزانات متوفرة، حتى فضلت أحياناً عن الحاجة فاستغلها المخزن الموحدي في سقي عدة بحائر[٢].

كما استغل المراكشيون مياه الأمطار، لتزويد جامع المدينة، قرب القصبة، بحاجاته من المياه الضرورية للوضوء والشرب والنظافة، فبنى الخليفة يعقوب المنصور تحت المسجد «خزان ماء بأقواس على جميع مساحة الجامع، وأمر أن يغطى الجامع بسقف من الرصاص تحيط به قنوات ضيقة بحيث تصرف جميع المياه الساقطة عليه إلى الخزان»[٣]. هذا الخزان يشبه إلى حد ما نطفية كبيرة بُنيت بطريقة هندسية، تتجمع فيها مياه التساقطات من دون أن تضيع منها أية نقطة مما تساقط على سقف المسجد. وغالب الظن أن الجامع المذكور استغنى بمياه الخزان، إلى حدود نهاية العهد المريني على الأقل حسبما يستفاد من رواية الوزان المذكورة .

أما سبتة فقد كان نقص المياه مشكلتها الأساسية، فبالإضافة إلى التقنيات التي توصل السبتيون إليها، للتخفيف من حدة الجفاف والمجاعات كما أسلفنا، فقد أحدثوا صهاريج لخزن مياه التساقطات لتوفير مياه الشرب. ويبدو أن بناء الصهاريج لم يعرفه السبتيون، شأنهم في ذلك شأن أهالي دكالة إلا في القرن السابع الهجري، بدليل ما تردد في بعض المصادر التي ترجع إلى القرن المذكور، منها أن سكانها كانوا يشربون من «صهاريج من ماء المطر»[٤]. وهذا لا يعني أن السبتيين لم يعرفوا نظام خزن المياه

---

(١) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س ، ص ٢١٠ .

(٢) «وجلب الخليفة [يعقوب المنصور] المياه من أودية درن وغرس بحيرة عظيمة بغربي المدينة [مراكش] قبل نفيس دورها ستة أميال ،وبنى فيها وخارجها صهريجين عظيمين كنا في تلك المدة نعوم فيهما ، فلا يكاد القوي منا يقطع الصهريج إلا عن مشقة (...) وأحدث الخليفة بعده ابنه أبو يعقوب بحائر مثلها (...) وجلب لها المياه وأخذها في صهاريج أعظم من المتقدمة». **نفسه**، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ،م س ، ج١، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٠١ .

(٤) العمري: **مسالك الأبصار** ، م س ، ص ١٣٧؛ القلقشندي: **صبح الأعشى** ، م س ، ج ٥، ص ١٥٧ . هذا السلوك كان معروفاً أكثر في إفريقية الذي سيطر عليها الجفاف بحيث ورد أن أهل صفاقس كانوا «يعتمدون في شربهم على ما يدخرونه من مياه الأمطار». التجاني: **رحلة التجاني**، م س ، ص ٦٨ .

قبل ذلك، بل على العكس فقد كشفت «الأبحاث الأركيولوجية وجود نظام واسع ومعقد للزراعة ولتخزين المياه بمنطقة بليونش»[1].

ومن جملة الصهاريج التي وفرت للسبتيين حاجاتهم من الماء «صهريجان كبيران على مقربة من الجامع الكبير، أحدهما كان يجمع مياه الأمطار، أما الصهريج الآخر فكان يجمع المياه المنقولة بواسطة قناة الأقواس المنحنية»[2].

وبالمثل استفادت فاس في حقبة الدراسة، من شبكة صهاريج طبيعية لخزن المياه حيث كانت تستمد مياهها من «ستمائة عين، وهي صهاريج طبيعية محاطة بجدران وأبواب تكون مغلقة، ويوزع ماؤها لمختلف الحاجات على الدور والجوامع والمدارس والفنادق، وهذا الماء مرغوب فيه أكثر من ماء النهر الذي يجف أحياناً لا سيما في الصيف»[3].

وأجبر المناخ المتوسطي إنسان الأندلس على بذل ما في وسعه لتلبية حاجياته من الماء الشروب، ويبدو أن أهالي غرناطة دأبوا على اختزان الماء، أو القوت للشدة[4] فبنوا صهاريج، وأسهموا بخبرتهم في التخفيف من نسبة تبخر مياهها ،مما يعني أنها كانت على شكل سدود صغرى، قال المقري: «وفيها صهريج ماء قد أحدق به شجر نارنج وليمون وغير ذلك من الأشجار»[5]. كما عانى إنسان قرطمة من تعاقب القحوط على مجاله،بدليل أن «جوها صاف في مشتى ومصطاف»[6]، فاهتدى إلى اتخاذ صهاريج لادخار كفايته من الماء، فلاحظ ابن الخطيب مدى تنافسهم في ذلك مقرراً أن الماء أصبح بمعقلها مخزوناً[7].

أما مدينة رندة التي عرفت بموسمية جريان أوديتها، وعدم انتظام صبيب عيونها فقد اعتمد سكانها في تحقيق اكتفائهم على جر المياه المخزونة في «قرية بشرقيها ومن جبل طلوبرة بغربيها»[8]. وبفضل المنجزات المائية الموحدية تجاوز أهالي إشبيلية نقص

(١) الشريف محمد: **الماء في سبتة الإسلامية** ، م س، ص ١٦٩ .

(٢) **نفسه**، ص ١٧٢ .

(٣) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٩٤ .

(٤) ابن الخطيب: **أعمال الأعلام** ، م س ، ص ٣١٥ .

(٥) **نفح الطيب** ، م س ، ج ٣، ص ٤٩٧ .

(٦) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٦٧ .

(٧) **نفسه** .

(٨) «ويتوارى نهرها في غار فلا ترى جريته أميالاً ثم يظهر حتى يقع في نهر لكة. وبقرب مدينة رندة عين تعرف بالبراوة وتجري من أول الربيع إلى آخر الصيف، فإذا دخل الخريف نضب ماؤها فلا تبض بقطرة إلى أول الربيع من عام ثان». الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٢٦٩ .

المياه في مدينتهم، التي كانت تهددها إما الفيضانات المهولة أو القحوط المقفرة. ذلك أن المنجزات المائية التي أشرف عليها الخليفة أبو يعقوب يوسف سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م جاءت عرضاً، بحيث كان القصد الأول هو جر المياه من الوادي الكبير لسقي بحيرته، فلما أتقن ذلك المهندس الحاج يعيش[١]. عزم الخليفة أبو يعقوب على تزويد سكان إشبيلية بما يسد خلة عطشهم، وإنهاء معاناتهم المتكررة من ندرة المياه الصالحة للشرب، ثم كلف الحاج يعيش رسمياً ببناء خزان ضخم لا يستبعد أن يكون عبارة عن سد تلي ، يفهم ذلك من قوله: «وأمر ببناء محبس للماء بداخل إشبيلية في حارة ميور بها، وجلب إليها الماء المذكور في يوم السبت ١٥ جمادى الآخرة سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م»[٢]. ونظراً لأهمية هذه المعلمة المائية فقد أحاطتها السلطة الموحدية بهالة استعراضية من خلال ترأس الخليفة حفل تدشين المحبس[٣].

وإلى جانب مرافق الخزن المذكورة، عرف إنسان المغرب والأندلس وسائل أخرى لحفظ المياه منها الجباب[٤]، والمواجل التي شاع في الحقبة المدروسة تحبيسها على المرافق الدينية للشرب والوضوء[٥]. وحسب ما أثبتته نتائج الأبحاث الأركيولوجية، فإن مطامير خزن الحبوب في سبتة استعملت في حقبة الدراسة في بعض الأحيان لخزن المياه[٦].

من حصيلة ما سبق انعكست جهود إنسان المغرب والأندلس على تحسين

---

(١) وجر الماء «وساقه على ما وزنه من الأرض حتى إلى البحيرة فسر أمير المؤمنين (...) ثم أمر بإجرائه وجلبه إلى داخل إشبيلية إلى القصور ولشرب الناس». ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، م س ، ص ٤٦٩ .

(٢) **نفسه**، ص ٤٦٩ ؛ مؤلف مجهول: **الحلل الموشية** ، م س ، ص ١٥٥ .

(٣) «وحضر أمير المومنين في عسكر من كبار الموحدين والفقهاء والطلبة وضربت الطبول على إجرائه والسرور بوصوله إلى محبسه وانتهائه بداخل إشبيلية بحارة ميور المذكور». **نفسه** .

(٤) منها على سبيل المثال في سبتة «جب المينا العظيم الهيكل الذي ابتناه الفقيه الرئيس محمد العزفي وخلده أثراً غريباً بعده» الأنصاري السبتي: **اختصار الأخبار** ، س ، ص ٤٠ .

(٥) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ١٢ ؛ الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٢٣٥ . والماجل وصفه الإدريسي في سياق حديثه عن الجوائح التي توالت على القيروان في عصره فقال: «وهي الآن في وقتنا هذا (...) مياهها قليلة وشرب أهلها من ماء الماجل الكبير الذي بها ، وهذا الماجل من عجيب البناء لأنه مبني على تربيع وفي وسط بناء قائم كالصومعة وذرع كل وجه منه مائتا ذراع وهو كله مملوء ماء». الإدريسي: **وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية** ، م س ، ص ٨٠ .

(٦) الشريف محمد: **الماء في سبتة الإسلامية**، م س، ص١٧١ .

أوضاعه المعيشية والنفسية نسبياً من خلال تأقلمه إيجابياً ـ أحياناً ـ مع المؤثرات المناخية القصوى، تجلى ذلك في مجابهة واقع ندرة المياه من خلال توسيع دائرة الرقعة المسقية كما تقدم بيانه على أساس ما توصل إليه من تقنيات استنباط وتوزيع المياه من جهة، ومن جهة أخرى ابتكر طرقاً ناجعة لتوفير المياه الصالحة للشرب، ساعدته الدول ببعض المشاريع والتجهيزات المهمة في مراحل قوتها فقط .

الفصل الثالث

مواجهة الكوارث الطبيعية وظهور التوترات الاجتماعية في المغرب والأندلس (ق ٦ ـ ٨هـ/ ١٢ ـ ١٤م)

شكلت الكوارث الطبيعية مادة دسمة لعلاقات التوتر والنزاع بين المستفيدن والمتضررين، وبحكم تخصصها كشفت كتب النوازل والعقود والفتوى بعض فصول الصراع الذي شجر بين القبائل والجماعات المشتركة في استغلال المياه، ولا سيما في فترات الجفاف والسيول، وهذا ما عكسه بأمانة أحد جغرافيي القرن ٦هـ/ ١٢م بقوله: «إذا رأيت قوماً يتخاصمون وقد علا بينهم الكلام فاعلم أنهم في أمر الماء»[1].

أولاً: النزاع بين الملاَّكين

كانت معظم الخصومات تشجر في مواسم الجفاف حول استئثار الأعالي بالمياه، وتصريفها لملء الصهاريج والسدود ، فيلحق الضرر بالأسفلين بحكم اتساع الزراعة المسقية ، وحاجات بعض المزروعات إلى كميات مهمة من المياه[2]. فضلاً عن اكتظاظ المناطق الخصبة بجحافل المهاجرين ضحايا الكوارث الطبيعية. هذه العوامل وغيرها أسهمت في تعميق التوتر بين سكان عالية الأنهار التي تستوعب جماعات بشرية مهمة، وبين الأسفلين المترقبين لما يجود عليهم به الأعالي من ماء لإنقاذ محاصيلهم المعرضة للتلف[3]. وغالباً ما كان الفقهاء في مثل هذه الحالات يفتون بما يحفظ حقوق

(١) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٢) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١٢١ .

(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٧.

الأسفلين مهما كان الصبيب ضعيفاً، «فإذا قل الماء كسرت السدود كلها وأرسل الماء إلى الأسفلين»[١]. وبالمثل أسهم القحط في تناقص مردود الأراضي الزراعية، مما دفع البعض إلى التخلص منها بالبيع من دون الحصة من الماء أو العكس، الشيء الذي أفرز خصومات ناتجة عن عدم تكافؤ الفرص في استغلال المياه بتدخل عنصر الاستفادة من الحصص الإضافية إما عن طريق البيع أو السلف أو الإيجار[٢].

أما بالنسبة لمياه الآبار، فقد أفتى ابن رشد الجد في النزاع الذي شجر في وقت الجفاف بين المستفيدين منها ، مميزاً في جوابه بين آبار المناطق القاحلة ، وآبار المناطق السقوية[٣] . بناء على ذلك يكون الصنف الأول هو المقصود في الأثر بـ «لا شفعة في بئر» ولذلك فالآبار من هذا النوع «لا يجوز بيع مائها، وإنما يكون حافرها أحق بمائها»[٤]. ولعل الغاية من هذا الحكم بالمنع هو ندرة الماء، وحاجة الناس إليه في المفازات الجافة أكثر فيما سواها .

وكانت الصراعات تشتد بين المتعاقدين سواء في حالة «قلة المياه وانتشار الجفاف فيصبح كل مالك لقطعة زراعية أو بستان يبحث عن حقه في الماء، ومن ثم يطرح مسألة الأسبقية في الحيازة والأحقية بإصلاح مصادره عند فسادها والتقسيم العدل»[٥].

---

(١) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام**، م س، ص ١٢٤؛ الونشريسي: **المعيار**، م س ، ج ١٠ ، ص ٢١ . يلاحظ أن ما كان يؤجج الصراع هو تنافس الأعالي والأسافل في تشييد مخازن المياه تحسباً للتكرار الدوري للجفاف وضعف صبيب الأنهار ، ذلك ما سنلاحظه من خلال النزاع الذي شب بين سكان عالية وادي فاس وأهالي سافلته ، فبالنسبة للأعالي وهم أهل أزجان / أزكان شيدوا ١٦ سداً ، في حين بنى أهل مزدغة في أسفل الوادي ١٢ سداً للغاية نفسها. الونشريسي: **المعيار** ، م س ، ج ٨، ص ٦ ـ ٧ .

(٢) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ٨٧ ـ ٨٨؛ ابن رشد: **فتاوى** ، م س ، س١ ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦ .

(٣) أما الصنف الثاني وهو بئر الزرع الموجه ماؤه للسقي فـ «لا اختلاف في وجوب الشفعة فيه» والملاحظ أن لفظ "وجوب" فيه تأكيد على أحقية الشافع وأسبقيته في الاستفادة من الماء الذي يزيد وينقص ـ تبعاً للتحولات المناخية ـ من دون صرف الماء إلى أجنبي بالبيع ونحوه. ابن سلمون :**العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ٨٧ ـ ٨٨؛ ابن رشد: **فتاوى**، م س، س١، ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦

(٤) ابن رشد الجد: **البيان والتحصيل** ، م س ، ج ١٧، ص ٣٤٨؛ الونشريسي: **المعيار** ، م س ، ج ٨ ، ص١٢١ .

(٥) مزين محمد: «التاريخ المغربي ومشكل المصادر نموذج النوازل الفقهية»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، ١٩٨٥م، ع (خاص) ٢ ، ص ١١٤ .

أو في فترات السيول والفيضان[1]. وبذلك تكون الكوارث الطبيعية قد انتقلت من وضعها المناخي الفيزيائي، إلى إفراز صراع محوري بين المستقرين في الأعلى والمتمركزين في الأسفل. ثم تفرعت عنه توترات عكست تداخل المؤثرات المناخية، بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية لإنسان المغرب والأندلس. من ذلك ما أفصحت عنه بعض النوازل بشأن الصراعات المتجددة بين المتنازعين «في كل ماء غير متملك»[2] مثل سيول الأمطار ومجاري الأنهار، بحيث قد تصبح بحكم الاستغلال المشترك ملكاً جماعياً للمستفيدين منها، وفي حالة النزاع «تكون الأولوية لمن كان سباقاً إلى الغرس حيث يستوي في ذلك الأعلون والأسفلون معاً فيحصل الأقدم غرساً على ما يكفيه لسقي غرسه ويسقي الباقون لمن أتى بعده زمنياً»[3]. ونادراً ما كان يحترم ذلك عند اشتداد الجفاف، فتضيع حقوق الأسفلين بحكم انخفاض تضاريسهم؛ ويستأثر الأعالي بالمياه دونهم[4]. مما كان يعجل بانفراط عقد تماسك الجماعة من خلال ادعاء كل فريق أحقيته في ملك الماء وحيازته[5]. وفي أوقات المسغبة والجفاف تتناسل النزاعات ويصبح الماء «لا حق فيه لأحد بعينه إذ الأول أحق بالتبدئة ثم الذي يليه إلى آخرهم»[6].

والحق أن نضوب المياه في فترات الجفاف، أو فيضاناتها في مواسم الشتاء والعواصف عكس تداخل الوقائع التاريخية بالمؤثرات المناخية لإنسان المرحلة مدار الدراسة . تجلى ذلك في ملكية الاستغلال الجماعي لمياه أحد الأنهار، التي أفضت بحكم التقادم إلى نزاعات معقدة، بلغت حداً لم يسمح فيه المالكون للطارئين سوى

---

(١) **نفسه**، ص ١١٨ .

(٢) ابن رشد الجد: **البيان والتحصيل** ، م س ، ج ١٧، ص ٤٠٠؛ القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١٢١ . أما بالنسبة للماء المتملّك فأمره محسوم ابتداء، قال ابن لبابة «إن ثبت أن الماء الذي يسقي به القوم أملاكهم متملك لهم فهو بينهم على الحظوظ التي يملكونها ، لأن من تملك حظاً من ماء فهو مال من أمواله كسائر الأموال» . الونشريسي: **المعيار**، م س ، ج ١٠، ص ٢٧٤ .

(٣) مزين محمد: «التاريخ المغربي ومشكل المصادر» ، **م ، س** ، ص ١١٥ .

(٤) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١٠٦؛ ابن رشد: **فتاوى** ، م س، ج٢، ص١١٤٠ ، ج ٣، ص ١٢٩٨؛ الونشريسي: **المعيار** ، م س ، ج ٨، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣. وما دام الماء غير متملك فأسبقية الاستغلال في صالح الأعالي وليس للأسفلين حق سوى في فضلة الماء . القاضي عياض وابنه محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١٢٢ .

(٥) الونشريسي: **المعيار** ، م س ، ج ٨، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ .

(٦) ابن رشد الجد: **البيان والتحصيل** ، م س ، ج ١٧، ص ٤٠٠ .

بما فضل عنهم من صبيبه[1]. كما أن السيول الطامية التي تجرف السواقي، وتعثر مجرى النهر بما يعلق فيه من شوائب مترسبة، فإن عملية الكنس والترميم غالباً ما كانت تفضي إلى نزاعات، تعصف بالتضامن القبلي والتماسك الجماعي[2]. وبالمثل كانت الخصومات تشجر بإقدام بعض فروع الجماعة المستفيدة من المياه النهرية إلى تحويل أراضيها الزراعية أو جزء منها إلى منازل سكنية بحكم النمو الديمغرافي للجماعة الأم ، مما كان يزيد من استنزاف الثروة المائية المشتركة بسبب إقدام أصحاب المنازل على جر المياه إليها،الشيء الذي كان يضعف منسوب المياه، لا سيما في مواسم الصيف والجفاف[3].

والراجح أن هذا الصنف من التوتر كان يتكرر باستمرار، وتزيد من حدته عوامل دينية (الإرث مثلاً)، وأخرى اجتماعية (مثل التزايد الطبيعي)، فكانت «الجماعة الواحدة تنقسم إلى أجزاء مجهرية، وهذا ما كان يجعل من مسألة التملك الجماعي للماء عنصر خلاف دائم»[4]. ومن جهته أكد أحد الدارسين أن ذلك كان «يعد أساس هذه النزاعات»[5]. ذلك أن الأراضي السريعة التأثر بالجفاف والسيول كانت مسرحاً للصراع. فقد سئل الفقيه أبو محمد بن محسود عن قوم لهم وادي كبير فغرسوا عليه جنات كثيرة

---

(١) «وسئل الداودي عن قوم لهم نهر يتفجر عيونه في الشتاء وتقل في الصيف وربما غارت فيه (...) ويجاورهم أرض لقوم أرادوا أن يدخلوا معهم في ذلك الماء ويأخذون منه حظاً يسقون به أرضهم ، وأبى ذلك عليهم أصحاب النهر ، وقالوا ما نعطيكم إلا ما فضل عنا ومنعوهم ذلك رأساً». الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج٩، ص ٧١ .

(٢) أبو هارون: **طرر أبي هارون** ، م خ ع، الرباط ، رقم (د ١٧٠٠)، ص ٧٢ .

(٣) سئل ابن الحاج عن «أهل قرية جلبوا لأنفسهم ماء في قناة وشقوا بها على جنان لرجل منهم ، وكان صاحب الجنان المذكور اقتطع الجنان عراصاً وباعها وبنيت دوراً فأراد الساكنون في تلك الدور أن يجلب كل واحد منهم من الماء إلى داره قدر حاجته ، فمنعهم أهل تلك القرية المذكورة من أجل أن الماء يقل عندهم ويضعف جريه». **نوازل ابن الحاج** ، م خ ع، الرباط، رقم: (ج٥٥)، ص ١٤٧ . وتكرر هذا الإجراء في النازلة التي منع فيها أبو عبد الله الحفار أهل قرية أن يرفعوا الماء من ساقية من الوادي وحقوقهم فيها متساوية ، وقضى بينهم أن يسقوا على «ما جرت به عادتهم». ذلك أن رجوع المفتي إلى تحكيم العرف والعادة لحسم النزاع المشحون يجد تفسيره على الأرجح في صعوبة حمل المتخاصمين على تطبيق الأحكام الشرعية في مثل هذه النزاعات . الونشريسي: **المعيار المعرب** ،م س ، ج ٥، ص ١٣ .

(٤) بنميرة عمر: **النوازل والمجتمع ، مساهمة في تاريخ البادية بالمغرب الوسيط** ،(ق ٨ ـ ٩هـ/ ١٤ ـ ١٥م) رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ م ، (مرقونة) ، ص ٣٩٥ .

(٥) بوتشيش إبراهيم القادري: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، م س ، ص ٢٢٧ .

ويحرثون عليه فإن كان الشتاء كثر، وإن كان المصيف قلَّ حتى يصل إلى الأسفلين يرده الأعلون، وإن أرسلوه إليهم أضر ذلك بالأعلين أيضاً»[١].

واضح إذن أن المؤثرات المناخية تسهم في نسج علاقات التوتر بين الأعالي والأسفلين. فإذا كان الجفاف، انخفض منسوب النهر واحتفظ به الأعالي، وإذا زاد في الشتاء احتاطوا من سيوله وصرفوه إلى مَن هم في الأسفل، فيكبدونهم خسائر مادية وبشرية، كما تفصح عن ذلك كثير من النوازل[٢].

إلى جانب الأعراف والعادات المنظمة للمجال السقوي في بوادي المغرب والأندلس في عصر الدراسة، استمد الفقهاء قوانين وأحكاماً تحسم عوامل التوتر، من خلال تنظيم العلاقة الاستغلالية للماء بين المستقرين في الأعلى والمتواجدين في الأسفل، سواء في فترات جفاف الأنهار أو فيضانها، اعتماداً على مرجعية القضاء النبوي في فض نزاع بشأن توزيع مياه سيل مهزور ومذينب[٣]. وفي هذا الصدد أفتى ابن رشد الجد في نزاع من هذا القبيل بما يضمن حقوق الأسفلين في «ماء غير متملك [بأن] يجري على قوم إلى قوم دونهم ، ومن دخل الماء أرضه أولاً فهو أحق بالسقي به حتى يبلغ في أرضه إلى الكعبين»[٤]. ومع ذلك فإن مثل هذه الفتوى لم تكن لتنهي النزاع بين الشركاء في الماء زمن تعرضه للجوائح، لأن تأويل ابن رشد الجد للحديث الذي اعتمده، احتمل تخريجات متعارضة زادت من اتساع هوة الخلاف. يبدو ذلك من بنية السؤال الذي تضمنته النازلة «وإذا بلغ الماء إلى الكعبين هل يرسل [الأعلى] جميع الماء إلى الأسفل أولاً يرسل إليه إلا ما زاد على الكعبين»[٥].

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٤٠٢ .

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر ابن رشد الجد: **فتاوى** ، م س ، س ٣، ص ١٣٩٢؛ الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٤٠٢ ـ ٤١٧؛ بنميرة عمر: **النوازل والمجتمع** ، م س ، ص ٤١٠ .

(٣) «مهزور ومذينب واديان من أودية المدينة يسيلان بالمطر يتنافس فيهما أهل المدينة ،فقضى صلى اللّه عليه وسلم أن يمسك الأعلى إلى الكعبين ثم يرسل على الأسفل». القاضي عياض وابنه محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١١٧ ؛ السيوطي عبد الرحمن: **تنوير الحوالك بشرح موطأ مالك** ، بيروت، إشراف صدقي محمد جميل العطار، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مج ٢ ، ص٦٧٩؛ ابن رشد: **البيان والتحصيل** ، م س ، ج ١٧ ، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠؛ **فتاوى ابن رشد**، م س، س ٢، ص ١٠٨٩؛ الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س ، ج ٨، ص ٣٨٦ .

(٤) ابن رشد الجد: **البيان والتحصيل** ، م س ، ج ١٧، ص ٤٠٠ .

(٥) **نفسه** .

ولهذا استدرك ابن رشد الجد في **الفتاوى** ما فاته في **البيان والتحصيل** من دون أن يتطرق إلى اعتماد الكعب باعتباره معياراً لقياس الحصة من الماء ، بقدر ما راعى الضرر اللاحق بالأسفلين فحاول إنصافهم بقوله: «من حق الأسفلين على الأعلين إذا سقوا أن يسرحوا الماء إليهم إذا وصل نفعه إليهم من تحت الأرض أو من فوقها»[١]. مع الإقرار أنه في حال نشوب نزاع بينهم «وتشاحنوا (...) سقى الأعلى فالأعلى»[٢]. ويكون اعتراض الأسفل إذ ذاك لاغياً «حتى يسقي الأعلى»[٣].

على أن تمسك فقهاء المالكية في المغرب والأندلس بمعيار مقياس الكعب، يجد تفسيره في تعدد النزاعات وتجددها بالعدوتين، بسبب التردد الدوري لفترات الجفاف، حيث يضعف منسوب مياه الأنهار والجداول والسواقي . ولهذا أفتوا بـ «أن يجري الأول [الأعلى] الذي هو أقرب إلى الماء من الماء في ساقيته إلى حائطه بقدر ما يكون الماء في الساقية إلى حد كعبيه حتى يروى حائطه بقدر ما يكون الماء في الساقية ، ثم يفعل الذي يليه كذلك ما بقي من الماء شيء»[٤]. شريطة أن يلتزم الأعالي في فترات الجفاف «بهدم السدود التي توضع لحجز المياه حتى يتمكن الأسفلون من السقي»[٥].

أما عند اندلاع السيول والفيضانات فإن الأعالي يتخلصون مما زاد عن حاجتهم بفتح ترع سدودهم وسواقيهم وإرساله على الأسفلين ، فنازعهم هؤلاء في رفع الضرر عنهم، فامتنع الأولون عن هدم ما يعترض الماء ويحجزه، وقالوا: «الساقية حق لجميعنا يجري الماء فما حمله السيل إليها بقي على حاله ضر من ضر أو نفع من نفع»[٦]. ومما زاد من تفاقم المشاحنة بينهما أن الفقيه سيدي مصباح (ت ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م) المستفتى في النازلة وإن اعترف بالضرر الواقع على الأسفلين، فقد أفتى لفائدة الأعالي فقال: «لا يجبر أرباب الأرضين العليا على إخراق مجرى الماء (...) ويحتال رب الأرض السفلى على دفع الماء عن أرضه، وإلا كان ذلك مصيبة

---

(١) **فتاوى ابن رشد الجد** ، م س ، س ٣، ص ١٢٩٨ .

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ .

(٣) **نفسه**، ج ١٠، ص ٢٧٤ .

(٤) **فتاوى ابن رشد الجد**، م س ، س٢، ص ١١٤٠؛ **البيان والتحصيل** ، م س ، ج ١٧، ص ٤٠٠ .

(٥) فتحة محمد : **النوازل الفقهية والمجتمع ، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من ق ٦هـ إلى ق٩هـ/ ١٢ ـ ١٥م)**، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، عين الشق، ١٩٩٩م، ص ٣٦١ .

(٦) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٥، ص ١٥٤ .

نزلت به إن لم يكن للأعلى في ذلك سبب»[1].

١ ـ دراسة حالة:

كان الصراع بين المستقرين في الأعلى والمتمركزين في الأسفل يتجدد كلما قل الماء أو زاد عن الحاجة ، وهو نزاع قلما ينتهي رغم وجود قوانين شرعية، وأخرى عرفية تروم حسمه ووضع حد له. وأحياناً تكون الأمور موثقة بعقود ورسوم فيتم إحياء النزاع بين ورثة المتعاقدين وأعقابهم. دليلنا في ذلك نازلة أوردها الونشريسي بشأن النزاع المتكرر بين أهل أزجان/ أزكان وهم مزارعون كانوا يقطنون أعالي وادي فاس، وأهل مزدغة السفلى وهم كذلك مزارعون سكنوا أسفل الوادي المذكور[2]. وبالرجوع إلى الخرائط الطبوغرافية للمنطقة فإن المجال الذي تهمه النازلة يقع في الجنوب الشرقي من مدينة فاس، في المنطقة المحاذية للسفوح الشمالية لجبال فازاز . وتقع أزجان/ أزكان في السفوح الجبلية العليا التي ينطلق منها وادي فاس، بينما تقع مزدغة في أسفل السفح وتشرف على سهل فسيح يمتد حتى مشارف مدينة فاس[3].

هذا التوتر دام زهاء قرنين من الزمن، بحيث غطى الحقبة الممتدة من منتصف القرن ٧هـ/ ١٣م حتى منتصف القرن ٩هـ/ ١٥م[4]. فالقضية ترتبط حسب النازلة التي تغطي خمسة عشر صفحة، بصراع قابل للتجدد والتكرار كلما توفرت شروطه المناخية، على مدار الحقبة الزمنية المذكورة ، بحيث تعكس أطواره تداخل الجفاف، وندرة الماء بتفاوت السطح التضاريسي بين الأعالي والأسفلين . ذلك أن كل من تصفح بعض فصول هذه النازلة يلحظ حقيقة هذا التداخل الطبيعي في إثارة النزاع وتجدده[5]. وفي

---

(١) **نفسه** .

(٢) **نفسه**، ج ٨، ص ٥ .

(٣) بنميرة عمر: **النوازل والمجتمع** ، م س ، ص ٤١١ ـ ٤١٢؛ بنميرة عمر: «قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل»، م س، ص ٧٩ ، ضمن **التاريخ وأدب النوازل** ، منشورات كلية الآداب الرباط ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، ط: ١، ١٩٩٥ م، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي ، تنسيق المغراوي محمد والمنصوري محمد .

(٤) اعتمدنا في تحديد الزمن التقريبي للنزاع بين أهل أزجان /أزكان وأهل مزدغة على أول من توفي من الفقهاء الذين أسهموا باجتهاداتهم في إيجاد تسوية قانونية للصراع بين الطرفين من وجهة نظر الشرع فكان الفقيه أبو الفضل راشد الوليدي هو أولهم (ت ٦٧٥هـ/ ١٢٧٦م) بينما كان آخرهم هو الفقيه أبو محمد عبد اللّه العبدوسي (ت٨٤٦هـ/ ١٤٤٢م) .

(٥) «سئل الفقيه أبو الضياء سيدي مصباح اليالصوتي (ت ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م) على نازلة وقع فيها النزاع بين أهل أزجان وبين أهل مزدغة السفلى في الماء الخارج من عين أزجان (...) كلما هبط =

كل توتر كان أهل أزجان/ أزكان يستأثرون بالماء كله من دون إرساله إلى أهل مزدغة السفلى، مستغلين استقرارهم في الموقع الأعلى من وادي فاس من جهة، والحكم الشرعي الذي يؤمن لهم الاستفادة منه من جهة أخرى .

ومن خلال التأمل في السنوات التي تجدد فيها التوتر بين الطرفين، نكاد نجزم بمحورية المؤثرات المناخية القاسية في نقصان منسوب مياه وادي فاس. ومن ثم نشوب الصراع بين طرفي النزاع من جديد. الشيء الذي ينفي عن النازلة طابع السجال الافتراضي، نلمس ذلك من تداخل الواقع التاريخي/النزاع، بالاجتهاد الفقهي/البدائل والحلول .

وبالعودة إلى جداول القحوط يلاحظ أن الجفاف الذي ألم بفاس وأحوازها سجل عام ٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م أي قبيل وفاة الفقيه راشد الوليدي بسنتين. مما يدفعنا إلى ترجيح أن أول نزاع موثق شجر بين أهل أزجان / أزكان وأهل مزدغة، كان قبل وفاة الفقيه المذكور باعتباره أول مستفتى في النازلة. ثم عصفت بالمدينة سلسلة من القحوط المحلية والعامة منها جفاف ٦٧٩هـ و٦٨٣هـ/ ١٢٨١م - ١٢٨٤م[(١)]. وغالب الظن أن هذه الكوارث هي التي كانت وراء إحياء النزاع من جديد بين الطرفين، فأفتى الفقيه أبو إبراهيم إسحاق الورياغلي (ت٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م) أيضاً بأحقية الأعالي بالتبدئة دون الأسفلين . وفي أواخر القرن السابع وبداية العقد الأول من القرن الثامن الهجري، تجددت الخصومات بين أهل أزجان/أزكان وأهل مزدغة السفلى، والراجح أنه بسبب قحط ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م أوجفاف ٧١١هـ/ ١٣١٢م[(٢)]. بحيث قضى فيها على النحو المعهود الفقيه أبو الحسن الصغي (ت٧١٩هـ/ ١٣١٩م)، مستفيداً في ذلك من تراكم عدد لا يستهان به من الفتاوى في النازلة ذاتها، فنسج على منوالها من دون تجديد ، مما عزز استئثار الأعالي بالماء ، فلم يسمحوا للأسفلين إلا بما فضل عنهم[(٣)].

= [الماء] من عيون رفعه سد لا يترك من ذلك الماء الذي فوقه إلا رشوحات ترشح منه (...) ثم كذلك إلى آخر غروس أزجان ومزدغة ، ثم يهبط ما بقي من تلك الرشوحات في أرض صلبة (...) ويرفعه أيضاً على حسب ما وصفناه، ولم يبق في الوادي المذكور إلا شيء يسير لا يقوم بأهل مزدغة لغروسهم ، فطلب أهل مزدغة من أهل أزجان أن يرسلوا لهم من الماء ما يقوم لهم بغروسهم وامتنعوا من ذلك ، واحتجوا بأن الماء ماؤهم وملكهم». فقضى اليالصوتي «بذلك الماء لأهل أزجان ، ولم يكن لأهل مزدغة إلا ما فضل عن أهل أزجان». الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ١٢ ، ١٣ - ١٤ .

(١) **نفسه** .

(٢) **نفسه** .

(٣) نفسه ،ص ١٤ .

ومن خلال أحد الرسوم العدلية الواردة في النازلة، اتضح أن تاريخ تحريرها المصرَّح به في شهر ربيع الأول عام ٧٢١هـ/ ١٣٢١م، الذي وافق بداية سلسلة من القحوط امتدت على مدى أربع سنوات على الأقل[١]. فتجدد النزاع بين الفريقين في وقت كانت المزروعات في أمس الحاجة إلى الماء. وتميزت أطوار هذه المرحلة بمشاركة فقهاء معاصرين للفترة، مما سمح بالتداول والتشاور الموسع لفك ألغاز النازلة/ المعضلة، وخاصة إبان اندلاع جفاف ٧٤٤هـ/ ١٣٤٤م ممّا مهَّد للطاعون القاتل[٢].

ومن ثم لا يمكن فصل سلوكات الصراع الموروثة في هذه النازلة بمنطقة "صفرو وأحوازفاس"[٣] عن العلاقة الراسخة بين المؤثرات الطبيعية ومضاعفاتها الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً وأن هذه التوترات تزامنت مع مراحل صعبة عانى منها الإنسان محناً قاسية . ذلك أن استئثار أهل أزجان/ أزكان بمياه وادي فاس تزامن منذ بداية النزاع المذكور مع حصول تحول في البنية الديمغرافية والاجتماعية للمنطقة الوسطى الشرقية، وهذا يدل على انتشار بعض حلفاء بني مرين أو فروع زناتة بمحور فاس ـ تازة الذين تمتعوا «بحصانة الانتماء للقوة السياسية الحاكمة»[٤]. معنى ذلك أن القبائل المرينية الطارئة على وادي فاس في مرحلة توطيد السلطة المرينية، ـ وهي المرحلة التي تغطيها فتاوى الشيخين الوليدي واليالصوتي ـ شهدت إحداث عدد كبير من السدود والأرحاء الطاحنة بالماء[٥]، الشيء الذي أثر في منسوب الوادي على مدار السنة. غير أن أثره كان يتفاقم في فصول الصيف، وسنوات الجفاف الموافقة لسنوات تجدد النزاع المعبَّر عنها في أجوبة الفقهاء الآنف ذكرها .

٢ ـ الكوارث الطبيعية والنزاع بين الملاَّك والمؤجرين:

تفيض المصادر بمعلومات ضافية حول النزاعات، التي كانت تنشب جراء اندلاع الآفات بين المتعاقدين بالكراء، وشكّلت هذه الظروف مناسبة استغلها المؤجرون للقيام

---

(١) انظر جدول القحوط والمجاعات في المغرب، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٢) شارك في المناقشات أبو الضياء اليالصوتي (ت٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م) ، وأبو الربيع سليمان بن عيدون السريفي (ت ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م) ، وأبو عبد اللّٰه محمد بن عبد الرزاق الجزولي (ت٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م) .

(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٨ .

(٤) Kably (M) , *Société, pouvoir* , op. cit., p. 224 .

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٦ ـ ٧ .

بادعاء حصول الجوائح للتخلص من واجب الكراء. ونظراً لكثرة هذا الصنف من الخصومات، فقد حدد أهل القضاء والفتوى قوانين لتمييز الادعاء من الحقيقة، وفض المشاحنات بتدابير قابلة للرصد والقياس . فبالنسبة للأراضي الزراعية لا يتم إصدار الحكم بإسقاط الكراء أو عدمه إلا بعد تحديد المسؤوليات؛ على أن يكون مصدر الجائحة «من أمر السماء وأما فعل الناس فلا»[(١)]. بعد ذلك يحقق القاضي مع مدعي الجائحة ، وهو مكتري الأرض بشأن تقصيره في العمل أو عدمه على أساس التأكد من إدراكه «إبان الحرث»[(٢)] وهو «إبان الزريعة»[(٣)] أم لم يدركه عند غمر السيول للحقول، فإن حصل أن «استعذرت الأرض المكتراة في إبان الزريعة، وتمادى ذلك بها طول إبان الزريعة سقط الكراء بذلك عن المكتري ، فإن نضب الماء عنها في وقت يدرك المتكاري (كذا) زريعتها فلم يزرعها لزمه الكراء كله (...) وإن أمكنته الأرض من الزريعة فزرعها ثم ألحت الأمطار حتى قتل الماء الزريعة ولم يقلع المطر حتى ذهب إبان الزريعة سقط عنه الكراء. فإن أقلع الماء في وقت يدرك زريعتها فلم يزرعها لزمه الكراء على ما تقدم من التفسير في تأخر الزريعة»[(٤)].

وأحياناً يكون المزارع محقاً في قيامه بالجائحة ،غير أن عدم كفاية الأدلة تجعل من الصعب على القضاة البتّ في النزاع بين المتعاقدين. وفي هذه الحالات كانوا يستعينون بتقارير لمختصين من أهل الخبرة لإصدار الأحكام، فإن قال «أهل البصر إن بقاء الماء فيها المدة التي بقي ينقص من أجله المستغل في تلك الأرض فتسقط عنه من الكراء بقدر ذلك النقصان»[(٥)]. وتكمن أهمية هذا التدقيق في تحديد مصدر النزاع وأسبابه الطبيعية، لقطع دابره وإنصاف المتخاصمين. لكن مع ذلك يتجدد النزاع بتكرار السيول ، وتعوز المتعاقدين خبرة تقدير حدود القيام بالجائحة من غيره. ولهذا سُئل أحد القضاة «عن رجل اكترى من رجل آخر موضعاً فأتى السيل ودخل عليه وحمل منه نحو الثلث وتعطل من غلته كذلك والمكتري منه يطلب من المكري جملة كرائه»[(٦)].

---

(١) ابن العطار: **كتاب الوثائق والسجلات**، م س ، ص ٣٨٥؛ القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ٤٧٠.

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٥، ص ٢٣٧ .

(٣) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٥١ .

(٤) أبو الوليد الباجي: **فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام**، تح: الباتول بن علي، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، المحمدية، مطبعة فضالة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص ٤٧٤؛ المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢ .

(٥) **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٥١ .

(٦) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ .

هذا النزاع الذي شجر بين المتعاقدين بسبب الفيضان، قد انتقل إلى ساحة الفقهاء من باب الخلاف ، على الرغم من وحدة المقاييس المعتمدة أحياناً في تنزيل الأحكام وتوزيع المسؤوليات. وفي هذا الصدد لم يعر القاضي أبو عبد اللَّه بن علاق أي اهتمام للمؤثرات المناخية في حال انحباس السيول، وفي الوقت متسع يسمح بأن يدرك المكتري زرع بذوره[(١)]. وجعل حكم كارثة السيل في الأرض المكتراة سواء قبل الزراعة أو بعدها ، وخروج وقت الإبان أو بقائه ، فإنه يحط في كل هذه الأحوال على المكتري مصابته من الكراء[(٢)].

وعلى غرار استغراق الأراضي المكتراة بالسيول ، كانت القحوط التي تلم بها مدعاة للتوتر بين طرفي التعاقد في العدوتين، من خلال ادعاء حصول الضرر لمنع مالك الأرض من استيفاء واجب الكراء .

وبناء على ذلك نستشف من تعدد نوازل هذا الصنف من الخصومات وتفرع أغراضه «أن مكتري الأرض لا يحط عنه من كرائها شيء إذا هلكت الغلة بغير قحط»[(٣)]. ولذلك لم تكن جائحة القحط محط خلاف بين الفقهاء في حط الكراء من حيث المبدأ ، يفهم ذلك من خلال الإجابة الحصرية التي قدمها ابن سلمون في هذا الشأن بقوله: «والجائحة في الأرض المكتراة إنما هي من القحط المتوالي حتى ييبس الزرع»[(٤)]. أما صاحب **الوثائق** فقد فصل في المسألة أكثر بحسب ما عرض عليه من نزاع معقد بين المتعاقدين والشركاء فقال: «فإن أقحطت [الأرض] بعد إبان الزريعة حتى أذهب القحط زرعها إلا ما قدر له ولا بال لم يلزمه الكراء ، فإن رفع ما له بال وقد لزمه بحساب ذلك»[(٥)].

يعسر على الفقهاء في هذا النزاع فصله بدقة لإرضاء الأطراف المتنازعة، بناء على تداخل الأدلة بالادعاءات والمزاعم ، فكان الفيصل في ذلك استدعاء «أهل البصر الذين تقبل شهادتهم»[(٦)]. وهذا في حد ذاته يعكس محاولات بعض المتخاصمين الالتفاف

---

(١) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٥١ ؛ الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٥، ص٢٣٧ .

(٢) الونشريسي : **المعيار المعرب**، م س، ج ٥، ص ٢٣٦ .

(٣) **نفسه**، ص ٢٣٧ .

(٤) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام**، م س، ص ١٣١ ؛ المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين**، م س ، ص ٥٦٤ .

(٥) **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٥٢ .

(٦) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٣٣١ .

على القضايا من خلال الاستقواء على الخصم بشهود مشكوك في عدالتهم وتنقصهم الخبرة اللازمة في الموضوع. ولهذا أسقط القضاة عنهم صفة العدل والضبط، وردوا شهادتهم إلا في بعض الحالات الاستثنائية النادرة حيث تقرن شهادتهم باليمين، والعلة في ذلك أنهم حتى ولو كانوا «شهوداً من أهل المعرفة، ليسوا مرضيين في دينهم»[(١)].

أما إذا تأكد حصول الجائحة، فالقاضي يوجه أسئلة محددة لأهل البصر عما أسفرت عنه جهودهم، منها قوله: «كم التوسط فيما يصاب في هذه الأرض على حال كرمها ودناءتها على ما يعرف من السنين الماضية على مثل عمارة المتقبل فيها»[(٢)].

إن اعتماد معيار التوسط لتحديد مقدار ما أذهبته الجائحة، مقياس إجرائي تتضح أهميته أكثر من خلال المثال الذي ضربه ابن سلمون[(٣)]. ويكون بذلك معنى «التوسط حمل السنين بعضها على بعض»[(٤)].

يتضح مما سبق أن تحديد الضرر الذي تحدثه الجائحة، كان يقلل نسبياً من المشاحنات والخصومات وخاصة بالنسبة للقحوط والسيول الجارفة، التي يكون أثرها بيّناً. لكن قد يحصل أن تتعرض المحاصيل في الأراضي المؤجرة للجائحتين معاً، وفي هذا المضمار «سئل ابن رشد عن الزرع إذا أصابه الصر وهو رفيع، ثم أصابه القحط بعد ذلك هل يلزم الكراء للزارع؟ فأجاب إذا توالى القحط حتى علم أن الزرع لو سلم من الصر لأهلكه القحط فالكراء عنه ساقط»[(٥)].

٣ ـ الكوارث والنزاع بين المتعاقدين في أراضي الأحباس:

كان النزاع يشجر بصورة واضحة بين مؤجري أراضي الأوقاف، والناظر المكلف بجمع إيراداتها، من خلال ادعاء إتلاف الجوائح للمحاصيل والغلال، سعياً لإلغاء الكراء أو على الأقل إسقاط نسبة منه.

وبما أن ريع أراضي الأحباس كان موجهاً للعمل الاجتماعي والخيري، كان

---

(١) **نفسه**، ج ٨، ص ١٧٠.

(٢) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين**. م س. ص ٥٦٤.

(٣) قال: «بأن يقدر كم تعطي هذه الأرض على التوسط، فيقال ست حبات، فإن أصاب ثلاث حبات أدى نصف الكراء، واثنتين أدى الثلث. وقال بعضهم إن رفع ما بذر بلا زيادة فلا يلزمه شيء من ذلك». ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام**، م س، ص ١٣٢.

(٤) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين**، م س، ص٤٥٢.

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٨، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

الناظر حريصاً على عدم التفريط في عائدات الأوقاف. ومن ثم كان يدخل في منازعات معقدة مع المؤجرين، وفي هذا الصدد ورد في بعض النوازل الغرناطية من منتصف القرن ٨هـ/ ١٤م ما يؤكد هذا الحرص ، ذلك أنه حتى لو أثبت أهل البصر والمعرفة حصول الجائحة ، كان الناظر يلقي بالمسؤولية على تهاون المؤجر في خدمة الأرض ومباشرتها بالعمل. فقد سئل أبو سعيد بن لب (ت٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م) عن «قوم اكتروا أرضاً محبسة، فلما حل عليهم الكراء ادعوا أن الأرض أسرعت بالمطر في إبان الزراعة، فمنهم من رأى أن ذلك منعه من زراعة موضعه وذكر آخر أنه لم ينبت، وادعى آخر أنه نبت خفيفاً وغلبه الربيع وفسد جملة، وأثبتوا بأهل البصر أن ذلك بتوالي المطر في إبان الزراعة. وادعى أهل الأحباس أنه كان منهم تفريط في المعالجة»[١]. واضح إذن من خلال تقييم الجائحة الواردة في النص، التباين الصارخ في وجهات النظر بين الفرقاء، مما عمّق النزاع وظل كل طرف متشبث بموقفه. وفي هذه الأحوال كان القضاة يرجحون جانب نظار الأحباس الذين «كانوا متشددين بشأن مداخيل الأحباس ولا تنقصهم المبررات لرد مطالب المتقبلين بالحط من قيمة الكراء»[٢]. خصوصاً إذا كان التضارب صارخاً في ادعاءات المكترين كما هو الشأن في النازلة الآنف ذكرها .

وبالمثل تكشف إحدى النوازل عن حدة التوتر الذي حصل بسبب قحط عصف بمحصول زراعي بين شركاء في مزارعة، استأجروا من ناظر الأحباس أرضاً بيضاء «فلما كان زمن الصيف طلبهم الناظر بالكراء، فزعموا أن زرعهم أصابته جائحة القحط ففسدت بعض غلته، وأرادوا أن يُخرجوا للنظر في ذلك شهوداً من أهل المعرفة ليسوا مرضيين في دينهم»[٣]. فلم يقبل منهم الناظر ادعاءهم ، وطالبهم بالكراء حين عرضوا إخراج شهود مطعون في عدالتهم ،لكنهم «اتجهوا في ذلك بأن أهل البصر لا تشترط عدالتهم ، فقال لهم الناظر: جائحة الزرع بالقحط لايخرج إليها إلا في زمن الربيع عند احتياج الزرع إلى الماء وظهور الفساد فيه حينئذ من أجل العطش، وأما الآن بعد يبس الزرع، وحصد بعضه فلا يمكن أحد من ادعاء الجائحة أنها أصابته في زمن الربيع»[٤].

إن الخلاف الصارخ بين الناظر والمزارعين/ المؤجرين استدعى تدخل القضاء بما ينصف قضيتهما ، وبناء على تفحص أدلة المتعاقدين أجاب أحد الفقهاء أن «الكراء

(١) **نفسه**، ج ٨، ص ٣٧٠ .
(٢) فتحة محمد: **النوازل الفقهية والمجتمع** ، م س ، ص ٢٨٧ .
(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٣٣٠، ج ٨، ص١٧٠ .
(٤) **نفسه** .

لازم للمكتري»[1]، إلا إذا استطاع المزارعون أن يثبتوا العكس شريطة «أن يشهد عدلان من أهل المعرفة أن سبب نقصان الغلة عن القدر الوسط المعتاد قلة المطر. فإذا ثبت ذلك بما لا مدفع فيه للناظر سقط عن المكتري بقدر ما نقص، ولا يلتفت إلى شهادة غير العدول مع وجود العدول»[2].

كما ذكَّر القاضي بضعف حجة الناظر، عندما حدد وقت خروج لجنة الخبرة والمعاينة حصراً في فصل الربيع فقال: «وأما ما أشرتم إليه في الوثائق المجموعة، وقلتم أن الجائحة لا تثبت إلا في زمن الربيع . وأما الآن [الصيف] فلا يمكن ادعاء الجائحة فلا يعول عليه، بل ينظر إلى ذلك في أي وقت تحصل معرفة ما حط من الوسط المعتاد . وإذا تقرر ذلك فينظر إلى ما حصل من الصابة بعد الدرس، فإن كان أقل من الوسط فيحط عنه بقدر ما نقص»[3].

يستفاد مما سبق أنه إذا كانت حجج المؤجر ناقصة، أو غير كافية فالقاضي لا يتردد في الحكم لصالح الناظر الذي يحتاط في العادة على مداخيل الأصول الموقوفة. غير أن هذا لا يعني أن الصواب دائماً يكون حليفه، وخير دليل على ذلك اعتراض القاضي على بعض الأدلة التي ساقها الناظر كما بينا أعلاه .

وبناء على ذلك نستشف بعض مظاهر عدالة القضاء في المغرب والأندلس، وإن كان قضاة الأندلس غالباً ما يخففون من خسائر مؤجري أراضي الأحباس، تأليفاً لهم على إعادة كرائها، ولاسيما منهم قضاة قرطبة الذين اشتهروا بالتخفيف على متقبلي أراضي الأوقاف زمن الجوائح على وجه الاستيلاف إلى عام آخر يكون فيه الإنتاج وفيراً[4].

ثانياً: الصراع بين المزارعين والرحويين

إن كوارث الجفاف والسيول كانت تؤثر بنسب متفاوتة على العلاقة بين المزارعين والرحويين، فإذا كانت ندرة المياه تعرض الزراعات المسقية إلى الضياع، فإن نقصان منسوب المياه الجارية في فترات الجفاف من شأنه تعطيل عمل الأرحاء من دون أن يلحق الضرر بها، وإن كان الضرر ينتقل إلى العاملين بها فيحالون على البطالة[5].

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٣٣١، ج ٨، ص ١٧١ .

(٢) **نفسه** .

(٣) **نفسه** .

(٤) **نفسه**، ج ٧، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٩ .

(٥) **نفسه**، ج ٨، ص ٣٨٩ .

بناءً على ذلك نتساءل عن الحجج التي ساقها كل منهما لتبرير النزاع، والظفر بأحقية استغلال المياه في الظروف الصعبة، على أنه إذا اختلفت الأدلة «نظر إلى أعدل البينتين»[(١)]. وفي مثل هذه النزاعات كان عامل السبق الزمني أحياناً حجة لأصحاب الأرحاء، في استغلال المياه قبل أصحاب الجنات. بينما كان هذا المعيار سارياً مفعوله بين أصحاب الأرحاء المقامة على مجرى نهري واحد[(٢)]. لكن بالنظر إلى المجال الذي تحتله الزراعة في المغرب والأندلس، يبدو «أن الزراعة المسقية كانت أكثر اتساعاً وأقدم استغلالاً للمياه من المطاحن التي يتوقف نشاطها على المحاصيل الزراعية»[(٣)].

ومن خلال النقاش الذي دار بين الفقهاء بشأن نوازل النزاع على أقدمية استغلال المياه بين المزارعين والرحويين، يظهر أن اللجوء إلى إثبات الأقدمية زمن قلة الماء يبرر إلى حد ما حق تملُّكه وحيازته[(٤)]. ورغم وجاهة هذه القرينة فإنها لم تكن كافية لإنهاء المشاحنات من خلال تفويت استغلال المياه إلى طرف معين. ولهذا كان الرحل والمسافرون يتسابقون في المفازات القاحلة، لبسط اليد على ما يصادفون فيها من آبار أو عيون لينالوا مزايا الأسبقية في استغلال المياه دون غيرهم. إلا أن ذلك لم يعد حجة مقبولة من وجهة نظر العلماء لإعطاء الأولوية في استغلاله، وهذا في حد ذاته نقلة نوعية في تناول الفقهاء للنزاع حول الماء، من خلال استحضار الضرر الذي يلحق الضعفاء والعجزة، الذين تهدر حقوقهم في حال سيطرة الأقوياء على موارد المياه[(٥)]. أما إذا اختلطت الأمور وتعقد النزاع، فالعلماء يستعينون في فحص المسألة بتقرير يرفعه

---

(١) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام**، م س، ص ٩٩.

(٢) **فتاوى ابن رشد**، م س، س ٢، ص ١١٦٧ ـ ١١٦٨؛ الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٨، ص ٣٨٠.

(٣) Miquel Barcelo «L'archéologie hydraulique en question», in *Revue Archéologie Islamique*, édition Maisonneuve et la rose,Paris, 1995, N° 5 , p. 213 .

(٤) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام**، م س، ص ١١٣ ـ ١١٦؛ **فتاوى ابن رشد**، م س، س ٢، ص ١١٦٨؛ الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٨، ص ٣٩٠.

(٥) وفي هذا الصدد سئل أحد العلماء (أبو عبد الله بن محسون بن أيوب المزجلدي) «عن مسافرين سافروا فسبق أحدهم إلى الماء فيأخذ بئراً، والآبار يتسابق الناس إليها، هل تكون البئر لمن سبق إليها دون عامة الناس (...) فأجاب: لم يقصد من هيأ هذه المصانع (كذا) إلا رفق من يضعف عن البحث، فكيف يسارع إليها أهل الطاقة فيستبدون ويتركون ضعفاء الناس إلى البحث هذا مما لا يجب (...) فوجه الصواب أن لا تمس حتى يصل الناس فيتساوون في مائها بشرب أنفسهم». الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٧، ص ٣٣.

أهل البصر والمعرفة بشأن تقدير الضرر[١].

وإذا تأكدت أحقية أصحاب الأرحاء في استغلال مياه نهر معين ، فإن ذلك لا يُطبَّق على المزارعين حتى وإن ثبت أنهم «أنشأوا جناتهم بعد إنشاء أهل الأرحاء لأرحائهم»[٢]، أو كان «سقي الجنات من الماء الذي تدور به الأرحاء»[٣]. في حين يسري القرار على أصحاب الأرحاء المحدثة بمنعهم ، ومنح حق الاستفادة من المياه لأصحاب الأرحاء القديمة. يبدو ذلك واضحاً في معارضة العلماء[٤] «إحداث رحى على نهر فوق رحى قديمة تضر بها في نقصان طحن أو كثرة مؤونة أو غير ذلك ضرراً بيّناً».

أما إذا ثبت أحقية أصحاب الأرحاء في الماء دون أصحاب الجنات، فإن الفقهاء يجمدون سريان مفعول هذا القرار معتبرين مقياس المفاسد والمصالح التي تترتب عن تطبيقه، معلنين العمل في ذلك بقاعدة تقديم ما وقته مضيق على ما وقته موسع، اعتباراً لأثر الجفاف في نقصان منسوب المياه. بناء على ذلك رأوا أن «أصحاب الجنات أحق بسقي جناتهم من أصحاب الأرحي (...) لأن الثمرات إن لم تسق في وقت سقيها هلكت، والأرحي لا تهلك بقطع الماء عنها، وإنما تنقطع المنفعة في ذلك الوقت بها»[٥]. والراجح أن هذه الفتاوى كانت تهم الأرحاء الثابتة، التي يصعب نقلها بخلاف أرحاء طاحنة تنقل من موضع إلى آخر وخاصة التي تطحن بالريح[٦]. ومع كل هذه المقاصد والاعتبارات لم يكن أصحاب الأرحاء ينضبطون للفتاوى والأحكام الشرعية، التي تبقى في نظرهم مطبوعة بالإخبار والإعلام من دون إلزام[٧]. ومما يزكي هذا النزوع أن قال أصحاب الأرحي لأصحاب الجنات بعد أن بسطوا نفوذهم على الماء:

---

(١) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام**، م س، ص ٩٩ ـ ١٠٦ ـ ١٠٧؛ ابن رشد: **فتاوى ابن رشد**، م س، س٢، ص ١١٦٨.

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٣٨٩ .

(٣) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ٤١ ـ ١١٧ ـ ١٢١ .

(٤) **نفسه** ، ص ٦٧ ؛ **فتاوى ابن رشد** ، م س ، س ٢، ص ١١٦٧ ـ ١١٦٨؛ ابن فرحون: **تبصرة الحكام** ، م س، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٩؛ القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١١٣ ـ ١٢١.

(٦) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٣٩٢ .

(٧) وهذا ما ذهب إليه عمر الجيدي مؤكداً أن الفتاوى عبارة عن إخبار بحكم شرعي من غير إلزام . **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي** ، الدار البيضاء، ١٩٨٧، منشورات عكاظ ، مطبعة النجاح الجديدة ، ص ٩٤ .

«الماء في أيدينا قد حزنا به منافعنا وفي ملكنا حتى تثبتوا ما تدعون»[١]. ساعدهم على ذلك غياب سلطة فاعلة، تحمل المتنازعين على الالتزام بالقوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية، زمن الكوارث الملازمة لضعفها وتدهورها، وهو ما فطن إليه أحد الدارسين[٢] بقوله: «إن كثرة الخصامات حول الماء أو حول شيء آخر تدل على ضعف السلطة الزمنية». ولهذا تورد النصوص تطاول أصحاب الأرحاء على أصحاب المزارع، حيث قطعوا عنهم الماء وهم في حاجة ماسة إليه[٣]، مما سبب ضرراً لأصحاب الجنات الذين طالما أدلوا بشهادات تثبت «أنهم كانوا يسقون من الماء المذكور قبل إنشاء الأرحي وبعدها»[٤].

إن التخفيف من حدة الخصومات، كان يتم إلى جانب سلطة الفتوى، بتدخل بعض الأعراف القبلية في توزيع المياه ، الشيء الذي لم يعارضه الفقهاء، بسبب مقاصدها في حصول توافق اجتماعي يتجه نحو التضامن أكثر منه نحو النزاع. ولهذا درجوا على استحضار الأعراف والعادات المستحكمة بين القبائل والجماعات وإعطائها حجمها الاعتباري في فض التوترات[٥].

وهكذا تعايشت الأعراف والعادات مع فلسفة الأحكام الشرعية ، بل إن الفقهاء أقروا بدورها في تسهيل تنزيل الأحكام وتراضي المتخاصمين بها. من ذلك ما أورده الونشريسي عن إنهاء نزاع بين قوم حول استغلال ماء عين مشتركة . فكان منهم «من حظه نهاراً ، ومنهم من حظه ليلاً، ومنهم من حظه غدوة إلى الزوال، ومنهم من حظه

(١) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٢) مزين محمد: «التاريخ المغربي ومشكل المصادر» ، **م س** ، ص ١١٨.

(٣) ومن جملة النوازل التي ترددت بهذا الشأن أن «جماعة من أصحاب جنات خاصموا رجلاً من أهل الأرحي في قطعه الماء على جناتهم وهم محتاجون إلى السقي والانتفاع بالماء المذكور ، فزعم صاحب الأرحي أن لا حق لهم فيه ، وأن رحاه سبقت إلى حوز الماء المذكور وعليه بناها وطحنت به عدة سنين كثيرة». القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١١٦ ؛ **فتاوى ابن رشد** ، م س ، ج ٣، ص ١٢٨٧ ؛ الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦ ـ ٣٨٩ .

(٤) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ،م س ، ص ١١٦ ؛ **فتاوى ابن رشد** ، م س ، ج ٣، ص ١٢٨٧ .

(٥) دعا ابن سلمون أصحاب الجنات واصحاب الرحي إلى تجنب إلحاق الضرر بعضهم ببعض واحترام «ما جرى به العرف والعادة» . **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ٨٨ . كما أكد أحد الفقهاء في نزاع شجر بين الأعالي والأسفلين «عدم مخالفة العادة القديمة» في توزيع مياه النهر بينهما . الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ١٠، ص ٢٧٥ .

من الزوال إلى العصر»[1]. وهذا ما أدام التوافق بينهم زهاء نصف قرن من الزمن .

وحتى وإن سلمنا بما ادعاه البعض من أن هذه الأعراف المنظمة لتقسيم الماء على الحظوظ، ترجع جذورها إلى مرحلة ما قبل اعتناق المغاربة للإسلام[2] . فإن استمرارها جنباً إلى جنب الأحكام لا يتعارض مع فلسفة الدين الإسلامي، الذي تستوعب قيمه كل إرث إنساني، وتتعايش معه دون رفض أو إقصاء، لا سيما إذا لم تتعارض مع ثوابته.

لكن قد تعصف الكوارث من جديد بالاتفاق المبرم شرعياً، كان أو عرفياً بشأن تقسيم المياه بين أصحاب الأرحاء وأصحاب الجنات. ومع ذلك فإن المتنازعين كانوا يلجأون إلى القضاة والفقهاء لاستصدار الحكم في منزعاتهم. وفي هذا الصدد عرضت نازلة في مثل هذا النزاع على الفقيه الموسوعي ابن رشد الجد، ونظراً لأهميتها في مناقشة جوانب مهمة من التوترات التي يتسبب فيها القحط نوردها بصيغتها في الهامش حتى تتضح الصورة أكثر[3].

رغم المحاولات الاجتهادية التي كشف عنها العقل الفقهي، من خلال التراكم

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٥، ص ١١١ ـ ١١٢ .

(٢) Bouderbala (N) et Pascon (P) «Le droit et le fait dans la société composite: essai d'introduction au système juridique marocain» , *B.E.S.M*, T. 32 ; Nº 117 - 1972 , pp. 1 - 77 .

(٣) «جوابك الفقيه الأجل في قرية بها أرحي وجنات (...) وفيها ماء عليه تطحن الأرحي ومنه تسقي الجنات والتشاجر بين الفريقين قديم [منذ نحو عشرين سنة] ، ثم إن بعض القضاة منذ سنين أمرهم بالاتفاق على أمر معلوم ، فتشاهدوا على الرضا (كذا) بأيام معلومة من شهور معلومة يختص بها أصحاب الجنات فيها عدا تلك الأيام المحدودة ، وتمادوا على ذلك سنين ، فانقطع تشاجرهم ، ثم بعد ذلك قام بعضهم عند قحط بعض السنين وقلة أمطارها يثبت الخوف على ثمار جنته إن تمادى إلى الوقت المحدود على العادة المستمرة وري الثمر بالمطر في بقية السنة، واحتج عليه الآخر بما تضمنه عقد الصلح من الشهادة على نفسه مع أصحابه أنه لا حق له في الماء في غير تلك المدة المحدودة . ما ترى في ذلك ، وكيف إن قام من لم يحضر هذا الصلح ولا انعقد عليه من أصحاب الجنات ؟(...) الجواب: إن كان الماء غير متملك فمن حق أصحاب الجنات أن يبدأوا بالسقي على أصحاب الأرحي ، فالصلح الواقع فيه إنما هو رضى من أصحاب الجنات بتركه [من] بعض حقوقهم من السقي فيلزمهم اليمين إنهم إنما رضوا بما أشهدوا به على أنفسهم من ذلك ما لم ينتقص الماء عما هو عليه انتقاصاً يضرهم فيما يحتاجون إليه من سقي جناتهم ، فإن حلفوا على ذلك بقوا على حقهم في التبرية على أصحاب الأرحي، وإن نكلوا عن اليمين لزمهم ما أشهدوا به على أنفسهم في عقد الصلح ، ومن لم يحضر منهم فهو على حقه في السقي دون يمين يلزمه». القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤؛ **فتاوى ابن رشد** ، م س ، س ٢، ص ١٠٨٨ ـ ١٠٨٩ .

القانوني الذي واجه به الفقهاء نوازل الجوائح مصدر النزاع بين الأعالي والأسفلين، وبين المزارعين والرحويين، لم تفلح معظمها في وضع حد لبعض النزاعات المعقدة إلا باعتماد الأعراف الراسخة التي لا تتعارض مع فلسفة الأحكام التشريعية .

١ ـ سلوك التنازع في الأراضي المأمونة وغير المأمونة

إن النزاعات المتكررة بسبب الجوائح في المغرب والأندلس في حقبة الدراسة، قد فرضت على الفقهاء اجتهادات ملائمة لمستجدات الواقع، من خلال إصدار شروط لكراء الأراضي السقوية والبورية، رغبة في التخفيف من حدة الخصومات بين المتعاقدين سواء بالإيجار أو بالمغارسة[١] أو بالمزارعة أو بالمساقاة[٢].

إن التمييز بين هذين الصنفين جاء انعكاساً لحدة المنازعات التي كانت تشجر عادة بين الناس بسبب التأثير المتفاوت للجوائح ، سعى العلماء من خلال ذلك إلى توضيح ما يلزم كل صنف من الأراضي في العقود المبرمة بين المتعاقدين بناء على الاضطرابات المناخية التي فرضت نفسها في الفتاوى فصنفوها إلى «قسمين مأمون الري فيها وغير مأمون»[٣].

أ ـ الكوارث وسلوك التنازع في الأراضي المأمونة:

إن الأرض «المأمون الري فيها هي التي تسقى بمياه الأنهار والعيون والآبار الغزيرة التي يكفي ماؤها لسقي أرضها في كل أوان»[٤] ، على أساس «أن لا ينقطع فيها عرف»[٥]. هذه الشروط لا تتوافر في المغرب والأندلس إلا في نقاط محدودة، ومحصورة في الأراضي الواقعة على ضفاف الأنهار المنتظمة الجريان والتساقطات، وقرب نقط العيون والآبار، وهي مناطق محدودة مقارنة مع السمة الغالبة على الأراضي البورية بالعدوتين، وهي التي صنفتها كتب العقود والنوازل في «القسم الثاني غير

---

(١) «سُئل ابن الحاج عمن غارس رجلاً إلى الإطعام مغارسة صحيحة ، فإذا بلغته كان بينهما بنصفين يقتسمانه ، فلما بلغ ذلك احترق فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها لقوله يقتسمانه . فأجاب: لا مقال له وله نصف الأرض لأنهما قد بلغا لغاية المغارسة». الونشريسي: **المعيار**، م س، ج٨، ص ١٧٧ .

(٢) ابن عاصم الغرناطي: **جنة الرضى في التسليم بما قدر اللّه وقضى** ، م خ ح، الرباط رقم ٢٦٤٨، ورقة ١٢١ ب .

(٣) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ١٣٠ .

(٤) **نفسه** .

(٥) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٤٦ .

المأمون(...) وهي التي تروى فتزرع ثم لا يتم زرعها إلا بأن يعاودها المطر ونحو ذلك»[١].

فالأراضي المأمونة أجازوا كراءها باشتراط النقد ما دامت مأمونة من الجوائح، ومن ثم فهامش النزاع بشأنها ضعيف[٢]. ولهذا السبب أباحوا كراءها لمدة لا تتعدى في الحد الأدنى عاماً واحداً[٣]. وتتراوح في المتوسط بين ثلاثة وعشرة أعوام[٤]. ومع ذلك «يكره الطول فيها لما يخشى من ذهاب الماء وبغوره (كذا) وإن كان إلى الأمن أقرب»[٥]. في حين لم يتجاوز كراؤها في الحد الأقصى عشرين عاماً[٦]. تعكس هذه المدد الزمنية رغبة السلطة من خلال الفقهاء، توجيه عناية المؤجرين إلى الاستثمار في الأراضي السقوية بالعدوتين لقلة هامش الجوائح فيها، وانعدام الخصومات المعقدة بين المتعاقدين في الغالب .

ب ـ الكوارث وسلوك الصراع في الأراضي غير المأمونة:

تعد الأراضي البورية غير المأمونة الأكثر انتشاراً في مجال المغرب والأندلس، وفيها أقوال متباينة استحضر فيها العلماء ما يترتب عن كرائها من مشاهد توتر دائم ، بسبب قساوة مناخها . فابن رشد نهى المزارع عن كراء هذا الصنف «لما في ذلك من الضرر، لأنه ممكن أن يصيب الزرع جائحة من نار أو قحط أو غرق فيكون قد لزمه كراؤها من غير أن ينتفع من ذلك بشيء»[٧]. معنى ذلك أن احتمالات تصاعد موجات النزاع بشأنها قوية بين المتعاقدين، ولذلك أحاطوا كراء هذا الصنف بجملة من القيود والشروط أهمها: تقليص مدة الكراء في الحد الأدنى إلى «عام واحد عند ترقب الغيث وإمكان الحرث لا قبل ذلك»[٨]. وإمعاناً في الاحتياط مما قد يلحق هذا الصنف من جوائح ، وما يترتب عليه من خصومات لم يجز بعض الفقهاء الأندلسيين كراءها

(١) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ١٣١ .
(٢) الباجي: **فصول الأحكام** ،م س ، ص ٣٩١؛ **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧ ـ ٤٤٩؛ **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ١٣٠.
(٣) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٩.
(٤) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ١٣٠ .
(٥) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٤٩ .
(٦) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ١٣٠ .
(٧) ابن رشد الحفيد: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** ، م س ، ج ٢، ص٢٢٥ .
(٨) الباجي: **فصول الأحكام** ، م س، ص ٣٩١؛ المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين**، م س، ص٤٤٧؛ **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ١٣١.

«بالنقد حتى تروى رياً مأموناً متوالياً مبلغاً للزرع أو لأكثره مع الرجاء لمطر غيره»[1]. أما إن «أقحطت بعد ذلك فلم يأتيها من المطر ما يتم به الزرع فلا كراء على المكتري»[2].

يبدو من خلال هذه الاحتياطات أن الحس التضامني كان حاضراً في أجوبة الفقهاء، سعياً لتقليص هامش النزاع في استغلال الأراضي البورية. ولهذه الغاية لم تتجاوز أقصى مدة إبرام عقود الإيجار بين المتعاقدين في هذا الصنف نصف المدة القصوى في كراء الأراضي المأمونة المحددة في عشر سنوات[3].

هذا الصنف الأخير ينطبق على الوضع المناخي للمغرب والأندلس في حقبة الدراسة، وهو ما تعضده كثرة المنازعات المحفوظة في كتب النوازل، وخير مثال عن الصنف غير المأمون تتجلى في أراضي الأندلس، التي طالما حذر الفقهاء منها بدليل قولهم: «إنا قد رأينا أرض الأندلس قد حالت حالها في ريها بالمطر فصارت غير مأمونة لاحتباس المطر عنها عاماً بعد عام وحالاً بعد حال»[4]. ونتيجة لذلك ترسخ لدى موثقي الرسوم والعقود أن «الأندلس غير مأمونة لتردد القحوط فيها»[5]. تأسيساً على ذلك نتحفظ عما ذهب إليه أحد المؤرخين من أن الأندلس «اختصت بالريع وغدق السقيا وكثرة المياه وصحة الهواء»[6]. ومن ثم لا يخرج هذا الوصف عن المفاخرة بالبلدان التي تعكسها المعارضات الأدبية. وتبقى لغة المشاحنات النبرة المترددة بشأن هذا الصنف في كتب النوازل، التي تعكس العلاقات الاجتماعية المتوترة إبان الاضطرابات المناخية الصعبة .

٢ ـ الكوارث وعلاقات النزاع في الأرحاء المكتراة:

امتد النزاع ليشمل المتعاقدين في الأرحاء المائية المتأثرة بمواسم الجفاف والسيول، وعلى غرار تقسيم الأراضي الزراعية تم استحضار البعد المناخي في تمييز

---

(١) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٤٧.

(٢) الباجي: **فصول الأحكام** ، م س ، ص ٣٩١.

(٣) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين**، م س، ص ٤٤٦؛ ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام**، م س ، ص ١٣١.

(٤) **نفسه** ، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٨؛ **نفسه** ، ص ١٣١.

(٥) ابن مغيث الطليطلي: **المقنع** ، م س ، ص ٢٣٥ ؛ الجزيري: **المقصد المحمود في تلخيص العقود**، م خ ع، الرباط ، رقم: (ق٥٩٢)، ورقة ٩٢ ب .

(٦) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ١، ص ١٢٦ .

الأرحاء بين «مأمونة فلا بأس باكترائها المدة الطويلة»[1]. على أساس أن تكون من «التي لا ينقطع ماؤها ولا ينخرق سدها (...) كالأرحاء المتخذة على الأنهار الجارية من العيون التي لا يطرقها السيل»[2]. وبالتالي تكون حالات النزاع في هذا الصنف من الإيجار ضعيفة .

أما بالنسبة للأرحاء الموسمية، فقد أحاط العلماء استغلالها بجملة من القيود شبيهة إلى حد ما بشروط استغلال الأراضي غير المأمونة. ولهذا كانت معروفة بأسماء المواسم التي تُشَغل فيها «وأما الأرحاء الشتوية التي لا تطحن إلا في بعض العام لانقطاع مائها، فإن ذلك لا يجوز كراؤها إلا بعد انصباب الماء إليها واستقامة طحينها، ثم تكرى إلى الوقت الذي يعلم أن ماءها لا ينقطع عنها إليه ولا يتبدل عن حالها»[3]. أما إن توقف عنها الماء ثم عاد إليها في داخل المدة المؤجرة لزم مكتريها ما بقي من القبالة بقدر المدة التي عاد الماء إليها[4].

٣ ـ الكوارث الطبيعية وعلاقات الصراع في باقي المرافق الأخرى:

باستثناء كوارث القحط والسيول التي اعترف بها العلماء، وصاغوا على أساسها قواعد قانونية لفض الخصومات، فإن التوتر شمل أصنافاً أخرى من الجوائح، ألغاها الفقهاء من دائرة ما يوجب الحط من الكراء ، وإن اعترفوا ضمنياً بأنها تعد من أصناف الجوائح ، من ذلك «إن أصاب الزرع جليد أو برد أو صر أو اضطجاع أو جراد لم يسقط لذلك من الكراء عن المتكاري شيء»[5]. والمعنى أن «ما أصاب الزرع من ذلك فمصيبته من ربه»[6]. وعلى هذا الأساس لا يستفيد من التخفيف من سومة الإيجار ويكون «الكراء لازم له»[7].

---

(١) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٦٣ .

(٢) ابن عاصم: **جنة الرضى في التسليم بما قدر الله وقضى،** م س، ورقة ١٢٠ ب .

(٣) ومن وجوه الحيل التي لجأ إليها أهل الأندلس أن «أقدم بعض الموثقين على عقد الكراء في الأرحاء بقنوات فارغة تحيلاً لإسقاط القيام بجائحة نقصان الماء أو زيادته ، وهو من الباطل الذي لا شك فيه» . المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٦٣ .

(٤) **نفسه،** ص ٤٢٨ .

(٥) ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام،** م س، ص ١٣٢؛ المراكشي :**وثائق المرابطين والموحدين،** م س ، ص ٤٥٢.

(٦) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٥٦٤ .

(٧) إلا «إذا أذهبته الجائحة بالكلية». ابن سلمون: **العقد المنظم للحكام** ، م س ، ص ١٣٢.

على الرغم من الدمار الذي يلحقه الجراد بالمحاصيل والغلات، فقد كان سبباً لخصومات معقدة بين المتعاقدين، سيما وأن الخلاف حوله لم يكن محسوماً بين المدارس الفقهية ، بحيث تباينت الفتاوى بشأنه بين من اعتبره موجباً لإسقاط الكراء ، وبين من رآه غير موجب[1]. إلى جانب ذلك استعر النزاع بين الشركاء والمتعاقدين بالإيجار حول فدادين الكتان التي اجتاحها الفراش وخربها. ولم يقبل الفقهاء عدها ضمن الجوائح إلا بتحقيق شروط الإثبات التي أقل ما يقال عنها أنها تعجيزية؛ كتلك التي طالب بها أبو سعيد بن لب (ت٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م) مدعي جائحة الفراش، وإلا فهو مطلوب بأداء ما التزم به من الكراء[2].

وعندما تغور العيون والآبار في فترات القحط والصيف سواء منها الموجهة للشرب أو النظافة، يترتب على ذلك أحكام لفض النزاع خاصة في المنازل أو الحمامات التي يقع فيها الكساد بسبب قلة الماء وندرته، ولهذا «إذا غار ماء بئر الدار أو ماء بئر سانية الحمام (...) تسقط عن المتقبل من القبالة ما يقع منها على الشهور التي ذهب فيها الماء على قدر نفاق الشهور وكسادها (...) ، فإن رجع الماء في بقية مدة الكراء أو الحمام لزم المتقبل ما بقي من مدة القبالة»[3]. أما «إذا قل الواردون من البلاد لسكنى الفنادق المكتراة المتخذة للنزول فيها (...)، أو قل الواردون للطحن في الأرحي المكتراة لجهد أصاب ذلك المكان (...) كان ذلك عيباً فيما اكتراه المكتري فيكون مخيَّراً بين أن يتمسك بكرائه أو يرده» على حد قول ابن رشد[4]. بمعنى أن هذا الكساد لا يدخل في عداد الجوائح وإن كان معدوداً من مضاعفاتها غير المباشرة. وحتى إذا عصف السيل بالرحى وثبت أن القمح كان فيها ولم يستطع الطحان تخليصه فلا ضمان عليه[5]. في حين اعتبر الفقهاء ما يعطل عمل فرن الخبز جوائح، بحيث قد

---

(١) الونشريسي : **المعيار المعرب**، م س، ج ٨، ص ٣٦٩؛ المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين**، م س ، ص ٤٥٢ ـ ٥٦٤.

(٢) من بين الشروط التعجيزية التي طالب بها ابن لب: «إذا شهد شهود عند القاضي بأن ذلك الفراش الذي أكل الكتان كان كامناً في جوف الأرض ، وأنه يسوخ فيها كما يسوخ الجراد ، وأنه من عيب الأرض ، فإن ثبت هذا بشهادة سقط الكراء». الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٥، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ **نفسه** ج ٨ ، ص ٣٦٩ .

(٣) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٤٣٠؛ الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٥، ص ٢٠٥ ؛ **نفسه**، ج ٧، ص ٤٤٩ .

(٤) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٢٨٨ .

(٥) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٥٩٢ .

تؤدي سيول أو «غلاء وجوع في هروب الناس عنه (...) فقلَّ فيه الطبخ فذلك جائحة يحط [منها] الكراء بقدر ذلك»[1].

أدت الكوارث الطبيعية إلى تعطيل بعض التجهيزات المشتركة، مما ولَّد نزاعاً بين الراغبين في الإصلاح والممتنعين عنه، وهو نزاع يعكس تفاوت حدود الانتفاع بين أعضاء الجماعة من التجهيزات المعطلة. ذلك أن السيول كانت تجرف السواقي وتحطم الأسوار وتهدم القناطر والأرحاء. وفي كل الأحوال نادراً ما كان يحصل التراضي بين المتنازعين، فيحاول البعض إلزام البعض الآخر بالترميم والبناء، الشيء الذي عارضه الفقهاء مقررين أن «النفقة في ذلك على قدر الانتفاع، يحدد ذلك أهل المعرفة. والأصلح أن يجتمعوا ويتسامحوا ويتركوا التشاحح ويتحاللوا»[2]. وإن كان الحكم الشرعي واضحاً في هذه النازلة، إلا أن الفقهاء فضلوا جانب التوافق والتكافل الطوعي وتجنب الإكراه والإلزام، لأن من شأن ذلك أن يتطور إلى عصيان، أو ثورة يصعب درء مفاسدها ومضاعفاتها السلبية. مثلما حصل في إشبيلية حين أتى سيل على جهة من سورها، ففرض أبو بكر بن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م)على سكانها دفع جلود أضحياتهم فأحضروها كارهين ، ثم اجتمعت العامة العمياء وثارت عليه ونهبوا داره[3].

كما حصلت نزاعات بين الصناع وزبنائهم بسبب الحرائق التي اشتعلت في حوانيتهم، فادعى الصناع ضياع ما بأيديهم من أمتعة الناس. فكان الفصل في هذا النوع من الخصومات يبنى على العرف والعادة، بحيث إذا كانت عادة الصناع أنهم لا ينقلون شيئاً عن حوانيتهم، فالراجح تصديقهم بعد التأكد من الاحتراق . وبهذا أفتى الفقيه محمد بن عبد الملك بن أيمن بقوله: «فأرى أن يصدق فيها من عرف احتراق حانوته، وبذلك أفتيت في طرطوشة عند احتراق أسواقها وكثرة الخصومة في ذلك»[4]. وفي نازلة مماثلة في قرطبة أفتى فيها الفقيه ابن أيمن كذلك بما سبق، ثم أضاف أن يحلف الصناع أن أمتعة المطالبين لهم كانت في حوانيتهم، وأنها احترقت ويبرؤون من الضمان[5].

---

(١) ابن مغيث الطليطلي: **المقنع في علم الشروط** ، م س ، ص ١٥٥ .
(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٩، ص ٦٨.
(٣) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٢، ص ٢٧ .
(٤) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .
(٥) المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين** ، م س ، ص ٥٩٢ .

من حصيلة ما سبق نسجل أن كتب الفقه والنوازل والحسبة تزخر بمادة تاريخية مهمة تهم معظم الحالات التي تكون فيها الكوارث والجوائح سبباً في إثارة الخصومات بين الشركاء والمتعاقدين ، سواء تعلق الأمر بمنازعات الإيجار، أو أنواع الشركة في البوادي، أو المعاملات في المرافق الاقتصادية والدينية ، فضلاً عن النزاع بشأن صيانة وترميم ما أتلفته الكوارث المختلفة بالمغرب والأندلس خلال الحقبة مدار الدراسة .

ثالثاً: الخصومات بين سكان المدن والضواحي

يعدّ الجفاف من بين الكوارث الطبيعية التي أثرت في شبكة العلاقات الاجتماعية، سواء بين المزارعين والرحويين أنفسهم، أو بين بعضهم البعض من جهة، وبين أهالي سافلة المجاري وعاليتها من جهة أخرى، حيث طبعتها بالتوتر والنزاع المتجدد. على أن مظاهر هذا الصراع امتدت إلى الحواضر، التي كانت تستفيد من مشاريع جر المياه من المنابع والموارد المتمركزة في أحوازها وضواحيها السهلية منها والجبلية(١). الشيء الذي أدخل أهل الحضر في المغرب والأندلس على خط التوتر الدوري الذي شهدته ضواحيها وبعض أحيائها. كما هو الشأن في الصراع الذي شجر بين سكان ثلاثة أحياء في تازة، ذلك أن أهالي أحد الزقاقين في المدينة تضرر من قلة الماء بعد نضوب العين بسبب الجفاف، وأسلموا خدمتها من حين الوباء إلى الآن(٢)، ثم جروا من زقاقين قريبين ساقية «فتضرر أهل الزقاقين بما أخذ لهم هؤلاء من الماء، فإن الماء في فصل الصائفتين يقل وتقع عليه المشاحنة والمضاربة»(٣).

هذا النزاع لم ينحصر داخل أسوار مدينة تازة بل امتد إلى ضاحيتها في القرن ٨هـ/ ١٤م، وذلك بخصوص نهر صغير كان ينحدر من الأطلس ويتجه صوب المدينة مخترقاً جامعها الكبير، وكلما تجدد ذلك غيَّر الجبليون «مجراه عندما يختصمون مع سكان المدينة، ويصرفونه إلى مكان آخر فتتأذى المدينة كثيراً، إذ لا يمكن حينئذ طحن الحبوب ولا الحصول على ماء صالح للشرب (...) ثم يرد الجبليون الماء إلى المدينة عندما يعود السلام»(٤). الملاحظ من خلال النص الصريح الذي لا يحتاج إلى تأويل أن

---

(١) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٣٨ ؛ لوتورنو روجيه: **فاس في عصر بني مرين**، تر، نيقولا زيادة ، بيروت ـ نيويورك ، ١٩٦٧، مكتبة لبنان ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ص ٣٧ .

(٢) الراجح أن المقصود به الطاعون الأسود.

(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، م س ، ج ٨، ص ٣٧ ـ ٣٨ .

(٤) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

النزاع حول الماء بين المدينة وضاحيتها ، أو بين السهل والجبل، عَكَسَ حسب أحد الدارسين صراعا بّين إنتاجين: صناعي ومعاشي[١].

كما استعر صراع بين جماعة من أهالي فاس تهدم سدهم جراء السيول الطامية، فتضامنوا في البداية وأعادوا بناءه، وبعد ذلك تهدم جزء من السور المرمم من جهة أحدهم، فشجر بينهم نزاع حول إعادته هل تكون على جميعهم أو على الذي وقع الهدم في قسمته؟ فكان ملخص جواب العلماء مطالبتهم بإعادة إصلاحه بحجة أن ما قاموا به من التعاون في المرة الأولى «ليست قسمة استبداد بل قسمة عمل في الوقت ، وقد استوى عملهم في الوقت ، فإذا انخرق منه شيء وجب أن يستوي عملهم فيه أيضاً»[٢].

وتعددت النزاعات بين سكان الزقاق الواحد بشأن تصريف سيول الأمطار المهددة لسقوف المنازل بالانهيار، وإلحاق الضرر بالجيران بعد إخراج مياه السيول إلى الدروب والأزقة، فتشتد النزاعات وخاصة إذا لم يكن لسيول المطر مجرى سوى على الزقاق المشترك ، حينها يكون من حق المتضرر «أن يخرج ماء المطر عنها إلى الزقاق ولا حجة لجاره الذي يمر ماء الزقاق على داره»[٣]، فتستمر المشاحنات لعدم حسم الضرر.

وبالمثل نجد صدى النزاعات على المياه في بعض المدن الأندلسية وضواحيها، أو داخل أحياء المدينة الواحدة كما حصل بين جيران أهل "حصن قنبيل" و"حصن الحوائر" الخاضعين لقضاء غرناطة من نزاع محتدم حول عين ماء شرب أساسية. وتمكن قاضي المدينة أبو عبد اللّه بن حسون (ت٥١٩هـ/ ١١٢٥م) من إرجاع الأمور إلى نصابها ووضع حداً لخلافاتهما بشكل أرضى الطرفين وحسم خصوماتهما[٤].

---

(١) مزين محمد: «وثيقة جديدة حول توزيع المياه بفاس المدينة القديمة (عدوة الأندلس في أواخر العصر المريني)»، **مجلة كلية الآداب** ، فاس ع: ٢ ـ ٣ (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) ، ص ٣٧٩ .

(٢) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، م س ، ج ٨، ص٣٢ ـ ٣٣ .

(٣) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ٩٢ ـ ٩٣ .

(٤) فخاطب أحد المتظلمين من أهل حصن قنبيل القاضي بقصيدة ، مثنياً على عدله ، يهمنا منه التعبير عن الانفراج بعد الأزمة فقال:

أقاضي المسلمين لنا حقوق	ستعلمها وتعلم مقتضاها
لنا عين مقسمة علينا	وليس لنا الحيا شيء سواها
لنا خمس من الأثمان منها	وسائرها الحوائر منتهاها
ورثناها تراثا من قديم	فترويناا بري من رواها
فتحيينا وتحيي من إلينا	ساقينا شنياً من لماها

ابن الزبير: **صلة الصلة** ، م س ، ق ٤ ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

وكانت ندرة المياه التي طبعت غرب مالقة سبباً في نشوب نزاعات بين مزارعي "بليش"[1]، كان أكثرها حول استغلال مياه السيول عند كثرة المطر[2].

إن النزاعات حول المياه اتخذت أحياناً مشاهد حروب ضارية ، من ذلك ما أخبرنا به ابن صاحب الصلاة[3] بشأن اشتباكات عنيفة دارت أطوارها جنوب غرناطة عام ٥٦٠هـ/ ١١٦٤م بين جيوش الموحدين وعسكر ابن مردنيش المتمركز بحصن "لك" و«تواصلت الحرب بينهم طول يوم على شرب الماء في وادي لك»[4]. كما اشتد نزاع في مدينة باجة الأندلسية عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م «بين أعيانها وسفالها نزاع واختلاف بما طبعوا عليه في القديم والحديث من الماء والهواء فطالبوا بعضهم بعضاً وأظهروا لهم عداوة وبغضاً»[5]. والنص غني عن كل تعليق بحيث يكشف في طياته اشتهار سكان باجة بالنزاع الدائم على الماء، حتى صار ذلك من مميزات طباعهم، مما يعكس معضلة التكرار الدوري للجفاف .

وغالباً ما كان النزاع يتجدد بين أفراد الجماعة الواحدة بسبب ندرة الماء، خاصة في الأراضي الزراعية السقوية ولم تعد الحصة أو النوبة من الماء تكفي سقي جنان واحد لضعف منسوب المياه، فامتدت أيدي بعض المزارعين إلى حظوظ غيرهم، من ذلك نازلة اتهم فيها أحد المزارعين جاره أنه كان «يخونه في الماء»[6].

وبضواحي تامسنا نشب صراع بين الموحدين والمرينيين على الماء أواخر ٦٤٢هـ وبداية ٦٤٣هـ وذلك حين بادر جند السعيد الموحدي إلى «الماء عند وصولهم لشرب دوابهم فمنعهم بنو مرين من شربه فتجالدوا بالسيوف والرماح عليه»[7].

وإذا كنا لا نشك في مركزية المثير المناخي في الصراع المذكور، فإن ذلك لا ينفي تبعات الكوارث الطبيعية ذاتها في حصول تحركات بشرية على طول الحقبة

---

(١) بليش: «هي Velez Malaga، موقعها غرب مدينة مالقة على مسافة ٣٤ كلم» . ابن الخطيب: **معيار الاختيار**، م س، تعليق المحقق، هامش رقم: ٨٠، ص ٨٨ .

(٢) قال ابن الخطيب مصوراً سلوك أهالي بليش «... إلا أن التشاجر بها أنمى من الشجر والقلوب أقسى من الحجر(...) وخبث مائها ـ على ما سوغ الله من آلائها ـ تميمة». **نفسه**، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٣) **المن بالإمامة** ، م س ، ص ٢٧٠ .

(٤) وادي لك: «موضع من أرض الجزيرة الخضراء من ساحل الأندلس القبلي فيه التقى طارق بن زياد مع لذريق آخر ملوك القوط بالأندلس». الحميري: **الروض المعطار**، م س، ص ٦٠٥ .

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ١٢٨ .

(٦) القاضي عياض وولده محمد: **مذاهب الحكام** ، م س ، ص ١٠٥ .

(٧) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٣٧١ .

المعنية بالدراسة في المغرب والأندلس على حد سواء، نكتفي منها بالإشارة إلى الهجرات المتوجهة نحو جنوب الأندلس والاستقرار في غرناط خصوصاً بعد كوارث العقد الأول من القرن ٧هـ/١٣م، وتحديداً جفاف ومجاعة ٦٠٨ ـ ٦٠٩هـ/١٢١١م ـ ١٢١٢م، ووباء ٦١٠هـ/١٢١٣م. وهكذا فإن ندرة الماء شكلت معضلة الأندلس الأساسية، التي ظهرت في توترات وخصومات ناتجة بالأساس عن عدم انتظام التساقطات، وخروجها عن أوقات الزراعة والسقي . ومن ثم ندرك رفض العلماء ومن خلالهم الموثقين اشتراط النقد في أرض الأندلس «لأن المطر يحبس عنها في بعض الأعوام»[1]. يضاف إلى ذلك ما شهدته أجهزة السلطة النصرية في غرناطة من تجاوزات، حيث نستشف من بعض الوثائق، أن أحد الوزراء كان يملك ما يناهز نصف هكتار بإحدى القرى بضواحي غرناطة، ومع أنها ليست بالمساحة الكبيرة فقد استأثرت بربع ماء القرية تسقى به على الدوام في الصيف والخريف[2].

وبالنسبة للمغرب تكفي الإشارة إلى الهجرات العربية التي بدأت مع الموحدين وتُوجت بالإكتساح المريني. كل ذلك زاد من حدة ارتفاع الطلب على الماء في كل المرافق الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وهو ما يعني بالنتيجة مزيداً من علاقات الصراع والتوتر بين المدن وضواحيها. ولعل هذا ما فطن إليه أحد الباحثين بشأن النزاع الذي شجر بين أهل فاس و ضواحيها، حول قلة منسوب مياه وادي مصمودة إبان أواخر العصر المريني[3]. كما تدخلت في ذلك عوامل منها «أن النواعير التي أقامها السلاطين الأوائل لسقي المصارة، لا شك أنها قلصت من صبيب النهر، وهو تقلص كانت القاذورات تزيد من حدته»[4].

وهكذا أظهر الصراع على مياه وادي مصمودة، الذي تسقى منه أكثر من ١٢٠ جناناً وتدور به الأرحي. أنه صراع بين إنتاجين معاشي وصناعي، منحت فيه الأولوية للإنتاج المعاشي على حساب الأرحاء والمرافق الحضرية الأخرى في فاس[5]. وهكذا استمر النزاع بين فاس وضاحيتها حول نقصان مياه الوادي، وتلوثه بالنفايات والأوساخ التي كانت تعيق عمليات السقي. ولهذا حرص البدويون على مشاركة الفاسيين لهم في

---

(١) الجزيري: **المقصد المحمود في تلخيص العقود** ، م س، ورقة ٩٢ ب .

(٢) **وثائق عربية غرناطية من القرن ٩ هـ/ ١٥م** ، تح: لويس سيكودي لوثينا، مدريد ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، ص ١٣.

(٣) مزين محمد: «وثيقة جديدة حول توزيع المياه بفاس» ، **م س** ، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

(٤) بنميرة عمر: «النوازل والمجتمع» ، **م س** ، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧ .

(٥) مزين محمد: «وثيقة جديدة حول توزيع المياه بفاس» ، **م س** ، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

أعمال الكنس والتنقية للرفع من منسوب صبيب الوادي حتى لا يفيض على الدور والمنازل[1]. فامتنع الفاسيون عن المشاركة في التنقية، وتمسكوا بكنس النهر المذكور لاستقرار مائه وتكثيره[2].

كما أن النزاعات كانت تتجدد بفعل إصلاح ما هدمته السيول الجارفة[3]. وعموماً فالصراعات «لم تحتدم إلى حد تحطيم التضامن العمودي داخل المدينة أو البادية، فالمدينة ملجأ سكان البادية وقت المسغبة، إذ تفد الجموع عليها مؤملة الحصول على القوت الذي توفره الصدقات، أو عاقدة العزم على أخذ ما تطاله اليد من مخزونات المدينة»[4].

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص٢٠ ـ ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) **نفسه** ، ص ٢١ .

(٣) ابن فرحون: **تبصرة الحكام** ، م س ، ج ٢، ص ٢٦٥ .

(٤) المودن عبد الرحمان: «التوتر والانفراج في علاقات البادية والمدينة في مغرب ما قبل الاستعمار»، إسهام ضمن: **ندوة تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي**، ١٩٨٨م، منشورات كلية الآداب الرباط، سلسلة ندوات، رقم: ١٠، ص ٣٨ .

أعمال الكنس والتنقية للرفع من منسوب صبيب الوادي حتى لا يفيض على الدور والمنازل[١]. فامتنع الفاسيون عن المشاركة في التنقية، وتمسكوا بكنس النهر المذكور لاستقرار مائه وتكثيره[٢].

كما أن النزاعات كانت تتجدد بفعل إصلاح ما هدمته السيول الجارفة[٣]. وعموماً فالصراعات «لم تحتدم إلى حد تحطيم التضامن العمودي داخل المدينة أو البادية، فالمدينة ملجأ سكان البادية وقت المسغبة، إذ تفد الجموع عليها مؤملة الحصول على القوت الذي توفره الصدقات، أو عاقدة العزم على أخذ ما تطاله اليد من مخزونات المدينة»[٤].

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٨، ص٢٠ - ٢٣ - ٢٤.

(٢) **نفسه** ، ص ٢١ .

(٣) ابن فرحون: **تبصرة الحكام** ، م س ، ج ٢، ص ٢٦٥ .

(٤) المودن عبد الرحمان: «التوتر والانفراج في علاقات البادية والمدينة في مغرب ما قبل الاستعمار»، إسهام ضمن: **ندوة تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي**، ١٩٨٨م، منشورات كلية الآداب الرباط، سلسلة ندوات، رقم: ١٠، ص ٣٨ .

الفصل الرابع

مواجهة الكوارث الطبيعية وتأسيس المجتمع المتضامن في المغرب والأندلس

(ق ٦ ـ ٨هـ/١٢ ـ ١٤م)

أولاً: المساعدات الرسمية

سبق القول إن الدول المركزية في المغرب والأندلس قد حددت في عهود قوتها الإجراءات القانونية ذات الصلة بالتجاوزات التي تكثر إبان الكوارث الطبيعية، وتدخلت أجهزتها الأمنية لبسط الأمن ومحاربة الغش والفساد، وقامت مؤسسات الحسبة والقضاء بواجبها في إفشال محاولات الاحتكار والتلاعب بالأسعار[١].

١ ـ أشكال الدعم الرسمي لمنكوبي الكوارث الطبيعية:

أ ـ أعطيات المخزن:

بموازاة التفعيل القانوني أعربت أجهزة المخزن عن تضامنها مع الرعايا، من خلال الإسهام في توفير حاجاتهم الملحة، وخاصة ما تعلق بالإطعام والإنفاق والإنعام كشكل من أشكال الدعم لتحرير الأسعار. ومن بين الإجراءات التكافلية التي تُحسب للخليفة الموحدي عبد المومن، أنه لما اشتد الضيق بالجيوش المرابطة بثغر

(١) المقري: **نفح الطيب**، م س، ج ١، ص ٢١٨ ـ ٢١٩؛ الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٦، ص ٤٢٦.

غرناطة في العقد السادس من القرن ٦هـ/١٢م ، اضطر إلى فتح المخازن الرسمية التي كانت مشحونة بالأقوات من ٥٥٧هـ/١١٦٢م حتى ٥٦٣هـ/١١٦٨م وقسَّمها على الموحدين في سياق «الإحسان إليهم في أعطياتهم، فحييت بعد موتها بهذا النظر الجميل والحزم الموصول»(١). كما تضررت مدينة بطليوس جراء الزلازل الارتدادية، التي ألمت بها عام ٥٦٥هـ/ ١١٧٠م. وكان من مضاعفاتها السلبية انعدام القوت ، فلاحت بوادر المجاعة واستغل الروم ما حل بأهلها من نوائب، وضربوا حصاراً على المدينة ، فتضامن معهم أهالي إشبيلية وأرسلوا لهم ميرة موفورة من الطعام والآلات والمحلات، لتحمل إليها فاجتمع في ذلك نحو خمسة آلاف دابة موفورة بما ذكر»(٢).

وكان للكوارث الطبيعية التي توالت على المغرب والأندلس في عهد الخليفة المذكور دور في إحصاء المنكوبين والمحرومين، وفق مواصفات خاصة تسمح لهم بالاستفادة من أعطيات الدولة وهباتها. ففي سنة ٥٦٦هـ/ ١١٧١م «تصدَّق أمير المؤمنين على الضعفاء والوافدين الغرباء، وجاد عليهم بجوده كالسحابة الوطفاء، وحاز بصدقته الأجر من اللَّه، وعند الناس بجميل الثناء. فمن رجل ترى بيده ثلاثين ديناراً صدقة وآخر كذلك، إلى جميع من كتب اسمه ضمن الصنف المسكين الملحوظ بعين الدين، لم يعتقد ذلك في زمانه»(٣). وللعبارة الأخيرة مغزى عميق يكشف عن حالات الضيق العامة، ذلك أن الحاجة الشديدة شملت فئات عريضة لم تستطع الدولة تلبية متطلباتها. فوضعت معايير دقيقة لانتقاء البؤساء بحيث لم يكن هؤلاء يتوقعون التفاتة رسمية من هذا القبيل، يفهم ذلك من تعليق ابن صاحب الصلاة بقوله: «وقد عم الفضل والإنعام ورحل عن الضعفاء الفقر والإعدام وتخيلوا الصدقة كأنها أحلام»(٤).

وبالمثل عانى أهالي "قونكة" أزمات مركبة اختلطت فيها مخلفات الكوارث الطبيعية بالغارات المسيحية عام ٥٦٧هـ/ ١١٧٢م مدة لا تقل عن خمسة أشهر ، فاضطرب الوضع الأمني والغذائي، وأخذت المجاعة تهدد ما يربو عن ٧٠٠ نفر من سكانها . فنظم الخليفة أبو يعقوب يوسف تضامناً على شكل اكتتاب انخرط فيه الجيش والوزراء ووجوه الناس وأعيانهم فاجتمع لهم «زرع وضرع (...) وتتابعت لهم من أعيان

(١) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص ٢٠٢ .

(٢) إلا أنه لما دنت القافلة من مدينة «بطليوس خرج عليهم ـ اللعين ـ جراندة بأهل شنترين وغيرهم فانهزم المسلمون (...) وانتهبت الميرة». ابن عذاري، **البيان المغرب**، ق م، م س، ص ١١٠ .

(٣) ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ، م س، ص ٤٢١ .

(٤) **نفسه** .

الناس الصدقات والعطيات والهبات»[1].

كما عصفت كوارث الغلاء والمجاعة ببلنسية وأحوازها في ذي الحجة من السنة المذكورة، عانى فيها الخليفة أبو يعقوب يوسف وجيشه عنتاً بالغاً[2]. ولولا ما أبداه أبو الحجاج يوسف بن مردنيش من مواساة وتضامن لهلك الناس جوعاً ، حيث أرسل «رفقة كبيرة من بلنسية [إلى حصن بنيول] بالدقيق والشعير والفواكه هدية من قبله إلى أمير المومنين فاختصت بالخاصة منه والعامة، وعندما وصل الناس حصن بنيول المذكور، تقدم من لم يكن له اسم في زمام ولا رسم إلى مدينة بلنسية لطلب القوت والحياة بعد هذه الشدة»[3].

وإذا كانت مجاعة ٥٩١هـ/ ١١٧٥م قد سقطت سهواً من المصادر الموحدية الرسمية ، أو أغفلت عمداً لتزامنها مع ترتيبات إعداد الخليفة المنصور الموحدي للجهاد في الجبهة الأندلسية، فإن حرص الخليفة على أعمال البر والإحسان في الكوارث والنوائب ، وإشراك الأولياء في توزيع الصدقات، كان كفيلاً بتفاعل رجال الولاية مع التفاتته التضامنية فترة المجاعة، في وقت أخذ فيه الاستعداد لمنازلة القوات المسيحية في الأرك كل اهتمامه وتفكيره. فكان ذلك كافياً لتأريخ هذا النزوع التضامني في كتاب **التشوف،** مع العلم أن هذا الصنف من التأليف لا يهتم أصحابه ـ في الغالب ـ بالمجال الزمني للأحداث. ومما يعزز ما نحن بصدده أن أورد أحد المؤرخين أن الخليفة المنصور تصدَّق قبل خروجه لملاقاة العدو في الأرك «بأربعين

---

(١) وكان على رأس المتضامنين الخليفة أبو يعقوب الذي «أمر للناس منهم اثني عشر مثقالاً ، وللراجل بثمانية مثاقيل ، وللمراة بأربعة مثاقيل ، وللطفل بأربعة مثاقيل ، وأعطاهم سبعين بقرة (...) وفرض لهم على العساكر مداً غير ربع من زرع قمح أو شعير صدقة عليهم ، فبادر الناس إلى ذلك فاجتمع لهم زرع وضرع (...) ووجوه الناس بادروا إلى الصدقة عليهم ،فأعطاهم الشيخ أبو عبد الله بن أبي إبراهيم وقر حمل من قمح ، وكذلك الحافظ أبو يعقوب بن تيجيت. وأما الوزير إدريس بن أبي إسحاق فاشترى لهم زرعاً بمائة دينار ،كذلك ابنه يحيى اشترى لهم زرعاً بمائة دينار». **نفسه،** ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦ .

(٢) وباعتباره شاهد عيان على معاناة الخليفة وجيشه قال ابن صاحب الصلاة: «كانت المجاعة العظيمة والشدة من عدم القوت عميمة (...) وزاد بالناس الجوع والعدم ، والضعف والألم ثم رحل [الخليفة] ونزل بموضع يعرف بمجمع الأودية ، واجتمع الناس بهذا الموضع وقد وصل الدقيق أربعة درهم (كذا) للرطل الواحد منه ، ومد الشعير المراكشي أربعة درهم ، وكذلك القمح غير موجود ، ثم رحل ونزل قريباً من حصن بنيول من نظر بلنسية». ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة** ، م س، ص ٥١١ ـ ٥١٢ .

(٣) **نفسه،** ص ٥١٢ .

ألف دينار»[١]. والراجح أن هذا المبلغ قد وزع على المحتاجين ومؤسسات التكافل الخيري حيث «أخرج منها للعامة نحواً من نصفها والباقي في القرابة»[٢]، مستعيناً في ذلك بوساطة الأولياء لإضفاء الشرعية على سعيه الجهادي في الأندلس، وإرضاء الصلحاء للمنكوبين والمتضورين جوعاً، فكان نصيب الشيخ أبي عمران موسى بن إسحاق الوريكي المعلم (ت ٥٩٢هـ/ ١١٩٦م) منها «أربعمائة دينار»[٣] وزعها على مستحقيها من دون أن يحتفظ منها بشيء. وبالتالي أدرك الخليفة المنصور الموحدي أن العمل الخيري الظرفي ـ رغم أهميته ـ لا يقضي على آثار الكوارث ومضاعفاتها من بؤس وحرمان وفاقة ويتم وترمل وعجز دائم إلا بعناية مستديمة[٤].

وبعد هزيمة العقاب تتالت على مجال المغرب والأندلس سلسلة من الكوارث الطبيعية، كان أشدها وقعاً على إنسان العدوتين "المجاعة العظمى" التي انطلقت بوادرها منذ ٦١٤هـ/ ١٢١٧م، وبلغت أوجها عام ٦١٦هـ/ ١٢١٩م، إلى درجة أن نوائبها تركت بصمات واضحة في الذاكرة الشعبية، فأرخوا بها لأحداثهم حين دعوها "سنة وقليل"[٥].

هذا الوضع المأساوي أملى على الخليفة المستنصر الموحدي ركوب مدها، مبدياً تضامناً حقيقياً مع المتضورين جوعاً لإرجاع هيبة الدولة ، من خلال الإحسان للرعايا، وإمداد الأسواق بالمؤن الضرورية ، وتقليص هامش المضاربات والاحتكار وغلاء الأسعار، «ذلك أنه لما علم ما حل بالمسلمين في بلاده من المجاهدة في غلاء السعر والشدة، أمر بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعامة وفرقت عليهم، فذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء. وبالجملة فإنه أصدق منها شيئاً

---

(١) المراكشي: **المعجب** ، م س ، ص ٤١١ .

(٢) **نفسه** .

(٣) ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي** ، الدار البيضاء ، ط ٢ ، ١٩٩٧، منشورات كلية الآداب، الرباط ، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٢٢، مطبعة النجاح الجديدة ، ص ٢٩٨ .

(٤) فكان «كلما دخلت السنة [الهجرية] يأمر أن يكتب له الأيتام المنقطعون فيجمعون إلى موضع قريب من قصره فيختتنون ، ويأمر لكل صبي منهم بمثقال وثوب ورغيف ورمانة ، وربما زاد على المثقال درهمين جديدين» . وأضاف المراكشي ما يفيد أن هذه المبادرات التكافلية الرسمية صدقها الواقع من خلال ما شاهده وعاش بعض أطواره: «هذا كله شهدته لا أنقله عن أحد من الناس» . المراكشي: **المعجب** ، م س ، ص ٣٦٤ .

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، ق م ، م س ، ص ٢٦٧ .

كثيراً، وأعطى من الأموال عطاء جزيلاً فحسنت أحوال الناس بذلك»[١].

كما حافظ آخر خلفاء الموحدين على سلوك التكافل في النوائب، ففي الوقت الذي كانت فيه كوارث الغلاء والجوع تفتك بالمغاربة في العقد الثاني من القرن ٧هـ/ ١٣م، كان الصراع السياسي على أشده بين أبي محمد بن عبد اللّه العادل ابن الخليفة المنصور، وعمه أبي محمد عبد الواحد انتهى بمقتل هذا الأخير عام ٦٢١هـ/ ١٢٢٤م. في ظل هذه الظروف كان التكافل حاضراً، بدا ذلك حين أمر الخليفة العادل بإخراج «جملة وافرة من أمداد الزرع وعدد كبير من المال والكساء، وكان الزرع أحظاها لما كان عليه الوقت من الشدة والتناهي في غلاء الأسعار، وقد كان ذلك توالى على مراكش نحو سبعة أعوام حتى أثر ذلك في كثير من أهلها»[٢].

وكان السبتيون في رهان دائم مع الكوارث الطبيعية ، ذلك أن أشدها وقعاً عليهم تمثل في مجاعة ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م، التي لم تعرها الدولة الموحدية أي اهتمام، لضعف قوتها وتبدد هيبتها وتقلص سلطانها. فانقطع حبل التواصل بين الدولة وأهالي المدينة ، وكانت سيرة فقيهها أبي القاسم العزفي في التكافل الاجتماعي، المدخل لالتفاف السبتيين حوله ودعوته لتدبير شؤون سبتة عام ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م، فمد جسور التضامن والتآزر في الشدة، واتخذ من المولد النبوي مناسبة لإحياء قيم التكافل في الرخاء[٣].

وإذا كانت المصادر المرينية الرسمية تلوذ بالصمت عن تغطية أحداث الكوارث الطبيعية التي تهم الحقبة المعنية بالدراسة، فهذا لا يفيد الجزم بقلتها، وما تردد أخبار التكافل الشعبي والرسمي في فترات شبه متصلة، إلا قرينة على حدوث كوارث طبيعية متفاوتة الخطورة.

أما المرينيون فقد صبوا جام غضبهم على أعدائهم الموحدين، متخذين من الوضع المأساوي للرعايا في الأزمات والكوارث شعاراً للنيل منهم، وواجهة من واجهات التقرب من المحتاجين والمنكوبين. ومن ثم نفهم مدى المبالغة في إبراز

---

(١) **نفسه** .

(٢) ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة** ، م س ، س٨، ق ١، ص ١٧٥ .

(٣) اتخذ أبو القاسم العزفي (ت ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م) من مناسبة الاحتفال بالمولد النبوي محطة للإكرام والإنعام ، والبذل والإنفاق وسار على هذا النهج مدة ثلاثة عقود كان يطعم فيها «أهل بلده ألوان الطعام ، ويؤثر على أولادهم يوم المولد السعيد بالصرف الجديد من جملة الإحسان عليهم والانعام (...) والاطعام للخاص والعام ، جار ذلك على الدوام في كل عام من الأعوام» . ابن عذاري: **البيان المغرب**، ق م ، م س ، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩؛ ابن مرزوق: **المسند الصحيح** ، م س ، ص ١٥٢ .

مناقب مؤسس دولتهم في النهوض بأعباء التكافل الاجتماعي، في إشارة واضحة إلى طبيعة مخلفات النوائب الطبيعية والبشرية، التي ألمت بالرعايا في المرحلة الانتقالية بينهم وبين الموحدين. نستشف ذلك من طبيعة القضايا والملفات التي حظيت باهتمام الأمير عبد الحق بن محيو إبان المرحلة المذكورة حيث كان «موصوفاً في سيرته بالعدل والإنصاف ، يطعم الطعام ، ويكفل الأيتام ويؤثر المساكين، ويحنو على المستضعفين»[1]. بعد ذلك طوّر سلاطين مرحلة التأسيس سياسة التكافل في الظروف العادية والاستثنائية للتخفيف من الحرمان ، وصاغوا تضامناً تأهيلياً منتجاً عوض المساعدات الظرفية الاستهلاكية، حيث وزعوا عدداً من القطع الأرضية على المنكوبين واليتامى الذين فقدوا معيلهم في كارثة من الكوارث لإغنائهم عن السؤال[2].

كما أن كوارث القحط والسيول التي ألمت بالمغرب في الربع الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م[3] واكبها تدهور بيئي كان من تبعاته غلاء الأسعار واستفحال المجاعة مدة سنتين على الأقل[4]. فاستنفر السلطان أبو سعيد عثمان (٧٠٩ ـ ٧٣١هـ/ ١٣٠٩ ـ ١٣٣١م) جهود الدولة للقيام بواجب التكافل . قال ابن أبي زرع: «وصنع أمير المسلمين في هذه الشدة والمجاعة مع الرعية من الخير ما لا يقدر واحد على وصفه، فتح لهم أهراء الزرع وأخرجه للبيع، فبيع أربعة دراهم للمد والناس يبيعونه بخمسة عشر درهماً»[5].

هذا الإجراء التضامني عزز من نفوذ الدولة، واستفاد الرعايا من تكسير حاجز الغلاء وتحرير الأسعار بأكثر من ثلاثة أضعاف السعر المتداول في الأسواق. علاوة على ذلك «كسا السلطان أبو سعيد [عثمان] وأطعم في هذه المسغبة شيئاً كثيراً، ودام ذلك [من ٧٢٤هـ] إلى قرب منتصف السنة بعدها»[6].

ومما يدل على عمق أثر الكوارث المذكورة في أوساط المستضعفين، أن الإجراءات التضامنية الآنية لم تكن كافية لوضع حد لمعاناتهم، فعززها السلطان أبو

---

(١) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٣ ، ص ٨ .

(٢) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٩١ .

(٣) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٥٢٩؛ الناصري: **الاستقصا**، م س، ج ٣، ص ١٧٩ .

(٤) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٣ ، ص ١٧٩ .

(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٠ .

(٦) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٣ ، ص ١٧٩؛ ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٠ .

سعيد المذكور بتدابير إحسانية، تنم عن امتلاكه ناصية برنامج تكافلي ، غايته الحفاظ على استمرار حالات الانفراج الاقتصادي، وتحقيق التوازن الاجتماعي والنفسي، بقطع دابر المحتكرين والمضاربين المتلاعبين بأسعار المواد الموجهة للاستهلاك المعيشي في ظروف الشدة المذكورة . ولهذا «أمر بالصدقات ، فلم يزل يفرقها بطول أيام الشدة ، يمر بها الثقات على حارات المدينة فيعطونها أهل التستر والبيوتات ، وذوي الفاقات والحاجات ، كل على قدر حاله وضعفه فكانوا يأخذونها من دينار ذهباً إلى ربع دينار»[1].

إلى جانب المبادرات الإحسانية التي تضمنها البرنامج التضامني، لم يغفل السلطان أبو سعيد توجيه عناية إدارته إلى الاهتمام بقيم الرحمة التي يدعو إليها الدين الحنيف، من خلال العناية بكرامة الإنسان حياً وميتاً، مما يعكس أهمية البعد الديني في التضامن الرسمي. من ذلك ساد الاهتمام بدفن ومواراة الذين نفقوا في الكوارث للحيلولة دون تحلل أجسادهم وحدوث الأمراض والأوبئة. وفي هذا الصدد «أمر بمن مات من الغرباء أن يجهز ويكفن في الثياب الجديدة ويقام بحق دفنهم أحسن قيام»[2].

أما في الأندلس النصرية فقد كابد أهالي غرناطة معاناة مضاعفة، تضافرت فيها مخلفات الكوارث الطبيعية بالغارات المسيحية. وعلى الرغم من المساعدات التكافلية التي كان يبعث بها سلاطين بني مرين، لم يكن يبخل نظراؤهم من بني الأحمر على رعاياهم بالصدقات والمواساة وحسن تدبير الفائض ، تحسباً لنوائب الدهر. وفي هذا الصدد فإن الكوارث التي ألمت بغرناطة سنة (٧٤١هـ/ ١٣٤٠م) كشفت عن سياسة التكافل لدى السلطان أبي الحجاج يوسف النصري (٧٣٤ ـ ٧٥٥هـ/ ١٣٣٣ ـ ١٣٥٤م) الذي وزع العطايا والهبات من دون إسراف. أما إذا فضل من الصدقات فائض أمر بحفظه في الخزائن[3]. كما أن القحط الذي عم مملكة غرناطة سنة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م أظهر عجزها عن النهوض بأعباء المنكوبين، بحيث لم توظف سوى أدبيات التضامن الديني اللفظي من خلال شحذ عزائمهم بالصبر والاحتساب[4] ، في فترة بدأت فيها إرهاصات الطاعون الجارف تلوح في الأفق، الشيء الذي قلص من مشاريع الدولة التآزرية، في مقابل ذلك بدأت عوامل الهرم والنكوص تنخر أجهزتها ووجودها الحضاري[5].

---

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٣٠ .

(٢) **نفسه** .

(٣) شبانة محمد كمال: **يوسف الأول ابن الأحمر سلطان غرناطة** ، م س ، ص ١١٨ .

(٤) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س ، مج ٢، ص ١٤٦ .

(٥) ابن خلدون: **كتاب العبر**، م س، ج٧، ص ٣١٠ ـ ٣١١ ـ ٣٦٣ ـ ٣٩٤.

كما زودنا ابن مرزوق بنص غني يكسر صمت المصادر عن الكوارث الطبيعية، التي عصفت بالمغرب المريني زمن حكم أبي الحسن المريني (٧٣١هـ ـ ٧٤٩هـ/ ١٣٤٠ ـ ١٣٤٨م) مبرزاً دوره في دعم التكافل الاجتماعي فقال: «وكم من سنة مسنهة عال فيها إمامنا ـ رضي اللّه عنه ـ محاويج أهل بلاد المغرب عموماً، يخرج زرعه المختزن الخاص به ، فيقيم به أود المحاويج عموماً في كل ليلة بطول الجدب»[١]. وبالمثل سار ابنه أبو عنان (٧٤٩هـ ـ ٧٥٩هـ/ ١٣٤٨ ـ ١٣٥٨م) على نهجه في التضامن وتلبية حاجيات المحرومين «فكان يطعم بين يديه ويتولى القيام عليهم بنفسه ويلزم قواد قصب البلاد بذلك طول الجدب»[٢].

كما سعى بعض سلاطين بني مرين إبان الكوارث الطبيعية، التي ألمت بالمغرب إلى دعم شرعيتهم بإسقاط بعض الكلف الضريبية، وقطع سبل التوظيف السياسي لها من قبل المناوئين من جهة أخرى. وفي هذا الصدد أسقط أبو الحسن المريني عن كاهل الرعايا في أوقات حرجة «فوائد المروس ، ووظائف استغراق السلع، والمغارم الموظفة على الرؤوس، والإنزال والخرص والبرنس، والضيافة والقاعة والخطيئة كما رفع وظيفة مغرم الماء»[٣]. الشيء الذي خفف من حالات المضاربة والاحتكار وشجع التجار على إخراج المواد المدخرة لتزويد الأسواق بحاجياتها مقابل أسعار مقبولة[٤].

أما في غرناطة فإن القحوط الدورية التي ابتليت بها ولاسيما في القرن ٨هـ/ ١٤م أفشلت مخططات التضامن التي اضطلع بها سلاطين بني الأحمر. وعلى النقيض من الإجراءات التي قام بها المرينيون في إسقاط الضرائب، كان أبو الحجاج يوسف الأول النصري في أمس الحاجة إلى المال لمواجهة نفقات الجيش والإدارة المتزايدتين، فأراد فرض ضرائب جديدة في وقت كان أهالي غرناطة يتطلعون إلى إسقاط المغارم لمواجهة مضاعفات مسغبتي ٧٤١هـ/ ١٣٤٠م و٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م، فضلاً عن إرهاصات طاعون ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م، فأصدر الشاطبي (ت٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) فتوى أخرجت السلطان النصري المذكور من غصته عندما أجاز له فرض ضرائب جديدة، معللاً ذلك «بظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن لكثرة الحاجة»[٥].

---

(١) **المسند الصحيح** ، م س ، ص ١٩١ .

(٢) ابم أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٥٢٩؛ **الاستقصا**، م س، ج٣، ص ١٧٩ .

(٣) **المسند الصحيح** ، م س ، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

(٤) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ١١٨.

(٥) الشاطبي: **فتاوى الإمام الشاطبي** ، تحقيق وتقديم أبو الأجفان محمد، تونس ، ط ٢ : ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥ م، مطبعة الكواكب ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

إن مظاهر التضامن المبني على المساعدات الغذائية من إكرام وإطعام، وتحرير حالات الاحتقان في الأسواق ، بتوزيع الهبات وتكسير طوق الغلاء، والاحتكار والادخار والمضاربة . . كلها إجراءات تزامنت مع مراحل قوة الدول الحاكمة، التي بسطت نفوذها على المغرب والأندلس في الحقبة المعنية بالدراسة ، بشكل يحاكي نقاط القوة في التضامن الشعبي الذي تصدره أهل الصلاح. وكأنه تنافس صامت على مواقع التأثير والاستقطاب لتوسيع القواعد والولاءات .

ب ـ استعانة المخزن بالأولياء في الحملات التكافلية إبان الكوارث الطبيعية:

انخرطت شرائح واسعة من فئات المجتمع في المغرب والأندلس، في دعم مرتكزات التكافل ومساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية على تجاوز وضعياتهم الصعبة، انطلاقاً من البعد الديني الذي يعطي للبذل والإنفاق قوة إيمانية نفسية، تمثل شحنة إيجابية في تفعيل سلوكات التضامن الأفقي.

إن البذل والإنفاق سلوك تطبيقي حمل أهل الولاية والصلاح مشعله على أرض الواقع انطلاقاً من مفهوم المجاهدة . ولعل ضغط النوائب والفواجع التي ألمت بالمغرب والأندلس، كان لها النصيب الأوفر في حدوث نقلة نوعية في العمل الاجتماعي. فانتقل التصوف السني من فكرة الانزواء والخلاص الفردي، إلى مشاركة الناس محنهم وآمالهم ومساعدتهم على تجاوزها. ولذلك حقَّ لأحد الدارسين القول إن تصوف المرحلة المدروسة «غلب عليه الاتجاه الاجتماعي»[1]. وعلى غرار هذا التحول أُفرغ مضمون الكرامات من تجريديته وارتبط أكثر بالبدائل المسهمة في تجاوز الأزمة، ولو في مستوياتها الدنيا التي اتخذت مظاهر البذل والعطاء أصدق تعبير لها. وبذلك لم تعد الكرامة شحنة ذاتية وَوُجداً شخصياً، بل أضحت في علاقتها بالإنفاق على المعسرين زمن الآفات تدور في فلك التجارة النامية المربحة[2].

بناء على ذلك صار الإنفاق بشتى صوره موجباً لسقوط الغيث وانجلاء القحط[3]، ومقدمة للشفاء من العلل والأمراض والأوبئة[4]، وحرزاً من الجوائح والعواصف

---

(١) المنوني: **ورقات عن حضارة المرينيين**، م س ، ص ٤١٤ .

(٢) قال تعالى: ﴿إن الذين يتلون كتاب اللّه وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور﴾ سورة فاطر، آية: ٢٩ .

(٣) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨؛ الصومعي: **المعزى** ، م س ، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(٤) البادسي: **المقصد الشريف** ،م س ، ص ٢٦٥ .

والآفات[1]. وفي هذا الصدد ذكر ابن الزيات أن أبا الحسن علي بن عبد الرحمان الهواري (توفي قبل ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م) من أهل أغمات وريكة، «كان ذا مال فكان يصرفه في سبيل الخير والبر»[2].

وفي غرب الأندلس اشتهر زعيم ثورة المريدين ابن قسي (أبو القاسم أحمد بن الحسن ت ٥٤٦هـ/ ١١٥١م) بأعمال البر والخير، قال ابن الخطيب: «كان ابن قسي مشرفاً بشلب من عمل إشبيلية إلى أن أظهر [زهداً] وتصدق بجميع ماله»[3]. كما تصرف يحيى بن محمد بن رزق (ت ٥٦٠هـ/ ١١٦٥م) في مال كان له عندما دخل سبتة قادماً إليها من ألمرية، ووجد أهلها في شدة وضيق حال فأنفقه على المساكين[4]. وبالمثل لم يجد ابن حرزهم (ت ٥٥٩هـ/ ١١٦٤م) ما يتصدق به سوى غطاء رأسه، فلما سئل قال: «لا يجمع اللّه في مؤمن سوء الخلق والبخل»[5]. وكان فقراء فاس في ضنك من العيش في إحدى السنوات العجاف، فخرج أبو الحسن الأنصاري (علي بن خلف بن غالب ت ٥٦٨هـ) على ما صار له من تركة أبيه وقدرها «اثني عشر ألف دينار فتصدَّق بها كلها»[6]. كما أثر عن ولي مراكش أحمد بن الصقر الأنصاري (ت ٥٦٩هـ/ ١١٦٤م) أنه أنفق كل ثروته في سبيل ضعفاء المدينة، وتفقد الناس تركته بعد موته فصح أنه «لم يتخلف ـ رحمه اللّه ـ ديناراً ولا أمة ولا درهماً ولا عقاراً ولا ثياباً إلا أشياء لا قدر لقيمتها، لما كان عليه من المواساة والصدقة والإيثار»[7]. وكان لأبي يعزى فلسفة خاصة في الإنفاق على المعسرين بحيث كان يبذل «تسعة أعشار من زرعه ويكتفي هو بالعُشر»[8]. وهو سلوك تربوي كان هدف أبي يعزى منه حمل الأغنياء على الإنفاق، وإشاعة روح التعاون لتحقيق تكافل أفقي تنتفي فيه عوارض التمايز الطبقي. ومن خلالها يبطل مفعول المؤثرات المناخية القاسية، التي عدها مجرد ابتلاء يختبر فيه

---

(١) ابن الحاج: **المدخل**، م س، ج ٤، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٢) ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ١٩٣.

(٣) **أعمال الأعلام**، م س، ص ٢٤٩.

(٤) ابن الزبير: **صلة الصلة**، ق ٥، تح: الهراس عبد السلام وأعراب سعيد (ط ١٩٩٥) ص ٢٤٩.

(٥) التميمي: **المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد**، تح: محمد الشريف، الرباط، ط١، مطبعة طوب بريس، منشورات جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، ق ٢، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦) التليدي عبد اللّه بن عبد القادر: **المطرب بمشاهير أولياء المغرب**، الرباط، دار الأمان، ط ٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٤٧.

(٧) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ٢ ٧٩ ـ ٨٣ ـ ٨٤.

(٨) الصومعي: **المعزى**، م س، ص ٢٥٧.

الإنسان صبره وتضامنه مع المنكوبين فقال: «إنني أستحيي أن أمسك تسعة أعشار وأصرف العُشر للمساكين ، فإن هذا من سوء الأدب مع اللَّه عز وجل»[1].

وهكذا استطاع دعاة التضامن النفاذ إلى وجدان الرعايا وضمائرهم، واستنهاض همم المياسير ومتوسطي الحال. غير أن الفضل كل الفضل في إشاعة سلوك الإنفاق بسخاء يعزى لفلسفة أبي العباس السبتي، الذي بنى منهجه التكافلي في الرخاء والشدة على مفهوم الصدقة.

٢ ـ الكوارث والسلطة والاستسقاء:

لم تكن المساعدات المادية التي وفرتها دول الحقبة المدروسة، السبيل الوحيد للتخفيف من معاناة إنسان المغرب والأندلس إبان الكوارث الطبيعية التي ألمت به. بل حرصت مختلف السلط المتعاقبة على الاهتمام بالجانب التكافلي الروحي منه والمعنوي، الذي لا يستقيم توازن المسلم النفسي والإيماني إلا به. تجلى ذلك في تنظيم صلوات الاستسقاء لإدرار الغيث، وفق طقوس يسعون من خلالها إلى تدعيم شرعية سلطتهم، منها زيارة قبور وأضرحة بعض الصلحاء لحصول البركة، وإشراك العلماء والقضاة في مواكب البروز للاستسقاء، ونادراً ما كان يتم تجاوزهم. وفي هذا الصدد قحط أهل مراكش قبيل نهاية القرن ٦هـ/ ١٢م، فأمر الخليفة يعقوب المنصور الموحدي (ت٥٩٥هـ/ ١١٩٩م) «الناس بالخروج حتى لم يبق أحد في المدينة وخرج إليها اليهود والنصارى والبهائم والنساء وأولادهم وبقوا مدة طويلة والقحط واقع بهم»[2].

إذا كان الرأسمال المادي الذي أنفقه الخلفاء في مراحل قوة سلطانهم بسخاء إطعاماً وصدقة وإسعافاً ، قد عزز مواطئ نفوذهم داخل المجتمع. فإن الرأسمال الروحي أبطأ بهم، لأن مداره على الاستقامة والإخلاص والسعي في مصالح الرعايا. وفي غياب هذا الفهم يئس الخليفة المنصور من تكرار صلوات الاستسقاء دون قطرة ماء، فأرسل في طلب أبي العباس السبتي عمدة التكافل والاستجابة، فلما مثل بين يديه قال له: «أما تنظر ما نحن فيه يا سيدي؟ فقال الشيخ: أنت أردت. قال: وكيف الأمر؟ فقال له الشيخ: لو أردت صلاح المسلمين ينزل المطر الآن»[3].

---

(١) ابن قنفذ: **أنس الفقير** ، م س ، ص ٢٥؛ بوتشيش: **المغرب والأندلس** ، م س ، ص ١٥٧ .

(٢) العباس: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٢٧١ .

(٣) **نفسه** .

دعوة صريحة ومواجهة شفافة عن قرب التزم فيها السبتي مقومات فلسفته في التراحم والتكافل ولم يحاب الخليفة، بل أنكر عليه تقصيره في النظر في حاجات الضعفاء والمساكين الجياع . وما القحط الذي ألم بالبلاد إلا صورة من صور معاناتهم وإهمال الدولة لحقوقهم المشروعة. أما الخلاص فيكمن في توسيع دائرة التضامن، لتشمل كل مستضعف محتاج وفق منهج السبتي القائم على الصدقة بسخاء . فطلب الشيخ من الخليفة أن يفوض له الأمر ساعة واحدة، فخضع يعقوب المنصور لطلبه، وقال: «فوضت لك الأمر في كل ما أردت، فأمر الوكلاء على بيت المال أن يعطوه كل ما يحتاج الشيخ من الثياب والزرع، ولا يمنعه أحد في كل ما أراد فصار ـ رضي اللّه عنه ـ يفرق المال على الفقراء والمساكين والضعفاء ويقول: لا يرحم اللّه من عباده إلا الرحماء، اليوم تمطرون إن شاء اللّه [قال الراوي] فلما صلينا العشاء بعث اللّه ريحاً باردة لا رعد ولا برق فيها فأمطرت بماء منهمر ثلاثة أيام بلياليها حتى أشفق الناس من الغرق والهدم»[(١)]. ذلك أنه لما انخرط الخليفة المنصور في المنهج التكافلي، الذي صاغه أبو العباس السبتي لتجاوز معضلات السنوات العجاف، صار بعدها تصدره للاستسقاء يكلل بالغيث على الممحلين رغم تأخر الأولياء عن ريادة المستسقين وإمامتهم، ذلك «أن الناس كانوا محتاجين للمطر فقال أبو العباس ليعقوب بعد أن خرجوا للمصلى: استسق للمسلمين فإنه بذلك أمرت، فصلى يعقوب [المنصور الموحدي] ثم دعا فنزل المطر على القوم»[(٢)].

وكان تقصير الخاصة في التضامن مع الرعايا، هو الأمر الذي واجه به أبو العباس السبتي الأمير السيد أبا سعيد أثناء عيادته له في مرضه ، فلما استوهب منه الدعاء، حثَّه الشيخ على الاستقامة والتوبة، وعرض عليه القيام بسبع فوائد تهمنا منها بحسب وحدة الموضوع الفائدة السابعة الموصوفة بالعظمى وهي «الصدقة والخروج عن رذيلة البخل»[(٣)].

وقبيل العقد الثاني من القرن ٧هـ/ ١٣م كان «بفاس غلاء السعر واشتدت المسغبة، وكان أهل فاس مع أميرهم يستسقون، فاتصل خبره [أبوالحسن الشاذلي] بهم

---

(١) «ولم ينزل بقصر الملك شيء بقدرة اللّه تعالى، فبعث المنصور إلى سيدي أبي العباس السبتي وقال له: يا سيدي البركة والعافية أنت الذي سقيت قومك وما نزل بقصري قطرة واحدة. فقال له الشيخ: أما سمعت أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم يقول ساقي القوم آخرهم شرباً، الليلة يمطر قصرك إن شاء اللّه تعالى فلما جن الليل نزل المطر بقصر الملك حتى روى»؛ **نفسه**.

(٢) الصومعي: **المعزى** ، م س ، ص ١٦٨ ؛ العباس: **الإعلام بمن حل**، م س، ج ١ ، ص ٢٧٧ .

(٣) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٧، ص ٢٧٧ .

(...) فجاءوا إليه وسألوه أن يستسقي بهم فامتنع، وقال لعلكم أصبتم في هذه السنة بقدومنا عليكم». فذهب لزيارة شيخه عبد السلام بن مشيش (ت ٦٢٢هـ/ ١٢٢٥م) في جبل العلم فعاتبه هذا الأخير عن عزوفه عن التضامن مع الممحلين فرجع إلى فاس والقحط متصل، فقال أبو الحسن «فعند وصولي لفاس وبت هناك وكان آخر الليل أزعجت وأبرقت ونزل غيث كأنه من أفواه القرب»(١).

من خلال هذا النص نسجل تعثر التضامن الروحي الذي قاده الساسة، ذلك أن تكرار صلوات الاستسقاء في غياب الصلحاء، لا يحقق نتيجة استجلاب الغيث. ولهذا اعترف الخلفاء بضرورة التنسيق مع الأولياء ذوي الكرامات «المسيطرة على الطبيعة وعلى قوانينها»(٢).

وبناء على التنسيق المعلن بين السلطة والأولياء، صار تنظيم صلوات الاستسقاء في المحول السبيل الأوحد لتلميع صورة الدولة في مراحل ضعفها ووهنها الحضاري، وغدا حضور الأولياء إلى جانب الخلفاء في المصليات يكتسي طابع المذهب، من خلال الخضوع لمنهج المتصوفة في التضامن والالتزام بمقتضياته المادية والمعنوية، حجتنا في ذلك أنه لما اشتدت وطأة الجفاف بغرناطة عام ٦٣١هـ/ ١٢٣٤م، استنفر إليها محمد بن يوسف بن هود الجذامي العلماء والأولياء، «فنزل المطر يومئذ واستبشر الناس»(٣). وفي القحط الذي ألم بفاس سنة ٧١١هـ/ ١٣١١م اصطحب السلطان المريني أبو سعيد عثمان الصلحاء وخرج ماشياً على قدميه، ووزع الصدقات ثم اتجه لالتماس البركة من ضريح الشيخ الصالح أبي يعقوب الأشقر (ت ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م) «فدعا اللّه تعالى هناك فقبل المولى دعاءه، ورحم بلاده وأغاث عباده ، ولم يرجع من هنالك إلا بالمطر العام لجميع البلاد»(٤). كما كرر السلطان المذكور السلوك نفسه عندما عصف القحط ببلاد المغرب إبان الربع الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م «وخرج لإقامة سنة الاستسقاء [عام ٧٢٣هـ] وقدَّم بين يديه الصدقات»(٥).

---

(١) مؤلف مجهول: **مناقب الشيخ الكامل والقطب الجامع سيدي عبد السلام بن مشيش**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ١٤٨٤)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ضم .

(٢) زيعور علي: **العقلية الصوفية ونفسانية التصوف** ، بيروت ، دار الطليعة، ط ١ : ١٩٧٩، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، م س ، ق م، ص ٢٩٥؛ **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام**، م س ، ص ٢٨٠ .

(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س، ص ٥٢٦ ـ ٥٢٧؛ الناصري: **الاستقصا**، م س ، ج ٣، ص ١٧٨ .

(٥) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٥٢٩ .

وقبيل منتصف القرن ٨هـ/ ١٤م ألم قحط شديد بغرناطة، فتطلع النصريون إلى من يحيي التضامن، ويوطد دعائم التماسك الاجتماعي، فتمّ تعيين الشيخ أبي عيشون البلفيقي، مهمة القضاء بغرناطة بموازاة الكارثة التي عصفت بالمدينة سنة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م، وطلبوا منه تصدرهم للاستسقاء بالممحلين وكأنه اختبار لأهليته وتدينه في وقت كانت «الأرض قد اقشعرت لانصرام حظ من أيام الشتاء الموافق لشهر ولايته، ولم يتح فيه الغمام قطرة، ولا لمعت السماء بنزعة، حتى أضرت الأنفس الشح، وحسر العسر عن ساقه، وتوقفت البذور فساعد الجد بنزول الرحمة عند نزوله من مرقاه المنبر مجابة دعوة استسقائه ظاهرة بركة خشوعه»[1].

ثانياً: التكافل الشعبي

شكّلت كوارث القحط والجوع والغلاء مناسبات للفئات الفاعلة في المجتمع، وخاصة العلماء والصلحاء لربط جسور التكافل، ومد يد المساعدة للمنكوبين. وبما أنهم اختاروا الزهد كمنهج حياة فقد مقتوا الشح والبخل وآثروا الجوع على الشبع[2]. كما تنافسوا في الإنفاق لإغاثة المشردين والمرضى وإطعام المتضورين جوعاً، فكانت الأعمال التضامنية بالنسبة إليهم في أوقات الضنك، عبارة عن مراقي في سلم الولاية ، صنف على أساسها المنفقون بسخاء من الأولياء ضمن أقطاب الطبقة الأولى[3]. ومن مميزاتهم حسب البادسي أنهم «يشفقون على يتامى المسلمين، ويطعمون المسكين ،

---

(١) فابتهج ابن الخطيب لسرعة نزول الغيث بعد اليأس معتبراً تعيينه في سنة الابتلاء بمثابة نهاية لكارثة القحط التي عصفت بحاضرة غرناطة فقال:

ظمئت إلى السقيا الأباطح والربا حتى دعونا العام مجدبا
والغيث مسدول الحجاب وإنما علم الغمام قدومكم فتأدبا

الإحاطة في أخبار غرناطة، م س، مج٢، ص ١٤٦.

(٢) الساحلي أبو عبد اللّه المالقي: **بغية السالك في أشرف المسالك** ، تح: العلي عبد الرحيم، المغرب ، ط ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج ٢، ص ٥٨٨ .

(٣) «ومن الطبقة الأولى (...) مؤثر الإيثار الشيخ أبو محمد عبد العزيز الصنهاجي السلاوي الدار الغريق في الخير والصلاح [كان حياً سنة ٧٦٣هـ/ ١٣٦٢م] لقيته ـ يقول الحضرمي ـ وحاله (...) إطعام الطعام ، وبذل الجهد في قضاء حاجات المسلمين». الحضرمي: **السلسل العذب والمنهل الأحلى**، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١٠، مايو/أيار ١٩٦٤م، ص ٤٩.
كما نال الحاج المبارك أبو الفضل محمد بن أبي مدين العثماني مرتبة مميزة في الطبقة الأولى حيث أثر عنه أنه كان «ياسر الطعام رحيماً بالمساكين شفيقاً على المستضعفين». **نفسه**، ص ٦٠ .

ويفرجون كروب المعسرين»[١]. فكان هذا الاهتمام التكافلي حسب ابن الخطيب هو مدار التصوف بما أن أقطابه يسارعون إلى «بذل المعروف وكف الأذى»[٢].

وبناء على ذلك اهتم الأولياء بتوفير الطعام للجياع في المغرب والأندلس في حقبة الدراسة، وأحسنوا توظيف الطعام لاستمالة فئات عريضة من المنكوبين، الذين شكَّلوا فيما بعد دعامة مادية أهلتهم لصياغة تيار اجتماعي آمن بآرائهم البديلة في معالجة مضاعفات الكوارث الطبيعية، من خلال بعث شروط التكافل وفق فلسفتي الصدقة والإطعام. وفي هذا الصدد تعرضت أزمور عام ٥٣٥هـ/ ١١٤٠م لمجاعة شديدة فانتدب الشيخ أبو حفص عمر بن معاذ الصنهاجي (ت ٥٦١هـ/ ١١٦٦م) نفسه للإسهام في إطعام الجائعين، فـ «جمع خلقاً كثيراً من المساكين فكان يقوم بمؤونتهم ، وينفق عليهم ما يصطاده من الحوت وغيره إلى أن أخصب الناس»[٣]. هذه المجاعة امتدت إلى أغمات إيلان، ثم أعقبها في السنة التالية وباء زاد من معاناة الجياع فأسهم ابن العربي في إطعام بعضهم رغم أنه كان في وضعية لا يغبط عليها فقال: «كنت بإيلان في مجاعة خمس وست وثلاثين وخمسمائة ، وقد ضاقت الأرض برحبها على المساكين (...) وكنت بدار غربة في حال كربة فرأيت الذي يلزمني منهم واحداً ، فأخذت اثنين وكنت آتيهم في كل يوم برغيفين»[٤].

كما أسهم قاضي قرطبة ابن المناصف (أبو عبد اللّه محمد بن أصبغ ت ٥٣٦هـ/ ١١٤١م) في إطعام فقراء مدينته وجياعها[٥] ، فكان ينفق في إحدى السنوات العجاف «كل يوم على أكثر من ثلاثمائة بيت يعيل ديارهم، ويقيل عثارهم»[٦]. هذا النص له مغزى اجتماعي عميق أعطى القاضي من خلاله مثالاً للتضامن في أبهى صوره، لتخفيف معاناة المحرومين ، وتحفيز غيره من المياسير للإسهام في تفريج كرب

---

(١) **المقصد الشريف** ، م س ، ص ٢١ .

(٢) **روضة التعريف بالحب الشريف** ، عارضه بأصوله وعلق حواشيه وقدم له محمد الكتاني، بيروت (د ـ ت) دارالثقافة، ج٢، ص ٤٧٤.

(٣) ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف** ، م س، ص ١٨٣ .

(٤) **سراج المريدين**، ص ٥٧ ، نقلاً عن بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، م س، ص ٢٠١.

(٥) ذكر ابن الزيات أن ابن العريف أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء اللّه الصنهاجي ، أشخص إلى حضرة مراكش وفيها توفي عام ٥٣٧ هـ/ ١١٤٢م . **التشوف** ، م س ، ص ١١٨ .

(٦) ومما ينفي طابع المبالغة على حجم النفقات التي كان يخرجها للمعوزين والمحتاجين أنه كان يعد من المياسير بحيث «كان يحرث له في ضياعه الموروثة ثمانمائة زوج في كل عام [يوزعها على المنكوبين] ، فلم يبق عند نفسه منها إلا ما يأكل». **المغرب في حلى المغرب**، م س، ج١، ص ١٠٧

المعسرين. ومما يظهر أهمية الإطعام في فترات المسغبة التي عصفت بالأندلس في الثلث الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م أن أصدر ابن العريف (ت ٥٣٦هـ/ ١١٤١م) فتوى مفادها أن «خدمة الفقراء ومساعدة الضعفاء وقضاء حوائجهم من الأمور المفضلة على الحج»[١]. يتضح من خلال هذه الفتوى قيمة التضامن الاجتماعي، وارتباط العلماء بقضايا الإنسان في المنعطفات الصعبة وتقديم الإطعام على فريضة الحج لدرء خطر المجاعة لأن حفظ النفس لها مكانة مهمة في أصول الدين، ولا غرو فإن منزلة «القوت من الدين كالرأس من الجسد»[٢].

بناء على هذا الفهم للعمل التكافلي، في فترات الضرورة تنافس العلماء والأولياء، في إعداد الطعام واستقبال الجياع في «المواضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاجين من القاصدين»[٣]. وعليه أضحى الإطعام عربوناً مادياً على إجابة الدعوة في الأمور المستعصية، كمحاولة ذكية لإشراك شرائح واسعة من المجتمع في مد جسور التكافل مع بعضهم البعض، مقابل ثناء لفظي وادخار أجر أخروي . وهذا ما لخصه الشيخ أبو محمد الدغوغي (عبد الخالق بن ياسين ت ٥٧١ هـ/ ١١٧٥م) من خلال تجاربه في التكافل بقوله: «طلبنا التوفيق زماناً فأخطأناه فإذا هو في إطعام الطعام»[٤]. على هذا الأساس فضَّل عدد من المتصوفة إغاثة المحتاجين من خلال الإسهام في تحرير الأسعار وإغاثة الجياع . وفي هذا الصدد شهدت قرطبة وجزيرة شقر «غلاءً مفرطاً سنة أربعين وخمسمائة، وكان أبو العباس [الأقليشي] قد أعد ستين ديناراً نفقة للحج فقدمها على الإطعام ، ووجه أبو بكر (المخزومي ت ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م) وكيله بعد أن أنفذ ما عدده، وقال له: خذ لي ديناراً على طعام فأخذ له ستة دنانير على الفقير، فرد أبو بكر القمح وهو يساوي دون الأربعة دنانير، وصارت الستون ديناراً التي كانت لأبي العباس أربعين، وأنفق أبو بكر ما أخذه ديناً، وكان أكثر من ألفي ديناراً على الضعفاء والمساكين»[٥].

---

(١) وردت هذه الفتوى في إحدى رسائله الجوابية التي بعث بها إلى أبي الوليد بن المنذر الذي عزم على أداء فريضة الحج فقال له: «بلغني ما أنت عليه في موضعك من بر الأعيان والأشراف وإقامات حاجات الضعفاء ، وعمل منه واحد أفضل من كثير من الحج والغزو». ابن العريف: **مفتاح السعادة وتحقيق طريق الإرادة** ، جمعه أبو بكر عتيق بن مومن، دراسة وتحقيق: عصمت عبد اللطيف دندش، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، دار الغرب الإسلامي ، ص ٢٩.

(٢) ابن قنفذ: **أنس الفقير وعز الحقير** ، م س ، ص ١٠٩ .

(٣) ابن مرزوق: **المسند الصحيح** ، م س ، ص ٤١١ ـ ٤١٣ .

(٤) ابن قنفذ: **أنس الفقير وعز الحقير**، م س، ص ٢٣؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س ، ص ٢٢٣ .

(٥) الضبي أحمد بن عيسى: **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، م س، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

يبدو أن إطعام المعدمين والمحرومين، في الظروف الاستثنائية على سبيل البر والإحسان والمواساة، أهم ما كان يطمح إليه رجال الولاية والصلاح. وفي هذا الصدد نقل التميمي ما يجلي هذا السلوك بقوله: «كان بفاس مسغبة وارتفع السعر، وكان عند عبد الحق[١] عشر صحاف من قمح فقال والدي لوالدتي: إذا جاء من يسأل لا ترده، وادفع له من ذلك الطعام وتصدق منه كل يوم بما تيسر حتى خرجت الشتوة»[٢].

ومن الشواهد التي تعزز هذا التخريج، ما بلغه الشيخ أبو يعزى من درجات مميزة في سلم القطبانية، مع العلم أنه كان أمياً «ولا يحسن اللسان العربي»[٣]. فلما سُئل عن سر ذلك الارتقاء السريع أجاب من دون تردد «بإطعام الطعام»[٤]. والمتفحص في هذا السلوك الذي اختاره أبو يعزى، يُلاحظ أنه شكل في عصره "خميرة" للنهوض بأعباء التكافل الاجتماعي زمن القحوط والمجاعات، من خلال الاستعانة بكرامات تكثير القليل من الماء، والطعام لإغاثة المعدمين والجياع الملهوفين. فكان سلوك الإطعام وقت فقدانه تعبيراً عن «الجود الذي انفعل به الوجود»[٥]. هذه النماذج التكافلية، تسقط التعميم الذي ذهب إليه أحد الباحثين بشأن نفيه القاطع بوجود عناصر أي تضامن رسمي أو شعبي إبان المجاعات، التي عصفت بالمغرب خلال العصر المرابطي[٦].

كما مثَّل البخل والضجر من الإنفاق أساس تعثر السالكين في درب الولاية والصلاح[٧]. ومن ثم ندرك أن توفير الطعام والسقيا، في فترة عدم وجودهما، مثَّلا

---

(١) هو أبو محمد عبد الحق ابن الشيخ أبو عبد اللَّه محمد بن مليح إمام مسجد عين إيصليتن. التميمي: **المستفاد في مناقب العُبَّاد بمدينة فاس وما يليها من البلاد**، م س، ق ٢، ص ١٢٠؛ "الشتوة" لعلها الشدة كما ذهب إلى ذلك المحقق. **نفسه**.

(٢) قال عبد الحق: «وأقامت والدتي على الأكل من ذلك الطعام والصدقة منه أشهراً، ثم قال والدي لوالدتي: كل ذلك الطعام حتى تعرف ما بقي منه، فاكتلناه، فإذا هو على مكيله الأول، ولم ينقص منه شيئاً بإذن اللَّه». **نفسه**، ص ١٢١.

(٣) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ١، ص ٤١٥.

(٤) ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٢٢٢.

(٥) التنبكتي: **كفاية المحتاج**، م س، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٦) قال: «لا نعثر على إشارة لاستعمال ادخار أو مخزون خلال المجاعات لا من قبل السلطة السياسية ولا من قبل الرعية. وهذا ما قد يجعلنا نظن أنه لم تكن للدولة سياسة خاصة لمواجهة المجاعات، كما أن الرعية نفسها (...) لم يكن لها تفكير بهذا الاتجاه». عز الدين جسوس: «الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرعية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين»، إسهام ضمن: **ندوة المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب**، م س، ص ٧٠.

(٧) روى البادسي أن الشيخ زكرياء بن يحيى ضجر يوماً من كثرة إنفاقه على الفقراء بزاوية الجن شمال المغرب، فقال له أخوه الشيخ سليمان المعروف بابن ستهم: «إن الفقراء هم ينفقون =

عين الكرامات، التي يظهرها الأولياء في الأزمات والشدائد الملازمة للقحوط والمجاعات[(١)]. وفي هذا السياق ذاع صيت أبي يعزى (ت ٥٧٢هـ/ ١١٧٦م) لما جبل عليه «من إطعام الطعام، وإكرام الضيف، وحب الضعفاء»[(٢)]. وفي ذلك يكمن سر تحمل المتضورين جوعاً من الفاسيين مشقة الطريق إليه مدة ثلاثة أيام[(٣)]، ومما أتحفهم به «صحفة من ثريد، فأخذ الأصحاب ينتهبون رأس القصعة»[(٤)]. كما أثر عنه أنه كان «يطعم الواصلين إليه العسل ولحم الضأن والدجاج والفواكه الطيبة»[(٥)]. وبفضل كراماته كان يصنف الوافدين إليه بحسب ما يشتهيه كل واحد منهم، ويقول لكل منهم "كلوا ما اشتهيتم»[(٦)].

وبما أن زواره كُثر، فقد طلب أبو سعيد الحبشي من شيخه أبي يعزى في سياق تعزيز خطته في التكافل الاجتماعي «أن يوليه احتطاب الحطب يطبخ به طعام من يأتي للشيخ أبي يعزى من الزوار فأسعفه بذلك»[(٧)]. وفي هذا المنحى لم يجد التميمي[(٨)] ـ وهو شاهد عيان ـ بدا من الإشادة بمناقب أبي يعزى في إطعام المحتاجين، ومواساتهم

= عليك ، فغضب وقال: لا ينفق أحد على أحد ، قال فما أتت عليه أيام قلائل حتى ذهب ما كان بيده ، وكاد يفتضح من مطالبة المديانين له». **المقصد الشريف** ، م س ، ص ١١٩ .

(١) ولهذا عد ابن الزيات توفير الطعام والماء من جملة الكرامات فقال:

ثم الكرامات إذا نظرت الزهر في حسن أنفاس وألوان
مشي على الماء أو في الجو قد نقلا وشبع ذي سغب أو ري ظمآن

ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٧٦ .

(٢) أحداد محمد السوسي: **رسالة المراحل في مناقب أبي يعزى الراحل**، الدار البيضاء، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، توزيع دار الرشاد الحديثة ، ص ١٩ .

(٣) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٢٢.

(٤) التميمي: **المستفاد** ، م س ، ق ٢، ص٥٤ .

(٥) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢١٥؛ ابن صعد: **النجم الثاقب** ، م س ، ص ٣٤١ .

(٦) العزفي: **دعامة اليقين في زعامة المتقين** (مناقب الشيخ أبي يعزى)، الرباط، ١٩٨٩م، مطبعة المعارف الجديدة، مكتبة خدمة الكتاب، ص ٤٣ ـ ٦٠ ـ ٦١.

(٧) التميمي: **المستفاد** ، م س ، ق ٢ ص ١٦٨ .

(٨) كما أن مفعول البركة في الطعام الذي عاينه التميمي دفع الجياع قبل مغادرتهم الزاوية يطلبون من أبي يعزى أن يرقي لهم المواد الغذائية التي أهداهم إياها لتحل البركة فيها وتنمو ، هذا المشهد كان يجري تحت مرأى المؤلف الذي أضاف قائلاً: «فقعدت في ناحية البيت أنظر سلام الناس عليه (...) فرأيت فيهم من جاء بإناء فيه زيت يرقيه له ففعل (...) ثم جاء بعضهم بعشب من أعشاب الأرض يرقيها له ففعل ، ثم أخذ بعضهم من الطعام بقية فسأله أن يرقيها له ففعل ، فتتابع على ذلك حتى نفذ الطعام الذي كان بين أيديهم». **نفسه**، ص ٣٨ .

بعدما أجلتهم الكوارث عن بلدانهم، وألقت ببعضهم في رحاب زاويته، وقال: «كنا عنده من بلدان شتى فصنع طعاماً واسعاً وأمر للناس إذناً عاماً ، فدخل الناس إليه في بيت سكناه جماعة بعد جماعة يأكلون ويسلمون وينصرفون». ومن ثم فإن عملية الإطعام أسهمت في نسج شبكة من العلاقات الاجتماعية، بين الرعايا والأولياء لتوسيع قيم التكافل ، وبذلك تكمن وظيفة «الطعام في كونه يربط ويلزم في الوقت نفسه»[(١)]. ولعل هذا ما يفسر شعبية أبي يعزى عند شرائح واسعة من فئات المجتمع[(٢)] .

وفي هذا السياق طلب الشيخ أبو زكرياء التادلي من أحد مريديه في مجاعة ٥٧١هـ/ ١١٧٥م أن يجمع له الجياع، فتصدق عليهم بمخزون غرفتين من القمح، وترك ولده الضرير من دون قوت، ولم يبق عنده سوى قدر من سمن ، فجعل يخرج السمن ويجعله على ورق كرنب ويناولهم إياه[(٣)]. كما حرص المهدوي إبان المجاعة المذكورة على دعم علاقات التماسك الاجتماعي في فاس؛ وحفاظاً على معنويات الجياع، احتال عليهم ليشمل إطعامه الفقراء منهم والأغنياء على حد سواء، بحيث «كان عنده ألف صحفة من قمح، فأصابت أهل فاس مجاعة ، فباع جميع ذلك القمح من أهل الستر بوثائق وأخرهم بالثمن إلى أجل، فلما حل الأجل استدعاهم وحل الوثائق في الماء وقال لهم: أنتم في حل، وما بعت إلا من اللّه تعالى، ولكني احتلت عليكم بالبيع إلى أجل»[(٤)].

وحاول الأولياء من خلال توظيف رأسمالهم الرمزي، توسيع دائرة التكافل بِحَث الأغنياء على البذل والعطاء لمواجهة مضاعفات الكوارث السلبية. وفي هذا المنحى قصد أبو زكرياء الزواوي، ميسوري بجاية وحثهم على مساعدة الجياع، فلما جمع

---

(١) Chelhod (Joseph) . Le sacrifice chez les Arabes. Recherches sur l'évolution , la nature et les fonctions des rites sacrificiels en Arabe occidentale, Paris, P U F ,1955 p. 17.

(٢) «إن الناس كانوا يأتون إلى أبي يعزى من كل بلد فيطعمهم من عنده ويعلف دوابهم ، وإن الفتوح كانت تأتيه من إخوانه في اللّه فيفرقها على زائريه». ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٢٢ .

(٣) أبو زكرياء التادلي (هو يحيى بن محمد بن عبد الرحمان من أهل تادلا توفي بفاس عام ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م). **نفسه**، ص ٢٤٦.

(٤) المهدوي (هو أبو عبد اللّه محمد بن إبراهيم ت ٥٩٥هـ/ ١١٩٩م). وإخلاصاً في عمله التكافلي أضاف موجهاً خطابه للمياسير: «ولو قلت لكم :خذوه بلا ثمن ما اشتريتموه ، فاحتلت عليكم بحيلة البيع والتأخير شكرا لله تعالى» . ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص٣٣٣ ؛ التميمي: **المستفاد** ، م س ، ق ٢، ص ٨٩ ؛ ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٥٥.

منهم مالاً معتبراً حشر الفقراء والمساكين في فندق استأجره بالمدينة بعد أن «اشترى لهم من اللباس ما يدفع عنهم البرد، واشترى لهم من الطعام وجعل عليهم قيماً يقوم بهم ، وأغناهم عن السؤال إلى أن أخصب الناس»(١).

ومما يعكس مركزية الإطعام في وقت المسغبة، وانعدام الغذاء ما صادفه أبو الحسن الشاذلي (ت ٦٢٨هـ/ ١٢٣١م) من ضنك العيش حين دخوله مدينة تونس بقوله: «فوجدت بها مجاعة شديدة والناس يموتون جوعاً في الأسواق فأشفقت على خلق اللّه (...) فأتيت خبازاً فقلت له عد خبزك، فعده علي فناولته للناس فتناهبوه (...) فأعطيته برنسي وكرزيتي رهنا في ثمن الخبز»(٢). وبالمثل فإن آفات القحط والجوع التي ألمت بمالقة في منتصف القرن ٧هـ/ ١٣م ، التزم فيها الشيخ أبو القاسم المريد أن يصنع أسبوعياً كل يوم جمعة طعاماً للمحتاجين فكان يجمع عليه «من يحضر بمالقة من الفقراء والمساكين»(٣). هذا التصرف غدا محفزاً لسلوك التضامن بين المالقيين، وحسب شهادة ابن الخطيب كان إنسانها يبادر في الشدائد إلى «إطعام الجائع، والمساهمة في الفجائع»(٤). كما أعرب أهالي بادس عن قمة تضامنهم في الفواجع العصيبة، من خلال استغلال الثروة السمكية بشواطئهم، لتعويض النقص الغذائي الذي عانت منه الفئات المعدمة في سنوات المسغبة، التي ترددت ببلادهم في الحقبة المدروسة، ولهذا وصف تضامن إنسانها بـ «الإيثار على فرض المجاعة»(٥).

كما بلغ خطيب جامع غرناطة أبو إسحاق التنوخي مبلغاً في التكافل الاجتماعي، ومواساة المحتاجين في الشدة كما في الرخاء. يستشف ذلك من شهادة ابن الخطيب في حقه فقال: «كان هذا الفاضل (...) رحيماً بالمساكين جواداً (...) حسن الأخلاق والمواسات (كذا) ولو بالقوت يفرقه عليهم متى وجده، وربما أعجلوه عن طبخ خبزه فيفرقه عليهم عجيناً»(٦).

---

(١) أبو زكرياء الزواوي (هو يحيى بن علي ت ٦١١هـ/ ١٢١٤م). ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٢٩ .

(٢) مؤلف مجهول: **مناقب الشيخ الكامل والقطب الجامع سيدي عبد السلام بن مشيش**، م س، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ضم .

(٣) أبو القاسم المريد (هو قاسم بن محمد بن يحيى) أبو عبد اللّه الساحلي :**بغية السالك في أشرف المسالك**،م س، ج ٢، ص ٥٣٢.

(٤) ثم أضاف في حق مالقة وأهلها قوله «أشهد لوكانت سورة لقرنت بها حذقة الإطعام» . **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٥٢ .

(٥) **معيار الاختيار** ، م س ، ص ٧١ .

(٦) أبو إسحاق التنوخي (هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ت ٧٢٧هـ/ ١٣٢٧م). ابن صعد: **النجم الثاقب فيما لأولياء اللّه من مفاخر المناقب** ، م س، ص ١٨ ـ ١٩ . والصواب: المواساة .

١ ـ كرامات الإطعام من الجوع:

تحولت رباطات التصوف، غداة اجتياح الكوارث الطبيعية، إلى مرافق خيرية لإيواء المشردين وإطعام الجياع ، وإغاثة المنكوبين مما يجعلنا نشك في أن مدخرات الصلحاء كانت تلبي حاجيات المحرومين ، لا سيما وأن بعض الأولياء كانوا «لا يدخرون ما زاد على سد الجوعة»[(١)]. في حين كان البعض الآخر «لا يدخر شيئاً»[(٢)]. هذا الشك كان حاضراً خلال الفترة موضوع الدراسة، إلا أن المعاينة الميدانية أثبتت زيفه[(٣)]. من هنا خضعت الأنشطة التكافلية للأولياء زمن الكوارث، إلى لغة البركة والكرامة والإحسان والمواساة، التي كانت تحل بحسب الحاجة في الطعام والصحة والماء «ويدخل في هذا حصول الكفاية من القليل أو تكثير القليل أو إحضار غير المنتظر»[(٤)]. ولا غرو حينئذ أن تكون البركة في «جعل قليل الطعام كثيراً»[(٥)] من أنصع كرامات الأولياء . والأمثلة على ذلك تفيض عن الحاجة ، نكتفي منها بالإشارة إلى أن المغاربة كلما عصفت بهم كارثة، إلا واتجهوا إلى رابطة أبي يعزى بأيروجان فكانت «الشدائد تنكشف عنهم في الوقت»[(٦)] . في حين أضاف محمد البصير (ت٥٦٧هـ/ ١١٧١م) أن كل واحد من المستفيدين من الإطعام كان يأخذ معه أثناء انصرافه «خمسة أمداد من الشعير»[(٧)]. فتكون البركة بذلك مفتاحاً تضامنياً، تظهر قيمته الاجتماعية إبان الكوارث الطبيعية والأزمات، وهو بذلك مفهوم متجسد في الممارسات ذات المنحى الصوفي، حيث اكتسى الطعام والإطعام صفة القداسة لدى الفئات المستفيدة منه،

---

(١) الحضرمي: **السلسل العذب والمنهل الأحلى** ، م س ، ص ٦٧ .

(٢) التميمي: **المستفاد** ، م س ، ق ٢، ص ٤٣ ؛ ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة** ، م س ، ص ٢٣٨؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج ٢، ص ٧٦ .

(٣) سبق القول إن قاضي علي بن يوسف على قرطبة ابن المناصف (ت ٥٣٦هـ / ١١٤١م) كان ينفق في زمن إحدى الشدائد على أزيد من ٣٠٠ أسرة يومياً ، الشيء الذي أثار شكوك ابن اليسع إلى أن عاين ذلك بنفسه فقال: «وقد كنت أسمع بمن وهب الآلاف وألزم ماله الإتلاف ، فيداخلني ما يداخل المخبر من تصديق وتكذيب ، وتبعيد وتقريب . حتى باشرته ينفق في كل يوم على أكثر من ثلاثمائة بيت يعيل ديارهم ويقيل عثارهم» . ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب**، م س ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٤) الشاذلي: **التصوف والمجتمع، نماذج من القرن العاشر**، ١٩٨٩م، سلسلة أطروحات ورسائل، مطابع سلا، منشورات جامعة الحسن الثاني، ص ١١٣.

(٥) ابن سبع السبتي: **الحجة في إثبات كرامات الأولياء** ، م خ ع، الرباط، رقم (ق٣٥) ، ص ٧ .

(٦) ابن صعد: **النجم الثاقب** ، م س ، ص ٣٤١ .

(٧) الصومعي: **المعزى في مناقب** ، م س ، ص ١٧٢ .

ولهذا دأب أحد الأولياء على تقبيل الطعام[١]. هذا التأثير الحاصل في ظل ظروف الضيق والمجاعة، تداخلت فيه الجوانب النفسية والعقدية والمادية. فيكون بذلك مفهوم البركّة رمزاً للولاية باعتباره ظاهرة كلية[٢].

وبما أن الغاية من الإنفاق والإطعام هي تلبية حاجات المحرومين، فإن بركته لا تنفذ مهما بدا قليلاً وهذا ما أفصح عنه الشيخ أبو الأمان الرفروفي بشأن عشرة أمداد من الشعير كانت مشتركة بينه وبين أبي محمد يسكر، فقال: «كنا نأكل منه ونطعم من يزورنا من إخواننا في اللّه تعالى، فلما عزم أبو محمد يسكر على الرحلة [من تادلة] إلى فاس قال: اكتلنا ذلك الشعير لنقسمه فوجدنا الكيل كما كان»[٣]. هذا السلوك نجده يتكرر كلما ألمت مجاعة بجهة من الجهات . ففي المجاعة التي عصفت بمنطقة الريف في أواخر العقد الثالث من القرن ٧هـ/ ١٣م «وكانت تلك السنة شديدة المجاعة، قال ياسين بن الوزير الوطاسي: وكان لنا أيام لم نذق فيها الطعام فقلت لأصحابي: ما تجدون طعاماً في هذه البلاد إلا عند الحاج إبراهيم فسرنا إليه فلما وصلنا (...) دعانا إلى منزله فقدم إلينا شيئاً يسيراً من الطعام والأدم قدرت في نفسي أن آكل منه عشرة من أمثاله إذا كنت شبعان، وكذلك قدر كل واحد من أصحابي، فسمى اللّه وقال كلوا فأكلنا حتى شبعنا شبعاً مفرطاً (...) قال ياسين: وإن الطعام الذي قدم والإدام لباقيان على حالهما»[٤].

ومما يؤكد عمق التضامن الصوفي ما شهد به محمد بن ويحلان خديم شيوخ الأولياء أبو زيد الهزميري حين ألمت بفاس «مجاعة شديدة سنة ثلاث وسبعين وستمائة، ـ قال ـ فأتيت بحمل من دقيق القمح من دار الشيخ في شهر رجب ، فقال لي اجعله في خابية (...) فأدخل يده في الدقيق ثم أخرجها ، وقال لي: إياك أن يراه أحد غيرك أو يأخذ منه شيئاً، فكان الناس يأتون بالجموع الكثيرة من المائة إلى [المائة] والخمسين ونحو ذلك، فما زلت أنفق منه إلى أن دخل المحرم»[٥]. يعني أن بركة

(١) ابن قنفذ: **انس الفقير وعز الحقير** ، م س ، ص ٤٦ .

(٢) Chebel (Male) , *Dictionnaire des symboles musulmans ,Rites - Mystiques et civilisation* , Edition Albin Michel, Paris, 1995, voir «Baraka», p. 67 .

(٣) أبو الأمان الرفروفي (ت ٦١٥هـ/ ١٢١٨م)؛ أبو محمد يسكر (ت ٥٩٨هـ/ ١٢٠٢م)؛ الحاج إبراهيم (هوعيسى بن أبي داود (ت ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م). الصومعي: **المعزى في مناقب**، م س، ص ١٧٢ .

(٤) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص ٦٢ .

(٥) عبد الرحمان أبو زيد الهزميري (ت ٧٠٧هـ/ ١٣٠٧م) دفين روضة الأنوار داخل باب الفتوح . =

الولي حلت في الطعام القليل فكثر، وكفى الجياع طيلة مدة المسغبة التي استغرقت ستة أشهر على الأقل. وإذا كانت البركة تسري على يد الصلحاء فهي «بركة اللّه وليست هبة ممنوحة منه لبعض الأصفياء لنشر الخيرات وتوزيعها»(١).

وبما أن المنفعة متبادلة بين الإطعام كوجبة مادية، فإن المطعمين استقر في اعتقادهم أهمية الأجر المعنوي، الذي تمثله قيمة البركة في طعامهم بحكم مجاورة الشيخ واستقبال الوفود الجائعة، فلا تصيبهم مخمصة ولا ضنك في معيشتهم. ولذلك عَدّ أحد المستشرقين «ظاهرة الأولياء أكثر المظاهر إثارة بما لهم من قيمة تمكنهم من منح البركة لأتباعهم، وبناء على هذا التصور قام الصلحاء في الماضي بأدوار دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية في مجتمعات الشمال الإفريقي»(٢).

وفق هذا التمثل غدا التكافل في الرخاء والشدة، سمة ملازمة لشرائح عريضة من سكان المغرب والأندلس، ذلك أن «في كثير منهم السماحة المفرطة والمفاخرة بإطعام الطعام والاعتناء بالمفضول والفاضل»(٣).

بناء على ذلك شكل الإطعام الصوفي واجهة تكافلية فعالة ، اتخذ من كرامات الإحسان والبركة وبذل المعروف، شكل زمن دائري يعيد من خلاله الأولياء إنتاج القيم نفسها. ومن ثمة أصبح الإطعام الذي هو زمن القحط والجفاف والمجاعة زمناً مقدساً قابلاً للتكرار والتجدد(٤). فأصبحت رباطات التصوف تبعاً لذلك تمثل «الورقة الدينية الشعبية الأولى»(٥) عند نهاية الحقبة المدروسة .

ورغم أهمية الدور التكافلي الذي اضطلع به الأولياء زمن الكوارث المناخية في المغرب والأندلس، فقد أسهموا - من دون قصد - في إفشال تطور الاحتقان الاجتماعي إلى نواة احتجاج واعية، كان من شأنها إحداث طفرة نوعية في إشاعة لغة الحقوق

= ابن عيشون الشراط: **الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس**، دراسة وتحقيق: زهراء النظام، الدار البيضاء، ١٩٩٧م، مطبعة النجاح الجديدة. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ص ٢١٨.

(١) Chelhod (Joseph) . *Le sacrifice chez les Arabes: Recherches sur l'évolution* , op. cit., p. 67 .

(٢) ديل إيكلمان: **الإسلام في المغرب** ، تر، أعفيف محمد، الدار البيضاء ، ط ١٩٨٩ ، دار توبقال للنشر ، ص ١٩ .

(٣) القلقشندي: **صبح الأعشى** ، م س ، ج ٥، ص ١٧٣؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٢٢٢.

(٤) Mircea Eliade , *Le sacrée et le profane* , Paris, Edition Gallimard , 1982, pp. 60 - 76 .

(٥) القبلي محمد: **حول التحركات البشرية بمجال المغرب الأقصى** ، م س ، ص ٧٤ .

والواجبات، وترسيخ سلوك محاسبة المسؤولين في إدارة الشأن العام، وخاصة في الفترات العصيبة التي تتزامن مع الكوارث الطبيعية أو تعقبها .

٢ ـ الكوارث الطبيعية وصور التكافل الاجتماعي

تزخر كتب المناقب والرقائق بأخلاق التضامن، التي عبَّر عنها رجال الولاية والصلاح إبان اندلاع الكوارث المناخية في مجال المغرب والأندلس خلال الحقبة المعنية بالدراسة. وفي هذا المضمار روى التادلي أن امرأة من أهل أغمات وريكة اضطرتها مجاعة شديدة إلى عرض دارها للبيع لتنفق على بناتها، فجاء الدلال بالشيخ أبي العباس الهواري ليعاين الدار المقدر ثمنها بخمسمائة دينار، فأراد أن يدخل بيتاً، فقيل له: «إن فيه المرأة التي تبيعها مع بناتها ولولا حاجتهن ما باعتها. فخرج أبو العباس وبعث إلى المرأة خمسمائة دينار، فأمسكتها ولم تنفق منها إلى أن بعثت إليه عسى أن يكمل التبايع لتتصرف في الثمن، فبعث إليها في السر أن الدار باقية على ملكك، والمال مالك فانتفعي به فإنما بعثته إليك لتسدي به فاقتك»[١].

وفي المنحى نفسه اختلطت كوارث القحط في المرحلة الانتقالية بين المرابطين والموحدين ذهب ضحيتها المعدمون من ذوي الدخل المحدود، فكان الشيخ أبو محمد السكوني[٢] «ذا يسار فلم يترك لأولاده إلا قدر الكفاية وأنفق سائر ثروته في الفقراء والضعفاء وذوي رحمه وقرابته»[٣]. وفي المجاعة التي ألمت بمراكش وأحوازها عام ٥٩١هـ/ ١١٩٥م تصدَّق أبو عمران موسى بن إسحاق الوريكي (ت٥٩٢هـ/ ١١٩٦م) بـ «أربعمائة دينار»[٤]. وفي ستينيات القرن ٧هـ/ ١٣م كابد أهالي مالقة مجاعة شديدة، فباع ابن الشيخ «كتباً وأسباباً كانت عنده وتصدَّق بثمنها لمسغبة كانت ببلده قلما أبقى لنفسه فيها شيئاً إلا تصدق به»[٥].

أما السيول التي كانت تهدم الجسور والقناطر لا سيما في الأندلس، فقد وجه

---

(١) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص١٥٣؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ٢، ص ٥٧ .

(٢) «رحل إلى المشرق في حدود ٥٤٠هـ عند ابتداء فتنة المريدين». ابن الزبير: **صلة الصلة**، م س، ق ٤ ، ص ٣٨ .

(٣) **نفسه**.

(٤) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٩٨ .

(٥) هو «عبد العظيم بن عبد اللّه بن يوسف بن محمد بن عبد اللّه البلوي من أهل مالقة يكنَّى أبا محمد ويعرف بابن الشيخ توفي سنة ٦٦٦هـ». ابن الزبير: **صلة الصلة** ، م س، ق ٤، ص ٣٧ .

محمد بن عبد الرحمان الكاتب (ت ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م) في إحدى السيول التي ألمت بغرناطة صدقة لترميم قنطرة جرفها سيل وادي شنجيل، حيث أنفق «أربعة آلاف دينار من صميم ماله لتتميم القنطرة التي بنيت على وادي شنجيل بخارج غرناطة»[١]. كما عانى أهالي شرق الأندلس من تردد كوارث القحوط من جهة، وغارات النصارى من جهة أخرى ، فصمد سكان لاردة بتضامنهم الأفقي المتميز، فكانوا «يخرجون الأموال من الوصايا والصدقات»[٢]. وهكذا صارت عملية التكافل الأفقي سجية، وثقافة عامة في معظم ربوع الأندلس أواخر القرن ٧هـ/ ١٣م وبداية القرن ٨هـ/ ١٤م حيث أعطى العلماء ـ باعتبارهم ضمير الأمة ـ النموذج من أنفسهم قبل مطالبة غيرهم بها . فهذا الفقيه ابن قطبة (محمد بن أحمد ت ٧٠٨هـ) الذي كان ديدنه «الحظ على الصدقة في المحول والأزمات يقوم في ذلك مقامات حميدة، ينفع اللّه به الضعفاء»[٣]. وبالمثل عاش أهالي سلا وضعاً مأساوياً قبيل اندلاع الطاعون الأسود، فاشتد الجوع بالناس فأرسل الشيخ أبو محمد عبد العزيز الصنهاجي مما وفره من أجرة تعليم القرآن دراهم لامرأة أضر بها الجوع لتشتري ما تطعم به نفسها[٤].

كما أعرب المالقيون عن قمة تضامنهم إبان الكوارث التي ألمت بهم منذ بداية القرن ٨هـ/ ١٤م، وبلغت أوجهاً في منتصفه حيث اندلع الطاعون الجارف فذكر ابن الخطيب[٥] أنهم «بذلوا من الأموال في أبواب البر والصدقة ما لا يأخذه الحصر ولا يدركه الإحصاء». وفي المنحى نفسه عاصر محمد بن موسى الحلفاوي الإشبيلي (ت٧٥٨هـ) الطاعون الأسود الذي اجتاح العدوتين، فسلك طريقة الإيثار على المحتاجين، «وتكفلت صدقته بجميع مؤن المحتاج من قوت ومن لباس مستوفي الجزئيات في الدفعة الواحدة فيكفيه السؤال طويل مدة»[٦]. فكان بذلك من القلائل الذين غلب على تصوفهم الاتجاه الاجتماعي[٧].

ومما يؤكد عمق الإيمان بدور الصدقة والعطاء في تفريج الكربات والنوائب، أن اتخذها البحارة والتجار والمسافرون بحراً وسيلة لتأمين مخاوفهم مما قد يحيق بهم من

(١) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س، مج ٣، ص ٢١١.
(٢) الحميري : **الروض المعطار** ، م س ، ص ٥٠٧ .
(٣) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** . م س ، مج ٣، ص ١٥٩ .
(٤) الحضرمي: **السلسل العذب** ، م س ، ص ٥١ .
(٥) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، م س ، مج ٣، ص ٢٤٢ .
(٦) الحضرمي: **السلسل العذب** ، م س ، ص ٥٥ .
(٧) المنوني: **ورقات** ، م س ، ص ٤١٤ .

كوارث وعواصف بحرية، ربطها ابن الحاج بالذنوب، مبيناً دور التوبة والإنفاق على المحتاجين في تأمين الرحلة وتسكين هيجان البحر. فصار معلوماً أنه إذا هاج البحر على صاحب مركب، «فتتعين عليه المبادرة إلى تجديد التوبة عليه وعلى جميع من في المركب (...) إذ لعل ما أصابهم يكون بسبب ذنب واقعه بعضهم وعوقب الجميع به، فإذا حصلت التوبة (...) أمن من ذلك في الغالب. ثم مع ذلك يمتثلون السنة في إخراج الصدقة بنية رفع هذه الشدة عنهم فيعطونها لفقرائهم، فإن هم فعلوا ذلك قوي الرجاء في خلاصهم وإغاثتهم»[1].

كما استمر الارتباط بكرامات الأولياء في الوساطة لتفريج الأزمات، حتى بعد مماتهم من خلال الالتزام بالبذل والإنفاق كشرط لقضاء الحاجات. وخير من نقل إلينا استمرار هذه السلوكات قبيل نهاية العصر الوسيط ما لاحظه ابن الخطيب الذي زار ضريح أبي العباس السبتي من كثرة الزوار المترددين على قبره فقال: «رحمة اللّه على ذلك القبر لكثرة زائره فيقتحم ذو الحاجة باب الروضة خالعاً نعله، ويقعد بإزاء القبر ويخاطبه بحاجته ويعين بين يدي النجوى الصدقة على قبره ويدسها في أوان على القبر معدة لذلك. ومن عجز عن الصدقة بالنقدين صدق بالطعام ونحوه، فإذا خف الزائر وكان آخر النهار عمد القائم على التربة إلى ما أودع في تلك الأواني وقسمه على المحاويج الحافين بالروضة وبالطرق الموصلة إليها، ويحصون كل عشية فيعمهم ذلك الرزق المودع في تلك الأواني، وإن قصر عنهم استكملوه في غده»[2].

وبالمثل فإن الحرص على امتداد حبل الإنفاق والتضامن، هو الكفيل بحسب المنطق الديني بتغيير حال كوارث القحط واستجلاب الغيث، وإقبال الخصب والأمن والرخاء . ولهذا صار من آداب زيارة ضريح الشيخ أبي مدين لقضاء الحاجات ورفع النوائب والكربات، الالتزام بالنصائح التي وجهها أحد خدام الضريح لمن استفسر عن آداب الزيارة وضوابطها فقال له: «سلم على الشيخ من غير تقبيل ثم تدعو بما شئت ، وإن تيسر لك صدقة للضعفاء والمساكين الملازمين على الباب فادفعها»[3]. بناء على ذلك غدت الصدقة شرطاً لازماً لتغيير الأوضاع نحو الأحسن، ويتوقف ذلك على آداب وطقوس تعد الزائر نفسياً ووجدانياً للبذل بسخاء على المحتاجين، ولهذا كانت عادة أبي العباس السبتي «أن لا يدعو لأحد في كشف كربة ، أو نيل قربة إلا على شيء

(١) ابن الحاج: **المدخل** ، م س ، ج ٤، ص ٦١ .
(٢) ابن صعد: **النجم الثاقب** ،م س، ص ١١٣؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س ، ج ١، ص ٣٠٠ .
(٣) ابن قنفذ: **أنس الفقير** ، م س ، ص ١٠٦ .

معين يأخذه منه»[1]. على أن الاستجابة بقضاء الحاجات لم تكن حكراً على مسلمي المغرب والأندلس دون غيرهم من أقليات أهل الكتاب الملتزمين بآداب الزيارة والتضامن على النحو الذي تضمنه منهجه. وهذا ما لاحظه ابن الخطيب عندما أصغى إلى يهودي وهو يستغيث بالسبتي فسأله في ذلك، فقال اليهودي: «والذي أنزل التوراة على موسى (...) فهذا الإمام مما اتفق الناس على إجابة الدعاء عنده وأنه مجرب مع تقديم الصدقة»[2].

وهكذا صار التكافل في الأزمات سلوكاً اجتماعياً متأصلاً في ممارسات إنسان العدوتين، بفضل الجهود التي بذلها أهل الصلاح من دعاة التضامن «وفي ذلك ما ينهض حجة على أن المسألة الاجتماعية (...) والتخفيف من عبء الفئات المستضعفة كان وارداً في كتب المناقب والكرامات كرد فعل ضد الأزمة»[3].

أ ـ أبو العباس السبتي رائد مدرسة التكافل الاجتماعي إبان الكوارث والأزمات

لا سبيل إلى الشك في أن أبا العباس السبتي قد نهل من معين أبي يعزى في التضامن، إلا أنه اجتهد في صياغة برنامج متكامل في الصدقة، اعتمد فيه أسلوب التدرج حتى تألفه الرعايا وتتطبع معه النفوس، عبر مراحل متصلة تتجه من البسيط إلى المركب. هذا المنهج احترمه السبتي فكان ينفق على أهله وذويه المحتاجين نصف ما يملك ويسميه العدل، ويتصدَّق بالنصف الباقي ويدعوه الإحسان[4]. ومحاكاة منه لنموذج أبي يعزى، كان ينفق على المساكين والجياع البؤساء ثلثي ما يتحصل له، ويحتفظ بالثلث الباقي ثم جاهد نفسه إلى أن صار يتصدق بتسعة أعشار ويحتفظ لنفسه بالعُشر[5].

---

(١) البادسي: **المقصد الشريف**، م س، ص ٩٧.

(٢) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ١، ص ٢٧٧ ـ ٢٩٩؛ ابن قنفذ: **أنس الفقير**، م س، ص ٧.

(٣) بوتشيش إبراهيم القادري: «واقع الأزمة والخطاب "الإصلاحي" في كتب المناقب والكرامات (أواخر ق ٦ وبداية ق ٧هـ / ١٢ ـ ١٣م)»، إسهام ضمن: **الأسطوغرافيا والأزمة، دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية**، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الرباط، ١٩٩٤م، ط ١، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٤٣.

(٤) معتقداً أنه يطبق قوله تعالى: ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى﴾. سورة النحل، الآية ٩٠.

(٥) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ١، ص ٢٥٤.

وفي مجالسه الوعظية التي كان يحضرها العوام والمريدون، فسَّر التكاليف الشرعية التي يقوم بها المسلم بشكل فردي أو جماعي بأنها محطات تربوية، القصد منها تهذيب سلوك الإنسان وحمله على البذل والعطاء، فكانت تكبيرة الإحرام عنده تعني التخلي عن كل شيء، وكان يتأول الركوع في الصلاة على المشاطرة، والسلام على الخروج من كل شيء[1]. كما كان يسمي البخل "العلة العظمى"[2]. بل اعتبرها أساس حصول الجدب[3].

وفي المنحى ذاته اعتبر الصوم مدرسة يتعلم فيها المسلم الإحساس بغيره من المتضورين جوعاً، فيبادر إلى الإنفاق عليه فقال: «سر الصوم أن تجوع ، فإذا جعت تذكرت الجائع ، وقد علمت قدر ما يقاسيه من نار الجوع فتتصدق عليه ، فإذا صمت ولم تعطف على الجائع ولا أحدث عندك الصوم هذا المعنى ما صمت ولا فهمت المعنى المراد بالصوم»[4]. أما الزكاة عنده مثلها مثل الصوم ، عبادة سنوية «وإنما فرضت عليك لتتدرب على البذل والإعطاء»[5]. وعموماً كان السبتي «يرد سائر أصول الشرع إلى الصدقة ويفسرها بها»[6].

ومعلوم أن الكوارث الطبيعية الدورية، التي عصفت بمجال المغرب والأندلس خلفت شرائح واسعة من البؤساء والضعفاء والمحتاجين. فوجّه السبتي في سياق منهجه في التكافل الاجتماعي عناية المياسير للإسهام بسخاء في تنفيس كرب المعسرين والمتسولين ، مرّكزاً أحياناً على مخاطبتهم بلغة الترهيب والجزاء والعقاب المترتبة على البخل واكتناز الأموال[7]. بموازاة هذا الإعداد النفسي، استنهض السبتي مشاعر

---

(١) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٥٣ .

(٢) **نفسه** ، ص ٤٧٣ .

(٣) قال السبتي في تفسيره لقوله تعالى ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم﴾ سورة هود، آية ١١٦ : «أتدرون ما هذا الفساد الذي ينهون عنه ؟ هو إهلاك الحرث والنسل بالبخل المؤدي إلى الجدب». ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص٤٧٥؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج١، ص ٢٥٦.

(٤) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٥٣ ؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج ١ ص ٢٣٧؛ المقري: **نفح الطيب** ،م س ، ج ٧، ص ٢٧٤ .

(٥) **نفسه**، ج ٧، ص ٢٧٣ .

(٦) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س، ج ١، ص ٢٣٧؛ المقري: **نفح الطيب**، م س ، ج ٧، ص٢٧٣ .

(٧) مستشهداً بقوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل اللَّه فبشّرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم =

المستهدفين الدينية، للتفكر في الصفة التي يكون عليها الحاج الغني أثناء أداء مناسكه، مركزاً على رمزية اللباس الذي يشبه الكفن. فضلاً عن وقوفه جنباً إلى جنب الفقير المحتاج في صعيد واحد، لا تظهر فيه علامات الغنى والتمايز الاجتماعي، الشيء الذي كان يؤثر في الأغنياء فيقبلوا على الإنفاق بسخاء[١].

ومن خلال استقراء الواقع التاريخي لمجال الحقبة المدروسة، ومعاناة الأهالي من الكوارث الطبيعية، كان السبتي وفياً لمنهجه في الصدقة، ففي إحدى السنوات العجاف قيل له: «أما ترى ما أصاب الناس من القحط والجفوف فهلا استسقيت لنا (...) فقال: من كان عنده شيء فليتصدق به»[٢]. فكان شرط الغيث عنده بذل وسخاء من دون سقف محدود، يفهم ذلك من خلال مطالبته للممحلين في مراكش بالإنفاق، وبحكم التجاوب التلقائي أنفق أحد المستحقين ما بحوزته من نقود صدقة رغم حاجته إليها، الشيء الذي يعكس نجاح برنامج السبتي في التكافل[٣]. على أن هذا لا يعني أن الاستجابة برفع القحط وسقوط الغيث تكون على قدم المساواة بين المتصدقين، وإنما تكون بحسب قيمة الإنفاق. وفي هذا السياق عانى مزارعو مراكش في إحدى السنوات من الجفاف، وأوشكت محاصيلهم على البوار، فطلب أبو الحسن البلنسي الجنان من السبتي أن يستسقي للمزارعين فقال له «قل لأصحابك من الفلاحين تصدقوا بقدر ما أنفقتم تمطروا، فقال له أبو الحسن: لن يصدقني أحد (...) فقال له أبو العباس: تصدق بمثل ما أنفقت (...) فقال أبو الحسن فخرجنا إلى البحيرة التي كنت أعتمرها والشمس

= لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾: سورة التوبة، الآيتان ٣٤ ـ ٣٥ . فقال في تفسيرها «كويت هذه المواضع لأن الغني إنما يعرض عن المساكين بوجهه ثم بجنبه ثم يوليه ظهره ، فعوقب في هذه المواضع بالكي بالنار على الإعراض بها عن الفقراء». ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٧٢ ؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج ١، ص ٢٥٤ .

(١) ذلك أن مغزى الحج عند السبتي: «أن تبرز في زي المساكين بحلق الرأس والشعث ، ولبس النعلين والتجرد من ثياب الرفاهية». العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ١ ، ص ٢٣٧؛ في **التشوف** ورد لفظ «لبس الأخلاق» ، م س ، ص ٤٥٣ .

(٢) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٦٧ ؛ الصومعي: **المعزى** ،م س ، ص ٢٤٥ .

(٣) ويعكس الحوار التالي الذي جرى بينه وبين أحد المعدمين بشأن مواجهة أثر القحط حقيقة منهجه، قال الراوي: كان «معنا رجل شديد الفقر فقال ليس عندي غير ثمن درهم أعددته للزيت، فقال له: تصدق به ففعل ، فقال أبو العباس: في هذا جاء الخبر سبق درهم مائة ألف درهم (...) ثم قال لنا: بادروا المطر [قال الراوي] فوالله ما وصلنا باب الدباغين حتى غيمت السماء وانهملت الأمطار». ابن الزيات: **التشوف**، م س ، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨؛ الصومعي: **المعزى**، م س، ص ٢٤٦ .

شديدة الحرارة وقد أيست من المطر، ورأيت جميع ما غرسته قد أشرف على الهلاك، فأقمت ساعة فرأيت سحابة قد أمطرت البحيرة إلى أن رويت وبلت ثيابي وظننت أن الدنيا كلها كذلك قد أمطرت، فلما خرجت من البحيرة رأيت المطر لم يجاوزها»[1]. فتكون بذلك الصدقة شرطاً لإحياء الأراضي البوار بنزول الغيث. ولهذا قال السبتي: «ومن أخذ ما هو أعز الأشياء عنده فوضعه في المسكين (...) لمسكنته وفقره فقد أحياه»[2]. ولهذا تفحص ابن الخطيب منهج السبتي في التضامن فقال: «كان أصل مذهبه الحض على الصدقة، وكان أمره عجباً في إجابة الدعاء بنزول المطر واختصاصه بمكان دون آخر»[3].

بناء على ذلك كان منهجه في التضامن خالياً من التعقيد، وكان يتحرك في كل اتجاه لجمع الصدقات، وكان رحيماً عطوفاً محسناً إلى المساكين واليتامى والأرامل، يجلس حيث أمكنه الجلوس من الأسواق والطرق فيحض الناس على الصدقة، ويأتي بما جاء في فضيلتها من الآيات والآثار، فتنثال عليه الصدقات فيفرقها على المساكين وينصرف[4]. بهذه الجهود الداعية إلى تغليب ثقافة التضامن على سلوكات التنافر، كان السبتي «مقصوداً في حياته، مستغاثاً به في الأزمات»[5]. فكان بذلك «أحسن نموذج للدور الاجتماعي للمتصوفة ومبدئهم الداعي إلى غرس قيم الرحمة والإحسان داخل المجتمع»[6].

وهكذا فإن منهج السبتي التكافلي مبني على التفاعل الدينامي بين الأغنياء والفقراء انطلاقاً من مرتكزي "الفتوح" و"الصدقة"[7]. وهو منهج لا يحابي أحداً مهما كان

---

(١) ابن صعد: **النجم الثاقب** ،م س ، ص ١٠٩؛ الصومعي: **المعزى** ،م س ، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩؛ ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٦٧ . وأضاف ابن مليح تعليقاً على ما ورد أعلاه في النص «وهذه قصة صحيحة مشهورة». **أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب** ، حققه وقدم له وعلق عليه: محمد الفاسي، فاس، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٤م، ص ٣ .

(٢) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س ، ج ١، ص ٢٥٧ .

(٣) الصومعي: **المعزى** ، م س ، ص ٢٤٨ .

(٤) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٥٢ .

(٥) ابن مليح: **أنس الساري والسارب** ،م س ، ص ٢ ؛ ابن صعد: **النجم الثاقب** ،م س ، ص ١٠٣ ؛ التنبكتي: **نيل الابتهاج** ، م س ، ص ٥٩ ؛ المقري، **نفح الطيب** ،م س ، ج ٧، ص ٢٦٧ ؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٢ ، ص ٢٦١ .

(٦) بوتشيش إبراهيم القادري: **المغرب والأندلس** ، م س ، ص ١٥٧ .

(٧) الصومعي: **المعزى**، م س، ص ١٦٨ ؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش** ، م س، ج ١، ص ٢٧٧ ـ ٣١٠ .

مركزه الاجتماعي[1]، بحيث إذا تعطلت عوامل الإحسان والبذل والإنفاق تتخلف الاستجابة ويستمر حال الضيق والشدة حتى ولو كان الإخلال مصدره بيت السبتي نفسه[2]. ولهذا اقتنع التادلي بمنهج السبتي في التراحم والتآزر بعد ما تردد على مجلسه ودروسه مقراً أن: «مذهبه يدور على الصدقة»[3]. وهو الأمر الذي حير ابن رشد من خلال تواتر أخبار كرامات السبتي في التكافل، فأرسل إليه من قرطبة أبا القاسم الخزرجي لملازمته والاطلاع على مذهبه فلما أخبره بحقيقته قال: «هذا رجل مذهبه أن الجود ينفعل بالوجود»[4]، القائم على شعار «تصدق ويتفق لك ما تريده»[5]. ولشدة حرصه على نشر ثقافة التضامن بين الرعايا وخاصة في مراحل الشدة، لم يألُ جهداً في إبراز فضائل الإنفاق. ولهذا كان يقول: «بإعطاء الشطر تكون الوقاية [من النار] وبإعطاء الثلثين يحكم في المخلوقات كالاستسقاء والولاية والعزل ودخول الجنة وأمثال ذلك (...) وانتهى أبو العباس إلى إعطاء تسعة أعشار والتمسك بالعُشر وهي النهاية»[6]. هذا

---

(١) انظر عن هذا بالنسبة لذوي المراكز الاجتماعية الحساسة ما جرى بين السبتي وأحد المسؤولين لما عصفت مجاعة بمراكش، واتجه إلى دار الإشراف وكان النظر فيها لأبي يحيى أبي بكر بن يوسف الكومي ثم خاطبه رمزاً بالإشارة إلى السماء، ففهم منه تصدَّقوا ليمطر الناس فامتنع وقال أبو يحيى إن اللّه غني عنا. «فولى أبو العباس السبتي وهو يقول: سبحان اللّه هذا الرجل عزل نفسه (...) فتمت ثلاثة عشر يوماً من يوم التأريخ وجاء من إشبيلية [القرار] بعزله من دار الإشراف». ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٤٦٩؛ الصومعي: **المعزى**، م س، ص ٢٥٩. وهو الأمر الذي تفاداه الخليفة الموحدي يعقوب المنصور بعدما طالت مدة إحدى السنوات العجاف بمراكش فنزل عند طلب السبتي «وأمر الوكلاء على بيت المال أن يعطوه كل ما يحتاج (...) فصار يفرق المال على الفقراء والمساكين والضعفاء ويقول: لا يرحم اللّه من عباده إلا الرحماء مدة ثلاثة أيام حتى لم يبق مسكين ولا مسكينة إلا ورضي» ثم نزل الغيث. العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج١، ص ٢٧١.

(٢) انظر بهذا الشأن عن عدم تصدق أهل بيت السبتي على امرأة جائعة أغشاها النوم ببابهم، ولم يكشف أمرها إلا السبتي صاحب المنهج التكافلي الذي لم يطب له طعام العشاء بسبب ذلك. ثم تكرر الأمر نفسه مع جيرانه الذين ألم بهم برد قارس. العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ١، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٤٦٦؛ الصومعي: **المعزى**، م س، ص ٢٤٥.

(٣) ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٤٥٣.

(٤) ابن قنفذ: **أنس الفقير**، م س، ص ٨؛ الناصري: **الاستقصا**، م س، ج ٢، ص ٢٦١؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٤٥٤.

(٥) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ١، ص ٢٣٨.

(٦) ابن صعد: **النجم الثاقب**، م س، ص ١٠٩؛ الصومعي: **المعزى**، م س، ص ٢٥٧؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٤٧٣.

الشعار كرّس له الشيخان أبو يعزى والسبتي حياتهما لبسط ثقافة التضامن لمواجهة عواقب الأزمات، وفي طليعتها الكوارث الطبيعية. فكان رهان رجال الولاية والصلاح على تأسيس شبكة دينامية من العلاقات الإنسانية المتضامنة تحت مؤثرات دينية تدعمها الكرامات، مما زاد من نفوذهم أحياء وأمواتاً. ولذلك تواتر في كتب المناقب «أن ثلاثة من صلحاء المغرب وقع بهم النفع عند الممات كما في الحياة وهم الشيخ أبو يعزى والشيخ أبو العباس السبتي وأبو مدين»[1]. هذا المذهب الاجتماعي الذي نحته هؤلاء شكّل ثوابت مدرسة في التضامن إبان الأزمات، وسار على هديهم كل من انخرط في سلكهم في المغرب والأندلس .

٣ ـ الكوارث والأولياء والاستسقاء:

أسهمت الكوارث الطبيعية التي ألمت بالمغرب والأندلس، ولا سيما ما كان منها من فصيلة القحط والمجاعة، والكسوف والخسوف في شعور الإنسان بالتقصير والذنب. فيهرع إلى المخزون الديني ـ الروحي في إطار التحصن بالدين، لمواجهة الكوارث/العقاب . ففي الوقت الذي بالغ فيه البعض في إظهار التوبة الصادقة إلى حد الاتهام بالجنون، ومنهم سعدون المجنون الذي كان مستجاب الدعاء في الاستسقاء[2]، كان للقضاة نصيب في التضامن بالاستسقاء فلما قحط أهالي غرناطة عام ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م استسقى بهم القاضي أبو محمد الهلالي فسقوا[3].

كما اعتاد الممحلون التوسل بعالم، أو ولي ظاهر الصلاح مستجاب الدعاء في طلب الغيث. وفي هذا الصدد لما طلب أهل تادلة من الشيخ أبي زكرياء (يحيى بن محمد الجراوي كان حياً عام ٥٣٩هـ/ ١١٤٤م) أن يستسقي بهم أظهر الانكسار والحاجة إلى اللّه، والافتقار إليه ثم رمى بقلنسوته وقال: «يا رب هذا الأقرع يسألك

---

(١) كنون: **الدر المنظوم في نصرة القطب المكتوم** ، م خ ع، الرباط ، رقم (د ١٩٩١) ورقة ٨٣ ب، ضم .

(٢) بحيث كان لا يزيد في دعائه عن قوله: «إلهي وسيدي لا تهلك بلادك بذنوب عبادك (...) فما استتم من كلامه حتى أرعدت السماء وأبرقت وجاءت بمطر كأفواه القرب». ابن سبع السبتي: **كتاب الحجة في إثبات كرامات الأولياء**، م س، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) أبو محمد الهلالي هو عبد المنعم بن مروان بن عبد الملك سمجون بن إبراهيم بن عيسى بن صالح الهلالي نزيل لواتة ، أصله من طنجة وسكن غرناطة ، يكنى أبا محمد توفي ٩ شعبان ٥٢٤هـ . ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة** ، م س ، س ٨، ق ٢، ص ٥٤٥ ؛ **صلة الصلة** ، م س ، ق ٤ ، م س، ص ٢٤ .

الغيث ، قال الراوي: فواللّه ما نزل الناس عن ذلك المكان حتى مطروا مطراً غزيراً»[1] ومنهم أبو الحسن الأندلسي (علي بن أحمد الحرالي ت ٦٣٧هـ/ ١١٤٢م) الذي طلب منه في سنة جدب أن يستسقي «فرمق السماء بطرفه ودعا اللّه سبحانه وتعالى ورفع يده به فما اختتم المؤذن آذانه حتى كان المطر كأفواه القرب»[2]. أما شيخ تادلة أبو الحسن علي الصنهاجي فكان لا يزيد عن ترداد: «قنطنا يارب فأغثنا ثلاث مرات فما أكمل دعاءه حتى أمطرت السماء مطراً وابلاً»[3]. كما اعتاد الفاسيون التوسل بأبي يعزى إبان السنوات العجاف التي ألمت بهم في عهده ، ويُعد التميمي خير من زودنا بطريقة تضامنه في الاستسقاء لأنه حضر بعض طقوسها[4]. أما ابن خاتمة فكان يستسقي بقرض شعر الزهد والرقائق لرفع بلاء القحط[5].

تؤسس الروايات المنقبية المتقدمة لمسؤولية الإنسان، وضلوعه في حصول

---

(١) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٢) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٢ ، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٣) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٥٥ .

(٤) قال التميمي: «صلينا الجمعة مع الشيخ أبي يعزى في عام جدب ، فلما خرج تلقاه الناس وشكوا إليه احتباس المطر عنهم». وفي سياق وحدة التأويل الصوفي لأسباب القحط أرجع أبو يعزى ذلك إلى كثرة ذنوب الإنسان ومعاصيه ثم أخذ يلوم نفسه ويعدد نواقصها ودموعه تنهمر ثم قال: «إلهي وخالقي هؤلاء طلبوا مني الغيث وأنا عبد ضعيف ما قدري عندك إلا قدر عبد أمام سيده ، وما زال يتضرع حتى غيمت السماء وأمطروا حيناً فسالت أزقة فاس بالمياه الجارية، ـ وأضاف التميمي قائلاً ـ ونزعنا ما كان بأرجلنا من النعال والأقراق يجري الماء وعمت الرحمة ببركة دعاء الشيخ». **المستفاد** ، م س ، ق ٢، ص ٣٢ ـ ٣٣ ؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س ، ص ٢١٧ ـ ٢١٨ ؛ الصومعي: **المعزى** ، م س ، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ ؛ أحداد: **رسالة المراحل** ، م س ، ص ٤٣ ـ ٤٤ ؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٤١٠ .

(٥) ابن خاتمة (هو أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري ت ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م). قال ابن خاتمة:

يا مغيث الورى من بعد ما قنطوا ... ارحم عبادا أكف الفقر قد بسطوا

عودتهم بسط أرزاق بلا سبب ... سوى جميل رجاء نحوه انبسطوا

إلى أن قال :

عبد فقير بباب الجود منكسر ... من شأنه أن يوافي حين ينضغط

مهما أتى ليمد الكف أخجله ... قبائح وخطايا أمرها فرط

يا واسعاً ضاق خطو الخلق عن نعم ... منه إذا خطبوا في شكرها خبطوا

وناشراً بيد الإجمال رحمته ... فليس يلحق منه مسرفا قنط

ارحم عباداً بضنك العيش قد قنعوا ... فأينما سقطوا بين الورى لقطوا

المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٤ ص ٣٤٦ .

الكوارث الطبيعية، التي تصدر في شكل عقاب عما اقترفه من ذنوب في حق الطبيعة وبني نوعه. ذلك أن النموذج الذي قدمه الأولياء، لرفع غضب السماء بما فيه من إقرار بالمعصية وبكاء وإلحاح في التضرع إلى اللّه، إنما يشكّل رسالة موجهة لعموم الرعايا للتحصن بالدين، فحواها دعوة صريحة لتجديد العزم على التوبة النصوح. ولهذا كلما عصفت كارثة طبيعية إلا و«تاب الناس وخافوا ولزموا المساجد، وارتدعوا عن كثير من الفواحش والفساد»[١]. هذا الدور الذي اضطلع به المتصوفة، أسهم في تصحيح العلاقات التكافلية الأفقية بين الأغنياء والفقراء. ومن ثم يمكن تلخيص دور الأولياء بهذا الشأن في «الإشراف على تنظيم وتصحيح العلاقات مع الغيب»[٢].

هذا المنهج اكتمل تأسيسه مع أبي العباس السبتي تنظيراً وممارسة، وفي هذا السياق أتته جماعة من الفلاحين «قد يئسوا من زرعهم ومواشيهم فرغبوا في الدعاء فقال لهم هاتوا الفتوح فخرجوا من عنده ،وأتى كل واحد منهم بما أطلق اللّه على يده (...) ونزل المطر عليهم»[٣]. وبالمثل أثر عن قاضي الأندلس سعيد بن سليمان الغافقي أنه «خرج ليستسقي للناس في بعض أوقاته ، فلما بدأ خنقته الغبرة، وتخبلت عليه الخطبة فلم يكمل الاستسقاء واختصر الكلام وانصرف، فسقي الناس في ذلك النهار»[٤]. أما ابن الحاج البلفيقي (أبو البركات ت ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م) فإلى جانب إيمانه بأهمية التضامن الروحي مع المحتاجين، سعى إلى تعزيز ذلك في إحدى السنوات العجاف التي ألمت بالأندلس في النصف الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م بإجراءات عملية، فرصد المناطق الأكثر تضرراً من الجفاف وأشرف على بناء «ثمانية عشر جباً في مواضع متفرقة، كل ذلك من ماله»[٥].

غير أن التوبة اللفظية لا تكفي حسب السبتي في رفع بلاء القحط وإدرار السماء، لأن ذلك اقتصر فقط على الإصلاح الذاتي للنفس. في حين أن حصول كرامات السقيا، يقتضي حسب منهجه التآزري توزيع الصدقات، والإنفاق بسخاء كسلوك مادي قابل للرصد والقياس. على أن المُتردد في إخراجها أوالناقص من قيمتها، صنفه السبتي ضمن خونة الشكر[٦].

---

(١) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) Jacques Berque . *Ulémas fondateurs, insurgés du Maghreb XVII siècle* , Sindibad , Paris, p. 68.

(٣) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(٤) النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ٥٤ .

(٥) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل** ، ج ٥، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٥ .

(٦) **نفسه** ، ج ١، ص ٢٧٣ .

وكانت طقوس الاستسقاء تتم في مشهد حافل لتؤدي دورها التربوي في مد جسور التضامن، وحقن الضغائن والنزاعات بين الناس، عبر التراحم والتكافل ضمن مفهوم شكر النعم، وهو منهج على بساطته شكل حرزاً واقياً للملتزم به، في حفظ محاصيله من الآفات والجوائح. بدليل ما شهد به الواقع التاريخي لضيعتين متجاورتين شمال المغرب بعد العقد الأول من القرن ٧هـ/ ١٣م. فكان للشيخ إبراهيم بن صالح: «جنان وأراضي زراعية خارج المزمة، وكانت أرضه مجاورة لأرض غيره، وهما شيء واحد في الجودة والسقي ، فتصلح أرضه في كل وقت وتقحط التي هي لغيره»[١]. مما استدعى تدخل الشيخ ابن صالح لإحياء قيم التضامن، بتذكير الناس بمآلهم والشعور بحاجات بعضهم البعض، ضمن جدولة جديدة لشبكة العلاقات الاجتماعية، يسودها تقويم السلوك بالتوبة والندم على التقصير. معتبراً سلامة الجنان في فترات القحط دليلاً على قابلية المجتمع للإصلاح، وإعادة التأهيل لبعث نوع من التكافل الحقيقي الذي تهيمن فيه لغة المودة على المشاحنة بين الفقراء والأغنياء. وبالمثل استسقى به أهالي أزمور واعتبروه «عمدة أكابر الصالحين (..) فكان متى مسهم الخطب أو حل بهم القحط يفزعون لدعوته ويسقون الغيث»[٢]. وبهذه الوظائف التكافلية عد التصوف في المغرب والأندلس التيار الاجتماعي الأكثر نفوذاً منذ الحقبة الموحدية، وأصبح الرقم البديل المؤثر في الواقع[٣].

يستشف من فيض النصوص المنقبية التي تطرقت لكوارث الجفاف، وندرة المياه من خلال الكرامات البديلة، أن الأولياء حاولوا محاكاة نموذج الرعيل الأول من الصحابة في صدر الإسلام، من خلال إضفاء صبغة شرعية على التوسل بوساطة الصلحاء في الاستسقاء[٤]، أحياء وأموات ومن نماذج ذلك نذكر أن الأندلسيين كانوا

---

(١) البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص ١٠٥ .

(٢) الأزموري: **بهجة الناظرين وأنس العارفين** (يعرف أيضاً بتاريخ بني أمغار)، م خ ع، الرباط، رقم (د ١٠٤١)، ضم، ص٣، ب ـ ٤ أ.

(٣) Brunschvig (R); *Sur la doctrine du Mahdi ibn Toumart d'islamologie* , Paris, 1976, p. 281 - 283.

(٤) في سياق إضفاء الشرعية على التوسط بالأولياء في طلب الغيث تعززت كرامات المتصوفة بعمل الصحابة ، وخاصة استسقاء الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بالعباس عم الرسول صلى اللّه عليه وسلم عندما أجدبت المدينة عام الرمادة سنة١٧هـ ، فقال عمر عندما صعد المنبر: «اللّهم قد توجهنا إليك بعم نبينا وصنو أبيه فاسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين» . ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٦٨ ؛ العزفي: **دعامة اليقين** ، م س ، ص ١٥ . كما حرص مؤلفو كتب المناقب على إضفاء الشرعية على الإقرار بالذنوب وإعلان التوبة كمرتكز أساسي في رفع القحط وجلب الغيث معتمدين في ذلك نص الدعاء الذي ردد العباس عم النبي صلى اللّه عليه وسلم في =

يتوسلون بقبر ابن العريف (ت ٥٣٦هـ/ ١١٤١م) في القحوط وغالباً ما كان «يُستسقى به في الغيث»[١].

وبعد وفاة الشيخ أبي زكرياء بن يوغان الصنهاجي (ت ٥٣٧هـ/ ١١٤٢م) استسقى به أهالي تلمسان فسقوا[٢]. أما المفتي أحمد بن أبي زرع (توفي في بضعة عشر وسبعمائة) خطيب جامع القرويين فقد طبق النموذج المذكور عندما ألم جفاف شديد بفاس في العقد الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م ، بحيث لما طلب الناس منه «سنة القحط الاستسقاء فصلى بهم خارج باب الفتوح، وقدم بين يديه آله صلى اللّه عليه وسلم ليتشفع بهم ـ كما فعل عمر بن الخطاب بالعباس ـ فسقى الناس وحمد اللّه على إجابة دعائهم»[٣]. وفي الأندلس قصد أهالي مالقة خطيب جامعها الطنجالي (محمد بن أحمد الهاشمي ت ٧٢٤هـ/ ١٣٢٤م) «واستسقى في المحول فسقي الناس (...) [قال ابن الخطيب:] حدثنا بعض أشياخنا قال حضرت مقامه مستسقياً وقد امتنع الغيث وقحط الناس، فما زاد عند قيامنا أن قال: أستغفر اللّه فضج الخلق بالبكاء والعجيج، ولم يبرحوا حتى سقوا»[٤].

ونظراً لأهمية التضامن بالمال والصدقة العينية، فقد أول أبو العباس السبتي بعض الآيات القرآنية على النحو الذي يخدم مشروعه في التكافل إبان الكوارث الطبيعية عموماً، والسنوات العجاف خاصة[٥]. وإذا كانت كراماته في الاستسقاء تتحقق بحسب

= استسقائه حين قال: «اللّهم إنك لم تنزل بلاء إلا بذنب، ولم تكشفه إلا بتوبة، ثم توجه القوم بي إليك فاسقنا الغيث(...) اللّهم إليك نشكو جوع كل جائع، وعري كل عار، وخوف كل خائف، وضعف كل ضعيف (...). قال عمر: أرخت السماء عزاليها فجادت بأمثال الجبال حتى استوت الحفر بالآكام وأخصبت الأرض وعاش الناس». ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٦٨ .

(١) العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ٢، ص ٢٠ .

(٢) ابن الزيات: **التشوف** ، م س، ص ١٢٣ ـ ١٢٤. والأمثلة على ذلك كثيرة، انظر: العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل**، م س، ج ١، ص ٢٩٩ .

(٣) ابن الأحمر: **بيوتات فاس الكبرى**، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، ١٩٧٢م ، ص ٦٣ ـ ٦٤ ؛ مؤلف مجهول: «ذكر مشاهير أعيان فاس في القديم» ، حققه وعلق عليه زمامة عبد القادر، **مجلة البحث العلمي** ، عددان ٤ ـ ٥ السنة الثانية: شوال ـ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ ـ ١٣٨٥هـ / يناير ، غشت ١٩٦٥م ، يصدرها المركز الجامعي للبحث العلمي ،الرباط ، ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٤) ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، س ، مج ٣، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

(٥) وفي هذا الصدد فسر الأمانة الواردة في سورة الأحزاب الآية ٧٢ بالرزق: «فالسماوات أعطت ما عندها من الماء وهو المطر والأرض أعطت ما عندها من النبات (...) والجبال أعطت ما عندها =

المواقع داخل أرجاء المغرب كما تقدم بيانه ، فإن وحدة ظاهرة المعاناة من وطأة السنوات العجاف بددتها وحدة سلوكات التضامن الروحي، التي أبداها إنسان الأندلس، عبر تنظيم صلاة الاستسقاء تضامناً مع سكان شمال المغرب ؛ الذين كانوا يعانون من الجفاف في العقد الأول أو الثاني من القرن ٧هـ/١٣م . حيث انطلق المتضرعون «من إشبيلية للاستسقاء لأهل قصر كتامة لما احتاجوا إلى المطر»[(١)]. وهو تكافل يعكس العلاقة الوجودية والوجدانية بين إنسان العدوتين .

إن ما دعا الرعايا إلى الارتباط بأولياء التصوف سرعة البرهنة على صدق كرامات التضامن[(٢)]. إلى جانب الاستجابة الفورية للمستسقين بسقوط الغيث[(٣)] . من ذلك أن الشيخ أبا العباس السجلماسي (أحمد بن محمد بن عبد اللّه) كان يخبر أهالي سجلماسة بنهاية القحط قبل الاستسقاء، ويدعوهم إلى الاستعداد لسقي أراضيهم إذا جاء السيل كما هي عادتهم. فكانت الاستجابة لدعائه ما بين صعوده المنبر ونزوله عنه[(٤)].

= من المياه (...) فصار الإنسان خازنا لما يجمع عنده فيمنع منه المساكين إنه كان ظلوماً جهولاً» ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٧١ ـ ٤٧٢ ؛ المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٧، ص ٢٧٦ ؛ العباس: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٢٥٣ .

(١) ابن عربي: **رسالة القدس**، مدريد، غرناطة، ١٩٣٩م، منشورات معاهد الدراسات العربية، نشر آسين مكيل بلاثيوس، ص١٠.

(٢) ابن مليح: **أنس الساري والسارب** ، م س ، ص ٢ ـ ٣ ؛ ابن صعد: **النجم الثاقب** ، م س ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ ؛ التليدي: **المطرب بمشاهير** ، م س ، ط ٣ ـ ٢٠٠٠ ، ص ٨٥ ؛ المقري، **نفح الطيب** ، م س ، ج ٧، ص ٢٧٠ ؛ العباس: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٢٤٩؛ ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٤٦٧؛ الصومعي: **المعزى**، م س، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٣) إلى درجة أن البعض لم يكد يلحق إزالة نعله والبحث عن أماكن الاحتماء من شدة الزخات المطرية ، ولهذا كثيراً ما كان السبتي يردد أثناء الفراغ من دعاء الاستسقاء منبهاً من شارك معه من المراكشيين قوله: «بادروا المطر ، وخذوا نعالكم بأيديكم فقال [مريده أبو الحسن علي بن أحمد الصنهاجي] فواللّه ما وصلنا باب الدباغين حتى غيمت السماء ، وانهملت بالأمطار». ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٦٨ ؛ الصومعي: **المعزى** ، م س ، ص ٢٤٦ ؛ العباس بن ابراهيم: **الإعلام بمن حل**، م س ، ج ١، ص ٢٥٠ .

(٤) «قال الراوي: «فلما صعد المنبر يوم الجمعة خطيباً استسقى على المنبر ، فلم ينزل عنه حتى سقي الناس وجاء السيل في الوادي يوم السبت (...) ويذكر أنم أهل البلاد جاؤوا إلى داره ليشكروه على ذلك ، فأبى أن يخرج غليهم ، وقال: قولوا لهم فعل اللّه عز وجل في ملكه ما يشاء وجئتم تشكرونني على فعل اللّه تعالى ؟ انصرفوا عني». ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

كما دفع القحط المتردد ببعض المصامدة إلى الدخول في حوار مع أحد صلحائهم، الذي أعرب عن تضامنه التام معهم بعدما يئسوا من الغيث بدخول شهر أبريل/نيسان، وأوشك فوات الموسم الزراعي فدعا لهم فسقوا[١]. وحتى في الاستسقاء كان الصلحاء يؤثرون المناطق الأكثر تضرراً من القحط على مناطقهم[٢]. ومن القضاة والصلحاء من كان يمتحن بعدم الاستجابة في الاستسقاء، مثلما عرفه سكان مالقة، الذين خرجوا للاستسقاء في إحدى السنوات العجاف، التي عصفت بالمدينة إبان الربع الأول من القرن ٦هـ/ ١٢م ، فأنشد في ذلك ابن الطراوة شعراً معبِّراً عن إمساك السماء «وقد خرجوا للاستسقاء والنهار مغيم والرذاذ ينزل، فلما برزوا للمصلى رجع الصحو»[٣].

وهكذا فإن صلوات الاستسقاء لم تكن تقدم العزاء النفسي للجياع والمتضررين فقط[٤]، بقدر ما أسهم القائمون بها على توفير الأطعمة ، فضلاً عن إفحام المنكرين لكرامات السقيا، لتحصين التضامن الأفقي على النحو الذي يتغير فيه القحط إلى غيث،

---

(١) روى ابن قنفذ كرامة الاستسقاء لأنه كان حاضراً فقال: «وجلست معه بعد صلاة المغرب فقال [للفلاحين]: طيف أنتم ؟ قالوا: بخير إذا أمطرنا اللّه تعالى . فقال: اللّهم أمطرهم الليلة الليلة الليلة(...) فلما كان آخر الليل أنزل اللّه المطر الكثير». **أنس الفقير وعز الحقير**، م س ، ص ٨٢.

(٢) ذلك أنه لما اشتد الجدب بأغمات في إحدى السنوات استسقى لهم أبو العباس السبتي فسقوا ، فاستفسر أبو يعقوب المبتلى عن سبب إبطاء الغيث بمراكش فقال له: «بل سقينا في غير هذه الأرض وغداً نسقى ، فقلت له لم سقي غيرنا اليوم ونسقى نحن غداً ، فقال: لأن ساقي القوم آخرهم شرباً . قال المبتلى: واللّه لقد مطرنا في اليوم الثاني مطراً وابلاً، وسألت عن تلك الجهات الواصلين منها فأخبروني أنهم مطروا قبلنا بيوم». أبو يعقوب المبتلى كان بحارة الجذماء وبها مات سنة ٥٩٣هـ/ ١١٩٧م . ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٧٤ .

(٣) قال ابن الطراوة:

خرجوا ليستقوا وقد نشأت ... بحرية يبدو بها رشح

حتى إذا اصطفوا لدعوتهم ... وبدا لأعينهم بها نضح

كشف الغطاء إجابة لهم ... فكأنما خرجوا ليستصحوا

(ابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبد اللّه السبائي ، يكنى أبا الحسن ، توفي في رمضان سنة ٥٢٨هـ/ ١١٣٤م) . **صلة الصلة** ، م س ، ق ٤، ص ٢٠٠ ؛ وكان هذا الأمر مشهوراً قبل الحقبة المدروسة وتحديداً في عهد المنصور محمد بن أبي عامر حيث ابتلي قاضي قرطبة ابن زرب رغم صلاحه بعدم الاستجابة رغم «بروزه بالناس عشرة مرة (...) فلما تكرر بالاستسقاء وإبطاء الغيث هاجت العامة» . النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(٤) بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين** ، م س ، ص ٦٦ .

ويكفي أن يتصفح المهتم كرامات أبي يعزى[1] وأبي العباس السبتي[2] ليقف على حقيقة ما ذهبنا إليه .

ثالثاً: تضامن الأولياء وتكافل الأطباء

سبقت الإشارة إلى وجود علاقة سببية بين الكوارث الطبيعية، والأمراض والأوبئة التي تعود إلى المجاعات وسوء التغذية ، فضلاً عن تلوث الهواء وفساد المناخ وخروجه عن اعتداله الطبيعي. ويكفي للاستدلال على هذه العلاقة، أن الأوبئة التي عصفت بالمغرب والأندلس، سنتي ٥٧١هـ و٦٣٥هـ/ ١١٧٥ ـ ١٢٣٧م تعود جذورها إلى تحولات مناخية ناتجة عن تعاقب السنوات العجاف ، وتراكم جثث الحيوانات النافقة، زادت من نتانتها التساقطات والعواصف الصيفية. وهذا ما قرره ابن خاتمة بقوله: «إن تغير الهواء من جهة الزمان (...) وما يتعلق به من غزارة الأمطار، وقلته أو عدمه بأن يتغير فصل من فصول السنة عن كيفيته الطبيعية إلى ضدها يتسبب في حدوث الوباء»[3].

هذا التعليل العلمي صدقه الواقع التاريخي وأكسبه موثوقية من خلال رسوخ العلاقة العضوية بين المتغيرات المناخية، وحدوث الأوبئة. ذلك أن أصول وباء ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م تعود إلى «كثرة الأمطار من الجدب الذي كان تقدم أعواماً فكثرت الرطوبة وحدث الوباء»[4]. هذه العلاقة السببية بين عوامل الطبيعة أكدها من جهتهم

---

(١) لما استدعى الخليفة الموحدي أبو محمد الشيخ أبو يعزى طلب منه البرهنة على أدلة ولايته ، قال للخليفة بعد أن رد عن أسئلته: «حاجتي أن تمشي معي إلى تلك الكدية . فقال: نعم وقام هو وأصحابه فلما انتبهوا إلى تلك الكدية وبها زرع ، فقال: أحب أن تسقي لي هذا الزرع من ذلك الوادي ، فقال له من يطيق ذلك ؟. قال: فحرك شفتيه فأرسل اللّه السماء بمطر وابل ، شربت به تلك الكدية ، وجلات به الأودية ، وما وصلوا لظاهر المحلة إلا وقد ابتلت ثيابهم». العزفي: **دعامة اليقين** ، م س ، ص ٥٢ .

(٢) بالنسبة للتحدي الذي أعلنه السبتي في نزول الغيث ، انظر حكايته مع أبي عبد اللّه بن الجذع الجذامي الذي اتهم السبتي بالحماقة لما وعد سكان مراكش بالسقيا في عام جدب . ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤٦٨ ؛ الصومعي: **المعزى** ، م س ، ص ٢٤٦ . والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب المناقب.

(٣) ابن خاتمة: **تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد**، مكروفيلم، م خ ع، الرباط ، رقم: (١٢٢١) ورقة: ١٣ ـ ١٤.

(٤) ابن عذاري: **البيان المغرب** ، م س ، ق م ، ص ٣٤٥ .

أهل الولاية رغم غلبة الاتجاه الروحي على تفكيرهم، موضحين أن الوباء ناتج عن تغير هواء البلدان وفساده، ولا علاقة له بمس الجن أو غيره[(١)].

كما كان لارتفاع الأسعار المصاحب للقحط والمجاعة دور بارز في حصول الأمراض، حتى صار ذلك بمثابة قانون ومعادلة واضحة ، ذلك أن «الوباء لازم من لوازم الغلا، كما أن الغلا لازم من لوازم الفتنة الدائمة»[(٢)]. هذا فضلاً عن استفحال عدد كثير من الأمراض الفتاكة، ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالكوارث الطبيعية.

إذا كانت العلاقة بين الكوارث الطبيعية والعلل والأوبئة مسألة لا يرقى إليها الشك، فما هي مظاهر تضامن الدولة على المستوى الصحي ؟ وما هي حدود مساهمة المؤسسات الخيرية في الخدمات الصحية التكافلية ؟ .

١ ـ الكوارث الطبيعية والخدمات الصحية الرسمية:

أ ـ الخدمات الصحية للبيمارستانات العمومية

إن الشواهد التاريخية تزكي اهتمام الدول المعنية بشروط الإسعاف والتضامن الصحي إبان حدوث الكوارث الطبيعية في المغرب والأندلس، تجلى ذلك في تنوع الأطعمة بحسب حالات النزلاء، وأساليب العلاج بالموسيقى[(٣)]، والعلاج النفسي ـ العقلي ، ثم العلاج السريري . إلى جانب طاقم متكامل من «أطباء وممرضين وقومة وطباخين، فضلاً عن التجهيزات المستعملة في ذلك العهد»[(٤)]. وفي هذا الصدد استفادت الحواضر المعروفة بتلوث هوائها وكثرة أمراضها من منشآت صحية أسهمت في توفير الخدمات الصحية للرعايا. من هذا القبيل أن مدينة القصر الكبير كانت تتأثر بفيضانات وادي اللكوس حتى كان الماء يدخل من باب المدينة[(٥)]. مما كان يخلف

---

(١) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٩٣ .

(٢) ابن هيدور: **ماهية المرض الوبائي** ، م س ، ورقة ٢ .

(٣) قال أحمد عيسى: «إن إدخال هذا النوع من العلاج إلى البيمارستانات المغربية يعود إلى الأندلسيين الذين دخلوا إلى فاس ، وتولى رئاسة بيمارستان سيدي فرج طبيب من بني الأحمر يسمى فرج الخزرجي (...) فأصلح فيه وجعل الموسيقاريين يلحنون أمام المرضى». تاريخ البيمارستانات في الإسلام ، بيروت، دار الرائد العربي ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م ، ط ٢ ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٤) حركات إبراهيم: «مدخل إلى تاريخ المغرب الاجتماعي والعسكري في العهد المريني» ، **مجلة كلية الآداب الرباط** ، ع ٢ ـ ١٩٧٧، ص ٢٣٥ .

(٥) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢٣٥ .

تموضعات حية زادها الهواء الفاسد تفاقماً، علماً أن مناخها وصف بأنه «كثير الأمراض وبي الهواء وخم الماء»[1]. فتضررت أحوال السكان الصحية فأنشأ المرينيون فيها «مارستاناً لكن ليس فيه عين ولا بئر»[2].

كما أن سلا كانت معروفة بتلوث هوائها، وتغير طبائع أهلها وأمزجتهم، فبادر السلطان أبو عنان في إطار تقريب الخدمات الصحية من المناطق الوبيئة، فأنشأ بيمارستاناً ذا «بناء حفيل مشتمل على بيوت كثيرة لاستقرار المرضى والمجانين والحمقى، وأجرى له الماء من الداخل على السور الذي بناه [والده] أبو الحسن، ورتب له أبو عنان قومة وأطباء»[3]. فأسهم بذلك في ترتيب مستلزمات ديمومته، وزاره مرات عديدة «فكان على أتم حال، وفضلاً عن ذلك فقد أمر بتخصيص الأوقاف التي تنهض بتكاليفه»[4].

غير أن ذلك انطفأ مع دخول الدولة المرينية مرحلة الهرم. وكغيره من المرافق الصحية «تخرب هذا المارستان وعاد إلى مهمته السابقة باسم فندق أسكور»[5]. وغدت أحباس البيمارستانات وأملاكها يتصرف فيها سلاطين الأزمة، الشيء الذي أثَّر على خدماتها وبلغ التطاول ذروته عندما كان السلطان [أبو سعيد] في أشد الحاجة إلى المال، وأشاروا عليه ببيع إيراداتها وأملاكها. ولما رفض السكان بيعها تقدم أحد وكلاء الملك وأفتاه بأن هذه البيمارستانات إنما أسست بفضل الصدقات التي قدمها أسلاف الملك الحالي، الذي يوشك أن يفقد مملكته[6]. أما مارمول فقد «وجد مستشفى سيدي فرج المعد للغرباء قد أصبح لا يزود المرضى بالأدوية، ولكن يقدم إليهم الطعام والخدمة العامة»[7].

وهكذا تراجعت الخدمات الصحية في بيمارستانات الدولة منذ أن اندلع الطاعون

---

(١) مؤلف مجهول: **كتاب الاستبصار** ، م س ، ص ١٨٩ .

(٢) عيسى: **تاريخ البيمارستانات في الإسلام** ، م س ، ص ٢٨٦ .

(٣) حركات إبراهيم: **المغرب عبر التاريخ** ، الدار البيضاء ، م س، ج ٢، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٤) الشاهري: **الأوضاع الاقتصادية بالمغرب على عهد المرينيين**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١م، م س ، ص ٢١٣ .

(٥) كان بيمارستان سلا قبل ذلك «سوقاً للزيت بالملاح القديم بباب احساين ، ويشتمل على عدة غرف للمرضى العاديين والمجانين والحمقى وله أطباء وممرضون». حركات إبراهيم: **مدخل إلى تاريخ المغرب الاجتماعي** ، م س ، ص ٢٣٥ .

(٦) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٨٠ .

(٧) حركات إبراهيم: **مدخل إلى تاريخ المغرب الاجتماعي** ، م س ، ص ٢٣٥ .

الأسود في الحوض المتوسطي عموماً، ومجال الدراسة على وجه الخصوص، وتحول معظمها إلى ملاجئ للإيواء[1]. ولم تبق إلا المبادرات الخيرية المحدودة. وفي هذا السياق تفانى الطبيب أبو العباس الأنصاري الأندلسي في تقديم الإسعافات لذوي العاهات من ضعفاء سلا. وبعد وفاته خلَّد أهل المدينة ذكره اعترافاً منهم بدوره التكافلي في المجال الصحي، وأنشأوا بالقرب من قبره مارستاناً عُرف باسمه[2].

كانت الأوبئة التي استفحلت عدواها في الأندلس في منتصف القرن ٨هـ/ ١٤م دافعاً لسلطان غرناطة محمد الخامس ـ بعد وفاة أبيه عام ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م ـ على إحداث بيمارستان في غرناطة سنة ٧٦٧ ـ ٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م للرفع من حجم الخدمات الصحية ، وتدبير مضاعفات الطاعون القاتل ، سيما وأن معظم الضحايا نفقوا بسبب العدوى . ومما يبرز المرامي التكافلية في هذه المعلمة الصحية ما قاله ابن الخطيب[3]: «ومن مواقف الصدقة والإحسان من خارق جهاد النفس بناء البيمارستان الأعظم حسنة هذه التخوم القصوى ومزية المدينة الفضلى لم يهتد إليه غيره من الفتح الأول مع تقرير الضرورة وظهور الحاجة».

ومن الشواهد الأثرية الباقية التي تؤكد حضور النزعة التضامنية مع الفئات المستضعفة ـ التي لا يسمح لها دخلها المتواضع بتلبية تكاليف التطبيب الباهظة ـ ما عثر عليه بروفنسال[4] من نص ثري يعكس تخليد ذكرى بناء بيمارستان غرناطة، منقوش على قطعتين ملتصقتين من رخام مكون من ست وعشرين سطراً بالخط الأندلسي العادي.

---

(١) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ١٨٠ .

(٢) أبو العباس الأنصاري الأندلسي (هو أحمد بن محمد بن عمر بن عاشر توفي عام ٧٦٤هـ أو عام ٧٦٥هـ/ ١٣٦٣ ـ ١٣٦٤م). المارستان المقصود هو «مارستان سيدي بن عاشر بسلا». عيسى: **تاريخ البيمارستانات**، م س، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٣) «فأغرى به همة الدين ونفس التقوى (...) ورحلة (لعلها وحلى) الأندلس ومدرك الحسنات ، فخامة بيت وتعدد مساكن ورحب ساحة ودرور مياه وصحة هواء ونقد خزائن ومتوضآت وانطلاق خيرات وحسن ترتيب ، أبر على مارستان مصر [المقصود مارستان قلاوون بالقاهرة] بالساحة العريضة والأهوية الطيبة ، وتدفق المياه من فورات الرمل وسود الصخر وتموج البحر وانسدال الأشجار». ابن الخطيب: **الإحاطة** ، م س ، مج ٢، ص ٢٩.

(٤) ومما جاء في النص المذكور: «الحمد لله أمر ببناء هذا المارستان رحمة واسعة لضعفاء مرضى المسلمين ، وقربة نافعة إن شاء اللّه لرب العالمين ، وخلَّد حسنة ناطقة باللسان المبين وأجرى صدقة على مر الأعوام وتوالي السنين إلى أن يرث اللّه الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين =

ب ـ الحامات الاستشفائية وحارات الجذمى:

إلى جانب بناء المراكز الصحية والبيمارستانات، اهتمت دول المغرب والأندلس بتشييد حارات الأمراض المعدية خارج المدار الحضري، كشكل من أشكال الحجر الصحي، وخاصة أمراض الجرب والجدري والجذام، باعتبارها أكثر الأمراض انتشاراً، وذات صلة بمضاعفات الكوارث والأوبئة. ذلك أن جرثومة الجذام لا تنشط إلا في الفضاءات الوبيئة القريبة من البطاح والمستنقعات. أما سكان المناطق ذات المناخ الجاف مثل «سجلماسة لا يطرقهم مرض الجذام»[١]. بناء على ذلك سعى المسؤولون إلى محاصرة الطفوحات الجلدية وفق مقاربتين: تتمثل الأولى في تشجيع العلاج بالمياه المعدنية الحارة وتعمير الحامات، كما هو الشأن في الأندلس حيث حمّة جيان التي كان «يقصدها أهل الأسقام والعاهات من جميع النواحي فلا يكاد يخطئهم نفعها»[٢]. ويبدو أن الإقبال عليها كان شديداً، فكان لكل جنس في حمة "بلش" بيت خاص به، قال ابن بطوطة: «وبها العين الحارة (...) وهناك بيت لاستحمام الرجال، وبيت لاستحمام النساء»[٣]. ولدورها الاستشفائي وصفت حمة "لكة" بأنها «من أشرف حمات الأندلس»[٤]. أما في المغرب فاشتهرت حمات فاس بمياهها المعدنية ـ الكبريتية الساخنة، منها «حمة عظيمة تعرف بحمة خولان، ماؤها أشد ما يكون من السخانة، وبالقرب منها أيضاً حمة وشتاتة، وحمة أبي يعقوب وهي من الحمات المشهورة بالمغرب»[٥].

= المولى الإمام السلطان الهمام (...) أمير المسلمين الغني بالله أبو عبد الله محمد بن المولى (...) أمير المسلمين أبي الحجاج بن المولى (...) الوليد بن نصر الأنصاري الخزرجي (...) فاخترع به حسنة لم يسبق إليها من لدن دخل الإسلام هذه البلاد واختص بها طراز فخر على عاتق حلة الجهاد، وقد أراد وجه الله بابتغاء الأجر والله ذو الفضل العظيم، وقدم نوراً يسعى بين يديه ومن خلفه (...) فكان ابتداء بنائه في العشر الوسط من شهر المحرم من عام سبعة وستين وسبعمائة، وتم ما قصد إليه ووقف الأوقاف عليه في العشر الوسط من شوال من عام ثمانية وستين وسبعمائة والله لا يضيع أجر العاملين ولا يخيب سعي المحسنين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وأصحابه أجمعين». Levi-Provençal (Evaniste) : *Inscription arabe de l'Espagne*, Leyden, E. J Brill, 1931. p. 164.

(١) العمري: **مسالك الأبصار**، م س، ص ١٤٠.

(٢) مؤلف مجهول: **ذكر بلاد الأندلس**، م س، ص ٣٦.

(٣) **تحفة النظار**، م س، ج ٢، ص ٧٦٨.

(٤) «لكة: مدينة بالأندلس من كورة شذونة». الحميري: **الروض المعطار**، م س، ص ٥١١.

(٥) حمة وشتاتة تقع في الوجه الشمالي لجبل زلاغ قرب المكان المدعو باب وشتاتة، وماؤها يشبه =

كما أورد أحد الدارسين أن المغاربة كانت لهم تقاليد أصيلة تشهد بعمق بعض التجارب العلمية، ومن أمثلة ذلك معرفة البربر منذ عهود سحيقة تقنية حقن جراثيم الجدري تحصينا للمصاب[1].

وتتجلى المقاربة الثانية في بناء الحارات خارج أبواب مدن العدوتين، وذلك لتوجيه المصابين إليها للحد من خطر العدوى، فتوافقت في ذلك رغبة المجتمع بالمقاصد الصحية التي سعت إليها دول الحقبة المعنية بالدراسة. ومن يطالع النوازل المعروضة على علماء هذه المرحلة، يلحظ أن الرعايا طالما تخوفوا من مخالطة المجذومين[2]. كما اعتبر الأندلسيون من أهل باجة الجذام عقاباً من اللّه تعالى[3].

ومن الحارات التي ترددت أخبار الجذمى فيها نذكر «حارة الجذماء خارج حضرة مراكش»[4]، وهي التي كانت تعرف بـ "حارة الجذمى العتيقة"[5]. ووجدت بفاس حارات الجذمى خارج باب الخوخة[6]. كما نقلوا أيام المجاعة العظمى (٦١٩ ـ ٦٣٧هـ) و«سكنوا بالكهوف التي بخارج باب الشريعة»[7]. كما رجح أحد الدارسين «أن

= ماء حمة مولاي يعقوب في حرارته ورائحته ، لكنه أضعف منه كمية . **روض القرطاس** ، م س، ص ٤٤ هامش رقم ٦٥ . أما حمة أبي يعقوب فهي حمة مولاي يعقوب الحالية ، وهو يعقوب بن الأشقر البهلولي المتوفى سنة ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠م . **نفسه** ، هامش رقم ٦٦ .

(١) Godard (Léon) , *Description et histoire du Maroc* , Paris , 1860 , T1 , p. 239 .

(٢) انظر الونشريسي: **المعيار** ، م س ، ج ١، ص ٢٤٤ .

(٣) «بعد خلع سدراي بن وزير عن باجة وجميع غرب الأندلس وولي عليهم طالب بربري سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م سخيف العقل اسمه عمر بن سحنون(...) فلم تدم الحال إلا ستة أشهر وسبعة أيام وعاقب اللّه ابن سحنون بالجذام». ابن عذاري: **البيان المغرب**، م س، ق م، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٤) توفي فيها تلميذ أبي يعزى أبو عصفور يعلى بن وين يوفن الأجذم عام ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م . **التشوف** ، م س ، ص ٢٦٨ . كما توفي فيها تلميذ سيدي عصفور عام ٥٩٣هـ/ ١١٩٧م الشيخ أبو يعقوب يوسف علي المبتلى ، المعدود في سبعة رجال من صلحاء مراكش ، «كان ـ رضي اللّه عنه ـ كبير الشأن صابراً راضياً على ربه فيما ابتلاه به من داء الجذام ، سقط بعض جسده ذات يوم ، فصنع طعاماً كثيراً للفقراء شكراً لله تعالى على ذلك». الناصري. : **الاستقصا** ، م س ، ج ٢، ص ٢١٢ .

(٥) كانت هذه الحارة «قبلي المدينة حيث يوجد حي سيدي يوسف بن علي حالياً». ابن الزيات: **التشوف** ،م س ، هامش رقم ٦٧٤، ص ٢٦٨ .

(٦) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٤٩ ؛ ابن الزيات: **التشوف** ،م س ، ص ١٧٠ ؛ ابن عيشون: **الروض العطر الأنفاس** ، م س، ص ٥٩.

(٧) وهي الكهوف التي بقرب الوادي بين مطامر الزرع وجنة المصارة (دار الدبيبغ الحالية)، وفي =

يكون يعقوب المنصور الموحدي قد شيد حاترتين بكل من سلا والقصر الكبير»[١]. ومما لا شك فيه أنه «أجرى الإنفاق على أهل المارستان والجذمى والعميان في جميع عمله»[٢]. ويبدو أن الحارات الأندلسية كانت تتمركز في أحواز المدن فعبر عنها الوزان بلفظ "الربض" ، وهو تجمع سكني «يسكنه المجذومون يحتوي على مائتي دار تقريباً»[٣]. وهو المعروف في الأندلس باسم "جماعة الربض"[٤].

واعتماداً على قاعدة رفع الضرر، حسم الفقهاء مسألة مشاركة الجذمى للأصحاء في استعمال المياه العامة، فمنعوا من السقي والاستحمام داخل المدن «لأن ورودهم الماء وإدخالهم أوانيهم فيه ما يضر بالأصحاء جدا»[٥]. وعلى هذا الأساس لم يتفق سكان فاس مع إجراء السلطة المرينية في نقل الجذماء من حارة المرضى بباب الخوخة إلى كهوف قريبة من نهر مدينة فاس ورفعوا شكواهم «إلى يعقوب بن عبد الحق في أمر الجذمى وتصرفهم وغسل ثيابهم وآنيتهم وأقذارهم في نهر مدينة فاس لقربهم منه وأن ذلك ضرر لأهل المدينة، فأمر عامله (...) أن ينقلهم من هناك ليبعدوا عن ماء النهر، فنقلهم إلى كهوف برج الكوكب»[٦].

وحسب ما يفرضه التكافل الديني مع ذوي الأمراض والعلل والعاهات، تمتع المصابون بالجدري والجرب والجذام بالرعاية التامة، سواء من حيث نوعية التغذية والإطعام والعلاج[٧]، أو من حيث تعهدهم بالنظافة والاستحمام[٨].

= عهد يعقوب بن عبد الحق المريني وتحديداً عام ٦٥٨هـ/١١٩٣م «نقلهم إلى كهوف برج الكوكب الذي بخارج باب الجيسة ». ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، هامش ٨٥، ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(١) Michaux (Bellaire) et Salamon (G) , «Elqacr El kebir , une ville de province au Maroc septentriona». *I.A.M.*. vol 2 . 1905 , p. 23 .

(٢) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٢٨٦ .

(٣) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢١٥ .

(٤) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٢، ص ١٩٨ .

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٦، ص ٤٢٢ .

(٦) كان عامل السلطان على فاس «هو الشيخ إدريس بن أبي قريش». ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، م س ، ص ٥٠ .

(٧) عن الطرق العلمية لمعالجة القروح الخبيثة بما فيها الجذام والجدري. انظر أبو الخير الإشبيلي: **عمدة الطبيب**، م س ، ق ١، رقم ١١٧٥، ص ٤٠٥، رقم ١٢٤٥، ص ٤٣٦، رقم ١٢٤٩، ص ٤٣٧، رقم ١٣١٨، ص ٤٦٢؛ ابن زهر: **التيسير في المداواة والتدبير**، م س، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(٨) وكان لكل حارة في الأندلس ساقية تسمى: «موضع غسل المجاذيم». **المرقبة العليا**، م س، ص٨٩.

وتتجلى مقاصد عزلهم عن التجمعات السكنية أن لا تلوث أبخرتهم هواء المدن، وألا يتصرفوا في المياه إلا بعد خروجها من المدن ليكونوا آخر مستعمل لها. وهذا ما سجله ابن أبي زرع بشأن جذمى مدينة فاس خارج باب الخوخة «ليكون سكناهم تحت مجرى الريح الغربية ، فتحمل الرياح أبخرتهم ولا يصل إلى أهل المدينة منها شيء، وليكون تصرفهم من الماء وغسلهم بعد خروجه من البلد»[1]. حجر صحي تضامني مع ذوي العاهات والأصحاء للحد من استفحال المرض عن طريق العدوى، كان مطبقاً كذلك في الأندلس حيث كان الجذمى يرغمون على الإقامة خارج أسوار الحواضر. ولهذا كان معروفاً في غرناطة أن ثغرة الاتصال وخروج الجذمى من المدينة كانت تتم عبر "باب المرضى"[2].

وعموماً فقد استفاد أصحاب الأمراض والعاهات من أساليب العلاج المتاحة ، ذلك أن من مظاهر اعتناء السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني بالمجذومين أن «رتب لهم الأطباء لتفقد أحوالهم»[3]. كما «أجرى على الجذمى والعميان والفقراء مالاً معلوماً يأخذونه في كل شهر من جزية اليهود»[4]. وهو ما يجعل ترجيح أحد الدارسين مجانباً للصواب عندما ذهب إلى القول: «إن أمراء المرينيين الأوائل لم يولوا عناية كبيرة للمصابين بهذه العلة»[5].

إلى جانب الإطعام والرعاية الصحية، أقدم السلطان أبو الحسن المريني على بناء دور العجزة والمسنين في إطار العمل الخيري، وذلك لإعالة من لا عائل له. وغدت بذلك هذه المؤسسات الإيوائية الإحسانية تشمل فئات عريضة من الضعفاء والمساكين، وخير من صور مشاهد هذا التكافل ابن مرزوق بقوله: كان أبو الحسن «أشفق خلق اللّه على من علت سنه ووهنت قوته، وقد أجرى على من اتصف بالشياخة من الضعفاء ولازم الخير رواتب تكفيهم، ورسمهم في جرائد عماله شيوخ الجامع، وبنى لهم دوراً شبه الربط (...) وأجرى لهم كساء في كل عام تكفيهم، وهذه منقبة عظيمة وفضيلة جسيمة»[6]. أما ابنه أبو عنان فقد تجاوز عمله الخيري الفئات الضعيفة إلى تسديد ديون

---

(١) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٤٩ .

(٢) النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ٨٩ .

(٣) الناصري: **الاستقصا** ، م س ، م ١، ج ٣، ص ٦٥ ؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية** ، م س ، ص ٩١ .

(٤) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٣٨٩ .

(٥) بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين** ، م س ، ص ٥٧ .

(٦) **المسند الصحيح الحسن** ، م س ، ص ٤٢٧ .

الذين قضوا في الفواجع والكوارث والفتن[١].

من حصاد ما سبق فإن التضامن الرسمي في المغرب والأندلس خلال الحقبة المعنية بالدراسة، كان قائماً على مبادئ إنسانية وخلفيات عقدية، تروم تكريم الإنسان سليماً وعليلاً، ففي الوقت الذي كانت فيه حقوق الجذمى وذوي العاهات المعدية مصانة بموجب الشرع ومقتضيات العرف ، كانت حقوق نظرائهم مهضومة في أوروبا في الحقبة الوسيطية نفسها، فاعتبر الفرنسيون الجذمى خطراً على حياة الأصحاء، واتخذوا بسهولة قراراً يقضي بإحراقهم والتخلص من أعباء إعالتهم[٢].

٢ ـ الكوارث الطبيعية والخدمات الاستشفائية الكرامية:

لا مراء في أن الأمراض والأوبئة التي ابتلي بها المغاربة والأندلسيون في حقبة الدراسة، خلفت مشاكل اجتماعية واقتصادية وعاهات عضوية ونفسية، تفاوتت حدتها بتفاوت المناطق المستهدفة ، كان آخرها وأشدها فتكاً «الوباء العظيم العام»[٣]، الذي أظهر عجز الدول المركزية عن النهوض بأعباء الرعاية الاجتماعية والصحية. ولا غرابة فقد ترافق الوباء مع تدهور عام في المجال المدروس، ذلك ما فطن إليه ابن خلدون مؤكداً أنه «جاء للدول على حين هرمها»[٤].

وفي ظل هذه الظروف الحرجة الناتجة عن المضاعفات الصحية للطاعون الأسود، أبدى سكان الأندلس تضامناً مع المصابين رعاية وإسعافاً، وأوعزوا إلى شيخ ابن الخطيب أبي عبد اللّه الطنجالي الإشراف على مهمة إدارة أدوار التكافل والرعاية المستعجلة للموبوئين . وخير من نقل إلينا ظروف انتدابه لهذه المهمة التكافلية الشعبية النباهي بقوله: «وقد نجمت به بواكي الوباء الأكبر وذلك صدر عام ٧٥٠هـ/ ١٣٥٠م بعد تمنع منه وإباية، فلم يوسعه الأصحاب عذراً في التوقف وشرطوا عونهم إياه»[٥]. علماً أنه في هذه الأحوال أفتى العلماء بأن «القيام بحقوق المسلمين من التمريض

---

(١) النميري: **فيض العباب** ، م س ، ص ١٥٠ .

(٢) Vovelle (Michel) , *La mort et l'occident de 1300 à nos jours* , éditions Gallimard et Panthéons, Paris, 1983 , p. 101 .

(٣) ابن قنفذ: **أنس الفقير** ، م س ، ص ٤٧ ؛ ابن مرزوق: **المسند الصحيح الحسن** ، م س ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ـ ٢٦٧ .

(٤) **المقدمة** ، م س ، ص٣٣

(٥) أبو عبد اللّه الطنجالي هو محمد بن أحمد بن يوسف الهاشمي توفي ٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م. **المرقبة العليا**، م س، ص ١٥٥.

والغسل والدفن فرض لا يجوز إهماله. وكذلك عيادة المرضى، «فما رغب الشرع فيه وحض عليه فلا ينبغي ترك ذلك»[١]. ولهذا تكاثفت جهود أهالي مالقة وشكلوا خلايا عمل تطوعي، فجمعوا المساعدات المادية، ووثقوا وصايا المرضى في رعايتهم، وصرفوها في الوجوه التي حددوها بعد موتهم ، منها رعاية اليتامى والأرامل، والإحسان للضعفاء والمحتاجين، وإعالة من لا عائل له ، كل ذلك تحت إشراف القاضي الطنجالي الذي «أظهر من النزاهة والعدالة ما يناسب منصبه، ففزع الناس إليه في كائنة الوباء العظيم بأموالهم وقلدوه عهود صدقاتهم»[٢].

ونظراً لعجز الطب عن الحد من خطورة الوباء واستفحاله، بدليل أن «علاج هذا النوع المذموم لم يذكر أبقراط فيه أنه برئ أحد من ذلك، فما عسى أن يصنع الطبيب وما عسى أن يقول في ذلك»[٣]. ومما يقوم حجة على محدودية الطب عصرئذ ما ذهب إليه ابن زهر بقوله: «قد يكون وباء من غير سبب معلوم»[٤].

هذا العجز الظاهر دفع الأندلسيين عامة والمالقيين خاصة إلى بذل الصدقات والهبات، لتخفيف مضاعفات الوباء على المصابين، ومواراة الذين ماتوا بسببه. فجمع القاضي الطنجالي من الأموال «واستقر لنظره من الذهب والفضة والحلي والذخيرة وغير ذلك ما تضيق عنه بيوت أموال الملوك، فأرفد جملة من الطلبة وفقراء البلدة وتفقد سائر الغربة، وصار يعد كل يوم تهيئة مائة قبر حفراً وأكفانهم برسم من يضطر إليها من الضعفاء. فشمل النفع به الأحياء والأموات، بقي هو وغيره على ذلك زماناً مشاركة بالأموال ومساهمة في المصايب النوازل إلى أن خف الوباء، وقل عدد الذاهبين به والمسالمين بسببه، فأخذ بالجد التام في صرف الأوقاف إلى مكانها، ووضع العهود في مسمياتها، فانتعش بذلك الفل وذهب على أكثرهم القل (...). ولما من اللَّه سبحانه برفع ما كان نزل بالناحية المالقية من الطاعون، واستروح من بقي بها من الخلائق روح الحياة، وكادت النفوس أن ترجع إلى مألوفاتها، وتقوم ببعض معتاداتها، نهض بنفسه القاضي أبو عبد اللَّه إلى أمير المسلمين السلطان المؤيد أبي الحجاج (...) وطلب منه الإنعام عليه بالإعفاء من القضاء (...) فوصله الجواب بإسعاف غرضه»[٥].

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ١١، ص ٣٥٨ .

(٢) المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٥، ص ٣٨٩ .

(٣) ابن زهر: **التيسير في المداواة والتدبير** ، م س ، ص ٤٥٦ .

(٤) **كتاب الأغذية** ، م س ، ص ١٤٦ .

(٥) النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ١٥٦ ـ ١٥٧ ؛ المقري: **نفح الطيب** ، م س ، ج ٥، ص ٣٨٩ .

ونظراً لمحدودية مرافق العلاج في البوادي ، وصعوبة التنقل إلى الحواضر حيث البيمارستانات، فإن أساليب الوقاية لم تكن تستجيب إلا لفئات محدودة من أفراد المجتمع بحيث «لم يستفد منها العوام نظراً لارتفاع تكاليف التطبيب»[1] من جهة، والتخوف من استفحال خطر العدوى، عبر التنقل بين البوادي والحواضر من جهة أخرى. فازدادت معاناة المرضى من ضغط العلل وقلة الرعاية الصحية ، فاتجه معظمهم نحو رباطات التصوف اعتقاداً منهم في صلاحية وصفات العلاج الكرامي، لا سيما وأن الأولياء ادعوا عبر كراماتهم إبراء كافة العاهات والأمراض الميؤوس منها، باستثناء وباء الطاعون الذين استسلموا لفتكه لارتباطه في مخيالهم الروحي بمقام الشهادة[2]. ولا أدل على شيوع هذا الفهم من اقتران وفيات بعض أعلام الحقبة المعنية بالدراسة في الطاعون بالشهادة[3].

بينما اقتصر تدخل بعض الصلحاء زمن الوباء بما يخفف عن المصابين ويقوي صبرهم، وفي هذا الصدد كان الشيخ أبو عبد اللّه الحلفاوي (محمد بن موسى توفي ٧٥٨هـ/ ١٣٥٨م) يقدم لهم سواء في إشبيلية أو في فاس ـ عندما انتقل إليها، وفيها أدركه محتوم أجله ـ الأطعمة التي تميل إليها نفوسهم كشكل من أشكال المواساة، بحيث تذكر المصادر أنه كان «يتفقد بالفواكه (...) من تميل إليها نفسه (...) ويبعث العيون للبوادي فيعاني بها المرضى، ويلين لهم خشن العيش»[4].

وعلى غرار ذلك استفحلت في أرجاء البوادي وأحواز المدن طرق الاستشفاء الخرافي، ففي بوادي المغرب ذكر صاحب **الاستبصار** أنه من بين العادات الاستشفائية

---

(١) المحمودي أحمد: **عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي**، طبع بمنشورات عكاظ، الرباط، يونيو ٢٠٠١م، سلسلة دراسات وأبحاث، منشورات جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس ، ص ١٠٦ .

(٢) حسب ما ورد في الأثر أن الطاعون هو انتقام وعذاب سلطه اللّه على اليهود . ففي الحديث أنه «رجز أرسل على بني إسرائيل». النباهي: **المرقبة العليا** ، م س ، ص ١٥٦ . أما الذين قضوا بسببه فهم شهداء عند ربهم ، فقد روى الإمام أحمد أنه لما اشتد طاعون عمواس قام أبو عبيدة بن الجراح خطيباً في الناس فقال: «أيها الناس إن هذا الوجع رحمة ربكم ودعوة نبيكم وموت الصالحين قبلكم ، وإن أبا عبيدة يسأل اللّه أن يقسم له منه حظه . قال: فطعن فمات» **مسند الإمام أحمد**، رقم الحديث ١٦٠٥.

(٣) الكتاني: **سلوة الأنفاس** ،م س ، ج ١، ص ١٧٤ ؛ العباس: **الإعلام بمن حل مراكش**، م س، ج ١، ص ٤٠٦ .

(٤) الحضرمي: **السلسل العذب والمنهل الأحلى** ، م س ، ص ٥٥ ؛ المنوني: **ورقات** ، م س ، ص ٤١٤ .

السائدة في عهده، أن العليل إذا اشتد سقمه يذهبون به إلى بئر غامضة في منبع وادي مجهول، ثم يلقونه فيه بعد أن يقوموا بطقوس وشعوذة، زاعمين أنها تبين لهم علامات موته أو شفائه «ثم يخرجونه فإن خرج على فمه دم يستبشرون بحياته، وإن لم يخرج من فمه دم أيقنوا بهلاكه وهذا عندهم متعارف عليه لا ينكر !!»[1]. وذكر الإدريسي أن المرضى وأصحاب العاهات المختلفة كانوا يترددون على شواطئ بحر الظلمات لالتقاط أحجار كثيرة ذات ألوان شتى وصفات مختلفات يتنافسون في أثمانها ويتوارثونها بينهم، ويذكرون أنها تتصرف في أنواع من العلاجات الطبية[2]. هذا فضلاً عن جهل المشعوذين بالمعرفة الطبية، لا سيما معالجة بعض الأمراض الخطيرة كالجدري. وهو ما أشار إليه ابن زهر لأنه كان مصاباً به في صغره، وغدا ضحية لبعض من سماهم جهال العوام ومجانينهم حيث أطعموه العسل، ظناً منهم أنه يعالج الجدري، ومن ثم أكد أن كل مجدوم أطعم «العسل والحوت المملوح إلا خبثت عاقبته، وأما من سلم من جهال العوام فمن حسنت عاقبته وأفلت من الهلاك فبحكم الأجل المحتوم»[3]. ولم يكن هذا التطبيب الخرافي خاصاً بالأندلس، وإنما كان مستشرياً في بوادي المغرب كذلك، بدليل ما لاحظه ابن خلدون في عصره فقال: إن «للبادية من أهل العمران طب يقيسونه في الغالب على تجربة قاصرة على بعض الأشخاص متوارثاً عن مشايخ الحي وعجائزه، وربما يصح منه البعض إلا أنه ليس على قانون طبيعي ولا على موافقة المزاج»[4].

وما عدا الطاعون فقد أسهم الأولياء في إسعاف المرضى بعد أن ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وكانت وسائلهم في العلاج بسيطة تمثلت في النفث أو التفل على مواضع العلة، وهي كرامة اشتهر بها الشيخ أبو يعزى[5]. ويبدو أنه ورثها عن شيخه أبي شعيب أيوب السارية (ت ٥٦١هـ/١١٦٦م) الذي كان «يبرئ العلل بالتفل عليها»[6]. والراجح أن العلل التي كان يسهم في إبرائها هي التي أرَّقت الأطباء، مثل

(١) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م س ، ص ١٨٤ .

(٢) **وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية** ، م س ، ص ١٦ .

(٣) ثم أضاف قائلاً: «وأنا ممن أطعم العسل بسبب الإشفاق علي من مرضي ، سأل عجائزي رحمهن اللّه في أمري عواماً ، لكون أبي رحمه اللّه غائباً عني ، وقد جدرت وأنا صغير جداً ، فأطعمت عسلاً ، وأذكر العسل وأذكر ما أصابني بعقبه من العذاب الشديد ، وتخلصت بعد أمر عظيم». **التيسير في المداواة والتدبير** ، م س ، ص ٣٧١ .

(٤) **المقدمة** ، م س ، ص ٤٩٣ .

(٥) العزفي: **دعامة اليقين** ، م س ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٦) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٤١٤ ؛ الصومعي: **المعزى** ،م س ، ص ١٧٩ .

الجدري والجذام فيكون بذلك تدخل الأولياء في هذه الحالات قائماً على نزعة التحدي لإيقاف العلة على الأقل[1]. أما إذا عاين موضع العلة «وتفل وهو يلمسها ويدلكها بيده تبرأ في الحين (...) وهذا في باب الكرامات أتم إذا صار ريقه رقية لكل شيء»[2]. ولم تكن مثل هذه الكرامات الاستشفائية خاصة بالرجال فقط ، بل كان للنساء نصيب منها، فقد كانت إحدى الصالحات الأندلسيات تنفث على مرضى العيون فيعافون[3]. ومما يؤكد نزعة التحدي بين الفريقين أن استنفد أحد الأطباء بفاس جهوده في مداواة شاب مجذوم ثم قال لذويه: «ما يطب هذا إلا حواري من حواري عيسى، فأيسهم من برئه (...) فمر الرجل من معارفهم (...) فأمر به فأحضر بين يديه فمشى يده عليه ونفث وإذا بالشاب قد ذهب عنه جميع ما كان به من الألم (...) ثم قال لهم: ارجعوا إلى الطبيب وقولوا له فعل هذا واحد من حواري محمد صلى اللّٰه عليه وسلم»[4]. كما أثر عن الشيخ أبي عثمان سيدي سعيد اليحياوي وهو من أهل القرن ٨هـ/ ١٤م أنه كان «كل من به عاهة من الرجال والنساء يجعل يده على تلك العلة فترجع في الحين شبه الكية فتبرأ العلة بقدرة اللّٰه تعالى»[5]. وفي مدينة سلا اشتهر أبو محمد حسن الأبله (كان حياً سنة ٧٦٥هـ/ ١٣٦٤م) بإبراء العاهات «إذا لمس بيده مريضاً شفي وإذا قرأ في أذن مصروع أفاق»[6].

وفي سياق الانتقادات الموجهة لأصحاب الكرامات الاستشفائية ، ليس من قبل الأطباء هذه المرة، بل من جانب علماء فاس الذين أنكروا على أبي يعزى «لمس بطون النساء وصدورهن، ويتفل عليهن فيبرأن [وقالوا:] ونحن نرى أن لمسهن حرام»[7].

(١) قال التميمي وهو شاهد عيان عما يرويه: «ورأيت في بيته [أبو يعزى] رجلاً قد أخذته في وجهه أكلة ، وذهبت بأحد خديه فسألته عن حاله فقال لي: إنه لما أصابني ما ترى دللت على الشيخ ولي عنده مدة يرقيني في غداة كل يوم ، ويمضغ ورق الزيتون ويتفل ذلك على موضع العلة ، فلقد توقفت زيادة العلة» . **المستفاد** ، م س ، ق ٢، ص ٣٩ .

(٢) الصومعي: **المعزى في مناقب** ، م س ، ص ١٢٣ .

(٣) **التشوف** ، م س ، ص ٢٣٧ .

(٤) أبو الخير الإشبيلي: **كتاب في الفلاحة** ، م س ، ص ص حرف ، خ . انظر بشأن التحدي القائم بين الأولياء والأطباء: **التشوف** ، م س ، ص ٢٦٩ ؛ **أنس الفقير** ، م س ، ص ٣١ ـ ٣٢ ؛ البادسي: **المقصد الشريف** ، م س ، ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(٥) الصومعي: **المعزى في مناقب** ، م س ، ص ١٢١ .

(٦) الحضرمي: **السلسل العذب** ، م س ، ص ٧١ .

(٧) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢١٥ ؛ ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة** ، م س ، س ٨، ق ٢، ص ٤١٩؛ الصومعي: **المعزى في مناقب** ، م س ، ص١٢٠ ـ ١٢١ ؛ العباس :**الإعلام بمن حل**، م س، ج ١، ص ٤٠٧؛ الناصري: **الاستقصا** ، م س ، ج ٢، ص ١١٢ .

ومن خلال الحوار الذي دار بشأن هذه القضية نستشف غياباً شبه تام للطبيبات المعالجات للنساء، بالقدر الكافي في مجتمع لم تكن تسمح عاداته باقتحام المرأة ميدان الطب على نطاق واسع، ولا يسمح للطبيب بالاطلاع على مكمن الداء في جسد المرأة باعتباره عورة إلا لضرورة. وهي الضرورة عينها التي لم يسمح بها الفقهاء تغليباً للعرف على الشرع. هذه القضية تعكس دعوة صريحة عبر من خلالها أبو يعزى عن حقيقة الخصاص في الأطر الصحية، مقابل احتكار العوام لهذا المجال .

أما أبو العباس السبتي فلم يحد في مشاريعه التضامنية، بما فيها أعمال الإسعاف ومداواة العلل عن منهجه في التكافل الاجتماعي المبني أساساً على مرتكزي "الفتوح" و"الصدقة"[١]. ولهذا لما قصدته امرأة لرفع علة الجذام عن ولدها قال لها: «وأين الفتوح؟»[٢]. وأحياناً كان يحدد سقفاً مالياً كفتوح لعمليات البرء لا يتجاوز "درهمين"[٣]. ومن هنا تبرز الوظيفة الاستشفائية للإنفاق. ولهذا قال ابن الحاج: «وآكد ما على المريض أو وليه امتثال السنة في الصدقة»[٤]. ذلك أن «المقصود من الصدقة أن المريض يشتري نفسه من ربه عز وجل بقدر ما تساوي نفسه عنده. والصدقة لا بد لها من تأثير على القطع، ثم إن الثواب حاصل بنفس الصدقة»[٥].

واضح أن كثرة الإشارات إلى مرض الجذام مقارنة بغيره من العلل، تؤكد اتساع نطاقه في البوادي والمدن على حد سواء، إلى درجة أنه خرج عن السيطرة بسبب ضعف فعالية وسائل العلاج التقليدية. ورغم استنجاد المجذومين بالأولياء فقد ذهب جم غفير من أقطاب التصوف ضحايا هذه العلة الفتاكة[٦].

---

(١) العباس: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٢٧٧ ـ ٣١٠ .

(٢) «فأخرجت له درهماً صغيراً فقال لها: اشتريه خياراً وتصدقي به إلا خيارة واحدة أطعميه منها [فامتثلت لإرشاداته] فانطلق بطنه وعرق عرقاً كثيراً ثم نام نوماً طويلاً وهو مغطى فاستيقظ من نومه وقد برئ معافى في بدنه ونزع جلده كما ينزع الحنش من فسخه وخرج يمشي بين الناس» . العباس: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٢٦٢ ؛ مؤلف مجهول: **مناقب أبي العباس السبتي** ، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٨٩٦) ورقة ١٠٠ .

(٣) ابن صعد: **النجم الثاقب**، م س ، ص ١٠٨ .

(٤) اعتماداً على ما روي في الحديث عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم أنه قال: «داووا مرضاكم بالصدقة ، وادفعوا البلاء بالصدقة ، واستعينوا على قضاء حوائجكم بالصدقة» . ابن الحاج: **المدخل** ، م س ، ج ٤، ص ١٤٩ .

(٥) **نفسه** ، ج ٤ ، ص ١٥٠ .

(٦) وممن توفي بسببه تلميذ أبي يعزى أبو عصفور يوغن الأجذم (ت ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م) ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ٢٦٨ . وبه أيضاً قضى تلميذ أبي عصفور المذكور الشيخ أبو يعقوب =

٣ ـ الكوارث الطبيعية وسلوك التحبيس على المرافق التكافلية الخيرية:

انخرطت الدول المركزية والفعاليات المجتمعية الميسورة، في تحبيس ممتلكات وأوقاف ثابتة ومنقولة لفائدة مرافق دينية وصحية واجتماعية غير مقيدة أو مشروطة يشمل خيرها كافة أنشطة البر والإحسان أحايين كثيرة[١].

لم يكن القصد الأصلي من الأوقاف الخاصة أو الفردية يصب في منحى تكافلي صرف، بقدر ما كانت الغاية منه تأمين موارد دائمة لعيش الفئات المستفيدة[٢]. ذلك أن ما دعا إلى هذا التصرف، كثرة عوامل الغصب والتعدي المرافقة عادة للكوارث الطبيعية، خاصة المندلعة منها في مراحل ضعف الدول وهرمها[٣].

كان معظم المحبسين يحرصون على توثيق أملاكهم المحبسة في عقود شرعية مفتوحة، ليبقى بيدهم زمام فسخها متى أمنوا على أملاكهم من عوارض الغصب والتعدي[٤]، فضلاً عن حرمان الإناث من حقهم الشرعي بالتحبيس على الذكور فقط[٥]. وباستثناء هذه الحالات فإن إسهامات المرابطين والموحدين في مجال التحبيس لفائدة أعمال البر والإحسان كانت متواضعة، مقارنة بأوقاف الرعايا التي كانت تغطي نفقات بعض المؤسسات الدينية، ذات الاهتمام التكافلي في الأيام العادية والاستثنائية كالزوايا والمساجد ولهذا «انتقد ابن سعيد عدم اهتمام المرابطين والموحدين بالأوقاف مع عظمة سلطانهم»[٦].

= المبتلى (ت ٥٩٣هـ/١١٩٧م). ابن مليح: **أنس الساري والسارب**، م س، ص ٥ ؛ الناصري: **الاستقصا**، م س، ج ٢، ص ٢١١ ـ ٢١٢ . كما أن الزاهد الأندلسي أبو عبد اللّه القرشي (ت ٥٩٩هـ/١٢٠٣م) «كانت به علة الجذام». الصومعي: **المعزى في مناقب**، م س، ص ١٩٥ .

(١) المنوني: «دور الأوقاف المغربية في التكافل الاجتماعي في عصر بني مرين»، مجلة **دعوة الحق**، ع ٢٣٠ ، المحمدية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣ ـ ٣٧ .

(٢) مزين محمد: «الأرض في العلاقات بين فاس وباديتها خلال ق:١٦ ـ ١٧، إسهام ضمن **ندوة تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي**. ١٩٨٨م، منشورات كلية الآداب، الرباط ، سلسلة ندوات رقم: ١٠ ، ص ٢٥ .

(٣) ابن خلدون: **المقدمة** ، م س ، ص ٣٣ .

(٤) أورد ابن سهل عقد استرعاء لرجل من أهالي قرطبة يتضمن الاحتياطات والحيل التي تجعل حقه في ملكه قائماً متى زالت المخاوف المذكورة: «استظهر بعقد أشهد فيه أنه من حبس تلك الدار أو غيرها من أصوله فإنما يفعله تقية لمن يخشى ظلمه وأنه متى أمكنه إبطال الحبس فهو راجع فيه غير ممض له» . **نوازل ابن سهل** ،م س ، ص ١١ .

(٥) التجاني: **رحلة التجاني** ، م س ، ص ١٨٧ .

(٦) موسى عز الدين: **النشاط الاقتصادي** ، م س ، ص ١٥٤ .

إن وفرة عائدات أحباس بعض المساجد أغرت بعض وكلاء المرابطين والموحدين بالسطو عليها، كما هو الشأن بالنسبة لأحباس جامع القرويين. وفي هذا الصدد وصف ابن أبي زرع حملة تطهيرية قام به قاضي فاس الفقيه محمد بن داود في عهد الأمير علي بن يوسف المرابطي لوكلاء مسجد القرويين، حين طالبهم بتلك الأموال فخرجت عليهم أموال كثيرة فأغرمهم إياها وتم عزلهم، وقدم الأمير المرابطي مكانهم وكلاء يثق بدينهم .

ومما له صلة مباشرة بالموضوع ، اتجهت عناية الدول والمحسنين نحو دعم المشاريع الخيرية للزوايا، والربط المهتمة بإطعام الطعام للجياع وإسعاف المرضى وإيواء المشردين، فضلاً عن بناء المرافق الصحية ، وتحبيس المياه في المناطق التي تعاني معضلة الجفاف[1]. هذه المعضلة البنيوية التي فرضها القحط على إنسان العدوتين، واجهها المحسنون بشراء الماء وتحبيسه. يفهم ذلك من النوازل المعروضة على الفقهاء بشأن مشاركة غير المنتفعين في استغلال الماء المحبس، بحيث أورد الفقيه الوليدي (ت٦٧٥هـ/ ١٢٧٦م) في هذا المنحى «أن من تصدق بماء على العطاش أو أوقف مالاً يشتري به ماء للعطاش ثم عطش فإنه يشرب منه»[2].

كما سعى الخليفة يعقوب المنصور الموحدي إلى مساعدة الزوايا المهتمة بتلبية حاجات الوافدين إليها، في الرخاء والشدة ، وخاصة زاوية أبي العباس السبتي القائمة على دعم التكافل الاجتماعي في النوائب والأزمات، فدعم أنشطتها التكافلية بوقف ممتلكات وعقارات تسهل خدمة مشاريع التضامن بمراكش من إيواء وإطعام وتعليم ، فكان من جملة ما «حبس عليه زاوية للفقراء ورباطاً ومدرسة»[3]. هذا الإجراء التكافلي ينهض حجة في رد ما نفاه عنهم أحد المؤرخين[4]. وذكر الكتاني أن محبي أبي يعزى بنوا في مكان نزوله بفاس زاوية، «وزاويته هي التي بأقصى الدرب المشهور به من حومة البليدة وعليها أوقاف وبها قبر مزاره لم أعرف الآن صاحبه»[5]. وعموماً فقد أبلوا

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٢٣٥ ـ ٣٤٠ .

(٢) الوليدي: **الحلال والحرام** ، م س ، ص ٢١٦ .

(٣) العباس: **الإعلام بمن حل** ، م س ، ج ١، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ؛ الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(٤) يتعلق الأمر بما ذهب إليه عز الدين موسى بقوله: «ولعل الإشارة الوحيدة التي وردت عن حبس أوقفتها الدولة هي تلك التي تروى عن عبد المومن من أنه حبس أرضاً لعقب رجل زودهم بزاد في رحلة قفول ابن تومرت من المشرق» . **النشاط الاقتصادي** ، م س ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

(٥) الكتاني: **سلوة الأنفاس** ،م س ، ج ١، ص ١٧٤ .

بلاء حسناً في دعم الأدوار الخيرية التي اضطلعت بها ممتلكات الأحباس الخاصة والعامة ولا سيما إعفاؤها من الكلف الضريبية[١].

أما المرينيون فقد أولوا عناية فائقة للعمل الإحساني المستديم، سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، فحبسوا عقارات وممتلكات لتغطية متطلبات اجتماعية خيرية ودينية ورعاية صحية، وفي هذا الصدد بنى السلطان يعقوب بن عبد الحق «الزوايا في الفلوات وأوقف لها الأوقاف الكثيرة لإطعام عابري السبيل وذي الحاجات»[٢]. كما شيد زاوية على مدفن والده وفتحها لاستقبال المستضعفين. وحتى تنهض بأعباء التكافل كان لا بد من تزويدها بموارد ونفقات دائمة «فأوقف عليها ضياعاً وحرثاً تسع حرث أربعين زوجاً»[٣]. وبالمثل كان «للزاوية المتوكلية أحباس تولاها ناظر الأوقاف، وهو المتصرف في إعداد الطعام وترتيب الناس»[٤].

كما بادر المحسنون في المغرب والأندلس إلى مساعدة الفئات المتضررة، من خلال تحبيس عقارات ذات مداخيل متجددة، لتوفير موارد دائمة تلبي حاجيات الضعفاء ضحايا الكوارث الطبيعية ومخلفاتها. وكانت أحجام الأراضي الموقوفة متفاوتة بين فدان وجزء من تركة جنان وأراضي شاسعة[٥]. وفي هذا السياق كان لابن العجوز فدان زرع بباب الجيسة بفاس فـ «حصده ودرسه وكان العام شديداً (...) فتصدَّق بالطعام الذي وجد في ذلك الفدان، وحبس الفدان على المساكين»[٦]. وبالمثل أوقف الشيخ أبو إبراهيم إسحاق الأمغاري أراضي زراعية في سبيل اللّه دون ما أنفق في بنيان المساجد والقناطر ومد الطرق وتسهيلها[٧].

ولم يقتصر التحبيس على الرجال دون النساء، فقد كان للمرأة حضور في أعمال التكافل والتضامن مع المساكين ومنكوبي الآفات والكوارث، سجل ذلك الونشريسي في "باب نوازل الوقف" حيث حبست امرأة أرضاً لتزرع ويصنع من قمحها طعاماً للمساكين والفقراء[٨]. كما استفادت بعض الرباطات الأندلسية المهتمة بإيواء المحتاجين

---

(١) ابن الزيات: **التشوف**، م س، ص ٢٦١.
(٢) ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، م س، ص ٩١.
(٣) **الذخيرة السنية**، م س، ص ٩١؛ **روض القرطاس**، م س، ص ٣٧٣.
(٤) النميري: **فيض العباب**، م س، ص ٤٨.
(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٧، ص ٢٨٦.
(٦) ابن العجوز (هو أبو القاسم عبد الرحمان بن عاش باللّه توفي عام ٥٤٧هـ/ ١١٥٢م). ابن القاضي: **حذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، م س، ص ٣٩٢.
(٧) الأزموري: **بهجة الناظرين**، م س، ص ٢١٩.
(٨) الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٧، ص ١١٤ ـ ١١٥.

وإطعام الجوعى من تحبيس أفران لصنع الخبز(١). وكذلك من أموال تعود أصولها على "الوصايا والصدقات"(٢).

وكثيراً ما كان الأولياء يتخلصون مما صار لهم من الإرث، بالتحبيس على المرضى للتفرغ للعبادة والسياحة في الأرض(٣). بل إن قسطاً مهماً من الأوقاف الخيرية مصدرها المرضى أنفسهم، وفي هذا المنحى أوقف بعض الموبوئين بفاس أموالاً لتلبية حاجات مرضى الطاعون الجارف من ضعفاء المدينة ومساكينها(٤). ومثل ذلك كان يتم في الأندلس ، فإذا كان المجذوم ميسوراً أوصي ببعض أملاكه صدقة جارية على أمثاله من ذوي العاهات، أوعلى مرافق خيرية أخرى ذات أبعاد تكافلية إحسانية، ويوزع الباقي من تركته في حال وفاته على ورثته، أما «إذا هلك مجذوم ولم يترك وارثاً آل نصف تركته إلى جماعة الربض»(٥).

وفي المغرب لم تكن تخل المرافق الإحسانية التي أشرف عليها المرينيون من أوقاف ذات عائدات مهمة تصرف على المرضى والضعفاء والمشردين. وفي هذا الصدد تكفي الإشارة إلى ما أورده النميري بحق قسط من الأعمال التضامنية التي قام بها السلطان أبو عنان، الذي عين «للتحبيس أملاكاً عجزت عن حصرها ورباعاً ضعفت

---

(١) **نفسه** ، ج ٧ ، ص ٢٠١ .

(٢) الحميري: **الروض المعطار** ، م س ، ص ٥٠٧ .

(٣) انظر كيف تصرف ابن حرزهم في ميراثه من أبيه . ابن الزيات: **التشوف** ، م س ، ص ١٧٠؛ التميمي: **المستفاد** ، م س ، ق ٢، ص ١٧ ؛ ابن عيشون: **الروض العطر الأنفاس** ، م س ، ص ٥٩ . وكذلك الأمر بالنسبة لتصرف أبي الحسن بن غالب في تحبيس ميراثه . ابن قنفذ: **أنس الفقير** ، م س ، ص ٢٦ ؛ الحضرمي: **السلسل العذب** ، م س ، ص ٦٨ .

(٤) ترك لنا الونشريسي في هذا الشأن عقداً موثقاً مؤرخاً بفاس يوم ٣٠ محرم ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م ، ومما جاء فيه: «عهد الشيخ الفقيه أبو القاسم عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه محمدبن ميمونة عدة للقاء اللّه تعالى ورجاء مغفرته ورحمته واستعداداً للموت (...) وأوصى بأنه متى حدث به حدث الموت الذي لا بد منه (...) فيخرج عنه بعد وفاته ثلث جميع ما يتخلفه موروثاً عنه من قليل الأشياء وكثيرها ، جليلها وحقيرها ،من كل ما يطلق عليه اسم مال ، وله خطر وبال ، عقاراً كان أو غيره . ويعطي الثلث المذكور بأجمعه لذكور بني بنيه من الذكور ، ولمن يتزيد لبنيه الذكور بعد أن يخرج من الثلث المذكور خمسة وثلاثون وسقاً من القمح ، وخمسون وسقاً من الشعير، ويفرق ذلك على الضعفاء والمساكين بمدينة فاس حرسها اللّه تعالى. ويشتري من الثلث المذكور مملوكتان اثنتان وتعتقان عنه عتقاً صحيحاً. وعرف قدره وأشهد به في صحة من عقله، وثبات ميزه وذهنه ومرض ألزمه الفراش ، وبحال الجواز والطوع، وعرفه في موفى ثلاثين محرم عام خمسين وسبعمائة». الونشريسي: **المعيار المعرب**، م س، ج ٧، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٥) الوزان: **وصف إفريقيا** ،م س ، ج ١، ص ٢١٥ .

منتي (قوتي) عن استيفائها بالعد (...) ومن تلك الأحباس ما عين برسم المدارس والزوايا والمارستانات المعدة للرفق بأهل البلايا . وأمر (...) أن يعمل بفوائد تلك الأحباس طعام يعم الظاعن والمقيم من الناس، وأن توسع معايش المساكين أولي الإفلاس والضعفاء الذين لجأوا إلى الملك العظيم الإيناس»[١].

وكان ريع الأملاك والعقارات المحبسة على الجذمى في بعض مدن المغرب مناطاً «برئيسهم الديني الذي يجمع دخل الأملاك العديدة الموقوفة عليهم لوجه الله من طرف الأعيان وغيرهم من المحسنين، ويقدم إلى هؤلاء المرضى كل ما هو ضروري لهم بحيث لا يحتاجون إلى شيء»[٢].

أما أحباس مدينة فاس فإن ناظر الأحباس كان يتولى جمعها تحت إشراف القاضي لضبط العائدات وتغطية حاجيات المرافق الخيرية والتعليمية. وعن طريقة ضبط الإيرادات وتحديد المصاريف المعروفة بالمحاسبة، وذلك «أن يجلس الناظر والقباض والشهود وتنسخ الحوالة كلها من أول رجوع الناظر إلى آخر المحاسبة، وتقابل وتحقق ويرفع كل مشاهرة أو مسانهة أو صيف أو خريف، وجميع مستفادات الحبس حتى يصير ذلك كله نقطة واحدة ثم يقسم على المواضع لكل حقه»[٣].

وفي الأندلس ثمة إجراء مشابه لما سلف ذكره لحماية الأوقاف من عوارض التعدي، فتم ضمها إلى ديوان القضاء[٤]. أما أحباس مساجد العدوتين في الحقبة المعنية بالدراسة فكانت متفاوتة من مسجد إلى آخر، وإن كانت السمة الغالبة أنها كانت وفيرة، وكانت وجوه صرفها تتجلى أساساً في أمور الصيانة ترميماً وتوسيعاً[٥]، فضلاً عن تغطية رواتب قومتها[٦]. على أن تكون الأسبقية في الصيانة للجامع الأعظم قبل غيره من المساجد الأخرى في حال تعارض المصالح[٧]، فضلاً عن صيانة الأسوار والقلاع والحصون[٨].

---

(١) **فيض العباب** ، م س ، ص ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨ .

(٢) الوزان: **وصف إفريقيا** ، م س ، ج ١، ص ٢١٥ .

(٣) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٣٠٢ .

(٤) ابن سهل: **نوازل ابن سهل** ، م س ، ص ٢٥ .

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٨٢ .

(٦) Bel (A) , «Inscriptions Arabes de Fès (Table des habous de la mosquée lalla griba à Fès jdid» , in *J. A.*, 1917 , Nº 10, p. 120 .

(٧) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٢٢٥ ؛ المنوني: **ورقات** ، م س ، ص ١٢٦.

(٨) ابن أبي زرع: **روض القرطاس** ، م س ، ص ٦٨ .

أما المرافق الإحسانية الخيرية التي تكون عائدات أحباسها ضعيفة، ولا تكفي لسد متطلبات النزلاء في الرعاية إطعاماً وإيواءً، فقد عرضت كنوازل على أنظار أهل الفتوى مما يؤكد وجودها بكثرة لا سيما في مراحل الشدة والنوائب العصيبة[١]. وفي هذا السياق سئل أحد العلماء «عن أرض المساكين المحبسة عليهم هل يجوز بيعها في مثل هذه السنة لعيشهم لما نزل من الخصاصة والحاجة بالمساكين أم لا ؟ فأجاب: بيع أرض المساكين في مثل هذه السنة لعيشهم وحياة أنفسهم أفضل عند اللّه من بقاء الأرض بعد هلاكهم، وقد أمرت ببيع كثير منها في مثل هذه السنة»[٢].

كما تأثرت الأحباس بالطاعون الأسود من خلال النزيف البشري، وتراجع عائدات الأملاك العقارية المحبسة. يفهم ذلك من كثرة النوازل المعروضة على الفقهاء. وفي هذا الصدد سئل الفقيه أحمد القباب (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م) عن قرية خلت عن أهلها وفيها مسجد له أحباس هل يجوز أن تصرف في إصلاح مسجد آخر؟

إن مثل هذه الأوضاع تكثر في مراحل هرم الدول حيث تستفحل الكوارث الطبيعية في الغالب فتمتد أيدي الغصب والتعدي إلى العقارات الوقفية، وفي هذا الصدد فقد «فوت السلطان أبو سعيد الثاني أكثر أملاك الأحباس ليسدد بثمنها نفقات حروبه فقلت مداخيل هذه المؤسسات»[٣]، متناسياً بذلك أن معنى الوقف على فئة محددة الصرف إلى مصالحهم[٤].

وعموماً إذا كان بعض الفقهاء قد أفتوا ببيع ممتلكات الأحباس لتغطية حاجيات المنكوبين زمن الكوارث القاسية لمصارعة الجوع والموت، فإن بعض فقهاء البلاط صاغوا تخريجات أباحوا من خلالها للسلطة المرينية، التصرف في أملاك الأحباس من دون ضوابط على أساس أن «الأئمة في تصرفاتهم وكلاء على المسلمين وليس للوكيل أن يتصرف إلا على وجه المصلحة»[٥].

---

(١) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ٨٢ .

(٢) **نفسه** ،ص ٣٣٢ .

(٣) المنوني: **ورقات** ، م س ، ص ١٢٥ .

(٤) الوليدي: **الحلال والحرام** ، م س ، ص ٣٤٠ .

(٥) الونشريسي: **المعيار المعرب** ، م س ، ج ٧، ص ١٧ ـ ١٨ .

خاتمة

أسهمت دراسة موضوع «الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس من القرن ٦ حتى ٨هـ / ١٢و١٤م» في كشف النقاب عن التفاعل بين الاضطرابات المناخية، والإفرازات السلوكية والتمثلات الذهنية لإنسان المغرب والأندلس خلال المرحلة المعنية بالدراسة.

وهكذا ساعدتنا المادة المصدرية التي أمكن الاطلاع عليها في القيام بمسح عام لأصناف الكوارث الطبيعية التي عصفت بالمغرب والأندلس في الحقبة المعنية بالدراسة، فاتضح أنها تنوعت بين القحوط والمجاعات، والعواصف والسيول والجراد والحرائق، إلى جانب الزلازل والأوبئة، وتم تذييل كل نوع منها بفحص وتعليق اعتمدنا فيه المنهج الإحصائي الكمي، ومؤشر الحدود الفاصلة بين مستوى تردد أصناف الكوارث الطبيعية على مدار حقبة الدراسة، فثبت أنه لم يخلُ قرن من القرون الثلاثة سلم فيها المغرب ولا الأندلس من ضغط الكوارث والجوائح، مع الإقرار باستئثار القرنين ٦ ـ ٧ هـ/ ١٢ ـ ١٤م بنسب عالية من ترددها في المجال المدروس.

وبعد ذلك تصدت الدراسة إلى إبراز أثر الكوارث الطبيعية في تشكيل سلوك إنسان المغرب والأندلس، فاتضح من خلال التحليل المعزز بنصوص ووثائق سيادة سلوكات عدوانية؛ من تجلياتها الغصب والسلب والتعدي، ومن مظاهرها المضاربة والاحتكار وغلاء الأسعار . وهي سلوكات كشف البحث عن مقاومة الدول المركزية لها في مراحل قوتها لدعم شرعيتها. كما أبرزت الدراسة فتور هذه المقاومة في طور هرمها، وتورط أجهزة السلطة في الأطراف البعيدة في أعمال السطو والنهب بشكل مباشر أحياناً، وبتنسيق مع العصابات المتنفذة في حال استفحال الكوارث أحياناً أخرى. الشيء الذي فاقم الأزمة وفسح المجال لذوي النفوذ الروحي والديني، بالتدخل للتخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي لإعانة المنكوبين وإغاثتهم. ولم يخل هذا السلوك ـ في نظرنا ـ من آثار سلبية تجلت في إجهاض التحول الطبيعي، الذي كاد أن يسفر عنه الاحتقان الاجتماعي الناتج عن مضاعفات الكوارث المناخية في المغرب والأندلس إبان العصر الوسيط .

كما تم الكشف بموازاة ذلك عن سلوكات استسلامية تجلّت أساساً في تعدد حالات الفرار والهجرة والتنقل الاضطراري خوفاً من شبح المجاعة والوباء، فكانت معظم التحركات عفوية دون هدف أو قصد محدد. وفي الوقت ذاته جرى الوقوف على إقبال بعض الرعايا على بيع أبنائهم للنصارى، أو مقايضتهم بمواد غذائية تحت وخزات الجوع، لتأمين الحد الأدنى من العيش .

وجرى تتبع أثر الكوارث الطبيعية في صياغة ذهنيات خرافية وسلوكات سحرية، ارتبط بها إنسان المغرب والأندلس في حقبة الدراسة ، تجلى ذلك في عجزه عن إدراك العلاقات السببية المؤثرة في حدوث الاضطرابات المناخية القصوى. ساعد على ذلك تواضع مستوى الوعي المرتبط بانحسار مجالات التعليم وفقر مقرراته ، فوجدت المتغيرات المناخية مرتعاً لسيادة الفكر الخرافي والاعتقاد في المشعوذين والكهان والسحرة والمنجمين .

واتضح من خلال الاستقراء التاريخي أن هذه السلوكات لم تكن سوى واجهة تعبيرية عن واقع مثخن بالأزمات والفواجع الطبيعية الصعبة التي كابدها إنسان المجال المدروس. كما تبين أن ضغطها المتزايد ولد ذهنيات التعليل الخرافي، التي دعمتها الأجهزة الحاكمة أحياناً، من خلال اتخاذ أولي الأمر المنجمين وسيلة لمعرفة أسرار الغيب، وكشف الطالع وقراءة القرانات، باعتبارها وسائل رصد خرافية للإضطرابات المناخية. ونتيجة لذلك كشفت الدراسة سيادة طقوس سحرية، من زجر وقراءة كتف وخط رمل ورقى واتخاذ طلاسم لحراسة الإنسان والمكان من الآفات والكوارث. كما أبرز التحليل أن اتساع نطاق هذه الذهنيات، يعود إلى التمثل الذي ترسخ في مخيال العوام من أن المؤثرات المناخية المدمرة، تحيل إلى ما ثبت في المخزون الديني من دلالة على العذاب والعقاب.

ولم تغفل الدراسة إبراز التدابير الميدانية لمواجهة مضاعفات الكوارث الطبيعية، منها تطوير أساليب السقي وعدم الاعتماد الكلي على مياه التساقطات، من خلال استغلال المياه الجوفية، بدءاً بعمليات التنقيب عن المياه واختبار جودتها، مروراً بمد قنوات السقي وحفر الآبار والصهاريج، وصولاً إلى ترشيد استغلال المياه بوسائل تقنية وتنظيمها وفق قوانين وأعراف محلية. كما كشف البحث عن دور السدود والجسور في الحد من خطورة السيول والفيضانات الجارفة ،فضلاً عن وسائل مكافحة الجراد منها عقره وهو دبيب، ثم جمعه وحرقه أو بيعه في الأسواق لسد رمق الجياع في سنوات المسغبة .

وعلى الرغم من قلة الزلازل والهزات الارتدادية، التي ضربت المغرب والأندلس ما بين القرن ٦هـ ـ ٨هـ/ ١٢ ـ ١٤م، فقد ظهرت ذهنيات طالما ربطت بينها وبين أجناس العقاب السماوي للإنسان. في حين كشفت الدراسة عن حسّ علمي عبَّر عنه بعض العلماء من حيث فهم الظاهرة، واستيعاب علاقاتها السببية.

وتعرَّضت الدراسة إلى دور الكوارث الطبيعية، ـ وخاصة منها المجاعات- في ظهور سلوكات غذائية بدائية نسخت عادات إنسان المغرب والأندلس المتحضرة، من خلال سياحته في البراري لجمع موارد الغابات وثمارها، وقنص حيواناتها وزواحفها، ومنافسة وحيشها في التهام الأعشاب والحشرات. وهكذا اتضح أن الجوع إذا تمكن من الإنسان فإن نظرته لما حوله من القيم تتغير بتغير سلوكه، وحينها لا يتورع عن القيام بأي عمل شاذ كأكل البهائم والجيف.

وجرى رصد سلوكات تحصينية، اهتدى إليها إنسان المغرب والأندلس تحت ضغط هواجس الخوف من المصير المجهول. تجلى ذلك في تجفيف المواد القابلة للادخار، وإعداد مطامر وأهراء لصيانة احتياطه الغذائي وتفادي الفترات القاسية التي تفرضها عليه الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد سلطنا الضوء على المخازن والمستودعات الرسمية من حيث طرق بنائها وتهيئتها، وعوامل تدبيرها وإدارتها، مبرزين دورها في إغاثة المتضورين جوعاً.

وبفضل ما تجمع لدينا من مادة مصدرية ، أمكن رصد سلوكات الخزن الشعبي، فثبت من خلال التحليل أن سلوك الادخار أضحى عادة راسخة في المغرب والأندلس في العصر الوسيط عموماً والحقبة المعنية بالدراسة خصوصاً.

كما تصدى البحث لدور الكوارث الطبيعية في ظهور التوترات الاجتماعية، حيث احتلت القحوط والمجاعات والفيضانات محور الصراع في المغرب والأندلس. وفي ضوء بعض النصوص التي حصلنا عليها من المصادر الدفينة، أمكن الوقوف على دور التحولات المناخية وتشكلات السطح التضاريسي للعدوتين، في نشوب التوترات بين سكان المناطق المرتفعة والمستوطنين أسفل منهم في البسائط والبطاح، فاتضح أن معظم المنازعات كانت تعزى إلى عدم تكافؤ الفرص في استغلال المياه سواء في فترات ندرته أو فيضانه .

وفي المنحى ذاته أحاطت الدراسة بدور الكوارث الطبيعية، في نشوب الخصومات بين المزارعين والرحويين لا سيما في أوقات المحل والقحط، فتبين أن المحاصيل كانت أكثر تأثراً من الأرحاء، وغالباً ما كان ينتهي التوتر بإعطاء العقل

الفقهي أسبقية استغلال المياه لأصحاب الجنات على حساب أصحاب الرحى .

وبالمثل تمت معالجة الخصومات التي شجرت بين سكان المدن وضواحيها، بسبب تأثير الاضطرابات المناخية على الموارد الحيوية للبيئتين ولا سيما ما تعلق بغور المياه، وجر مياه جديدة لتزويد الحواضر بمياه الشرب والسقي، فضلاً عن صرف النفايات والأوساخ خارج أسوار المدن، مما كان يطرح مشاكل الكنس والترميم والصيانة .

وكشفت الدراسة كذلك عن نشوب بعض الصراعات الحادة، التي اتخذت شكل حروب حول الماء مثلما شهدته غرناطة في العقد السادس من القرن ٦هـ/ ١٢م ، وما عرفته تامسنا كذلك من توتر في العقد الرابع من القرن ٧هـ/ ١٣م .

وفي المنحى ذاته تبين أن سلوك القيام بادعاء الجائحة كان يشمل أراضي الأحباس أكثر من غيرها، مما كان يفسح مجالات للنزاع بين المكترين والنظار، فكان قضاة المغرب لا يترددون في إصدار أحكامهم لصالح النظار. أما في الأندلس فكان قضاتها يخففون عادة عن متقبلي أراضي الأحباس تأليفاً لهم على إعادة كرائها مستقبلاً. وبالمثل رصدنا صراعات عديدة تأثرت بشكل مباشر، أو غير مباشر بالكوارث الطبيعية في مرافق أخرى كالحمامات والأفران والحوانيت والفنادق والأسواق والمنازل السكنية وغيرها .

ولم تكن سلوكات التوتر والنزاع الإفراز السلبي للكوارث الطبيعية فقط، فقد حاولت الدراسة تقديم الوجه الإيجابي لها من خلال الاستقراء الشامل لثقافة التكافل الاجتماعي إبان المحن والآفات التي عصفت بالعدوتين.

وفي هذا الصدد تبيّن أن رباطات التصوف شكّلت أهم ملاذ لإيواء المتضورين جوعاً، ووفرت لهم الإطعام والإسعاف والمواساة على سبيل البر والإحسان. هذا النسق التضامني الذي اضطلع به الأولياء في النوائب، اتخذ شكل زمن دائري أعاد من خلاله الأولياء إنتاج نفس القيم المذكورة، كلما ترددت الكوارث الطبيعية وتجددت فواجعها .

وبخصوص التضامن الرسمي، تناولت الدراسة أهمية الإطعام درءاً للجوع الذي اضطلعت به الدول المركزية في عهود قوتها، حيث فتحت المخازن والأهراء وأسقطت المغارم، ووفرت المواد الضرورية للغذاء في الأسواق، علاوة على تحرير الأسعار وإفشال محاولات المحتكرين والمضاربين . كما تم تسليط الضوء على فتور ثقافة التضامن الرسمي في مراحل هرم العصبيات الحاكمة .

وفيما يتعلق بمظاهر التضامن الروحي، أمكن الوقوف على دور العلماء والصلحاء في مساندة إنسان المغرب والأندلس، حيث تصدروا صلوات الاستسقاء كلما حل بالناس قحط أو مجاعة، مبرزين أهمية القيم الدينية في استقامة السلوك من خلال التوبة والصدقة لرفع واقع الكوارث الماحقة .

كما تم تسليط الضوء على التضامن الصحي زمن الكوارث التي ألمت بالمغرب والأندلس في حقبة الدراسة، فثبت أن الدول المركزية أولت عناية بالغة في مراحل قوتها، لبناء وتجهيز مرافق استشفائية وبيمارستانات عمومية. كما تبين أن خدماتها الصحية كانت مجانية ،علاوة على أن بعضها كان يدفع منحاً نقدية للنزلاء المعوزين إلى حين انتهاء فترات نقاهتهم .

وسجلت الدراسة تراجع التضامن الصحي الرسمي في مراحل الهرم والتدهور السياسي، مما فسح المجال لانتشار الطب الشعبي بصنفيه الخرافي والكرامي، ولا سيما في أحواز مدن العدوتين وبواديها، وذلك لصعوبة التنقل إلى الحواضر من ناحية، وارتفاع تكاليف العلاج والتطبيب من ناحية أخرى.

وتصدى البحث أخيراً لمعالجة صورة أخرى من صور التكافل مع منكوبي الكوارث الطبيعية تجلت في التحبيس والوقف، فاتضح أن هذا السلوك تجاوز المبادرات الإحسانية الظرفية المتقدمة من إطعام وإنفاق وإسعاف ومعونة، إلى سن مشاريع تضامنية مستديم نفعها كالوقف الذي لا يباع ولا يشترى، وإنما تصرف منفعته لما حبس له.

كما تم إبراز دور الدولة والمجتمع في دعم بعض الأنشطة التكافلية المستديمة لفائدة مرافق دينية وصحية واجتماعية غير مقيدة أحياناً ومشروطة أحياناً أخرى .

لائحة المصادر المخطوطة

١ ـ الأزموري (محمد بن عبد الله بن محمد، ت ٧٣١هـ/ ١٣٣١م): **بهجة الناظرين وأنس العارفين** (يعرف أيضاً بتاريخ بني أمغار)، م خ ع، الرباط، رقم (د ١٠٤١)، ضم . وتوجد نسخة أخرى تحت رقم (د ١٣٤٣).

٢ ـ الأنصاري (أحمد بن جعفرالسبتي، ت ٦٠١هـ/ ١٢٠٤م): **الزيراجة** ، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٢١٥١)، ضم.

٣ ـ ابن جزي (أبو القاسم محمد بن أحمد الكبي الغرناطي، ت ٧٤١هـ/ ١٣٣٠م): **مختصر البيان في آل عدنان** ، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٢٧٢٨).

٤ ـ ابن جلون (المدني الفاسي): **رسالة في النهي عن الاشتغال بالكيمياء والتنجيم والسحر**، م خ ح، الرباط ،رقم (١٢٤٣٤) ضم.

٥ ـ الجزيري (أبو الحسن علي بن يحيى بن القاسم ت ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م): **المقصد المحمود في تلخيص العقود** ،م خ ع، الرباط ، رقم (ق ٥٩٢).

٦ ـ ابن الحاج (أبو عبد الله الشهيد، ت ٥٢٩هـ/ ١١٣٤م): **نوازل ابن الحاج**، م خ ع، الرباط، رقم (ج ٥٥) .

٧ ـ ابن خاتمة (أبو جعفر أحمد بن علي، ت ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م): **تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد**، مكروفيلم، خ ع، الرباط، رقم (١٢٢١) .

٨ ـ ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد بن أحمد السلماني، ت ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م): **عمل من طب لمن حب** ، م خ ح، الرباط ، رقم (٣٤٧٧).

٩ ـ الداودي (أحمد بن ناصر): **رسالة في علم الكتف**، م خ ح، الرباط ، رقم (١٢٨٨) .

١٠ ـ ابن زكون (أبو الحسن): **اعتماد الحكام في مسائل الأحكام**، م خ ع، الرباط رقم (ق ٤١٣) .

١١ ـ الزهري (أبو عبد الله): **كتاب الجغرافية** ، م خ ح، الرباط ، رقم (٥٩٣٥).

١٢ ـ ابن سبع السبتي: (أبو الربيع سليمان، القرن ٥هـ/ ١١م) **الحجة في إثبات كرامات الأولياء**، م خ ع، الرباط، رقم (ق ٣٥)

١٣ ـ السجلماسي (إبراهبم بن هلال الصنهاجي، ت ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧م): **أجوبة فقهية**، م خ ع، الرباط رقم (ق ٩٣٩)، ضم.

١٤ ـ ابن سلمون (أبو محمد عبد الله بن عبد الله الكناني الغرناطي ت ٧٤١هـ/ ١٣٤٠م): **العقد المنظم للحكام في ما يجري بين أيديهم من الوثائق والأحكام**، م خ ع، الرباط رقم (ك ١٩٧) .

١٥ ـ الشاطبي (أبو محمد هارون بن أحمد بن جعفر بن عات النفزي ت ٦٠٩هـ/ ١٢١٢م): **طرر أبي هارون**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ١٧٠٠). وتوجد نسخة منه في المكتبة العامة بتطوان تحت رقم (٧٩٧).

١٦ ـ ابن صعد (أبو عبد اللّه محمد بن أبي الفضل الأنصاري، ت ٩٠١هـ/ ١٤٩٥م): **النجم الثاقب فيما لأولياء اللّه من مفاخر المناقب** ، م خ ع، الرباط رقم (د ١٩١٠) .

١٧ ـ الطغنري (محمد بن عبد الملك ت. بعد ٤٨٠هـ/ ١٠٨٧م): **زهر البستان ونزهة الأذهان**، مخطوط الخزانة العامة الرباط، رقم (د ١٢٦٠) . وتوجد نسخ أخرى بنفس الخزانة تحت أرقام: (د ١٢١٢)، (د ١٤١٠)، (د ١٥٧٩).

١٨ ـ ابن عاصم (أبو يحيى محمد بن أبي محمد الغرناطي ت حوالي ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م): **جنة الرضى في التسليم بما قدر اللّه وقضى**، م خ ح، الرباط، رقم (٢٦٤٨) .

١٩ ـ الفاسي (عبد الكبير ابن عبد الرحمان): **تذكرة المحسنين في وفيات الأعيان وحوادث السنين**، م خ ع، الرباط، رقم (ك ٢٧٠) ضم.

٢٠ ـ كنون: **الدر المنظوم في نصرة القطب المكتوم**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ١٩٩١) ضم.

٢١ ـ ابن هيدور: (أبو الحسن علي بن عبد اللّه بن محمد التادلي الفاسي ت ٨١٦هـ/ ١٤١٣م): **الاعتبارات النظرية في الأحكام النجومية** ، م خ ع ، الرباط ، رقم (د ٢٩١)، ضم.

٢٢ ـ ــــــ: **ماهية المرض الوبائي** (وتسمى أيضاً: الخطبة المكية في الأمراض الوبائية)، م خ ح، الرباط، رقم (٩٦٠٥).

٢٣ ـ مؤلف مجهول: **أجوبة فقهاء غرناطة**، م خ ع، الرباط، رقم (د ١٤٤٧) .

٢٤ ـ مؤلف مجهول: **تأليف في الفقه والبيوع** ، م خ ع، الرباط، رقم (د ١٦٢٧) .

٢٥ ـ مؤلف مجهول: **تقييد في الأنواء وشهور السنة**، م خ ع، الرباط، رقم (د ٢٧٦٥) .

٢٦ ـ مؤلف مجهول (أندلسي من ق. ٨ أو ٩هـ/ ١٤ أو ١٥م): **ذكر بلاد الأندلس وفضلها وصفتها وذكر أصقاعها**، م خ ع، الرباط، رقم (ج ٨٥).

٢٧ ـ مؤلف مجهول: **رسالة ابن العذراء**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٢١٥١) ضم.

٢٨ ـ مؤلف مجهول: **كتاب تراجم الأولياء**، م خ ع، الرباط، رقم (ج ١٢٧١).

٢٩ ـ مؤلف مجهول: **محيط الأسرار**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٢١٥١) ، ضم.

٣٠ ـ مؤلف مجهول: **مناقب أبي العباس السبتي**، م خ ع، الرباط ، رقم (د ٨٩٦).

٣١ ـ مؤلف مجهول: **مناقب الشيخ الكامل والقطب الجامع سيدي عبد السلام بن مشيش** (ت ٦٢٥هـ/ ١٢٢٨م)، م خ ع، الرباط، رقم (د ١٤٨٤) .

* ـ ملحوظة:

اقتصرنا هنا على ذكر لائحة المصادر المخطوطة فقط. بينما اكتفينا بتثبيت المصادر كاملةً في الإحالات وهوامش الكتاب.

فهرس المحتويات

الباب الثاني: الكوارث الطبيعية وإبداع أساليب المواجهة

من إصدارات

دار الطليعة

□ **تأسيس الغرب الإسلامي** — د. هشام جعيط
القرن الأول ـ القرن الرابع الهجري

□ **مباحث في التاريخ الاجتماعي**
للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين — د. ابراهيم القادري بوتشيش

□ **تاريخ الغرب الإسلامي** — د. ابراهيم القادري بوتشيش
قراءات جديدة في بعض
قضايا المجتمع والحضارة

□ **حلقات مفقودة من**
تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي — د. ابراهيم القادري بوتشيش

□ **إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي**
وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي — د. ابراهيم القادري بوتشيش

□ **الماء والإنسان في الأندلس**
إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات — د. سعيد بنحمادة

مطبعة دار الكتب – منطقة بئر حسن – بناية البارادايز ٠١/٨٥٣٧٥٣ dots

١٠٠٠/٠٨/١٤٦٣

الكوارث الطبيعيّة

وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان

في المغرب والأندلس

□ يُعدّ موضوع الكوارث الطبيعية وانعكاساتها في ذهنية وسلوك إنسان العصر الوسيط، من المناطق البحثية المعتمة التي لم يسبر غورها بشكل عميق في الدراسات التاريخية العربية، خاصة أن الموضوع يمثل حواراً "جدياً" بين تاريخ الطبيعة وتاريخ الإنسان، ويكشف عن سقف التفاعل بين المتغيرات المناخية والإفرازات السلوكية والذهنية للإنسان. كما أنه يُعدّ وبكل المقاييس موضوعاً إشكالياً مفعماً بالمطبّات التي تمتزج فيها ندرة المتون النصّية بالتعقيدات المنهجية التي تفرضها طبيعة موضوع بهذه الشاكلة.

□ ومع ذلك أبى مؤلِّف هذا الكتاب الدكتور عبد الهادي البياض، إلاّ أن يقتحم غياهب هذا الموضوع، ويخترق المسكوت عنه في الكتابة التاريخية، ليبحر في مرحلة يلفها الغموض والإبهام تمتد من القرن السادس حتى الثامن للهجرة، ويتداخل فيها الزمن التاريخي بالزمن الاجتماعي بالزمن الذهني، ليكشف عن دور الكوارث الطبيعية في نسج خيوط البنيات السلوكية، ويجسّ نبض المعتقدات الشعبية والمشاعر والأحاسيس لإنسان المغرب والأندلس خلال تلك الحقبة.

□ ومن خلال انفتاحه أيضاً عن مقاربات منهجية يتقاطع فيها المنهج الكمّي الإحصائي مع الرؤى السوسيولوجية والأنتروبولوجية والتحليل النفسي والسلوكي، استطاع المؤلِّف أن يُقدّم مسحاً كمياً لأصناف الكوارث الطبيعية التي عصفت بالمغرب والأندلس خلال الفترة مدار البحث في شكل "تاريخ جداولي" متميز، ويحلّل في براعة واقتدار كيف تتحوّل معاني ودلالات القيم الاجتماعية مع التغيرات المناخية، وكيف تفرز الكوارث الطبيعية كالمجاعات والقحوط والفيضانات والزلازل أنماطاً سلوكية مختلفة وغريبة، تمتزج فيها السلوكات العدوانية كالسلب والنهب والغضب والاحتكار، والارتداد نحو الطور "الوحشي" البدائي حيث يصبح الإنسان مفترساً وآكلاً للنبات والحشائش، ومستهلكاً ـ بامتياز ـ لعالم الخرافة والسحر، بالسلوكات "الإنسانية" المؤسّسة على إبداع التدابير العلمية والعملية لإدارة أزمة المناخ والكوارث الطبيعية، وإشاعة ثقافة التضامن والتكافل الاجتماعي لتجاوزها.

د. إبراهيم القادري بوتشيش


ISBN 9953-456-81-X

9 789953 456812

دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت